

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 32 العدد 1 2004

أبحاث

■ هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي. — يوسف خليفة اليوسف

■ التهرب من ضريبة الدخل في الأردن: دراسة تحليلية للفترة من 1976 - 1997. — أحمد فرّاس العوران، راجح أحمد الخضور

■ الغضب وعلاقته بمتغيرات الصحة النفسية. — عثمان حمود الخضر

■ جماعات الاهتمام المشترك باعتبارها طريقة لجمع بيانات البحوث التطبيقية. — علي بن أحمد الصبيحي، عبدالرحمن بن حسين الوزان

■ التخطيط والإعداد لتصميم نظام معلومات سياحي وبنائه: نموذج مقترح للسياحة في المملكة العربية السعودية. — محمد بن عوض العمري



مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



إهــــداء٢٠٠٦
جامعة الكويت – مركز النشر العلمي
دولة الكويت

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

المجلد 32 – العدد 1 – 2004

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01.kuniv. edu.kw/~jss

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 32 – العدد 1 – 2004

الافتتاحية 5

أبحاث

■ هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟
تجربة دول مجلس التعاون الخليجي
يوسف خليفة اليوسف 9

■ التهرب من ضريبة الدخل في الأردن:
دراسة تحليلية للفترة من 1976–1997
أحمد فرّاس العوران – راجح أحمد الخضور 31

■ الغضب وعلاقته بمتغيرات الصحة النفسية
عثمان حمود الخضر 69

■ جماعات الاهتمام المشترك باعتبارها طريقة
لجمع بيانات البحوث التطبيقية
علي بن أحمد الصبيحي – عبدالرحمن بن حسين الوزان 103

■ التخطيط والإعداد لتصميم نظام معلومات سياحي وبنائه:
نموذج مقترح للسياحة في المملكة العربية السعودية
محمد بن عوض العمري 133

الألفية الجديدة: التحديات والآمال
عويد المشعان – أحمد علي إسماعيل – محمود أحمد عمر –
مدحت عبدالحميد أبو زيد 165

مراجعات الكتب ....

■ الاستشراق: المفهوم الغربي للشرق
تأليف: إدوارد سعيد
عرض: جيمي بشاي 179

■ الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي
تأليف: مجموعة من المؤلفين
عرض: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 187

■ تحدي بناء الثقة في جنوب آسيا
تحرير: *مؤنس أحمر*
عرض: محمد *السيد سليم* 197

■ أساسيات طب الأعصاب
تأليف: *إيان ولكنسون*
عرض: *إيهاب عبدالرحيم محمد* 201

■ الثقافة والصحة والمرض.
تأليف: يعقوب يوسف *الكندري*
عرض: علي زيد *الزعبي* 206

التقارير

■ العلوم الاجتماعية والصحية ودورها في تنمية المجتمع
يعقوب يوسف *الكندري* 211

■ المؤتمر الإقليمي للهجرة العربية في ظل العولمة
مصطفى *عبدالعزيز مرسي* 223

رسائل جامعية

■ العوامل الاجتماعية المؤثرة في اتخاذ القرار
لدى المديرين بوزارة المعارف
باجد بن رفاع العضياني 229

ملخصات الأبحاث 237

قواعد النشر 242

افتتاحية العدد

تحية ومحبة.. وداع ولقاء

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

اليوم تبدأ مجلة العلوم الاجتماعية عامها الثاني والثلاثين؛ فقد أسست عام 1973، وهي أقدم مجلة لا تزال تصدر – تحت الاسم نفسه – عن مجلس النشر العلمي التابع لجامعة الكويت.

إن المجال الذي تضمه التخصصات العديدة التي تنشرها مجلة العلوم الاجتماعية لهو مجال فسيح يمثل أهمية فائقة في عالم اليوم، هذا العالم الذي يتجه صوب العولمة بمشكلاتها وآثارها غير المواتية على كثير من بلدان العالم ولاسيما العالم الثالث. لقد أسهم عدد لابأس به من تخصصات العلوم الاجتماعية في التنبيه إلى هذه المشكلات والآثار السلبية، فهل تسهم أيضاً في حلها؟ إن الأمل معقود في ذلك على تخصصات مهمة في العلوم الاجتماعية من مثل السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات وغيرها من التخصصات.

منذ ما يربو على نصف قرن نشر الفيلسوف البريطاني الشهير «برتراند راسل» B.Russell مقالاً تحت عنوان: «العلم الذي سينقذنا من العلم» The science to save us from science، وكان ذلك قبل أن يمضي عقد على نهاية الحرب العالمية الثانية وفي غمار التهديد النووي، حيث أدرك المفكرون عندئذ إمكانية تدمير الحضارة الإنسانية والعالم بأسره. وبعد أن ذكر «راسل» سيادة

* أستاذ علم النفس بجامعة الكويت.

علوم بعينها وسيطرتها في عقود سابقة نكر أن علم النفس هو العلم الذي سينقذنا من العلم. والدعوة ذات مغزى عميق ومسوغات مبينة، ومن الممكن أن نمد هذه الدعوة لتشمل مختلف العلوم الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين. والأمل يحدونا أن تحقق مجلة العلوم الاجتماعية هذه الدعوة على اختلاف تخصصاتها.

لقد تعاقب على رئاسة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية عبر ما يقرب من ثلث قرن أساتذة أجلاء، يُذكَرون بالخير والفضل، وضع كل أستاذ منهم لبنة في صرح هذه المجلة حتى أصبحت مشروعاً ثقافياً كبيراً، لا في جامعة الكويت فحسب بل في دولة الكويت وفي العالم العربي أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجلة أصبحت ملخصاتها تفهرس في ثماني قواعد معلومات Database عالمية تنشر الملخصات الإنجليزية لبحوثها، فضلاً عن تسجيل البيانات الأساسية لها في سجل «أولرخ» Ulrich الشهير.

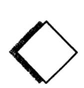
ويتعين على كاتب هذه السطور – بعد خمس سنوات من رئاسة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية – أن يسجد لله شكراً على سابغ نعمه، وعلى ما مكنه فيها من إحداث تطور في الشكل والمضمون في جوانب عديدة من المجلة. ولم يكن لإنجاز هذا التعديلات والتطويرات من سبيل لولا تعاون صادق ومشورة مخلصة من هيئة تحرير المجلة، وبخاصة أ. د.علي الطراح، أ. د. عبدالرسول الموسى، أ. د. نايف المطيري، د. غانم النجار. هذا فضلاً عن مجموعة متكاتفة من العاملين في المجلة: السيدة لطيفة الفهد مديرة التحرير، والسيدة منى داود السكرتيرة التنفيذية، والسيدة زينب سالمين سكرتيرة المجلة وغيرهم.

ولم يكن للمجلة أن تنشر مثل هذه البحوث الرصينة التي نشرتها لولا تعاون صادق من كوكبة ممتازة من المحكمين النين تفخر بهم المجلة، ولا أنسى كذلك الخطابات المشجعة لكثير من القراء الكرام.

وبعد تحية الوداع تأتي تحية اللقاء والترحيب برئيس التحرير الجديد، الأخ الفاضل الدكتور خالد أحمد الشلال من قسم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية، مع أمنياتي لسيادته بكل التوفيق وبمزيد من التطوير لمجلة العلوم الاجتماعية العزيزة على قلوبنا جميعاً.

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

هذا، وبالله التوفيق.



[تتقدم أسرة مجلة العلوم الاجتماعية من الأستاذ الدكتور/أحمد عبدالخالق بالشكر الجزيل والعرفان على ما قام به من تطوير وتحديث وجهود طيبة أسهمت برفع مستوى المجلة محلياً وعربياً وعالمياً فله منا كل الشكر.]

أسرة مجلة العلوم الاجتماعية

هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟
تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

يوسف خليفة اليوسف*

ملخص: تعالج هذه الدراسة العلاقة بين النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتبدأ بالتساؤل: هل استطاعت هذه الدول، بعد تنمية معتمدة على النفط الخام استمرت نحو ربع قرن، أن تحدث تحولاً ملموساً في هياكلها الاقتصادية، يتمثل في تطوير بدائل نفطية وتقليل اعتمادها على النفط؟. وتجيب الدراسة عن هذا التساؤل بالنفي، وذلك من خلال تقديم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى أن هذه الدول ما زالت تعتمد على النفط الذي ما زال يشكل النصيب الأكبر من ناتجها وإيراداتها وصادراتها. بعد ذلك تعالج الدراسة أهم الأسباب الكامنة وراء إخفاق هذه الدول في تنويع مصادر دخلها. وأخيراً تقدم هذه الدراسة بعض المقترحات التي يمكن أن تؤدي إلى تصحيح المسار التنموي لهذه الدول في السنوات القادمة، وتساعد في النهاية على تحقيق التنمية الذاتية المنشودة.

المصطلحات الأساسية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التنمية، النفط.

مقدمة:

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن اقتصاديات الدول ذات الموارد الأولية، كالنفط والزراعة والمعادن الأخرى لم يكن أداؤها التنموي خلال السنوات الماضية كتلك التي لا تملك هذه الموارد الطبيعية (Auty, 1998: 83-102)، بل إن عديداً من الدراسات الواقعية العملية (الإمبيريقية) وجدت أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية في عدد من الدول النامية عبر

---

* أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الحقب الزمنية الثلاث الماضية (Auty, 1990; Gelb, 1988). ولا شك أن هذه الظاهرة عكس ما هو متوقع؛ لأنه يفترض أن تكون الموارد الطبيعية في دولة ما عاملاً إيجابياً في المسيرة التنموية؛ لأنها تمكن هذه الدولة من الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة التي تساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستهلاك، ومن ثم الارتقاء بالمستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وهذا ما حصل فعلاً في بعض الدول كالولايات المتحدة والسويد في أواخر القرن التاسع عشر، وفي دول كماليزيا وتشيلي وإسرائيل في القرن العشرين. انطلاقاً من هذه المقدمة تطرح الدراسة الحالية السؤال الآتي: هل استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي بعد أكثر من ربع قرن من الجهود التنموية المعتمدة على النفط أن تحقق تحولات هيكلية في اقتصادياتها ينتج منها تراجع دور القطاع النفطي لمصلحة مصادر أخرى للدخل؟ وتجيب الدراسة عن هذا التساؤل بالنفي مدللة على ذلك، في الجزء الأول، ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤكد استمرار اقتصاديات هذه الدول في الاعتماد – وبدرجة كبيرة – على النفط الخام. بعد ذلك تحاول الدراسة في الجزء الثاني تشخيص أهم أسباب هذا الإخفاق، ثم تنتقل في الجزء الثالث إلى اقتراح بعض السياسات التي يمكن أن تسهم في تصحيح المسار التنموي لهذه الدول في السنوات القادمة.

أولاً – واقع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد ذكرنا سابقاً أن دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من الجهود التنموية التي استمرت لأكثر من ربع قرن، ما زالت تعتمد على النفط الخام بوصفه محركاً أساسياً لجميع أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية. هذا الاعتماد المفرط على هذا المورد الطبيعي وعدم القدرة على استخدامه في إيجاد بدائل للدخل وآثار كل ذلك على هذه الاقتصاديات يمكن توضيحه ببعض المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس.

أ – الإيرادات النفطية:

ما زالت دول المجلس تعتمد – وبدرجة كبيرة – على الإيرادات النفطية مصدراً رئيساً للدخل، فعلى سبيل المثال، في عام 1999 كان إسهام هذه الإيرادات نسبة إلى إجمالي الإيرادات تساوي 66% في الإمارات، 55% في البحرين، 78% في السعودية، 97% في قطر، 81% في الكويت و69% في عمان (صندوق النقد العربي، 2000: 108).

وجدير بالذكر أن أهمية الإيرادات النفطية في دول المجلس هي أكبر مما تصوره هذه الأرقام، حيث إن الإيرادات غير النفطية[1] مرتبطة بالإيرادات النفطية؛ إذ إن الضرائب الجمركية وضرائب الدخل وضرائب الشركات تعتمد على حجم النشاط الاقتصادي، الذي يعتمد بدوره على حجم النشاط الاقتصادي الذي تولده الإيرادات النفطية. فعلى سبيل المثال عندما تتراجع الإيرادات النفطية فإن الإنفاق العام يتقلص، بما في ذلك الإنفاق على الواردات الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الإيرادات الجمركية (Ascher, 1999: 31-58). ولا شك أن اعتماد هذه الدول على النفط بوصفه مصدراً رئيساً للدخل يجعل جميع جهودها التنموية عرضة للتقلبات في أسعار النفط والكميات المنتجة منه، التي تتحدد في الغالب في الأسواق العالمية. كما أن نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 كانت 41% في الكويت، 32% في السعودية، 25% في قطر، 23% في الإمارات وعمان، و11% في البحرين (صندوق النقد العربي، 2001: 135). غير أن انتقادنا لاعتماد هذه الدول المفرط على النفط لا ينفي بأي شكل من الأشكال الدور الإيجابي الذي أدته الإيرادات النفطية في تشييد البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية، وفي رفع مستوى المعيشة لأبناء هذه الدول، وفي تحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية والخدمية الأخرى. وإن المطالبة بتقليل الاعتماد على النفط الذي سينضب في يوم ما، وتنويع مصادر الدخل في هذه الدول تنبع من الحرص على استمرار ما تحقق من إيجابيات وتحقيق النمو الذاتي والمستمر، ولكن بمحركات غير نفطية استعداداً لفترة ما بعد النفط.

ب - الصناعات التحويلية:

إن سبب الاعتماد المفرط في دول المجلس على الإيرادات النفطية هو إخفاقها، حتى الآن، في تصحيح الاختلال في هياكلها الإنتاجية بتنويع إنتاجها من خلال زيادة إسهام الصناعات التحويلية في ناتجها المحلي وتقليل اعتمادها على الصناعات الاستخراجية. فكلما كان إسهام الصناعات التحويلية في النشاط الاقتصادي لأية دولة أكبر تنوعت منتجات هذه الدولة سواء أكان ذلك لتلبية حاجة السوق المحلي أم للتصدير، وتعددت مصادر دخلها مما يساعد بدوره على استقرار أدائها الاقتصادي وتقليل الصدمات التي تتعرض لها مشاريعها التنموية. وتشير آخر الأرقام الصادرة من صندوق النقد العربي، وهي أرقام رسمية ومن ثم فإنها

(1) الإيرادات غير النفطية تشمل الضرائب على الدخل والأرباح، والضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية والمنح والدخل من الاستثمارات.

تحتمل شيئاً من المبالغة، إلى أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي لعام 2000 هي 11.9% في الإمارات، 11.4% في البحرين، 9.1% في السعودية، 5.2% في عمان، 5.8% في قطر، و10.6% في الكويت (صندوق النقد العربي، 2001: 285). في الوقت الذي ترتفع فيه هذه النسبة في الدول الأخرى لتصل إلى 34% في ماليزيا، 24% في سنغافورة، 26% في كوريا، 22% في الفلبيين، و26% في كوريا (World Bank, 2000: 252-53). وهذا يعني أن إسهام الصناعات التحويلية ما زال منخفضاً في دول المجلس مما يؤكد إخفاق هذه الدول في إحداث تحول ملموس في هياكلها الإنتاجية. بالإضافة إلى أن زيادة نصيب الصناعات التحويلية وتصحيح هياكلها الإنتاجية يقوم على التحول من إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة ذات الكثافة العمالية التي تعتمد على تقنية بسيطة إلى مرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الوسيطة والرأسمالية التي تستخدم تقانة متطورة، وتتصف بوفورات الحجم، مما يساعد على تقليل تكاليف إنتاجها ورفع مستوى قدرتها التنافسية في عالم يتجه إلى الانفتاح وتسوده المنافسة (Stucliffe, 1971: 198-242).

وإذا تأملنا التركيب السلعي للمنتجات الصناعية لدول المجلس نجد أنه باستثناء صناعة البتروكيماويات والأسمدة والحديد والألومنيوم فإن هذه الصناعات يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، ولم تحقق الصناعات الرأسمالية والوسيطة تقدماً يذكر (صندوق النقد العربي، 2001: 65–78). أما صناعة البتروكيماويات والتكرير فما زال إسهامها في القطاع الصناعي لا يتناسب مع ما تمتلكه هذه الدول من نفط وغاز؛ وذلك بسبب النزعة الحمائية في الدول الصناعية ومحدودية السوق المحلي وغياب التنسيق الإقليمي وندرة الأموال بسبب العجوز في الموازنات العامة وتكاليف الحروب الإقليمية. وأخيراً لا يزال نصيب القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة في المجلس محدوداً مقارنة بالقطاعات الأخرى، كالخدمات والزراعة؛ ففي عام 1998 كانت نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي(2) لدول المجلس تساوي: 14.7% في الإمارات، 30.2% في البحرين، 10.4% في السعودية، 11.8% في عمان، 7.6% في قطر، و18.8% في الكويت (صندوق النقد العربي، 2000: 29). وباستثناء البحرين نرى أن نصيب القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة في دول المجلس لا يزال متواضعاً. وإذا علمنا أن هذه الأرقام تعبر عن التوظيف في القطاع الصناعي بأكمله فإن ذلك يدل

(2) القطاع الصناعي يشتمل على الصناعات التحويلية والاستخراجية بالإضافة إلى قطاعات التشييد والكهرباء والغاز والماء.

على أن التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية هو أقل بكثير من هذه الأرقام، مما يؤكد ما ذكرناه سابقاً من محدودية دور الصناعات التحويلية في هذه الاقتصاديات.

ج – الصادرات الصناعية:

من العوامل التي تساعد على تحقيق النمو الذاتي، التنوع في كل من التركيب السلعي والجغرافي لصادرات الدولة؛ ذلك لأن هذا التنوع يجعل عائدات الصادرات لهذه الدولة أكثر استقراراً، وهذا بدوره يمكنها من الحصول على حاجاتها التنموية كالسلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، التي تعتبر أساسية في عملية التنمية، من غير تذبذب مفرط في نشاطها الاقتصادي. وعلى الرغم من إحراز دول المجلس بعض التنوع في التوزيع الجغرافي لصادراتها خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات بالاتجاه نحو دول شرق آسيا غير أنها لم تحقق التنوع السلعي، حيث إن صادرات هذه الدول ما زالت تتركز في النفط الخام مما يجعلها دائماً عرضة لصدمات التغيرات الحاصلة في أسواق النفط العالمية. هذا الاستمرار في الاعتماد على الصادرات النفطية تؤكده نسب الصادرات النفطية إلى إجمالي صادرات هذه الدول، التي كانت خلال عام 2000 على النحو الآتي: 40% في الإمارات، 70.5% في البحرين، 91% في السعودية، 83% في عمان، 90% في قطر، و93% في الكويت (صندوق النقد العربي، 2001: 19).

د – عجز الموازنة العامة والدين العام:

لقد تحولت الموازنات العامة لدول مجلس التعاون من حالة فوائض خلال حقبة السبعينيات إلى حالة عجز منذ بداية الثمانينيات حتى وقتنا الحاضر نتيجة لعدة عوامل عالجها الباحث في دراسة أخرى (يوسف اليوسف، 1993: 75–113). ففي عام 1999 كانت نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة إلى الناتج الكلي تعادل 2.84% في الإمارات، 5.36% في البحرين، 3.53% في السعودية، 1.53% في عمان، 1.11% في قطر، بينما حققت الكويت فائضاً تصل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 10.63% وإن كان هذا الفائض هو استثناء حيث إن الكويت، كبقية دول المنطقة، ظلت تعاني عجزاً في موازنتها العامة منذ بداية الثمانينيات (صندوق النقد العربي، 2001: 327). وقد تنوعت طرق تمويل هذه العجوز خلال السنوات الماضية بين السحب من الاستثمارات الخارجية والاقتراض المحلي والخارجي. فعلى سبيل المثال يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن عجز الموازنة لعام 2000 تمت تغطيته في البحرين وعمان بإصدار أدوات الدين العام، بينما استخدمت دولة

الإمارات السحب من عوائد الاستثمارات الخارجية والسحب من الاحتياطيات العامة لتغطية هذا العجز (صندوق النقد العربي، 2001: 142). ولا بد من التأكيد هنا أن ظهور هذه العجوز في الموازنات العامة واستمرارها في التزايد وما يعنيه ذلك من تراكم في الدين العام وانعكاسات هذا الدين وطرق تمويله على المستوى العام للأسعار واستثمارات القطاع الخاص واستقلالية القرار الاقتصادي، هو دليل على إخفاق في السياسات الاقتصادية لهذه الدول. وهذا بالفعل ما تؤكده التطورات في الدين العام الداخلي لهذه الدول، الذي كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 تساوي 68.1% في السعودية، 6.3% في عمان، 30.8% في قطر، 34.3% في الكويت، و12.5% في البحرين (صندوق النقد العربي، 2001: 333).

هـ - التجارة البينية:

تشير البيانات المتوافرة إلى تواضع حجم التجارة البينية لدول المجلس سواء أكان ذلك نسبة إلى إجمالي تجارتها الخارجية أم نسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي، ففي عام 2000 كانت قيمة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الدولية لدول المجلس هي: 3.4% في الإمارات، و7.9% في البحرين، 5.6% في السعودية، 16.7% في عمان، 7.0% في قطر، و4.0% في الكويت. أما نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي خلال العام نفسه فكانت على النحو الآتي: 3.9% في الإمارات، 10.1% في البحرين، 3.5% في السعودية، 13.6% في عمان، 5.5% في قطر، و2.9% في الكويت. ولا شك أن هذه نسب منخفضة عندما نقارنها بمثيلاتها في التكتلات الاقتصادية الأخرى[3]، فعلى سبيل المثال تشير أحدث البيانات إلى أن التجارة البينية بين دول المجلس، من حيث هو تكتل إقليمي، لم تتجاوز 7.2% في الوقت الذي وصلت هذه النسبة إلى 55% في المجموعة الأوروبية و32% في النافتا[4]. وجدير بالذكر أن هذه النسب لم تتغير بدرجة تذكر منذ قيام منطقة التجارة الحرة بين هذه الدول وإزالة الحواجز الجمركية بينها عام 1981، مما يدل على أن ضعف التجارة البينية بين هذه الدول يعود إلى معوقات أخرى غير التعرفة الجمركية لا بد من فهمها ومعالجتها حتى تتحقق التنمية

(3) حسبت هذه النسب من التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001 (الملاحق 2/2، 9/1، 9/3).

(4) الأرقام لدول المجلس حسبت من مجموعة من إصدارات صندوق النقد العربي بينما الأرقام للمجموعة الأوروبية ولتكتل شمال أمريكا (NAFTA) حسبت من نشرات (IFS) الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

الفعلية. ولا بد أن نضيف هنا أنه حتى هذه التجارة البينية المتواضعة تتصف بالتركز الجغرافي. ففي عام 2000 كانت نسبة 62% من الصادرات البينية لسلطنة عمان هي مع الإمارات وحدها. وكذلك الحال بالنسبة لكل من البحرين وقطر، حيث تتركز صادراتهما البينية في كل من السعودية (50%) والإمارات (49%) على التوالي. ونفس هذا التركز نراه في جانب الواردات حيث كان 62% من واردات عمان يأتي من الإمارات خلال العام نفسه، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الدول الأخرى (صندوق النقد العربي، 2001: 178).

و – التنمية البشرية:

ازداد التركيز في دراسات التنمية في السنوات الأخيرة على حرية الإنسان بوصفها أحد أهم مرتكزات التنمية الناجحة حتى إن «أمارتيا سن»، أحد الاقتصاديين الرواد في القرن العشرين والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998، أصدر كتاباً بعنوان «التنمية هي الحرية»، يؤكد فيه أن النظر إلى التنمية على أنها نمو الناتج المحلي الإجمالي أو على أنها الزيادة في معدل دخل الفرد أو مساواتها بالتصنيع أو التقدم التقني أو التحديث، هو فهم ضيق للتنمية، حيث إن هذه كلها وسائل لتحقيق حرية الإنسان بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية. لذلك فإنه يرى أن التنمية بمعناها الشامل تتمثل في تحقيق حرية أبناء المجتمع، أي مجتمع، من الفقر والاستبداد السياسي الذي يحرم الأفراد من العيش بكرامة ويعوق قدرتهم على الإسهام الفعال في تقدم مجتمعاتهم (Sen, 1999: 1). أما تقرير التنمية الصادر من البنك الدولي فإنه يشير إلى أن عولمة التجارة وحركة رؤوس الأموال توازيها قوة أخرى محلية، لها أثر في التنمية، وهي تتمثل في المطالبة المتنامية من قبل شعوب العالم النامي بالتخلص من الاستبداد وتحقيق المشاركة في صنع القرار على كل مستوى (World Bank, 1999/2000). فإذا كانت حرية الإنسان بهذه الأهمية المحورية في عملية التنمية فإلى أي مدى استطاعت حكومات المنطقة خلال مسارها التنموي الذي استمر أكثر من ربع قرن تحقيق هذه الحرية لشعوبها؟ إن سجل هذه الحكومات في مجال الحريات لا يتناسب مع طموحات أبناء المنطقة ولا مع تحديات التنمية بل لا يتناسب مع إنجازات بعض الدول الفقيرة من الدول النامية الإفريقية منها والآسيوية. فتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2002 يؤكد أنه من بين سبعة تجمعات إقليمية عالمية يقع العالم العربي في ذيل القائمة من حيث توافر الحريات السياسية والمدنية (UNDP, 2002: 27-31).

ثانياً – أسباب إخفاق التنمية:

لقد تعددت التفسيرات التي قدمتها الأدبيات الاقتصادية لتفسير إخفاق الدول ذات الموارد الطبيعية في تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي، وذلك بالانتقال من اقتصاد معتمد على مورد طبيعي إلى اقتصاد متنوع مصادر الدخل. وفي هذا الجزء من الدراسة سنحاول معرفة مدى انطباق هذه التفسيرات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. ومن أهم هذه التفسيرات ما يأتي:

أ – تذبذب الصادرات النفطية:

إن الاعتماد المفرط لدول مجلس التعاون الخليجي على الصادرات النفطية له انعكاسات سلبية على مسيرتها التنموية وقدرتها على إحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي، وهذه الانعكاسات تعبر عن نفسها عبر قنوات عدة، أهمها أثر هذه التذبذبات في ميزان المدفوعات وحجم النفقات الحكومية. فعندما تتراجع الصادرات المتولدة من مصدر وحيد للدخل كالنفط فإن هذا يقلل من قدرة الاقتصاد على استيراد حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية، وهذا بدوره ينتج منه انخفاض في مستوى الرفاه الاقتصادي وتعطل كثير من المشاريع الاستثمارية اللازمة لتحقيق النمو الذاتي، ذلك بالإضافة إلى تآكل الاحتياطيات الرسمية للدولة (Knudsen & Parens, 1975: 81-128).

وهذا بالفعل ما حدث في دول مجلس التعاون الخليجي عندما تراجعت صادراتها النفطية في منتصف الثمانينيات مما أدى إلى ظهور عجوز في موازين مدفوعاتها، ومن ثم نتج من ذلك تقليل واردات هذه الدول من السلع الرأسمالية والوسيطة، التي تعتبر أساسية لبناء القاعدة الإنتاجية الضرورية لتصحيح هياكلها الإنتاجية. بل إن هذه الدول ما زالت تعاني العجوز حتى يومنا هذا باستثناء تلك الدول التي واجهت الاختلال بالسحب من استثماراتها الخارجية كدولة الإمارات، وإن كان هذا الحل مكلفاً أيضاً من حيث إنه يحرم هذه الدولة عائدات الموارد التي سحبت من الاستثمارات. كما يؤثر التذبذب في الصادرات أيضاً على حجم النفقات الحكومية التي تمثل الإيرادات النفطية نصيب الأسد فيها. فعندما تنخفض قيمة الصادرات النفطية إما نتيجة لانخفاض الأسعار أو حجم الصادرات أو الاثنين معاً فإن الإيرادات الحكومية تتراجع، مما يحتم عليها تقليص نفقاتها الاستثمارية والجارية؛ ولكن نظراً لصعوبة تقليص النفقات الجارية فإن الجزء الأكبر من تقليص النفقات يقع على النفقات الاستثمارية، الأمر الذي يعوق عملية التراكم الرأسمالي ويقلل

فرص تنويع مصادر الدخل وتحقيق النمو الذاتي. وفي غالب الأحوال لا تستطيع الدول تقليص نفقاتها فجأة وبحجم التراجع في الإيرادات، الأمر الذي ينتج بسببه عجز في موازناتها العامة. وهذا العجز تضطر الدولة إلى علاجه بالاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي، أو بزيادة كمية النقود. وجميع طرق العلاج هذه لها كلفة اجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى الكلفة السياسية في حالة الاقتراض الخارجي. فالاقتراض الداخلي قد يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص على السيولة المتوافرة، وهذا يعني بدوره انكماشاً في دور القطاع الخاص. أما الاقتراض الخارجي فإنه يحمّل الدولة أعباء خدمة هذه الديون والشروط التي تفرضها الجهات المقرضة سواء أكانت مؤسسات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أم دولاً، وهذه الشروط عادة ما تخل بسيادة الدولة المقترضة واستقلالها. أما التمويل بطبع النقود فإنه يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

هذه الآثار لتذبذب إيرادات الصادرات يمكن توثيقها من واقع دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة خلال فترة الثمانينيات عندما تراجعت إيرادات النفط نتيجة لانخفاض كل من أسعار النفط والكميات المصدرة منه (علي الكواري، وجاسم السعدون 1995: 28–32).

ب – ضعف حلقات القطاع النفطي:

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن قطاع النفط في دول الخليج يتصف بالانعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات، مما يقلل من دوره في زيادة إنتاج السلع والخدمات وتنوعه، ومن ثم في محدودية أثره على تنويع الهيكل الإنتاجي (Mayer et al, 1994: 14). ويعود هذا الضعف في تأثير القطاع النفطي على بقية القطاعات إلى ضعف الحلقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الحلقات: الإنتاجية والاستهلاكية والمالية، وسنتحدث هنا عن حلقتي الإنتاج والاستهلاك، ثم نتحدث عن الحلقة المالية في الجزء التالي عند الحديث عن إدارة الإيرادات النفطية.

1 – الحلقات الإنتاجية:

تنقسم الحلقات الإنتاجية إلى حلقات خلفية وحلقات أمامية؛ **فالحلقات الخلفية** تتمثل في استخدام القطاع النفطي لمنتجات القطاعات الأخرى كمدخلات إنتاجية، في حين تتعلق **الحلقات الأمامية** باستخدام القطاعات الأخرى لمنتجات هذا القطاع كمدخلات إنتاجية (Auty, 1993: 241-258). ولا شك أنه كلما كانت هذه الحلقات قوية كان دور القطاع الأولي (النفطي)، كمحرك لعملية التنمية وزيادة الإنتاجية، أكبر،

والعكس صحيح، ففي القرن التاسع عشر كان لقطاع القمح في أمريكا الشمالية دور مهم في تنشيط وتشجيع نمو قطاع معدات النقل ومعدات الزراعة مما أدى إلى تحقيق هذه الصناعات مستوى عالياً من التقدم. وفي البيرو في الخمسينيات والستينيات أدى ازدياد صناعات تعليب الأسماك إلى تشجيع صناعة قوارب الصيد، التي ساعدت بدورها على تطور صناعات أخرى مرتبطة بهاتين الصناعتين (Roemer, 1970). غير أن هناك شروطاً لا بد من توافرها لقيام الحلقات الخلفية بدورها المذكور في تنمية القطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الشروط ما يأتي: اتصاف قطاع الموارد الطبيعية (القمح مثلاً) بإنتاج كبير يساعد القطاع الآخر (معدات النقل مثلاً) على الاستفادة من وفورات الحجم، بدء قطاع معدات النقل بإنتاج وحدات صغيرة تعتمد على تقنية بسيطة مما يساعد هذا القطاع على استيعاب التقنية بصورة تدريجية، النمو المطرد لقطاع التصدير أو الموارد الأولية مما يؤمن تطور الصناعات المعتمدة على هذا القطاع، وهي صناعة معدات النقل.

ولكن القطاع النفطي لا تنطبق عليه هذه الشروط، حيث إنه يعتمد على تقنية متطورة واستثمارات كبيرة في مراحلها العليا، ولا بد من تحقيقها في فترة قصيرة، الأمر الذي لا يساعد على قيام القطاع النفطي بدور فعال في تطوير الصناعات الأخرى (الحلقات الخلفية) (Perkins et al, 2001: 630). كما أن القطاعات النفطية في دول المجلس تستورد مكوناتها الإنتاجية، كالمهارات المتطورة والتقنية المتقدمة والسلع الرأسمالية، من الدول الصناعية، الأمر الذي يساعد على تنشيط الاقتصاديات الصناعية بدلاً من تنشيط القطاعات غير النفطية في دول المجلس نفسها. وكذلك الحال بالنسبة للحلقات الأمامية، فإن منتجات القطاع النفطي في دول المجلس تصدر إلى الدول المستهلكة على شكل نفط خام حيث يصنع ويستفاد منه في تنشيط وتطوير شتى المنتجات المرتبطة بالنفط. وما زالت الصناعات المرتبطة بالنفط، كالتكرير والبتروكيماويات، ذات إسهام محدود في اقتصاديات دول المجلس. فعلى سبيل المثال ما زالت الطاقة التكريرية لدول المجلس متواضعة، ففي عام 1998 كانت الطاقة التكريرية في دول المجلس تعادل 4.20% من إجمالي الطاقة التكريرية في العالم، علماً بأن هذه الدول كانت تنتج ما يزيد على 18% من إنتاج النفط الخام على مستوى العالم للعام نفسه (صندوق النقد العربي، 2000: 315). ولا شك أن عدم نجاح دول المجلس في استخدام منتجات القطاع النفطي لتطوير صناعات أخرى مرتبطة بالنفط يعود إلى مجموعة من الأسباب، منها: السبق الذي حققته الدول

الصناعية ودول شرق آسيا في بعض هذه الصناعات كالتكرير والبتروكيماويات، وقوة المنافسة الدولية في صناعات أخرى كالحديد والصلب، ذلك بالإضافة إلى استخدام الدول الصناعية صوراً متعددة من الحماية الجمركية وغير الجمركية إما باستخدام بعض بنود منظمة التجارة العالمية أو بمحض القوة السياسية وقوة الموقف التفاوضي الذي تمتلكه هذه الدول في مواجهة دول المجلس .(Stiglitz, 2002: 3-22)

2 – الحلقات الاستهلاكية:

عندما يساعد القطاع النفطي، من خلال دفعه أجوراً مرتفعة، في زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية فإن ذلك يؤدي بدوره إلى تطور صناعات استهلاكية كالملابس والأحذية والمواد الغذائية ومواد التعليب، مما يساعد على تنويع الهيكل الإنتاجي للدولة. غير أن هذه الحلقة لم تحقق المتوقع منها في دول المجلس لأسباب عدة، أهمها أن الإنتاج في القطاع النفطي يتصف بكثافة رأسمالية وقلة في العمالة مما يجعل حجم الطلب على السلع الاستهلاكية منخفضاً، بالإضافة إلى ندرة العمالة في القطاع النفطي فإن بقية القطاعات التي يعتمد النشاط فيها على القطاع النفطي تسيطر فيها العمالة الوافدة، وهذه العمالة تحول الجزء الأكبر من مداخيلها إلى دولها؛ أي أن العمالة الوافدة في دول المجلس تتصف بانخفاض الميل الحدي للاستهلاك في هذه الدول، فعلى سبيل المثال تشير بعض التقديرات إلى أنه في عام 2000 كان الأجانب يمثلون في المتوسط 40.5% من السكان وأكثر من 72% من القوى العاملة (باقر النجار، 2001: 201)؛ هذا يعني أن جزءاً كبيراً من الدخل المتولد في دول المجلس يتسرب إلى الدول المصدرة للعمالة بدل أن يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي، الذي يؤدي بدوره إلى تطور الصناعات الاستهلاكية المذكورة سابقاً (Rerkins et al, 2001: 642-643).

إذن، ونظراً لضعف الإنتاج والاستهلاك فإن العبء الأكبر في إحداث التنمية المنشودة كان لا بد أن يقع على الحلقة المالية، المتمثلة في محاولة القطاع العام استخدام الإيرادات النفطية في تنمية القطاعات غير النفطية، ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة. ولكن لماذا لم تستطع هذه الحلقة المالية تحقيق أهدافها المنشودة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفقرة التالية من البحث، التي تدور حول الكيفية التي استخدمت بها حكومات دول المجلس مواردها النفطية.

ج – إدارة الإيرادات النفطية:

الإيرادات النفطية في دول المجلس تعود كلها إلى الحكومات القائمة، وبما أن جميع هذه الحكومات ليست منتخبة بالمعنى المعاصر، أي أنها لم تأت في ظل نظام انتخابي تسوده الأحزاب ويتم فيه انتخاب المؤسسات التشريعية من خلال صناديق الاقتراع الحر وتكون نابعة من السلطة التشريعية، أي أن برنامجها هو برنامج الحزب أو الأحزاب التي تمتلك الأغلبية في المجلس التشريعي المنتخب. في ظل هذه الحكومات، إذن، لا يمكننا القول إن إنفاق الإيرادات النفطية يكون خاضعاً لمفهوم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي كما تراه غالبية المجتمع وإنما يتحدد هذا الإنفاق وفق برامج وخطط الحكومات القائمة وحدها. وهذا يعني أن الإيرادات النفطية في هذه الدول ستصرف في وجوه قد تخدم المجتمع وقد لا تخدمه، الأمر الذي يؤدي إلى هدر كثير من هذه الموارد، فالريع المتولد من النفط يولد سلوكيات ريعية لدى فئات المجتمع كافة ولا سيما القطاع العام منه (Lane & Tornell, 1995).

فالعقلية الريعية دفعت بالحكومات إلى عدم الاهتمام بتنويع مصادر الدخل أو بكفاءة استغلال الموارد أو بالجدوى الاقتصادية أو بإعداد كفاءات بشرية ذات مهارات عالية أو بتطوير البيئة المناسبة لاستيراد التقنية وتطويرها محلياً أو الاهتمام بإيجاد إجماع شعبي على السياسات الحكومية. فقد أدت الثروة إلى الارتقاء بأفراد المجتمع – حتى وإن كان بصورة مؤقتة – إلى مستوى استهلاك يضاهي المستويات الاستهلاكية في الدول الصناعية مع فارق أساسي، وهو أن المستوى الاستهلاكي المرتفع في الدول الصناعية يرتكز على اقتصاد منتج ومتنوع في مصادر دخله، بينما الاستهلاك في دول المجلس هو نتيجة استهلاك مورد ناضب، ومن ثم فإن هذا الاستهلاك لا يحمل معه أسباب الاستمرارية كما هو الحال في الدول الصناعية. ولقد أوجدت هذه الثروة الريعية في دول المجلس قيماً جديدة، أغلبها معاد للقيم اللازمة للتأسيس لنهضة فعلية. فالترف ومسابقات اليانصيب والمضاربات في أسواق المال والسعي للربح السريع والمحسوبية والأنانية وتسلق المناصب أصبحت هي القيم السائدة، وتلاشت معاني الإبداع والتفوق والأمانة والإخلاص والإنتاجية وغيرها من القيم التي تعتبر ضرورية لنهضة المجتمع وبنائه، والتي سادت في فترات سابقة من تاريخ الأمة. هذا الاقتصاد الريعي، إذن، يتصف بالتهافت والصراع بين فئات المجتمع المختلفة للحصول على جزء أكبر من الريع النفطي بدل التعاون من أجل بناء اقتصاد بديل أقل اعتماداً على النفط وأقدر على مواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية.

ويرى بعض الباحثين أن الحصيلة النهائية لهذا الصراع الريعي هي تراجع النمو الاقتصادي وتفاقم التفاوت في مستويات الدخل وتفشي الفساد بكل صوره (Perkins et al, 2001: 643)، وهذه أمور بدأنا نشاهدها في دول المجلس في السنوات الأخيرة (يوسف اليوسف، 2002: 257–266).

د. أثر المرض الهولندي:

إضافة إلى ماسبق، هناك سبب آخر قد يفسر إخفاق النفط في تحقيق التنمية في دول مجلس التعاون، وهو ما يعرف بالمرض الهولندي، ففي حقبة الستينيات اكتشف الغاز الطبيعي في هولندا، وتزايدت الصادرات منه وتحسن وضع ميزان المدفوعات في هذه الدولة وكان من المتوقع أن يستمر هذا الازدهار، ولكن الذي حصل في السبعينيات هو العكس؛ حيث بدأ الاقتصاد الهولندي يعاني مظاهر التضخم وتراجع الصادرات الصناعية وانخفاض معدلات النمو وازدياد معدلات البطالة (Perkins et al, 2001: 644). ولقد أدت الطفرة النفطية في السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى آثار مشابهة في عدد من الدول النفطية كالسعودية ونيجيريا والمكسيك. وحاولت كثير من الدراسات النظرية تفسير هذه الآثار غير المتوقعة للقطاع النفطي، ومن غير الدخول في تفاصيل اقتصادية فنية يمكننا تلخيص مفهوم ظاهرة المرض الهولندي وديناميكية تأثيره في عملية التنمية على النحو الآتي: عندما يحدث ازدهار وتوسع للقطاع الاقتصادي الأولي (النفط في حالة دول المجلس أو غيرها من الدول المنتجة له) فإن هذا الازدهار يعني تراكم الفوائض النفطية في خزائن هذه الدول مما ينتج عنه زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات. هذه الزيادة في الطلب الكلي تؤدي بدورها إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تنتج في القطاع الذي لا يدخل في التجارة الدولية (non-tradables) نسبة إلى أسعار السلع والخدمات المنتجة في القطاع الذي تدخل منتجاته في التجارة الدولية (tradables)[5]؛ لأن هذا القطاع الأخير لا يمكنه أن يرفع أسعاره،

(5) السلع التي يمكن المتاجرة بها (Tradables) هي السلع التي يمكن تصديرها أو استيرادها، والتي تحدد أسعارها عادة في الأسواق العالمية، وفي الغالب لا تتأثر هذه الأسعار العالمية بالظروف المحلية في الدول النامية. أما السلع التي لا تدخل في التجارة (non-tradables) فهي تلك السلع التي تنتج محلياً ولا تستورد أو تصدر، ومن ثم تحدد أسعارها بقوى العرض والطلب المحليين، ومن أمثلتها الكهرباء والتشييد والنقل وغيرها.

نظراً لخضوعه لقيود المنافسة الدولية. ونتيجة لذلك فإن سعر الصرف الحقيقي[6] يرتفع بالنسبة لمنتجي السلع غير النفطية (القطاع الصناعي) الداخلة في التجارة مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وهذا بدوره ينتج عنه انكماش في هذه الصناعة، سواء في حجم الإنتاج أو حجم التوظيف للعمالة، وهذا ما يعرف بأثر الازدهار النفطي في الطلب على القطاع الصناعي (Demand-side effect). ومما يفاقم من هذا الأثر السالب لتوسع القطاع النفطي على القطاع الصناعي الموجه للتصدير هو أن قدرة القطاع الذي لا يدخل في التجارة على رفع أسعاره وأجور مدخلاته، نظراً لعدم تعرضه لمنافسة عالمية، تجعله أقدر على استقطاب عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال، التي تتسرب من القطاع الصناعي الموجه للتصدير والذي لا يستطيع زيادة أسعار مدخلاته ومنتجاته بنفس الحرية، الأمر الذي يعمق درجة انكماشه وتراجعه (Corden & Neary, 1982: 825-848; Roemer, 1985: 234-252). هذا الأثر الثاني يسمى في الأدبيات الاقتصادية بأثر توسع القطاع النفطي على عرض القطاع الصناعي (Supply-side effect). ولقد استطاعت كثير من الدول أن تتجنب الآثار السلبية للمرض الهولندي باتباع مزيج من السياسات الاقتصادية الكلية، كتخفيض قيمة العملة وتقليص النفقات الحكومية وتقليل النمو في كمية النقود.

ثالثاً – نظرة إلى المستقبل:

إن التحليل السابق يشير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحدياً رئيساً في السنوات القادمة، يتمثل في كيفية استخدام ما تبقى من مخزون نفطي لتحقيق تنمية ذاتية تقوم على مصادر متعددة للدخل لأبناء المنطقة، ومستوى معيشي متقدم ومتجدد، وهذا لن يتحقق إلا بتزويد أبناء المنطقة بالمعارف والتدريب اللازمين لإنتاج وتصدير سلع وخدمات تمثل بدائل للنفط الخام الذي تعتمد عليه

(6) سعر الصرف الاسمي هو عدد الوحدات من العملة المحلية (الدرهم مثلاً) التي تستبدل بها وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار مثلاً) كأن نقول إن الدولار يساوي 3,67 درهم مثلاً. وارتفاع سعر الصرف الاسمي بين العملتين يعني زيادة عدد الدراهم لكل دولار. يقال إن العملة المحلية (الدرهم في هذه الحالة) قد انخفضت لأن عدد الدولارات المطلوبة لشراء نفس الكمية السابقة من الدراهم قد انخفضت. بالمقابل عندما ينخفض سعر الصرف فإن العملة المحلية ترتفع قيمتها لأن شراء الكمية السابقة من هذه العملة يتطلب مبلغاً أكبر من العملة الأجنبية أو الدولار. أما سعر الصرف الحقيقي فإنه يشتمل على سعر الصرف الاسمي مع المستوى العام لأسعار السلع التي يتاجر بها والسلع التي لا تدخل في التجارة وكيفية تأثيرهما على حوافز الإنتاج والاستهلاك.

هذه الدول في الوقت الحاضر للحصول على العملة الأجنبية واستيراد حاجاتها من بقية العالم. ولا شك أن تحقيق هذا الهدف لم يعد سهلاً في ظل تحديات العولمة، غير أن الإخفاق قد يعني أننا نحكم على الأجيال القادمة بالعيش في ظل أوضاع قد تكون أسوأ من الأوضاع التي عاشها أجدادنا قبل اكتشاف النفط في المنطقة. لذلك لا بد من السعي الحثيث والعمل الجاد لإعداد هذه المجتمعات لفترة ما بعد النفط مع الاستفادة من تجاربنا السابقة، التي اتصفت ببعض الإنجازات وبكثير من الإخفاقات، لتصحيح مسار التنمية في السنوات القادمة. وفي اعتقادنا أن تصحيح المسار التنموي لهذه الدول يتطلب العمل على عدة محاور، أهمها ما يأتي:

أ – المشاركة السياسية وتفعيل دور المواطن الخليجي:

في اعتقادنا أن من أهم الأسباب التي جعلت الغرب يتقدم بينما يظل العالم العربي، ودول المجلس جزء منه، متخلفاً على جميع الأصعدة، تهميش دور المواطن العربي وإبعاده عن دوائر القرار المتعلقة بقضاياه المصيرية، الذي تسبب في قتل روح العطاء والإبداع والإنتاج بين أفراد المجتمع العربي. وهو الذي أدى في كثير من الأحيان إلى أن تؤول مقاليد الأمور في عالمنا العربي، إلى قيادات ذات قدرات محدودة في المجتمع. لذلك لا بد من التأكيد أنه لن تكون هناك نهضة في عالمنا العربي وفي دولنا الخليجية إلا من خلال إصلاح سياسي يمكن المواطن العربي من اختيار حكوماته ويحاسبها على كل قرار تتخذه في ظل قضاء مستقل عن كل جهة إلا الحق الذي تجسده الثوابت الشرعية مصداقاً لقوله تعالى: **﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي﴾** (القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 90). هذه الثوابت التي أثرت القواعد القانونية المعاصرة (يحيى الجمل، 2000: 183–188)، وإعلاماً مسؤولاً يغرس في أجيال الأمة قيم الإبداع والعطاء والصدق والدفاع عن قضايا الأمة والتضحية من أجل إعادة بناء هذه الأمة التي تداعت عليها الأمم. وينبغي ألا نهتم كثيراً بالانتهازيين الذين يعتقدون أن المواطن العربي غير مؤهل لممارسة حقوقه السياسية وكأن ممارسة السباحة يمكن تعلمها بقراءة الكتب بعيداً عن الشاطئ، أو كأن الفروسية يمكن تعلمها بمشاهدة سباقات الخيول. وفي هذا الصدد ينبغي لأبناء الأمة بكل أطيافهم ألا يختلفوا على معنى المشاركة السياسية؛ هل هي الديمقراطية أم هي الشورى الإسلامية؟ ففي اعتقادي أن الخلاف يتلاشى إذا كانت لدينا الشجاعة في أن نقبل بالديمقراطية المعاصرة مهذبة بالثوابت الشرعية التي تنص عليها المصادر الشرعية التي أراد الله

بها حماية الأمة الإسلامية من منطلقات الحضارات الأخرى التي كانت سبباً في اندثارها (فهمي هويدي، 1999: 17-61). وحتى تكون هذه المشاركة السياسية بداية انطلاقة حضارية جادة لا بد أن تكون مشاركة فعلية. وحتى تحقق المشاركة السياسية غاياتها في دول مجلس التعاون الخليجي لا بد أن تكون بداية التجربة صحيحة، من خلال أحزاب سياسية تتداول السلطة التنفيذية من خلال انتخابات نزيهة تقوم على المنافسة بين هذه الأحزاب في ظل قوانين واضحة وحرية للصحافة وغياب للرقابة وقضاء مستقل وتحديد لفترات الرئاسة وبقية المسؤوليات العامة وتحقيق المشاركة المستمرة للمواطنين في عملية صنع القرار. ولا بد لهذه الشعوب أن تطالب بهذه الحقوق التي بها يستقر المجتمع ويزدهر. ولا شك أن للشرائح المثقفة ومؤسسات المجتمع المدني دوراً رائداً في هذا الصدد، لا بد لها أن تقوم به على أكمل وجه. وأخيراً لا بد من التأكيد أن غياب المشاركة السياسية وفعالية المؤسسات القانونية والإعلامية والشعبية في هذه الدول هو سبب رئيس في عدم قدرة هذه الدول على استقطاب رؤوس الأموال والتقنية الأجنبية أو رؤوس الأموال المحلية التي تقدر بنحو 800 مليار دولار والتي تقدر خسارتها السنوية نتيجة لتراجع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية بنحو 10٪ سنوياً (محمد النابلسي، 2000: 568).

ب - تنمية المورد البشري:

المشاركة السياسية التي تطرقنا لها سابقاً تعتبر خطوة ضرورية ولكنها ليست كافية لبناء الإنسان الخليجي الذي يستطيع مواجهة التحديات التنموية في ظل عالم مفتوح بعضه على بعض، تتنافسه تكتلات اقتصادية عملاقة تمتلك جميع مقومات القوة، وقد قطعت شوطاً طويلاً في بنائها للإنسان الذي أصبح يصنع الثروة في الوقت الذي ما زال عالمنا العربي فيه ينتج ما لا يستهلك ويستهلك ما لا ينتج ويهدر الثروة. لذلك لا بد من اتباع السياسات التي تجعل الإنسان الخليجي منتجاً للثروة بدل أن يكون فقط مستهلكاً لها كما هو الحال اليوم. وتحقيق هذا الهدف يتطلب العمل على محاور عدة، وبتعاون جهات عدة. ففي ظل النظام الذي تحدثنا عنه سابقاً وما يعنيه من بيئة مساءلة فإن النظام التعليمي سيختلف عن النظام التعليمي الحالي في المخرجات، أي نوعية الخريج. فالأهداف التربوية التي تؤمن بها غالبية المجتمع هي الأهداف التي ستغرس في عقول أبناء المجتمع وقلوبهم، وهي الأهداف التي تحفظ قيم أبناء المجتمع ومصالحهم. كما أن القيادات

التربوية والإدارية للمؤسسات التعليمية سوف تأتي بسبب مؤهلاتها التي تمكنها من تنشئة الأجيال التي تمسك بزمام المبادرة وتكون مؤهلة لبناء مؤسسات عصرية بدل أن تكون متسولة للوظائف بسبب ضعف تأسيسها العلمي. هذه الكوادر المؤهلة هي التي يمكنها كذلك أن تمثل جسراً لعبور المعارف المعاصرة من شتى أقطار العالم إلى الدول الخليجية، وذلك من خلال تمركزها في مؤسسات البحث العلمي وفي معاهد التدريب وفي المؤسسات الصناعية والتجارية الخاصة منها والعامة. وهي الفئة التي ستغذي كذلك طبقة رجال الأعمال وبقية المهارات اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة. ولا شك أن اعتماد معيار الكفاءة والقدرة والأمانة في القبول في الجامعات وفي توظيف الموظفين وترقيتهم وفي تقديم المكافآت بصورها المتعددة أمور كلها ستجعل الموارد البشرية في هذه الدول تتغير وترتقي خاصة في النوع المتمثل في الإنتاجية والمبادرة وتطوير الذات. ولا بد لنا من أن نتذكر أن نمور آسيا (سنغافورة وكوريا وهونج كونج وتايوان) حققت ما حققت من إنجازات اقتصادية بسبب اهتمامها بالعنصر البشري علماً بأنها تفتقر إلى الموارد الاقتصادية الطبيعية وتعاني الكثافة السكانية (Auty, 1999: 55-64). فلقد عنيت هذه الدول بالعنصر البشري منذ الستينيات، وذلك بزيادة إنفاقها على التعليم العالي وتوفير مراكز التدريب المتطورة وإرسال المتميزين من الطلبة إلى الخارج لكسب المعارف واستيعاب التقنيات الحديثة واللازمة لأية نهضة، ذلك بالإضافة إلى محاربة الفساد والتأكيد على الكسب الناتج عن العمل والإبداع (Batra, 1999: 55-64).

ج - التكامل الاقتصادي:

لقد مَنَّ الله - سبحانه وتعالى - على دول المجلس بثروة نفطية هائلة كانت عاملاً أساسياً في ازدهارها الاقتصادي منذ بداية السبعينيات. غير أن قدرة هذه الدول على تحويل الثروة النفطية الناضبة إلى ثروة متجددة تتحقق من خلال تنويع مصادر دخلها في إطار الكيانات القطرية الحالية ظلت محدودة كما بينا سابقاً، حيث إن هذه الدول ما زالت بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على جهودها التنموية معتمدة على النفط كمصدر أساسي في الإيرادات والصادرات والناتج المحلي الإجمالي. هذا يعود لكون هذه الدول تخضع إلى قيدين؛ هما: محدودية الموارد الأخرى غير النفط، ومحدودية حجم السوق المحلي نظراً لصغر الأحجام السكانية لهذه الدول. لذلك فإن المرتكز الثالث لتنمية ناجحة في هذه الدول هو إيجاد تكامل اقتصادي بينها يؤدي إلى توسيع حجم السوق وما يعنيه من زيادة الاستثمارات وتقليل الازدواجية والهدر

في مشروعاتها ورفع كفاءة استغلال المورد البشري النادر فيها. كما أن هذا التكامل يمكن أن ينتهي بوحدة اقتصادية سياسية بين هذه الدول على غرار الاتحاد الأوروبي، وهذا لا شك سيساعد كثيراً على تقوية الموقف التفاوضي لها في تعاملها مع العالم الخارجي في قضاياها الاقتصادية منها والسياسية (علي الكواري، وجاسم السعدون، 1996: 42–48). ويمكن لهذه الدول أن تحقق هذا التكامل من خلال تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعتها في عام 1981، والتي ما زال تطبيقها في مراحله الأولى، أي منطقة التجارة الحرة، وكان من المتوقع أن تنتقل هذه الدول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في عام 2003 علماً بأنه عندما وقعت هذه الاتفاقية كان من المقرر أن يقوم الاتحاد الجمركي في عام 1993. وعلى الرغم من أن التكامل بين دول المجلس سيؤدي إلى توفير كثير من الموارد وتحسين فرص هذه الدول لتحقيق تنمية شاملة فإن هذا التكتل الخليجي سيظل صغيراً مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسود عالم اليوم، الأمر الذي يحتم على هذه الدول أن تعضد تكاملها الاقتصادي بالتعاون الاقتصادي مع الدول العربية والدول الإسلامية، وقد يكون الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية صورة من صور هذا التعاون، كما أن إقامة المشروعات المشتركة مع دول عربية وإسلامية أخرى شكل آخر من أشكال هذا التعاون الذي أصبح ضرورة لتطور هذه الدول وتحسين فرص بقائها في عالم تحقق فيه التكتلات العملاقة في أمريكا (NFTA) وأوروبا (EEC) وآسيا (ASEAN) مكاسب متتالية ومتزايدة على حساب دول الخليج وبقية الدول العربية التي ما زالت تراوح مكانها.

د – ترشيد السياسات الاقتصادية والمالية والقانونية:

إضافة إلى المرتكزات السابقة لتنمية خليجية ناجحة لا بد لهذه الدول كذلك من تبني سياسات اقتصادية وإدارية عقلانية تختلف عن تلك التي أخذت بها منذ بداية السبعينيات، وتكون منسجمة مع المستجدات العالمية، وتعتبر أساسية لبناء المجتمعات المعاصرة، وذلك لأن كثيراً من الدراسات الأمبيريقية على الاقتصاديات النفطية تشير إلى أن السياسات المتبعة تعتبر أهم أسباب إخفاق هذه الدول في إحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي وغير معتمد على النفط (Auty, 1993: 241-258). وأول هذه السياسات اللازم اتباعها هي عملية الفصل بين المال العام والخاص على كل مستوى، ووضع القوانين التي تحارب الفساد الإداري والمالي المتفشي بكل صوره في

هذه الدول، وهذا يتطلب إرجاع الأمور إلى نصابها، أي إسناد القرارات المتعلقة بالمال العام إلى سلطة تشريعية منتخبة تمثل الإرادة الشعبية. ونجاح هذه الخطوة يتطلب أن يكون التوظيف في المناصب الحكومية قائماً على معايير الكفاءة والأمانة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿**يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين**﴾ (القرآن الكريم، سورة القصص، الآية 26) وليس لأن الشخص ينتمي إلى فئة أو أخرى من الفئات المتنفذة مما يجعل المال العام يتعرض لشتى صور التبذير والنهب.

ثانياً: لا بد من تخصيص كثير من المؤسسات العامة ورفع كفاءة أدائها وتقليل الأعباء المالية للقطاع الحكومي وتقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، ذلك بالإضافة إلى تشجيع دور القطاع الخاص. وحتى يحقق التخصيص الأهداف المذكورة لا بد أن تعهد عملية التخصيص إلى هيئة مستقلة ونزيهة وأن تتصف أعمالها بالشفافية التامة (يوسف اليوسف، 1997: 31–55).

ثالثاً: إن حكومات المنطقة تقدم كثيراً من الدعم بعضه غير مسوغ، فالإنفاق المفرط على الإعلام الرسمي والدعم لبعض الإعلام الخاص أمر ينبغي إعادة النظر فيه، ومن ثم فإن إلغاء المؤسسات الإعلامية الرسمية في هذه الدول هو حل عملي لمشكلات هدر الموارد وتشويه القيم. وإذا كانت حكومات هذه الدول تريد فعلاً أن توجد إعلاماً ناجحاً يساعد في بناء المجتمعات الخليجية فإنه يمكن لها أن تنحو منحى الحكومة البريطانية في إنشاء محطة الـ BBC أو الاقتداء بالحكومة القطرية في تأسيس محطة الجزيرة التي تعتبر في تصوري دليلاً على أن الحرية يمكن أن تؤدي إلى إنجازات في عالمنا العربي مهما اختلفنا مع بعض برامج محطة أو قناة الجزيرة، وهذا أمر طبيعي. وفي اعتقادنا أن هناك طرقاً أخرى للارتقاء بوضع أفراد المجتمع من خلال الاستبدال بقيم الاستهلاك المفرط قيم الإنتاج وبناء اقتصاديات متنوعة الهياكل الاقتصادية كما ذكرنا سابقاً، بدل إغراق المواطنين ببعض العطاءات المؤقتة التي لا يستطيعون الحفاظ عليها في المدى الطويل في ظل الهياكل الاقتصادية الحالية، مما يدفعهم إلى الوقوع في مصيدة الديون والأزمات الاقتصادية والعيش على المضاربات والاستجداء.

رابعاً: ينبغي كذلك أن يطلق العنان لمؤسسات المجتمع المدني كالنقابات والأحزاب والمؤسسات الخيرية ودور النشر ومراكز الأبحاث وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني حتى يحدث نوع من التوازن بين دور الحكومة ودور المجتمع، مما يؤدي إلى الاستقرار والازدهار على المدى الطويل.

خامساً: أما السياسات الصناعية والتجارية اللازمة لتحقيق التنمية الناجحة فلا بد أن تكون بعيدة عن الجمود أو «الدوغماتية»، بل لا بد أن تكون موجهة لتنويع الهياكل الاقتصادية لهذه الدول مع كفاءة في استغلال الموارد المتوفرة. فقد تكون هناك حماية لبعض الصناعات الاستراتيجية ما دامت هذه الحماية منسجمة مع مقررات منظمة التجارة العالمية وذات بعد زمني حتى لا تظل هذه الصناعات في مرحلة النشوء إلى ما لا نهاية، كما تشير إلى ذلك تجارب كثير من الدول النامية خلال القرن العشرين. كما أن هذه الدول قد تعتمد على المشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية لاعتبارات تتعلق باستيراد التقنية المتطورة والتدريب على المهارات العالية وتسويق المنتجات كما هو الحال في القطاع النفطي. وقد يكون للدولة دور بارز في بعض النشاطات الاقتصادية بينما يكون للقطاع الخاص الدور الرائد في نشاطات أخرى. هذه المرونة في رسم السياسات التي يمكن أن تقوم عليها التنمية الناجحة في دول المجلس هي درس آخر يمكننا استيراده من تجارب التنمية في دول شرق آسيا أو ما يعرف بنمور آسيا (Batra, 1999: 55-64). أخيراً لا بد للقرارات المتعلقة بالقطاع النفطي، بوصفه محركاً لعملية التنمية، والإنفاق العسكري الذي يمثل نصيب الأسد في نفقات هذه الدول وقيام الأحلاف العسكرية التي تؤثر على أمن هذه المنطقة، من أن تخضع لإرادة المجتمع ممثلة في المجالس المحلية والإقليمية المنتخبة.

المصادر:

باقر النجار (2001). **حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

صندوق النقد العربي (2000). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000**. بيروت: 29، 108، 315.

صندوق النقد العربي (2001). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001**. بيروت: 135، 142، 178، 285، 327، 333.

صندوق النقد العربي (2001). **التجارة الخارجية للدول العربية**. بيروت، رقم 19.

علي الكواري، وجاسم السعدون (1996). دول مجلس التعاون: نظرة مستقبلية. منتدى التنمية، وثائق اللقاء السنوي - يناير 1993، الكويت، دار قرطاس للنشر، 28-32 و42-48.

فهمي هويدي (1999). **الإسلام والديمقراطية في الحركات الإسلامية والديمقراطية**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 17-61.

محمد النابلسي (2000). **التنمية الاقتصادية العربية والمتغيرات العالمية في العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين**. الأردن، عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان والمؤسسة العربية؛ 568.

محمود السمرة (2000). العروبة والإسلام وأوروبا، حوارات في الفكر العربي المعاصر. **النهضة العربية الثانية**. الأردن: مؤسسة عبدالحميد شومان والمؤسسة العربية، 57-74.

يحيى الجمل (2000). حوارات في الفكر العربي المعاصر. **النهضة العربية الثانية: تحديات وآفاق**. الأردن: مؤسسة عبدالحميد شومان والمؤسسة العربية، 183–188.

يوسف اليوسف (1993). عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجه. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 70: 75–113.

يوسف اليوسف (1997). آفاق التخصيصية في دولة الإمارات العربية المتحدة. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 25، (4): 31–55.

يوسف اليوسف (2002). الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 30، (2): 257–266.

Ascher, W. (1999). *Why governments waste natural resources: Policy failures in developing countries*. Baltimore & London: Johns Hopkins University Press.

Auty, R. (1990). *Resource-based industrialization: Sowing the oil in eight developing countries*. Oxford: Claredon Press.

Auty, R. (1993). *Sustaining development in mineral economies: The resource curse thesis*. London: Routledge.

Auty, R., & Mikesell, R. (1988). *Sustainable development in mineral economies*. Oxford & New York: Claredon Press.

Auty, R. (1999). *The transition from rent-driven growth to skill-driven growth: Recent experience of five mineral resource economies*. USA: Mass: Edward Elgar in association with UNCTAD.

Batra, R. (1999). *Stock market crash of 1998 and 1999. Texas:* Liberty Press Richardson.

Corden, M. & J. Neary (1982). Booming sector and Dutch disease economics: A survey. *Economic Journal,* 92: 825-848.

Gelb, A., & Associates (1988). *Oil windfalls: Blessing or curse*. World Bank Publication: Oxford University Press.

Knudsen, O., & Parens, A. (1975). *Trade instability and economic development*. MA: Heath Lexington Books.

Lane, P., & Tornell, A. (1995). Power concentration and growth. Discussion Paper 1720, Cambridge (Mass): Harvard Institute of Economic Research.

Mayer, J. et al (Eds.) (1999). *Development policies in natural resources economies*. U.K: Edward Elgar.

Perkins, D. et al (2001). *Economics of development,* New York: W.W. Norton 5th ed.

Rivera-Batiz, F., & Rivera-Batiz L. (2002). Democracy, participation, and economic development: An introduction. *Review of Development Economics,* 6(2): 135-150.

Roemer, M. (1970). *Fishing for growth: Export-led development in Peru, 1950-1967*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Roemer, M. (1985). Dutch disease in developing countries: Swallowing bitter medicine. in Matts Lundhale (Ed.), *The primary sector in economic development*, London: Croom Helms.

Sen, A. (1999). *Development as freedom*. New York: Oxford University Press.

Stiglitz, J. (2002). *Globalization and its discontents*. London: W.W. Norton & Company.

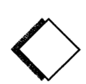
Stucliffe, R. (1971). *Industry and under development*. London: Addeson-Wesley.

UNDP. (2002). *Human development report 2002*. New York: Oxford University Press: 27-31 (Arabic).

World Bank (2000). *World development report 1999/2000: Entering the 21 Century*. New York: Oxford University Press.

قدم في: اكتوبر 2002

أجيز في: مارس 2003



التهرب من ضريبة الدخل في الأردن

دراسة تحليلية للفترة من 1976–1997

أحمد فرّاس العوران*
راجح أحمد الخضور**

ملخص: تناقش هذه الدراسة الأسباب والدوافع الكامنة وراء التهرب من دفع ضريبة الدخل وتعمل على قياس حجم هذا التهرب في الأردن سنوياً، خلال الفترة من 1976–1997. ولتحقيق هذه الغاية تعتمد الدراسة على المنهج النقدي الذي يقيس التهرب بشكل غير مباشر عن طريق تقدير حجم النقد المتداول، وتستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير دالة لقياس حجم النقد المتداول في الأردن. وتقدم الدراسة مجموعة من النتائج المهمة، من بينها أن التهرب من دفع ضريبة الدخل في الأردن يرتبط بعدد من العوامل، يأتي في مقدمتها الوضع الاقتصادي. وتبين الدراسة أيضاً أن التهرب من دفع ضريبة الدخل قد سجل اتجاهاً عاماً تصاعدياً خلال معظم سنوات الدراسة، وأنه كلما فرضت ضريبة جديدة، أو رفعت معدلات الضرائب القائمة، سجل التهرب تزايداً ملحوظاً. فضلاً عن ذلك، تتقدم هذه الدراسة ببعض المقترحات التي من شأنها أن تساعد الحكومة على الحد من حجم التهرب من دفع ضريبة الدخل.

المصطلحات الأساسية: ضرائب، ضريبة دخل، تهرب ضريبي، مالية عامة، الأردن.

مقدمة:

يتضح من التوجهات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية أن عصر «المساعدات المالية» المقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة «لمساعدتها» في مسيرتها التنموية قد أخذ في الانحسار التدريجي، وبناء على ذلك أصبح

---

* أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد – الجامعة الأردنية.
** ماجستير اقتصاد – البنك المركزي الأردني.

جلياً – وفقاً لتوجهات صندوق النقد الدولي – أن على الدول الفقيرة أن تسلك طريق تحرير التجارة الخارجية والخصخصة والعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والاعتماد على مواردها الذاتية لتحقيق التنمية المنشودة. من هنا أخذت الحكومات في الدول النامية، ضمن هذا التوجه، التعامل أكثر فأكثر مع السياسات الضريبية ورفع جميع أنواع الدعم الحكومي والتركيز على رفع كفاءة التحصيل الضريبي، وما إلى ذلك.

وبما أن الضرائب، مباشرة وغير مباشرة، هي أحد أهم مصادر الدخل الرئيسة التي تعتمد عليها حكومات الدول الفقيرة لتمويل مشاريعها، أبدى الاقتصاديون في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بظاهرة التهرب الضريبي بشكل عام والتهرب من ضريبة الدخل بشكل خاص. ومما لا شك فيه أن هذه الظاهرة تؤثر سلباً على الحصيلة النهائية للإيرادات الضريبية، بالإضافة إلى أن وجود مثل هذه الظاهرة يؤدي إلى خلق تشوهات في الإحصاءات الرسمية للمتغيرات الاقتصادية الكلية المعبرة عن حجم النشاط الاقتصادي، ومن ثم قد يؤدي إلى اتباع سياسات اقتصادية غير سليمة.

من ناحية أخرى، إن الأردن، شأنه شأن الدول الفقيرة، معني ومتأثر بالتوجهات العالمية، ومن ثم فإنه لا بد أن يهتم بالحصيلة النهائية لإيراداته الضريبية، بما في ذلك ضريبة الدخل. لذا فإن دراسة التهرب من ضريبة الدخل؛ بمعنى التقصير المتعمد من قبل المكلف بدفع الضرائب المستحقة عليه قانوناً، والإحاطة ما أمكن بأسباب هذا التهرب وحجمه لا بد أن تكونا من بين القضايا المهمة بالنسبة للاقتصاد الأردني. من جانب آخر، لعل ما يضفي المزيد من الأهمية على هذه الدراسة هو تزامنها مع الإصلاحات الهيكلية التي يقوم بها الأردن من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي يهدف – من بين ما يهدف – إلى تحسين الإدارة الضريبية وزيادة مستوى التحصيل، بل رفع فعالية النظام الضريبي ككل.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ما يلي: **أولاً** – الأسباب الكامنة وراء التهرب من دفع ضريبة الدخل والبحث في الآثار المترتبة على ذلك بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص. **ثانياً** – تحديد العلاقة بين حجم النشاط الاقتصادي غير المعلن عنه ومقدار التهرب من ضريبة الدخل. **ثالثاً** – تقدير حجم التهرب من ضريبة الدخل خلال الفترة من 1976–1997. ولتحقيق أهدافها تستخدم الدراسة التحليل الوصفي والقياسي (المربعات الصغرى الاعتيادية) على ضوء الإطار النظري للدراسة، المبني على عدد من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالموضوع انطلاقاً من الافتراضات المصاحبة لها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن

السرية التامة التي يحاط بها النشاط قيد البحث هي التي تستدعي إدخال بعض المتغيرات المستخدمة والانطلاق من بعض الافتراضات التي قد تبدو للوهلة الأولى صعبة القبول. وبناء على ذلك يقدر حجم التهرب من ضريبة الدخل بطريقة غير مباشرة من خلال تطبيق أحد المناهج المستخدمة في مثل هذه الحالة وهو المنهج النقدي، وفقاً للمنهجية التفصيلية المطبقة، التي ستعرض في حينها.

I - التهرب من ضريبة الدخل في الأدبيات الاقتصادية:

أولاً - مفهوم التهرب من ضريبة الدخل وأشكاله:

أ - مفهوم التهرب من ضريبة الدخل:

يتمثل التهرب من ضريبة الدخل في لجوء بعض المكلفين ضريبياً إلى محاولة التخلص بشتى الطرق والأساليب غير القانونية من أداء ما عليهم من ضرائب جزئياً أو كلياً. وبعبارة أخرى، إن التهرب الضريبي يقع عندما يعمد بعض المكلفين إلى اتباع بعض أساليب الغش والخداع، مخالفين بذلك أحكام التشريع الضريبي، بقصد تخفيض القيمة الحقيقية للوعاء الضريبي، أو المغالاة في إظهار الأعباء واجبة الخصم من هذا الوعاء (يونس البطريق، 1984). ويرى «روزن» أن التهرب الضريبي باختصار هو التقصير المقصود في الضرائب المستحقة قانوناً (Rosen, 1988)[1].

ب - أشكال التهرب من ضريبة الدخل:

يكون التهرب الضريبي أساساً عن طريق امتناع المكلف عن الإفصاح عن جزء من الدخل أو كامل الدخل، الذي حصل عليه خلال السنة المالية، أو المبالغة في تسجيل النفقات في تلك السنة، بهدف تخفيض حجم الدخل الخاضع للضريبة، أو القيام بالأمرين معاً. ومن جانب آخر، يرى «روزن» (Rosen, 1988) أن التهرب يقع عادة بأساليب مختلفة أبرزها ما يلي:

1 - الاحتفاظ بمجموعتين من الدفاتر والسجلات المحاسبية، يسجل في إحداهما الحسابات الفعلية، في حين يسجل في الأخرى حسابات وهمية بهدف عرضها على السلطات

(1) تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك تمييزاً بين مفهومي التجنب الضريبي والتهرب الضريبي. أما الأول، على العكس من الثاني، فهو يعني قيام المكلفين باستغلال الثغرات الموجودة في قانون ضريبة الدخل لتخفيض مقدار الضريبة المستحقة أو التخلص منها نهائياً. ومن ثم فإن الفارق بين المفهومين يكمن في الناحية القانونية، فالتجنب الضريبي يقع ضمن دائرة القانون، في حين يقع التهرب الضريبي خارج دائرة القانون. أما اقتصادياً، فإن كلا النشاطين له الأثر السلبي نفسه على الإيرادات الحكومية، وعلى الدخل الفردي بعد الضريبة، وعلى العدالة المالية.

الضريبية. 2 – العمل في وظائف أو مهن إضافية دون الإفصاح للسلطات الضريبية عن الدخل الناجم من هذا العمل، وبخاصة عندما تدفع أجرة هذا العمل نقداً. 3 – عمليات المقايضة من خلال الحصول على أجر عيني مقابل القيام بعمل معين لا يفصح عنه للسلطات الضريبية، مع أن الأجر يُعد رسمياً خاضعاً للضريبة. 4 – عدم الإفصاح عن الدخل الناجم من الهبات والعطايا التي يحصل عليها العامل في أنواع معينة من الخدمات، مثل خدمات الفنادق والمطاعم. 5 – المعاملات النقدية الأخرى التي لا يعلن عنها أو لا تدون في سجلات محاسبية.

ثانياً – العوامل المساعدة على التهرب من ضريبة الدخل:

أ – عوامل عامة:

يُجمع المراقبون على أن هناك كثيراً من العوامل التي تسهم في تمكين المكلف من التهرب الضريبي، ومن هذه العوامل:

1 – **هيكل الاقتصاد:** يسود الاعتقاد بأن التهرب من ضريبة الدخل يرتبط بشكل كبير بالهيكل الاقتصادي السائد في الدولة (حجم المنشآت الاقتصادية ومقدار تركز هذه المنشآت في الاقتصاد). ويُعتقد أن الدولة التي تمتاز بكبر المؤسسات الإنتاجية لديها تقل فيها فرص التهرب من ضريبة الدخل؛ ذلك أن المؤسسات تعمل وفقاً لسجلات وقيود محاسبية دقيقة وعلنية، فضلاً عن ارتفاع مستوى الإدارة التي تقوم بتصريف شؤونها. ومما يدعم وجهة النظر هذه ما توصل إليه «سيبولا» من أن مستوى التهرب من دفع ضريبة الدخل عند الشركات المساهمة الكبيرة في الولايات المتحدة منخفض، نتيجة سعي الموظفين في تلك الشركات للإفصاح عن كامل الدخل المتحقق، وذلك بهدف إظهار ارتفاع مستوى إنجازهم أمام المساهمين (Cebula, 1998). وعلى العكس من ذلك، فإن الدول التي يدار فيها الإنتاج من خلال وحدات إنتاجية صغيرة وغير منظمة قد توفر مناخاً مناسباً لازدهار ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل.

2 – **النظام الضريبي:** غني عن القول إن طبيعة النظام الضريبي السائد في الاقتصاد، سواء من حيث عدد الضرائب المفروضة أو معدلاتها أو طبيعة القاعدة الضريبية، يؤدي إلى التفاوت في حجم التهرب من ضريبة الدخل. ويعتقد «تانزي» وزملاؤه أن حجم التهرب الضريبي يتناسب طردياً مع عدد الضرائب المفروضة، لاعتقاده أن ارتفاع عدد الضرائب يؤدي غالباً إلى انخفاض فعالية النظام الضريبي، مما ينجم من ذلك زيادة الحافز لدى المكلف للبحث عن طرق للتهرب من دفع الضريبة (Tanzi et al., 1994). من ناحية أخرى، إن المبالغة في مقدار النسب الضريبية المفروضة يترتب عليها تزايد المبالغ الضريبية المقتطعة، الأمر الذي من شأنه أن يدفع المكلفين إلى محاولة التخفيف من عبء تلك الضريبة عن طريق اللجوء إلى التهرب من دفعها.

3 – **الإدارة الضريبية:** مما لا شك فيه أن الجهاز الإداري المؤهل والمدرب هو الذي سيكون قادراً على تطبيق القانون الضريبي بكفاءة عالية من شأنها أن تحد من حجم ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل بشكل ملموس. وعلى العكس من ذلك، إن افتقار الإدارة الضريبية للأساليب الحديثة في الإدارة، وللأجهزة المتطورة، ولبرامج التدريب عالية المستوى لتأهيل العاملين فيها، يضعف قدرة هذه الإدارة على حصر المكلفين بشكل دقيق من ناحية، وإجراء التقدير الضريبي استناداً إلى أسس علمية وموضوعية، من ناحية ثانية. والنتيجة الحتمية لذلك كله تصبح مهمة المكلفين الراغبين في التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم أمراً سهل المنال (Tanzi et al., 1993: 7).

4 – **مصدر الدخل:** تختلف فرص التهرب من الضريبة تبعاً لمصدر الدخل الذي يحصل عليه المكلف؛ فالدخل الذي يحصل من خلال ممارسة أعمال فردية حرة أو مهن مستقلة يكون بشكل عام أكثر عرضة للتهرب؛ لأنه لا يخضع للرصد الدقيق. وفي المقابل، فإن الدخل الذي يحصل عليه الموظفون العاملون في المؤسسات الحكومية والشركات المسجلة لا يتعرض للتهرب؛ لأنه يرصد بدقة من قبل دائرة ضريبة الدخل في مصدره. ومن الأمثلة على ذلك عمل الأطباء خارج نظام التأمين الصحي، أو العاملون في قطاع النقل العام غير المنظم (سائقو سيارات الأجرة العمومية).

5 – **النظرة الاجتماعية للتهرب:** يُعتقد بشكل قوي بأن نظرة المجتمع لعملية التهرب من ضريبة الدخل تؤثر بشكل مباشر في قرار المكلف بالتهرب من دفع الضريبة. وبناء على ذلك يعتقد بأن الحافز للتهرب من دفع الضريبة ينخفض في المجتمعات التي تنظر إلى عملية التهرب الضريبي على أنها سلوك غير مقبول اجتماعياً، وبخاصة إذا انعكس على المتهرب، نتيجة لذلك، تكلفة اجتماعية سلبية. وفي المقابل، يُعتقد بأن ظاهرة التهرب تزدهر بشكل كبير في المجتمعات التي يكون فيها التهرب من دفع الضريبة سلوكاً مقبولاً اجتماعياً (Tanzi et al., 1993).

6 – **مخاطر التهرب:** يتم الربط هنا بين التهرب الضريبي والعقوبات المفروضة على المتهرب. ويعتقد بأن درجة صرامة العقوبات التي يفرضها القانون على التهرب من ضريبة الدخل تؤثر إيجابياً وبشكل كبير على الحد من انتشار تلك الظاهرة. واستناداً إلى «سيبولا» فإن ظاهرة التهرب من دفع الضريبة تنخفض كلما زادت العقوبات واحتمالية الانكشاف للسلطات الضريبية (Cebula, 1998). وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن أن يلجأ دافعو الضريبة إلى تأخير ما يستحق عليهم من مبالغ إذا كانت غرامة التأخير أقل من الفائدة التي يحصلون عليها جراء الاحتفاظ بتلك المبالغ في البنوك.

ب – عوامل فردية أو شخصية:

بالإضافة إلى العوامل العامة السابقة الذكر، هناك عوامل فردية أو شخصية تؤثر بشكل مباشر في سلوك المكلف دافعة إياه إلى التهرب الضريبي، ومن هذه العوامل:

1 – **عوامل اقتصادية:** يتمثل هذا العامل بالرغبة الشخصية للمكلف في العمل على زيادة دخله المتاح من خلال التهرب من دفع جزء من الضريبة المستحقة عليه أو كاملها. وتُعد هذه الرغبة السبب الرئيس والمباشر لمثل هذا التصرف، وبخاصة في الحالات التي لا يتناسب فيها مقدار الضرائب المفروضة مع قدرة المكلف على الدفع. وبناء على ذلك، يرى المكلف، من وجهة نظره، أنه يتحمل عبئاً ضريبياً ثقيلاً يجعله يشعر بالحاجة إلى التهرب من هذا العبء كي يحافظ على وضعه الاقتصادي (غالب عرفات، 1965).

2 – **الإحساس بعدم العدالة:** يبرز هذا العامل في الدول التي تُفرض فيها ضريبة الدخل بنسب موحدة على جميع المكلفين، بغض النظر عن مستويات دخولهم، حيث يؤدي ذلك إلى شعور المكلف الذي يحصل على دخل غير مرتفع بالظلم مقارنة بأصحاب الدخول المرتفعة، وبخاصة إذا كانت النسب المفروضة مرتفعة نسبياً. ومما يعزز هذا الشعور تعرض أصحاب الدخول المنخفضة لدفع الضرائب غير المباشرة (ضريبة المبيعات مثلاً)، التي لا يمكن التهرب منها، والرسوم الأخرى بالنسبة ذاتها التي يدفعها ذوو الدخول المرتفعة. ومن هنا يتوقع أن يسعى المكلف إلى البحث عن طرق لإزالة الظلم الذي يشعر به، حيث تمثل عملية التهرب من دفع الضريبة الوسيلة التي تحقق له ذلك الهدف (سليمان اللوزي، 1999).

3 – **نظرة المكلف نحو الدولة:** مع العلم أن الضرائب تُفرض من منطلق التضامن الاجتماعي للمواطن، إلا أن المواطن يربط خطأ بين ذلك وبين أداء الحكومة من حيث إقامة المشاريع الخدمية في منطقته، وتقديم الخدمات العامة كالتعليم والصحة بشكل يتناسب مع ما يدفعه من ضرائب. فإذا شعر المكلف أن هناك نوعاً من تقصير الحكومة في أداء واجباتها، فإنه يتولد ويتعزز لديه شعور داخلي بأن ما يدفعه من ضريبة لا يقابله منفعة مناسبة غير مباشرة، الأمر الذي يدفع المكلف إلى محاولة التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه (سليمان اللوزي، 1999).

4 – **عوامل نفسية:** ترتبط هذه العوامل بالتركيبة النفسية لمكلف ما دون غيره. إن وجود صفات معينة في شخصية المكلف، مثل حب المخاطرة والتقليد والأنانية والنزعة الإجرامية وغيرها من الصفات الشخصية، قد تكون على علاقة مباشرة بقيام المكلف أو عدم قيامه بالتهرب من الضريبة (Bosco & Mittone, 1997).

ثالثاً – طرق قياس التهرب من ضريبة الدخل:

واجه الاقتصاديون صعوبات جمة في إجراء قياس مباشر للتهرب من الضريبة؛ وذلك لأن طبيعته غير المشروعة تتطلب درجة كبيرة من السرية. وعلى الرغم من ذلك توصل علماء الاقتصاد إلى عدد من الطرق غير المباشرة التي يقدر عن طريقها ذلك التهرب من خلال تحليل وقياس الآثار التي يتركها التهرب الضريبي. وانطلاقاً من دراسة لريتشوبان هناك عدد من الطرق المستخدمة في هذا الشأن، نستعرضها فيما يلي (Richupan, 1984):

1 – **المنهج النقدي (The monetary approach)**: يستند هذا المنهج أساساً إلى طريقة دالة النقود (The currency equation) التي تفترض ما يأتي: أولاً – أن النشاط الاقتصادي، المشروع قانوناً وغير المبلغ عنه، إنما هو نتيجة مباشرة لارتفاع المعدلات الضريبية. ثانياً – أن النقود تستخدم غالباً لإجراء الصفقات في هذا النوع من النشاط من ناحية، ولتخزين الثروة الناجمة والمتراكمة عنها من ناحية أخرى.

تُبنى الفكرة الرئيسة للطريقة المذكورة على تقدير دالة للطلب على النقد المتداول تسمح بقياس أثر التغير في معدلات ضريبة الدخل على ذلك الطلب. واستناداً إلى هذه الدالة يجرى تقديران للطلب على النقد المتداول: أحدهما يفترض أن المتغير الضريبي يساوي الصفر، والآخر يستخدم مؤشر ضريبة الدخل السائد في الاقتصاد خلال فترة الدراسة. ولا شك أن النتيجة الطبيعية للتقديرين هي أن يكون هناك فارق بينهما في مقدار النقد المتداول، حيث يتعامل مع الفارق من حيث هو مؤشر للنقود المستخدمة في ممارسة نشاطات مشروعة قانوناً ولكن لم تبلغ السلطات الضريبية عنها، ومن ثم يُعد هذا الفارق النقود غير المشروعة. وتجدر الإشارة إلى أن النقود المذكورة لا تشمل النقود المستخدمة في نشاطات غير مشروعة قانوناً.

أما من حيث قياس حجم الدخل غير المبلغ عنه بدافع التهرب من ضريبة الدخل فإنه يكون عن طريق حاصل ضرب النقود غير المشروعة في معدل دوران النقود في الاقتصاد. وبعد ذلك يحسب مقدار التهرب من ضريبة الدخل عن طريق تطبيق المعدلات الضريبية السائدة في الاقتصاد على الدخل غير المبلغ عنه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة تعتمد هذه الطريقة لتقدير حجم التهرب من ضريبة الدخل في الأردن.

من ناحية أخرى يُعد وجه الضعف في هذا الأسلوب افتراضه تساوي معدل دوران النقود المشروعة وغير المشروعة، بالإضافة إلى أنه لا يأخذ في الاعتبار إلا التهرب المرتبط باستخدام النقود وبالاقتصاد غير المبلغ عنه. ومع هذا يمكن القول إن الافتراض المذكور تبسيط لواقع معقد، مما يجعله افتراضاً مقبولاً.

2 – منهج سوق العمل (The labor market approach):

نشأ هذا المنهج في إيطاليا، حيث لوحظ انخفاض شديد في المعدل الرسمي لمشاركة القوى العاملة في السوق، في الوقت الذي كانت فيه التقديرات غير الرسمية لتلك المعدلات أعلى بكثير من التقديرات الرسمية. ويستنتج من الفارق بين معدلات المشاركة بأن عدداً لابأس به من العمال يجدون فرص عمل تدر دخلاً كافياً لهم في نشاطات اقتصادية غير معلن عنها. ومن ثم يقوم هذا المنهج على تقدير العمالة غير المعلنة، ثم يقاس النشاط الاقتصادي غير المحسوب على أساس تلك التقديرات ومتوسط إنتاجية العامل. والانتقاد الرئيس الذي يوجه إلى هذا المنهج هو كونه يحسب الدخل غير المعلن من جانب عنصر العمل فقط، ويستثني عنصر رأس المال.

3 – منهج المدخل المادي (The Physical input approach): يفترض هذا المنهج وجود علاقة ثابتة بين مُدخل مادي ما والناتج المحلي الإجمالي. ويفترض أيضاً أن هذا المدخل يستخدم بشكل واسع في الاقتصاد بأسره (مثل استهلاك الكهرباء في الاقتصاد)، وأنه تتوافر معلومات دقيقة عن إجمالي مخرجات ذلك المدخل واستهلاكه، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في التكنولوجيا وفي مزيج الناتج. وبناء على العلاقة المذكورة يوضع حجم مقدر للاقتصاد، ويعزى الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي والحجم المقدر للاقتصاد إلى النشاط الاقتصادي غير المعلن عنه.

ويُعد وجه الضعف في هذا المنهج في افتراضه الأساسي الذي يرى وجود علاقة ثابتة بين مُدخل ما وإجمالي الناتج. فعلى سبيل المثال يبدو أنه من الصعب تسويغ الصلة الثابتة بين استهلاك الطاقة الكهربائية والناتج المحلي الإجمالي؛ إذ يمكن للناتج المحلي أن يزيد بعدد من الطرق دون الحاجة إلى زيادة استهلاك الكهرباء.

4 – منهج التفاوت في الدخل (The Income gap approach): إن الفكرة الرئيسة في هذا المنهج هي مقارنة مقدار الدخل المعلن في الإقرارات الضريبية مع مقدار الدخل وفقاً لحسابات الدخل القومي المستمدة من مصادر أخرى، مثل دائرة الإحصاءات العامة. عملياً، تطرح الإعفاءات وأوجه السماح المقتطعة من الدخل الشخصي في الحسابات القومية، ثم يقارن المجموع المتبقي بالمجموع الوارد في إقرارات ضريبة الدخل، ويُعد الفارق بينهما الدخل غير المعلن عنه من الضرائب. ووجه الضعف الرئيس في هذا المنهج هو أن مفهوم الدخل الشخصي لحسابات الدخل القومي يشمل كل دخل يكسبه الأشخاص كبيراً كان أو صغيراً، خاضعاً للضريبة أو غير خاضع، في حين أن الدخل المعلن في الإقرارات الضريبية هو الدخل الخاضع

للضريبة؛ أي ذلك الذي يزيد على الإعفاء الأساسي. وهكذا فإن جزءاً من التفاوت قد لا يكون راجعاً إلى التهرب أو عدم الالتزام، وإنما إلى دخل لا يعلن عنه بحكم القانون.

II – التهرب من ضريبة الدخل في الأردن:

أولاً – هيكل النظام الضريبي في الأردن:

تشكل الضرائب في الأردن مصدراً رئيساً للإيرادات الحكومية، وقد تزايد دورها في الموازنة العامة منذ وقوع الأزمة الاقتصادية عام 1988، التي كان من أبرز مظاهرها خفض قيمة الدينار الأردني، وتراكم عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى تزايد الاختلالات في ميزان المدفوعات. وقد ركز برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي تبنته الحكومة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في أعقاب تلك الأزمة، على الضرائب باعتبارها الحل الأسهل والأسرع للإيرادات الحكومية، حيث ارتفع إسهام الإيرادات الضريبية في الإيرادات المحلية من 47% عام 1988 إلى 59% عام 1997. وقد كان اعتماد الحكومة منصباً بشكل واضح على ضريبة المبيعات بوصفها مصدراً رئيساً للإيرادات الضريبية في الوقت الذي تراجعت فيه الأهمية النسبية لضرائب الدخل والأرباح والضرائب الجمركية.

أ – النظام الضريبي قبل عام 1989:

افتقر النظام الضريبي في الأردن قبل عام 1989 إلى مستوى مناسب من المرونة، ولعل من أبرز مظاهر عدم المرونة في ذلك النظام ضيق القاعدة الضريبية وتعدد شرائحها، وضعف مستوى التحصيل (سيوضح ذلك أدناه). وقد انعكس هذا الحال بشكل سلبي على فعالية النظام الضريبي مما أسهم، إلى جانب ارتفاع النفقات العامة، في زيادة عجز الموازنة العامة (قبل المساعدات) للدولة، وهو عجز وصلت نسبته في عام 1988 إلى نحو 21% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي وحدوث الأزمة.

ومن دلائل جمود النظام الضريبي ونتائجه في ذلك الوقت انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في جدول (1)؛ حيث لم تتجاوز النسبة في عام 1985 مثلاً 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ولم تكن هذه الحصيلة تغطي أكثر من 45.5% من النفقات الجارية في الموازنة العامة للعام ذاته. وقد استمرت النسب السابقة في التراجع خلال السنوات اللاحقة، لتبلغ نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1988 نحو 11.3%، أما نسبة تغطية هذه الإيرادات للنفقات الجارية فقد انخفضت في العام ذاته الى 38.2%، على الرغم من ارتفاع المعدلات الضريبية لمختلف أنواع الضرائب.

جدول (1)
مكونات الإيرادات المحلية

(مليون دينار)

السنة	مجموع الإيرادات المحلية (2+1)	الإيرادات الضريبية (1)	نسبتها إلى الإيرادات المحلية %	نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبتها إلى النفقات الجارية %	الإيرادات غير الضريبية (2)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
1985	440.8	246.6	55.9	12.2	45.5	194.2	2020.2
1986	514.4	237.9	46.2	11.0	41.7	276.5	2163.6
1987	531.5	242.3	45.6	11.0	40.2	289.2	2208.6
1988	544.4	255.9	47.0	11.3	38.2	288.5	2264.4
1989	565.5	274.0	48.5	11.6	36.5	291.5	2372.1
1990	744.0	383.9	51.6	14.4	45.6	360.1	2668.3
1991	828.8	401.5	48.4	14.1	44.4	427.3	2855.1
1992	1168.9	639.8	54.7	18.3	68.8	529.1	3493.0
1993	1191.5	643.4	54.0	16.9	54.4	548.1	3801.7
1994	1246.4	694.4	55.7	16.5	55.5	552.0	4218.0
1995	1450.9	757.9	52.2	16.4	55.4	693.0	4619.3
1996	1430.6	840.9	58.8	17.7	58.0	589.7	4761.3
1997	1425.7	841.0	59.0	16.8	58.1	584.7	4999.4

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وإذا استعرضنا هيكل النظام الضريبي خلال تلك الحقبة، نجد أن الإيرادات الضريبية اعتمدت بشكل أساسي على ثلاثة مصادر رئيسة، وهي: ضريبة الدخل والأرباح، ورسوم الإنتاج المحلي، والضرائب الجمركية. وقد أسهمت هذه المصادر مجتمعة، على سبيل المثال، بنحو 88.6% من كامل الإيرادات الضريبية لعام 1985، بينما شكلت الضرائب الأخرى النسبة المتبقية والبالغة 11.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. أما في عام 1987، فقد انخفض إسهام البنود الثلاثة المذكورة (ضريبة دخل ورسوم إنتاج وضرائب جمركية) في الإيرادات الضريبية إلى نحو 87.6%؛ وذلك نتيجة لانخفاض إسهام كل من ضرائب الدخل والأرباح والضرائب الجمركية إلى 18.7% و 44.8% على الترتيب، هذا على الرغم من ارتفاع إسهام رسوم الإنتاج (ضريبة الاستهلاك) إلى 24.1% (انظر جدول 2).

جدول (2)

مكونات الإيرادات الضريبية (1985–1997)

(القيم بملايين الدنانير)

السنة	مجموع الإيرادات الضريبية	ضريبة الدخل والأرباح	ضريبة المبيعات (الاستهلاك)	الضرائب الجمركية	الضرائب الأخرى
		المساهمة النسبية	المساهمة النسبية	المساهمة النسبية	المساهمة النسبية
1985	246.6 100	54.4 22.1	45.8 18.6	118.0 47.9	28.4 11.5
1986	237.9 100	47.9 20.1	51.6 21.7	112.0 47.1	26.4 11.1
1987	242.3 100	45.3 18.7	58.3 24.1	108.5 44.8	30.2 12.5
1988	255.9 100	43.3 16.9	61.2 23.9	117.4 45.9	34.0 13.3
1989	274.0 100	51.4 18.8	77.5 28.3	103.9 37.9	41.2 15.0
1990	383.9 100	114.0 29.7	90.4 23.5	116.7 30.4	62.8 16.4
1991	401.5 100	92.8 23.1	96.1 23.9	136.1 33.9	76.5 19.1
1992	939.8 100	109.5 17.1	138.4 21.6	286.4 44.8	105.5 16.5
1993	643.4 100	118.8 18.5	174.3 27.1	229.7 35.7	120.6 18.7
1994	694.4 100	136.6 19.7	222.4 32.0	216.9 31.2	118.5 17.1
1995	757.9 100	152.4 20.1	363.6 34.8	203.9 26.9	138.0 18.2
1996	840.9 100	173.0 20.6	310.0 36.9	219.3 26.1	138.6 16.5
1997	841 100	156.7 18.6	345.5 41.1	240.4 28.6	98.4 11.7

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

ومن أسباب جمود النظام الضريبي وانخفاض فعاليته خلال الفترة المشار إليها أيضاً، صعوبة تطبيق القوانين الضريبية بكفاءة عالية، مما ترتب عليها ضعف عمليات التحصيل، ويعود هذا الأمر، فيما نعتقد، إلى العدد الكبير للنسب والمعدلات الضريبية وتعدد الشرائح لكل نوع من أنواع الضريبة.

فعلى صعيد ضريبة الدخل، كان يطبق في تلك الفترة القانون رقم 57 لعام 1985، ويتضمن هذا القانون 12 شريحة للأفراد، بنسب مختلفة راوحت بين 5% و 55%، بالإضافة إلى 5 شرائح للشركات، بنسب راوحت بين 35% و 55%. أما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية، فقد وصل عدد شرائحها إلى 32 شريحة بنسب راوحت بين صفر و 340%. وعلى صعيد رسوم الإنتاج المحلي فقد كانت تفرض بنسب مختلفة راوحت بين 5% و200% على عدد محدود من السلع في الفترة المعنية (البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية مختلفة).

ب – النظام الضريبي بعد عام 1989:

بعد وقوع الأزمة الاقتصادية عام 1988، كان لا بد للحكومة من القيام بإصلاحات هيكلية في مجمل قطاعات الاقتصاد الأردني، ومن ضمنها قطاع المالية العامة، وقد تحقق ذلك من خلال تبني المرحلة الأولى من برنامج التصحيح الاقتصادي اعتباراً من عام 1989. والجدير بالذكر أنه كان من ضمن أهداف البرنامج على صعيد المالية العامة تخفيض عجز الموازنة العامة قبل المساعدات (لقد وصلت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام إلى نحو 21%، وهذه نسبة مرتفعة جداً بكل المعايير) وذلك من خلال تعزيز الإيرادات المحلية، وترشيد النفقات العامة.

ولتحقيق هذا الهدف، انصب تركيز الحكومة بشكل أكبر على تنمية الإيرادات المحلية، عن طريق إجراء إصلاحات هيكلية في النظام الضريبي؛ حيث اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات، كان من أبرزها: 1 – إحلال ضريبة الاستهلاك في بداية عام 1989 محل رسوم الإنتاج المحلي، وتوسيع وعائها خلال السنوات اللاحقة لتشمل 106 من السلع في نهاية عام 1993. 2 – فرض ضريبة إضافية نسبتها 10% على مبيعات الفنادق والمطاعم، وضريبة نسبتها 5% من قيمة تذاكر السفر عن طريق الجو، 3 – توسيع وعاء الضريبة الإضافية على بعض الخدمات مثل فرض ضريبة بنسبة 10% من قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك الضريبة الإضافية لمتطلبات الدفاع المدني.

غير أن تلك الإجراءات لم تكن كافية لرفع كفاءة النظام الضريبي وزيادة حصيلته إلى المستوى المطلوب، مما دفع بالحكومة إلى القيام بإجراءات إضافية، تمثلت في إلغاء العمل بقانون ضريبة الاستهلاك والاستعاضة عنه بقانون الضريبة العامة على المبيعات اعتباراً من منتصف عام 1994. بناء على ذلك فرضت ضريبة مبيعات عامة نسبتها 7% على جميع السلع المحلية والمستوردة وعدد محدود من الخدمات، في حين أخضعت مجموعة محددة من السلع الكمالية لضريبة نسبتها 20%، كما أعفيت قائمة محددة من السلع الأساسية والضرورية من تلك الضريبة. وفي عام 1995، ونتيجة لعدم تحقيق ضريبة المبيعات مستوى الحصيلة المرجوة، قامت الحكومة بتعديل القانون مرة أخرى؛ فرفعت ضريبة المبيعات إلى 10% بالإضافة إلى توسيع قاعدتها من خلال زيادة عدد الخدمات الخاضعة لها (البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية مختلفة).

وعلى صعيد ضريبة الدخل والأرباح، أجرت الحكومة سلسلة من التعديلات، أبرزها تعديل قانون ضريبة الدخل عام 1991، الذي كان سائداً منذ عام 1985. وتضمن التعديل خفض عدد الشرائح الضريبية للأفراد من 12 شريحة، بنسب راوحت بين 5% و55%، إلى عشر شرائح، بنسب راوحت بين 5% و45%، بالإضافة إلى خفض عدد شرائح الشركات المساهمة من خمس شرائح، بنسب راوحت بين 35% و55%، إلى أربع شرائح بنسب راوحت بين 38% و55%.

وفي إطار الإصلاح الضريبي الشامل الهادف إلى تطوير النظام الضريبي وزيادة مرونته، أجرت الحكومة مجدداً تعديلاً جذرياً على قانون ضريبة الدخل اعتباراً من بداية عام 1996، وكان من أبرز ما تضمنه القانون المعدل خفض عدد الشرائح الضريبية المفروضة على الأشخاص الطبيعيين إلى ست شرائح بحد ضريبي أقصاه 30%، وذلك على النحو التالي: 5% عن كل دينار من الـ 2000 دينار الأولى، 10% عن كل دينار من الـ 2000 دينار التالية، 15% عن كل دينار من الـ 2000 دينار التالية، 20% عن كل دينار من الـ 2000 دينار التالية، 25% عن كل دينار من الـ 2000 دينار التالية، 30% عن كل دينار من الـ 2000 دينار التالية.

إلى جانب ذلك أجريت تخفيضات كبيرة على عدد الشرائح ونسب الضريبة المفروضة على الشركات؛ حيث أصبحت ثلاث شرائح فقط، وهي 15% و25% و35%، وذلك بحسب نوع *القطاع الذي تمارس فيه هذه الشركات أنشطتها*، وهي على النحو التالي: 15% لقطاعات التعدين والصناعة والفنادق والمستشفيات والنقل،

35% لقطاعات البنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات التأمين والصرافة، 25% للشركات الأخرى، وقد حددت الضريبة على الأرباح الموزعة للشركات المساهمة بنسبة 10%.

وفي مجال الضرائب الجمركية، وضمن مسعى الحكومة لتحرير التجارة الخارجية قامت الحكومة منذ عام 1989 بإجراء تخفيضات جوهرية على الرسوم المفروضة على السلع المستوردة، وبخاصة المواد الأولية والسلع الوسيطة. وقد كان آخر هذه الإجراءات ما قامت به الحكومة عام 1997 من تخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية المفروضة على مستوردات المملكة، متضمنة الرسوم والضرائب الأخرى، من 5% كحد أدنى إلى 40% كحد أقصى (باستثناء السجائر والكحول). كما خفض عدد الشرائح الجمركية إلى ست شرائح، بعد أن كان هذا العدد عام 1989 يناهز 32 شريحة بنسب راوحت بين صفر و 340%! (البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية مختلفة).

وبهدف تطوير الإجراءات الجمركية وتبسيطها أصدرت الحكومة خلال عام 1997 قانوناً وحدت بموجبه جميع الرسوم والضرائب التي تستوفى على السلع المستوردة والمعاد تصديرها، بحيث تستوفى هذه الرسوم والضرائب في بند واحد ووفق جدول واحد. وقد نجم عن تلك الإجراءات التي قامت بها الحكومة على صعيد الإيرادات الضريبية أن ارتفع إسهام الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات المحلية من 47.0% عام 1988 إلى نحو 59.0% عام 1997، ومن ثم ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11.3% عام 1988 إلى 16.8% عام 1997.

ثانياً – دور قانون ضريبة الدخل الأردني في مكافحة التهرب الضريبي:

مما لا شك فيه أن السلطات الضريبية في الأردن، مجال الدراسة، شأنها في ذلك شأن السلطات النظيرة في دول أخرى، قد وضعت القوانين المنظمة لعملها والمساعدة على تنفيذ مهامها بما في ذلك مكافحة التهرب الضريبي، ومن ثم تدعو الحاجة إلى إلقاء الضوء على بعض جوانب قانون ضريبة الدخل الأردني الساري المفعول خلال فترة الدراسة ذات العلاقة بالموضوع.

لقد اهتمت السلطات الضريبية في الأردن أساساً بضرورة التزام جميع المكلفين أداء المبالغ المستحقة عليهم في المواعيد المحددة دون تأخير؛ وذلك بهدف تحقيق مبدأ المساواة بين جميع المكلفين وفقاً لقدراتهم على الدفع. ولتحقيق هذه الغاية تضمن قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 57 لسنة 1985 وتعديلاته اللاحقة،

كثيراً من المواد التي تساعد دائرة ضريبة الدخل على تحديد أو تقدير الضريبة المستحقة على المكلفين من ناحية، وتلزم المواطنين بالتعاون مع الدائرة لتحقيق هذه الغاية من ناحية أخرى.

وبناء على ذلك ألزم القانون المذكور كل شخص ذي مصدر دخل أو أكثر خاضع للضريبة أن يقدم كشفاً يتضمن التفصيلات المتعلقة بدخله الإجمالي، ودخله الخاضع للضريبة، والضريبة المستحقة عليه عن السنة المالية السابقة. وفي الأحوال التي يقدم فيها المكلف الكشف المشار إليه في الموعد المحدد، تقوم دائرة ضريبة الدخل بقبول الكشف كما هو أو بإجراء تقديراتها على ضوء المعلومات المتوافرة لديها.

من ناحية أخرى، أجاز القانون لمدير الدائرة أن يصدر التعليمات لأي فئة بعينها من المكلفين للاحتفاظ بدفاتر وحسابات لإيراداتها ونفقاتها. وألزم القانون الأشخاص المرخص لهم بمزاولة مهنة تدقيق الحسابات في المملكة أن يقدموا للدائرة بياناً بأسماء زبائنهم وعناوينهم جميعاً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن القانون سمح لموظفي الدائرة الحصول على المعلومات الضرورية من أي جهة كانت لضمان القيام بتنفيذ واجباتهم المتعلقة بإجراء التقديرات الضريبية بأعلى درجة من الدقة، شريطة ألا يلزم موظفو الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية بإفشاء أية تفاصيل يكونون ملزمين بحكم القانون بالمحافظة عليها وكتمانها، وعدم المساس بسرية العمليات المصرفية.

ومن الطبيعي ألا يغفل قانون ضريبة الدخل المشار إليه التعامل مع حالات التهرب الضريبي. لقد قام القانون بتحديد الحالات التي يعدُّها القانون تهرباً ووضع العقوبة المناسبة لتلك الحالات، فضلاً عن إعطاء الحوافز للمكلفين تشجيعاً لهم لعدم التهرب، كما هو مبين أدناه.

أ – حالات التهرب من ضريبة الدخل وعقوباتها:

لقد حدد القانون المذكور في المادة 42، الأفعال التي يمكن أن تصنف على أنها من أعمال التهرب، أو التحريض أو المساعدة على التهرب من ضريبة الدخل، ثم حدد عقوبة القيام بتلك الأعمال. أما الحالات التي عدَّها القانون من أعمال التهرب فهي التالية: 1 – تقديم كشف غير صحيح يتضمن حذف أي دخل خاضع للضريبة أو إغفاله. 2 – إدراج بيانات كاذبة، أو قيود صورية وغير صحيحة في كشف التقدير الضريبي. 3 – إعداد دفاتر أو حسابات أو قيود صورية أو مزورة أو حفظها، أو

إخفاؤها أو إتلافها بقصد إخفاء أي دخل خاضع للضريبة أو تهريبه. 4 – اللجوء إلى الحيلة أو الخدعة للتهرب من دفع الضريبة أو تخفيض مقدارها. 5 – الامتناع عن تقديم المعلومات أو إعطاء معلومات أو بيانات غير صحيحة، تؤثر في عملية دفع الضريبة أو تحديد مقدارها. 6 – إعطاء أي جواب خطي كاذب عن أي سؤال أو طلب للحصول على معلومات من قبل الدائرة، بهدف التخلص من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً. وأما من حيث عقوبة ارتكاب أي من الأفعال السابقة فقد حددها القانون بالحبس مدة تراوح بين أسبوع وسنة، أو بدفع غرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار. وبغض النظر عن نوع العقوبة التي تُفرض على المتهرب فإنه يتوجب عليه أيضاً دفع ضعف المبلغ الذي نقص من الضريبة المستحقة عليه. وحسبنا القول إن العقوبات المذكورة لا تُعد رادعاً بحال من الأحوال.

ب – الحوافز الممنوحة للمكلفين ضريبياً:

بهدف حفز المكلفين ضريبياً إلى دفع ما يستحق عليهم من مبالغ في أسرع وقت ممكن وتشجيعاً لهم على عدم التهرب، منح قانون ضريبة الدخل هؤلاء المكلفين حق الحصول على خصومات على الضريبة المطلوب تسديدها، وذلك كما يلي: 1 – خصم 6% من قيمة الضريبة المستحقة إذا قام المكلف بدفعها خلال السنة المشمولة بالكشف أو في الشهر الأول التالي لانتهائها. 2 – خصم 4% من قيمة الضريبة المستحقة إذا قام المكلف بدفعها خلال الشهر الثاني لانتهاء السنة نفسها. 3 – خصم 2% من قيمة الضريبة المستحقة إذا قام المكلف بدفعها خلال *الشهر التالي لانتهاء هذه السنة.*

وفي المقابل، أي في حالة عدم دفع الضريبة في الأوقات المحددة للدفع، فرض القانون غرامة نسبتها 1.5% من مقدار الضريبة غير المدفوع عن كل شهر تأخير. أما إذا استمر الامتناع عن الدفع خلال المدة المعينة بالقانون، فإنه يجوز للمقدر الضريبي أن يشرع بتطبيق أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به، وتنفيذ الحكم الأول المتمثل في الحجز على ممتلكات المتهرب لإرغامه على الدفع، وغير ذلك. (دائرة ضريبة الدخل، قانون ضريبة الدخل رقم 57 لعام 1985 المعدل في العامين 1992 و 1995).

III – التهرب من ضريبة الدخل في الأردن من وجهة نظر تحليلية:

ينصب الاهتمام في هذا القسم على قياس حجم التهرب من ضريبة الدخل في الأردن سنوياً خلال الفترة من 1976–1997، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تسليط الضوء على حجم هذه الظاهرة من ناحية، ويساعد السلطات الضريبية في سعيها للحد

منها ومن الآثار السلبية المترتبة عليها من ناحية أخرى، ويتحقق هذا الهدف، بأسلوب غير مباشر، وذلك عن طريق تقدير حجم النشاط الاقتصادي غير المعلن بدافع التهرب من ضريبة الدخل باستخدام دالة الطلب على النقد المتداول، وفقاً للمنهجية التي وضحت في القسم السابق من هذه الدراسة، وذلك لاعتقادنا بأنها أكثر المنهجيات مناسبة لإجراء تقدير تقريبي لحجم التهرب من ضريبة الدخل في الأردن.

ويتطلب إجراء تقدير حجم التهرب من ضريبة الدخل، كما أسلفنا، ما يأتي: العمل على تقدير حجم النشاط الاقتصادي غير المعلن عنه، ومن ثم تطبيق المعدلات الضريبية على هذا النشاط. ولتحقيق هذا الهدف فإننا سنتبع الخطوات الفنية التالية:

1 – تقدير دالة الطلب على النقد المتداول في الأردن.

2 – حساب نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد بالمفهوم الموسع (M2)، استناداً إلى الدالة المشار إليها في البند (1)، وفي ظل معدلات ضريبة الدخل السائدة في الأردن خلال فترة الدراسة.

3 – القيام بتقدير مواز لنسبة النقد المتداول إلى عرض النقد على افتراض أن المعدلات الضريبية تساوي الصفر خلال الفترة نفسها، واستناداً إلى الدالة ذاتها، التي قدرت في البند (1).

4 – تقدير مستوى النقد المتداول في الاقتصاد استناداً إلى النسب التي قدرت في البند (2) أعلاه، ومن ثم تقدير مستوى مواز للنقد المتداول استناداً إلى النسب التي قدرت في البند (3) أعلاه.

5 – تقدير حجم *النقود غير المشروعة المتداولة في الاقتصاد الأردني سنوياً* نتيجة التهرب من دفع ضريبة الدخل عن طريق طرح حجم النقد المتداول المفترض، الذي قدر على أساس أن معدلات ضريبة الدخل تساوي صفراً، من حجم النقد المتداول الذي قدر في ظل معدلات ضريبة الدخل التي سادت خلال فترة الدراسة.

6 – تقدير حجم النشاط الاقتصادي الشرعي غير المعلن عنه سنوياً بدافع التهرب من ضريبة الدخل، من خلال حاصل ضرب مقدار النقود غير المشروعة، التي قدرت في البند (5) أعلاه، بمعدل دوران النقود المشروعة في كل سنة. وبناء على ذلك يؤخذ حجم النشاط الاقتصادي غير المعلن على أنه الدخل الذي لم تبلغ السلطات الضريبية عنه، ومن ثم يُعد هذا الدخل الوعاء الضريبي المعتمد لقياس حجم التهرب من ضريبة الدخل.

7 – تقدير حجم التهرب من ضريبة الدخل سنوياً عن طريق تطبيق متوسط

معدل الضريبة (حصيلة ضريبة الدخل والأرباح/ الناتج القومي الإجمالي) في الأردن في كل سنة على الدخل الذي لم تبلغ السلطات الضريبية عنه في السنة نفسها وفقاً لما قدر في البند (6) أعلاه. وعلى الرغم من أن متوسط معدل الضريبة لا يعبر تماماً عن النسب الفعلية لضريبة الدخل، فإنه يُعد مؤشراً تقريبياً في ظل عدم القدرة على تحديد الشرائح التي يقع فيها الدخل غير المبلغ عنه.

تقدير حجم النشاط الاقتصادي غير المعلن عنه في الأردن:

انطلاقاً مما سبق ذكره ستكون الدراسة معنية في هذا الجزء بتقدير حجم النشاط الاقتصادي غير المعلن عنه في الأردن خلال الفترة من 1976-1997، وذلك وفقاً لخطوات التقدير السابقة الذكر.

أولاً - بناء دالة الطلب على النقد المتداول في الأردن وتقديرها:

من المعلوم أن الطلب على النقد المتداول في الاقتصاد يتأثر بعدد من المتغيرات الاقتصادية مثل معدلات الفائدة على الودائع لأجل والنسب الضريبية ومعدلات الأجور وغيرها من المتغيرات. لهذا فإن التعامل مع مستوى النقد المتداول بشكل مطلق دون الأخذ بعين الاعتبار عرض النقد، لن يعبر بشكل سليم عن الطلب على النقد المتداول، ومدى تأثير المتغيرات الاقتصادية عليه. لهذا ستستخدم الدراسة، للتعبير عن الطلب على النقود في الأردن، نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد بالمفهوم الموسع (M2)، لما ذكر من أسباب وانسجاماً مع تعريف البنك المركزي الأردني لعرض النقود.

ولتقدير الطلب على النقود في الأردن، فإن الدراسة ستنطلق في بناء دالة الطلب على النقد المتداول في الأردن من الدالة التي استخدمها الاقتصادي الأمريكي تانزي في دراسة مماثلة عن التهرب الضريبي في الولايات المتحدة للسنوات 1930-1980 (Tanzi, 1983). ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه قد أدخلت بعض التعديلات على دالة تانزي لتكون ملائمة ومعبرة عن الاقتصاد الأردني. وتنحصر هذه التعديلات في إدخال متغيرين مستقلين جديدين إلى الدالة: يمثل المتغير الأول عدد فروع البنوك في الأردن سنوياً، للتعبير عن تطور الوعي المصرفي في الأردن بصفته من الدول النامية، ويمثل المتغير الثاني نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد في السنة السابقة للسنة المعنية.

وبعد جمع البيانات الضرورية المتعلقة بالاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة، سيكون التقدير الإحصائي للطلب على النقد المتداول عن طريق تطبيق المربعات الصغرى الاعتيادي (OLS) على النموذج القياسي التالي:

$$Ln(Mc)_t = a_0 + a_1 \, Ln\, T + a_2 \, Ln\, W + a_3 \, Ln\, I + a_4 \, Ln\, R + a_5 \, Ln\, B + a_6 \, Ln\,(Mc)_{t-1} + U$$

حيث إن:

Mc: كمية النقد المتداول من قبل الجمهور (Cr) نسبة إلى عرض النقد (M2): يعبر عن الطلب على النقد المتداول كنسبة من عرض النقد، ويقدر استناداً إلى المتغيرات المستقلة الواردة في الدالة.

T: مؤشر معدل ضريبة الدخل: يمثل هذا المؤشر نسبة حصيلة ضريبة الدخل والأرباح إلى الناتج القومي الإجمالي، ومن المتوقع أن يدفع ارتفاع معدلات الضريبة ببعض المكلفين، إن لم يكن جميعهم، إلى عدم الإعلان عن كامل النشاطات الاقتصادية التي يقومون بها، وذلك بهدف تجنب الضريبة المستحقة. وبما أن التعامل في مثل هذه النشاطات يكون في الغالب نقداً فإن ارتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى زيادة حجم النقد المتداول، أو بعبارة أخرى إلى ارتفاع الطلب على النقد. ولهذا فإن من المتوقع أن يكون هذا المتغير على علاقة طردية مع الطلب على النقد المتداول[2].

W: نسبة الأجور إلى الناتج القومي الإجمالي: تتوقع النظرية الاقتصادية أن يكون معامل هذا المتغير موجب الإشارة؛ لأن الأجور في الغالب تدفع نقداً أو بوساطة أوراق مصرفية (شيكات). وفي كلتا الحالتين يتوقع أن تستخدم معظم الأجور في شراء السلع والخدمات نقداً، وبخاصة في الدول النامية، الأمر الذي يعني زيادة نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد.

I: الدخل الفردي الحقيقي: يمثل هذا المتغير، كما هو معلوم، نصيب الفرد الواحد من السكان من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ومن المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير موجب الإشارة في الدول النامية نتيجة لانخفاض مستويات الدخل من ناحية، ولانخفاض درجة الوعي المصرفي فيها من ناحية أخرى. لهذا يتوقع أن تؤدي زيادة معدل الدخل الحقيقي في الدول النامية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات؛ إذ إن ثمن تلك السلع والخدمات، في معظم الأحيان، يدفع نقداً، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد المتداول، ومن ثم ارتفاع نسبته إلى عرض النقد.

---

(2) لا يعد هذا المتغير متغيراً فعلياً إنما يعد مؤشراً ليس إلا، ولا يخفى على أحد أن استخدام هذا المؤشر إنما هو ناجم عن استحالة تطبيق المعدلات الضريبية الفعلية للشرائح المختلفة من المكلفين؛ لأن هؤلاء غير معلومين أصلاً فكيف يمكن تصنيفهم وفقاً للشرائح التي ينتمون إليها؟

R: معدل الفائدة على الودائع لأجل: من المعلوم أن ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع يدفع الأفراد الذين يتعاملون بالفائدة إلى إيداع أموالهم لدى البنوك بدلاً من الاحتفاظ بها؛ ذلك لأن معدل الفائدة على الودائع يمثل الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد السائل، ومن ثم يتوقع أن يكون معامل هذا المتغير سالب الإشارة، انطلاقاً من العلاقة العكسية بين معدل الفائدة والطلب على النقد المتداول.

B: عدد فروع البنوك في الأردن: إن زيادة عدد فروع البنوك قد يكون مؤشراً جيداً لارتفاع درجة الوعي المصرفي عند الجمهور، ومن ثم زيادة استخدام وسائل الدفع الحديثة مثل الشيكات وبطاقات الائتمان، مما ينجم عنه انخفاض الطلب على النقد السائل، ومن ثم انخفاض نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد. وبناء عليه، يتوقع أن يكون هذا المتغير على علاقة عكسية مع الطلب على النقد المتداول.

$(Mc)_{t-1}$: الطلب على النقد المتداول في السنة السابقة: يتوقع أن يكون معامل هذا المتغير موجب الإشارة لأن حدوث تغير ملموس في نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد في الأجل القصير احتمال ضعيف، حيث يحتاج ذلك إلى عدد من السنوات وليس إلى سنة واحدة. ومن ثم فإن ارتفاع الطلبَ على النقد المتداول في سنة معينة يؤدي، في الغالب، إلى أن تكون هذه النسبة في السنة التي تليها مرتفعة.

وبناء على ما سبق ذكره أجري التقدير للدالة المشار إليها أعلاه باستخدام برنامج تحليل الاقتصاد القياسي Econometric Views، استناداً إلى بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الأردني للفترة من 1976–1997. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المعنية استمدت من النشرات والتقارير الإحصائية المختلفة للبنك المركزي الأردني، هذا وقدكانت نتائج تقدير الدالة كما يلي[3]:

$$Ln(Mc)_t = -5.27 + 0.25\ Ln\ T + 1.15\ LN\ W + 0.41\ Ln\ I - 0.23\ Ln\ R$$

(3.17) (-2.10) (2.74) (2.31) (-2.44)

$$-0.17\ Ln\ B + 0.80\ Ln\ (Mc)_{t-1}$$

(5.92) (-1.95)

$h = -0.42$ $F = 56$ $R^{-2} = 0.95$ $R^2 = 0.96$

(3) لقد نفذت جميع الاختبارات المعيارية المعروفة في مثل هذه الحالة، وقد بينت تلك الاختبارات أن الانحدار المستخدم يخلو من أي من المشكلات المختلفة للتقدير (Gujarati, 1992).

تبين نتائج التقدير أن إشارة معاملات المتغيرات المستقلة في الدالة تتفق مع ما كان متوقعاً؛ إذ جاءت الإشارة موجبة لكل من مؤشر معدل الضريبة والأجور ومعدل الدخل الحقيقي، ولنسبة النقد المتداول إلى عرض النقد في الفترة السابقة للسنة المعنية، وسالبة لكل من معدل الفائدة على الودائع لأجل، وعدد فروع البنوك المرخصة. وبالإضافة إلى ذلك أظهرت نتائج التحليل أن R^2 بلغ 0.96، و R^{-2} بلغ 0.95، مما يشير إلى أن القدرة التفسيرية الكلية للنموذج المستخدم جيدة جداً، حيث يفسر معظم التغير في الطلب على النقد المتداول من خلال المتغيرات المستقلة في الدالة المقدرة. وأظهر اختبار «ت» t أن جميع المتغيرات المستقلة تتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، باستثناء متغير عدد فروع البنوك المرخصة، الذي يتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية 10%. وتشير النتائج أيضاً إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية في النموذج كون قيمة h المطلقة أقل من القيمة الجدولية في التوزيع الطبيعي عند درجات حرية قدرها 16 ومعنوية 0.05، حيث يقبل الفرض العدمي الذي ينص على عدم وجود الارتباط.

ثانياً – تحديد حجم الطلب المقدر على النقد المتداول في الأردن:

بعد تقدير دالة الطلب على النقد المتداول في الأردن، التي تمثل نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد، أصبحت عملية تقدير حجم النقد المتداول خلال فترة الدراسة أكثر يسراً؛ إذ يقاس حجم التهرب من ضريبة الدخل، وفقاً لمنهجية الدراسة واستناداً إلى الدالة التي قدرت لهذه الغاية، من خلال تقدير حجم النقد المتداول في ظل المعدلات الضريبية السائدة، ثم تقدير حجم النقد المتداول بافتراض أن معدلات ضريبة الدخل خلال فترة الدراسة تساوي صفراً.

أ – حجم النقد المتداول المقدر في ظل وجود ضريبة الدخل:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن الحجم الفعلي للنقد المتداول في الأردن قد سجل تزايداً متواصلاً خلال الفترة من 1976–1997. وعلى الرغم من ذلك فقد سجلت نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد انخفاضاً مستمراً خلال الفترة ذاتها، ويعزى ذلك إلى أن نمو عرض النقد قد تجاوز النمو في النقد المتداول خلال الفترة المذكورة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع درجة الوعي المصرفي للمواطن الأردني مع مرور الزمن. وتجدر الإشارة إلى أن النقد الفعلي المتداول قد ارتفع من 161.4 مليون دينار في عام 1976 إلى 987.6 مليون دينار في عام 1997، في حين انخفضت نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد من 42.7% في عام 1976 إلى 17.7% فقط في عام 1997 (انظر جدول 3).

جدول (3)
المستوى الفعلي للنقد المتداول وعرض النقد في الأردن
(1997-1976)

(القيم بالمليون دينار)

السنة	النقد المتداول الفعلي (Cr)	عرض النقد الفعلي (M2)	النقد المتداول إلى عرض النقد (%) (Cr/M2)
1976	161.4	378.4	42.7
1977	188.0	467.6	40.2
1978	219.5	606.7	36.2
1979	275.4	733.1	35.6
1980	351.6	984.8	35.7
1981	412.3	1179.9	34.9
1982	470.0	1403.3	33.5
1983	516.0	1615.2	31.9
1984	530.5	1757.7	30.2
1985	531.8	1874.8	28.4
1986	583.9	2072.4	28.2
1987	655.8	2372.2	27.6
1988	811.2	2646.8	30.6
1989	871.1	2971.1	29.3
1990	1006.2	3122.6	32.2
1991	992.4	3717.5	26.7
1992	1003.9	4193.0	23.9
1993	1047.9	4481.8	23.4
1994	1072.6	4841.5	22.2
1995	1050.9	5159.8	20.4
1996	952.2	5175.3	18.4
1997	987.6	5576.6	17.7

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات سنوية، عدد خاص، 1995، والنشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

وعند تقدير حجم النقد المتداول رياضياً خلال الفترة المشار إليها، واستناداً إلى نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد التي قدرت سنوياً باستخدام النموذج القياسي الذي قدر لهذه الغاية، وبأخذ عرض النقد الموسع (M2) الفعلي المسجل سنوياً خلال الفترة نفسها، نجد أن النقد المتداول المقدر يقارب بشكل ملحوظ مستواه المسجل فعلاً في كل سنة. ومما يؤكد ذلك ما تظهره البيانات المقدرة لحجم النقد المتداول والنسبة المقدرة للنقد المتداول إلى عرض النقد خلال الفترة من 1976–1997. ويلاحظ أن النقد المتداول المقدر قد بلغ في عام 1976 نحو 169.3 مليون دينار، ارتفع في عام 1997 ليصل إلى 950.6 مليون دينار، في حين سجلت النسبة المقدرة للنقد المتداول إلى عرض النقد انخفاضاً من 44.7% في عام 1976 إلى 17.0% في عام 1997 (انظر جدول 4).

ب – حجم النقد المتداول المقدر في ظل عدم وجود ضريبة دخل:

إن تقدير حجم النقد المتداول بافتراض أن معدلات ضريبة الدخل تساوي صفراً يتم وفقاً للمنهجية الرياضية ذاتها التي اعتمدت في تقدير حجم النقد المتداول في ظل معدلات ضريبة الدخل التي سادت خلال فترة الدراسة، باستثناء الافتراض بأن متغير معدل ضريبة الدخل يساوي صفراً. وبهدف حل دالة الطلب على النقد المتداول رياضياً في هذه الحالة، يستبدل بمؤشر معدل الضريبة (T) المتغير (T + 1)؛ أي بإضافة واحد صحيح إلى مؤشر معدل ضريبة الدخل، وذلك بشكل سنوي (تانزي، 1983). ونتيجة لما تقدم تصبح دالة الطلب على النقد المتداول بافتراض أن معدل ضريبة الدخل يساوي صفراً كما يلي:

$$\text{Ln}\,(\text{Mc})_t = -5.27 + 0.25\,\text{Ln}\,(T+1) + 1.15\,\text{Ln}\,W + 0.41\,\text{Ln}\,I - 0.23\,\text{Ln}\,R - 0.17\,\text{Ln}\,B + 0.80\,\text{Ln}\,(\text{Mc})_{t-1}$$

ولدى حل المعادلة السابقة رياضياً تحدد نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد سنوياً للفترة من 1976–1997، واستناداً إلى هذه النسب، ومن خلال استخدام عرض النقد الفعلي سنوياً خلال الفترة ذاتها يحسب مستوى النقد المقدر بافتراض أن معدل الضريبة يساوي صفراً. يتبين من نتائج التقدير أن النقد المتداول المقدر بهذه الطريقة قد بلغ في عام 1976 نحو 150.4 مليون دينار، ارتفع بشكل سنوي ليصل في عام 1997 إلى نحو 724.6 مليون دينار. أما النسبة المقدرة للنقد المتداول إلى عرض النقد فقد تراجعت من 39.7% في عام 1976 إلى نحو 13.0% في عام 1997.

جدول (4)
الحجم المقدر للنقد المتداول ونسبته إلى عرض النقد
(1976-1997)

السنة	النقد المتداول المقدر* (مليون دينار)		النسب المقدرة للنقد المتداول إلى عرض النقد (%)	
	مع وجود ضريبة	دون وجود ضريبة	مع وجود ضريبة	دون وجود ضريبة
1976	169.3	150.4	44.7	39.7
1977	180.8	155.0	38.7	33.1
1978	232.2	189.3	38.3	31.2
1979	276.7	227.9	35.8	29.5
1980	335.5	276.8	34.1	28.1
1981	412.7	326.6	35.0	27.7
1982	474.6	380.8	33.8	27.1
1983	525.0	422.3	32.5	26.1
1984	520.2	418.8	29.6	23.8
1985	550.6	432.6	29.4	23.1
1986	559.5	460.4	27.0	22.2
1987	660.5	551.7	27.8	23.3
1988	788.2	667.0	29.8	25.2
1989	846.8	687.6	28.5	23.1
1990	908.5	624.6	29.1	20.0
1991	1037.3	764.0	27.9	20.6
1992	1005.0	753.8	24.0	18.0
1993	1009.7	761.0	22.5	17.0
1994	1062.3	792.8	21.9	16.4
1995	1125.6	834.4	21.8	16.2
1996	1052.1	762.7	20.3	14.7
1997	950.6	724.6	17.0	13.0

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات سنوية، عدد خاص، 1995، والنشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

(*) حسب استناداً إلى النسب المقدرة للنقد المتداول إلى عرض النقد، وبأخذ المستوى الفعلي لعرض النقد (M2).

والجدير بالذكر أن حجم النقد المتداول في ظل وجود ضريبة الدخل يفوق حجم النقد المتداول بافتراض أن معدلات ضريبة الدخل تساوي صفراً، وذلك لجميع سنوات الدراسة. وهذه النتيجة تعزز فرض أن فرض ضريبة الدخل يدفع المكلفين إلى محاولة التهرب من دفع هذه الضريبة من خلال الاحتفاظ بجزء من دخولهم نقداً وعدم إبلاغ السلطات الضريبية عنها (انظر الجدول 4).

ثالثاً – النقود غير المشروعة:

يقصد بالنقود غير المشروعة هنا مقدار النقد الإضافي المتداول الناجم عن ممارسة نشاطات مشروعة قانوناً، ولكن لا تبلغ السلطات الضريبية عنها، نتيجة قرار المكلف التهرب من دفع الضريبة المستحقة على الدخول المتولدة من تلك النشاطات.

وتحسب النقود غير المشروعة سنوياً عن طريق طرح النقد المتداول المقدر في كل سنة بافتراض أن معدلات ضريبة الدخل تساوي صفراً من النقد المتداول المقدر في ظل معدلات ضريبة الدخل التي سادت في السنة نفسها. وقد حسب حجم النقود غير المشروعة في الأردن بهذه الطريقة خلال فترة الدراسة، وتشير النتائج إلى أن النقود غير المشروعة في الأردن قد وصلت عام 1997 إلى نحو 226 مليون دينار، مقارنة بـ 18.9 مليون دينار في عام 1976، وأن النقود المشروعة قد بلغت في عام 1997 نحو 1416.4 مليون دينار، مقابل نحو 258 مليون دينار في عام 1976 (انظر الجدول 5).

رابعاً – الحجم المقدر للنشاط الاقتصادي غير المعلن عنه:

بما أن الدراسة افترضت بداية تساوي معدل دوران النقود في النشاطات الاقتصادية الداخلة في الحسابات القومية (النقود المشروعة)، مع معدل دوران النقود في النشاطات الاقتصادية غير الداخلة في الحسابات القومية نتيجة التهرب من ضريبة الدخل (النقود غير المشروعة)، فإن تقدير حجم النشاط الاقتصادي غير المعلن عنه بدافع التهرب من ضريبة الدخل يتطلب حساب معدل دوران النقود المشروعة سنوياً في الاقتصاد الأردني. وكما هو معلوم فإن معدل دوران النقود المشروعة هو حاصل قسمة الناتج القومي الإجمالي على حجم النقود المشروعة. وتشير النتائج إلى أن معدل دوران النقود المشروعة في الاقتصاد الأردني قد بلغ في عام 1997 نحو 3.5 مقابل 2.2 في عام 1976 (انظر جدول 5). وبناء على هذه النتائج يتم تقدير حجم النشاط الاقتصادي غير المعلن عنه بدافع التهرب من دفع

الضريبة عن طريق حاصل ضرب النقود غير المشروعة بمعدل دوران النقود المشروعة اعتماداً على الفرض المشار إليه أعلاه.

وبتطبيق الطريقة المشار إليها، يتبين أن الحجم المقدر للنشاط الاقتصادي غير المعلن عنه في الأردن، قد ارتفع من 41.8 مليون دينار عام 1976 إلى 781.5 مليون دينار عام 1997، مقارنة بالناتج القومي الإجمالي المعلن عنه رسمياً والبالغ 569.4 مليون دينار و 4898.4 مليون دينار في الأعوام المذكورة على التوالي (انظر جدول 5).

خامساً – الحجم المقدر للتهرب من ضريبة الدخل:

لعل من المفيد، قبل القيام بتقدير حجم التهرب من ضريبة الدخل، إلقاء نظرة سريعة على حصيلة ضريبة الدخل والأرباح خلال فترة الدراسة من أجل معرفة نسبة ما يشكله التهرب المقدر من هذه الحصيلة، وفقاً للبيانات السنوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

لقد شهدت المبالغ التي حصلت من ضريبة الدخل والأرباح في الأردن خلال فترة الدراسة تذبذباً ملحوظاً كما يبين ذلك الجدول 6؛ فقد بلغت حصيلة الضريبة المعنية في عام 1976 نحو 9.3 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 8.6% من الإيرادات المحلية في السنة ذاتها. ويتبين من المسح الإحصائي أن حصيلة ضريبة الدخل والأرباح سجلت نمواً متواصلاً خلال عدد من السنوات اللاحقة، لتبلغ في عام 1985 نحو 54.4 مليون دينار، أو ما نسبته 13.3% من الإيرادات المحلية. ونظراً لتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي في الأردن خلال السنوات اللاحقة (انخفض نمو الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق من 6.5% في عام 1986 إلى أقل من 1% في عام 1988)؛ فقد تراجعت حصيلة ضريبة الدخل والأرباح لتصل في عام 1988 إلى نحو 43.3 مليون دينار، ولتهبط إثر ذلك نسبتها للإيرادات المحلية إلى نحو 7.9% فقط (انظر جدول 3).

ونتيجة للتراجع المذكور في حصيلة ضريبة الدخل والأرباح، قامت الحكومة في عام 1989 بإجراء تعديل على قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 الذي كان سائداً في تلك الفترة. وقد حددت في القانون المعدل النسب الضريبية المفروضة على الشركات المساهمة وفقاً لنوع هذه الشركات، وبما يعادل الحد الأقصى للضريبة التصاعدية التي كانت تخضع لها في القانون السابق. وقد نجم عن هذا التعديل أن نمت الحصيلة الضريبية في عام 1990 بشكل ملحوظ، لتبلغ نحو 11 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 15.3% من الإيرادات المحلية.

جدول (5)
تقدير النقود المشروعة وغير المشروعة
(1997-1976)

(بالمليون دينار)

السنة	النقود غير المشروعة (1)	النقود المشروعة (2)	الناتج القومي الإجمالي	معدل دوران النقود المشروعة (3)	الدخل غير المعلن عنه (4)
1976	18.9	258.0	569.4	2.20	41.8
1977	25.8	305.1	698.3	2.29	59.2
1978	42.9	332.5	802.4	2.41	103.5
1979	48.8	423.9	1008.2	2.38	116.0
1980	58.7	536.1	1213.7	2.26	132.9
1981	86.1	615.6	1526.8	2.48	213.6
1982	93.8	693.7	1765.5	2.54	238.8
1983	102.7	766.7	1877.9	2.45	251.5
1984	101.4	777.0	1995.0	2.57	260.4
1985	118.0	730.2	2015.5	2.76	325.9
1986	99.1	798.0	2146.3	2.69	266.5
1987	108.8	871.0	2158.4	2.48	269.5
1988	121.2	1060.2	2175.9	2.01	248.7
1989	159.2	1167.3	2180.9	1.87	297.5
1990	283.9	1148.9	2428.8	2.11	600.1
1991	273.3	1327.1	2634.0	1.98	542.2
1992	251.2	1464.9	3350.9	2.29	574.7
1993	248.7	1481.4	3709.6	2.50	622.8
1994	269.5	1476.7	4095.5	2.77	474.4
1995	291.2	1454.4	4444.0	3.06	889.6
1996	289.4	1249.8	4598.7	3.68	1064.7
1997	226.0	1416.4	4898.4	3.46	781.5

(1) النقود غير المشروعة = النقد المتداول المقدر مع وجود ضريبة - النقد المتداول دون وجود ضريبة.
(2) النقود المشروعة = عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) - النقود غير المشروعة.
(3) معدل دوران النقود المشروعة - الناتج القومي الإجمالي (GNP) ÷ النقود غير المشروعة.
(4) الدخل غير المعلن عنه = النقود غير المشروعة × معدل دوران النقود المشروعة.

وفي أعقاب أزمة الخليج عام 1990 وما نجم عنها، تراجعت أرباح الشركات الأردنية نتيجة انخفاض صادراتها إلى دول الخليج العربية والعراق، الأمر الذي أسهم في هبوط حصيلة ضريبة الدخل والأرباح المستحقة على تلك الشركات، التي تشكل الجزء الأكبر من إيرادات تلك الضريبة، حيث انخفض إجمالي هذه الضريبة في عام 1991 إلى 92.8 مليون دينار أو ما نسبته 11% من الإيرادات المحلية. إلا أن الآثار السيئة هذه لم تدم طويلاً، فقد صاحب تلك الأزمة عودة عدد كبير من المغتربين الأردنيين من دول الخليج العربية وبحوزتهم مبالغ كبيرة من الأموال، استثمر جزء كبير منها داخلياً، مما أسهم في زيادة الحصيلة الضريبية المعنية في السنوات اللاحقة لتصل في عام 1996 إلى نحو 173 مليون دينار أو ما نسبته 12.1% من الإيرادات المحلية.

وعلى العكس من ذلك، شهد عام 1997 تراجعاً في حصيلة الدخل والأرباح؛ إذ بلغت نحو 149.7 مليون دينار، أو ما نسبته 10.5% من الإيرادات المحلية. ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى التعديلات التي أجرتها الحكومة على قانون ضريبة الدخل والتي بدأ العمل بها اعتباراً من مطلع عام 1996، وبرز تأثيرها في عام 1997. وقد تضمنت تلك التعديلات، المشار إليها سابقاً، تخفيض نسب ضريبة الدخل على الأفراد والشركات بالإضافة إلى زيادة الإعفاءات الممنوحة للأفراد.

أما فيما يخص تحقيق الهدف الرئيس للدراسة والمتمثل في تقدير حجم التهرب من ضريبة الدخل في الأردن خلال الفترة من 1976–1997، فقد أجريت في الجزء السابق من الدراسة جميع الخطوات اللازمة لتقدير حجم النشاط الاقتصادي غير المعلن عنه بهدف إعداد الأرضية الضرورية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود. وبناء على ذلك، ووفقاً للخطوة السابعة من خطوات التقدير، ما علينا الآن إلا تطبيق المعدلات الضريبية السائدة في الاقتصاد، خلال فترة الدراسة، على النشاط الاقتصادي غير المعلن عنه للحصول على الحجم المقدر للتهرب من ضريبة الدخل، وهكذا جاءت النتائج كما هي مبينة في جدول 4، التي سنتعرض لها بشيء من التفصيل فيما يلي[4].

(4) قدر حجم التهرب من ضريبة الدخل – عملياً – عن طريق تطبيق متوسط لمؤشر ضريبة الدخل سنوياً في تلك الفترة على الدخل الذي لم تبلغ السلطات الضريبية عنه، حيث حسب هذا المتوسط عن طريق قسمة حصيلة ضريبة الدخل والأرباح على الناتج القومي الإجمالي بحسب ما هو مبين في الجدول 6. وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب فيه تبسيط للواقع، فإنه مؤشر لمتوسط نسبة ضريبة الدخل بمختلف شرائحه، وهو الأسلوب الذي اتبعته الدراسات التي أجريت على دول أخرى.

نتائج الدراسة وتحليلاتها:

بعد استعراض مراحل عملية تقدير حجم التهرب من ضريبة الدخل بشكل عام وتطبيقها على الأردن بشكل خاص خلال فترة الدراسة المشار إليها، لا بد لنا من إلقاء الضوء على النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

بشكل عام، يمكن القول إن التهرب من ضريبة الدخل قد أدى، بلا شك، إلى نتائج سلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وتتمثل الآثار الاقتصادية السلبية في انخفاض حصيلة ضريبة الدخل بمقدار التهرب من هذه الضريبة، ومن ثم انخفاض المبالغ المتوافرة لتمويل النفقات الحكومية مما أسهم في ارتفاع عجز الموازنة العامة. فضلاً عن ذلك فإن زيادة التهرب الضريبي أسهمت في حدوث تشوهات في النظام الضريبي نفسه، الأمر الذي أدى أيضاً إلى الحد من قدرة هذا النظام على القيام بالدور المرجو منه من أجل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار ومواجهة البطالة. أما من حيث الآثار السلبية للتهرب من ضريبة الدخل على الصعيد الاجتماعي فإنها تتمثل، بشكل رئيس، في ضعف النظام الضريبي في عملية إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، وبخاصة أن الغالبية العظمى من الذين يقومون بالتهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم يُعتقد أنهم من أصحاب الدخل المرتفع.

من ناحية أخرى لا بد أن يكون التهرب من ضريبة الدخل، ارتفاعاً أو انخفاضاً، على علاقة مباشرة بالعديد من العوامل التي وقعت خلال فترة الدراسة، ونذكر منها ما يلي:

أولاً: الإجراءات الحكومية التي اتخذت خلال فترة الدراسة والتي أدت بمجموعها إلى الزيادة في العبء الضريبي على المكلف مثل: توسيع قاعدة السلع الخاضعة لضريبة الاستهلاك في عام 1993 ومن ثم الاستبدال بضريبة الاستهلاك الضريبة العامة على المبيعات اعتباراً من منتصف عام 1994، وفرض ضريبة إضافية على مبيعات الفنادق والمطاعم وتذاكر السفر عن طريق الجو، وفرض ضريبة على قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية وغير ذلك.

ثانياً: الانخفاض الذي حدث في قيمة الدينار الأردني في نهاية الثمانينيات، وما

نجم عنه من انخفاض مستوى المعيشة في الأردن، وكذلك ظهور مشكلة المديونية الخارجية إلى العيان، حيث يمكن أن تكون هذه العوامل مجتمعة قد أدت إلى فقدان المواطن الثقة بالحكومة، ومن ثم ربما وفرت الدافع لدى بعض المكلفين للتهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم.

ثالثاً: أزمة الخليج وما نجم عنها من تداعيات، مثل تراجع صادرات الشركات الأردنية، ومن ثم انخفاض أرباحها، وهو ما أدى إلى انخفاض الدخل الخاضع للضريبة خلال السنوات القليلة التي تبعت تلك الأزمة، الأمر الذي قد يكون قد أسهم في تراجع حجم التهرب من ضريبة الدخل في تلك السنوات.

وفيما يلي نورد بعض النتائج والملاحظات العامة المستخلصة من نتائج الدراسة:

1 – إن مجموع التهرب المقدر من ضريبة الدخل في الأردن خلال فترة الدراسة بلغ نحو 271.7 مليون دينار، أو ما نسبته 17.4% من إجمالي إيرادات ضريبة الدخل خلال الفترة ذاتها، الأمر الذي يعني أن خزينة الدولة قد خسرت مبلغاً كبيراً كان من الممكن أن يسهم في تعزيز مسيرة التنمية في الأردن خلال العقدين الأخيرين (انظر جدول 6 والشكل 1).

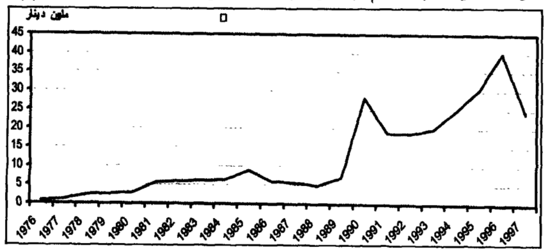
2 – تصاعد مقدار التهرب من ضريبة الدخل خلال الفترة المشار إليها بشكل سنوي تقريباً باستثناء عدد محدود من السنوات، وذلك كما هو مبين في الشكل (1). الواقع أن النتائج تشير إلى أن التهرب من ضريبة الدخل شهد تزايداً مطرداً في منتصف التسعينيات، ولعل هذا على علاقة بالإجراءات الحكومية في ما يخص توسيع قاعدة السلع الخاضعة لضريبة الاستهلاك، ومن ثم الاستبدال بها الضريبة العامة على المبيعات اعتباراً من منتصف عام 1994، بالإضافة إلى رفع النسبة العامة لضريبة المبيعات من 7% إلى 10% في العام التالي[5].

3 – كلما قامت الحكومة بفرض ضرائب جديدة أو رفع المعدلات الضريبية القائمة سجل التهرب من ضريبة الدخل تزايداً ملحوظاً. ولعل مما يؤكد ذلك الارتفاع الملموس في التهرب من ضريبة الدخل عام 1989 الذي جاء في أعقاب قيام الحكومة

(5) تضمن مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات المقدم إلى مجلس النواب عام 1994 في الأساس فرض ضريبة عامة بواقع 10%، ونتيجة للمداولات التي دارت حول الموضوع في المجلس اتفق على فرض ضريبة عامة بواقع 7% فقط، إلا أن الحكومة قامت في العام التالي، نتيجة للوضع الاقتصادي العام، برفع تلك النسبة لتصل إلى المعدل المستهدف أصلاً.

بإحلال ضريبة الاستهلاك محل رسوم الإنتاج المحلي وتوسيع وعاء الضريبة الإضافية على بعض الخدمات مثل فرض ضريبة بنسبة 10% على قيمة فواتير الهاتف.

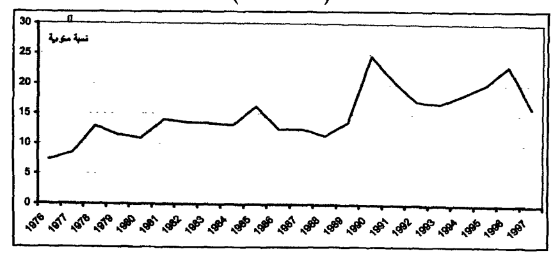
4 – إن معدلات التهرب من ضريبة الدخل شهدت تذبذباً خلال سنوات الدراسة، لكن الاتجاه العام لها كان اتجاهاً تصاعدياً بحسب ما يبين الشكل (2).



شكل (1)

مقدار التهرب من ضريبة الدخل في الأردن

(1976 – 1997)



شكل (2)

معدل التهرب من ضريبة الدخل في الأردن

(1976 – 1997)

جدول (6)
حجم التهرب من ضريبة الدخل
(1976 – 1997)

السنة	حصيلة ضريبة الدخل والأرباح (مليون دينار)	متوسط المعدل الضريبي (1) (%)	التهرب من ضريبة الدخل (2) (مليون دينار)	معدل التهرب من الضريبة (3) (%)
1976	9.3	1.63	0.7	7.3
1977	13.2	1.89	1.1	8.5
1978	18.6	2.32	2.4	12.9
1979	22.4	2.22	2.6	11.5
1980	26.8	2.21	2.9	10.9
1981	40.0	2.62	5.6	14.0
1982	43.7	2.48	5.9	13.5
1983	46.0	2.45	6.2	13.4
1984	48.7	2.44	6.4	13.1
1985	54.4	2.70	8.8	16.2
1986	47.9	2.23	5.9	12.4
1987	45.3	2.10	5.6	12.4
1988	43.3	1.99	4.9	11.4
1989	51.4	2.36	7.0	13.6
1990	114	4.69	28.2	24.7
1991	92.8	3.50	19.1	20.6
1992	109.5	3.27	18.8	17.2
1993	118.8	3.20	19.9	16.8
1994	136.6	3.34	24.9	18.2
1995	152.4	3.43	30.5	20.0
1996	173.0	3.76	40.1	23.2
1997	149.7	3.10	23.9	16.0

(1) متوسط معدل الضريبة = (حصيلة ضريبة الدخل والأرباح ÷ الناتج القومي الإجمالي) × 100%.
(2) التهرب من ضريبة الدخل = الدخل غير المعلن عنه × متوسط معدل الضريبة.
(3) معدل التهرب من الضريبة = (التهرب من ضريبة الدخل ÷ ضريبة الدخل والأرباح) × 100%.

خاتمة وتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل بشكل عام من خلال التحليل الوصفي والقياسي لها؛ ذلك لأهمية ضريبة الدخل للنشاط الاقتصادي. ولتحقيق ذلك فقد نوقش الإطار النظري للموضوع، وسلط الضوء على مفهوم التهرب والأشكال التي يتخذها والأسباب الكامنة وراءه والعوامل التي أسهمت فيها. من ناحية أخرى ركز هذا البحث بشكل رئيس على دراسة حجم الظاهرة المعنية في الأردن، بشكل سنوي خلال الفترة من 1976-1997. وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن حجم التهرب من ضريبة الدخل يقدر بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام المنهج النقدي عن طريق تطبيق طريقة دالة الطلب على النقد المتداول.

لقد أظهرت النتائج تصاعد مقدار التهرب من ضريبة الدخل بشكل سنوي خلال فترة الدراسة باستثناء عدد محدود من السنوات، حيث سجل بعض التذبذب في معدلات التهرب من ضريبة الدخل إلا أن الاتجاه العام لها كان تصاعدياً.

لقد بينت الدراسة أن الأزمة الاقتصادية لعام 1988 وما نجم عنها من انخفاض في قيمة الدينار الأردني وتفجر أزمة المديونية الخارجية وارتفاع عجز الموازنة وما تبعها من فرض ضرائب جديدة قد أدت إلى حدوث ارتفاع كبير في مقدار التهرب من ضريبة الدخل في عام 1990. ومن المعلوم أن التطورات المشار إليها قد أدت إلى انخفاض ملموس في المستوى المعيشي بشكل عام وتراجع في ثقة المواطن في السلطة التنفيذية، الأمر الذي وفر الحافز الكبير للمكلفين للتهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم مما يدلل بشكل واضح على أن التهرب الضريبي يتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالوضع الاقتصادي بشكل عام.

وغني عن القول إن تزايد التهرب من ضريبة الدخل في الأردن قد أدى، بلا شك، إلى نتائج سلبية على أكثر من صعيد؛ فعلى الصعيد الاقتصادي تتمثل الآثار السلبية في انخفاض حصيلة ضريبة الدخل بمقدار التهرب من هذه الضريبة، ومن ثم انخفاض المبالغ المتوافرة لتمويل النفقات الحكومية مما أسهم في ارتفاع عجز الموازنة العامة. وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة التهرب الضريبي قد تؤدي إلى حدوث تشوهات في النظام الضريبي، الأمر الذي من شأنه أن يحد من قدرة النظام على الإسهام الفعال في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار ومواجهة

البطالة. وعلى الصعيد الاجتماعي تتمثل الآثار السلبية بشكل رئيس في ضعف النظام الضريبي في عملية إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، وبخاصة أنه يعتقد أن الغالبية العظمى من الذين يقومون بالتهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم هم من أصحاب الدخول المرتفعة الخاضعة للشريحة الأعلى والذين تترتب عليهم مبالغ كبيرة تدفعهم إلى محاولة البحث عن مختلف الأساليب للتهرب جزئياً أو كلياً من دفع تلك المبالغ.

وعلى ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم عدد من التوصيات التي يعتقد أن من شأنها الإسهام في تطويق هذه الظاهرة والحد من انتشارها، ومن ثم الحد من آثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية. ومما يمكن أن يوصى به:

1 - أن تعمل الحكومة على تحسين النظام الضريبي كي يكون أكثر تكاملاً وكفاءة، بحيث يتضمن عدداً أقل من الضرائب، وذلك لأنه يعتقد أن ارتفاع عدد الضرائب يؤدي غالباً إلى انخفاض كفاءة النظام الضريبي. فضلاً عن ذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند فرض النسب الضريبية وفقاً لشرائح الدخل المختلفة أن تتسم هذه بقدر أكبر من العدالة الاجتماعية بالنسبة للمكلفين كل بحسب مقدرته على الدفع. كما يقترح أن تقوم الحكومة بفرض ضريبة تصاعدية على الشركات بدلاً من ضريبة موحدة تختلف نسبتها وفقاً لنوع القطاع الذي تعمل به الشركة كما هو مطبق حالياً.

2 - تطوير الإدارة الضريبية لزيادة فعاليتها من خلال رفع مستوى العاملين في الجهاز الإداري وكفاءتهم عن طريق تزويدهم بالمهارات والأساليب الحديثة في الكشف عن عمليات التهرب من دفع الضريبة. بالإضافة إلى ذلك يجب على الإدارة الضريبية تطوير عملية التخطيط الإداري وتحسين أساليب الإشراف والمراقبة الإدارية. وغني عن القول بضرورة تمتع الجهاز الإداري بمستوى مرتفع من النزاهة والاستقامة.

3 - تطوير أساليب التقدير الضريبي عن طريق الاعتماد على الأسس العلمية والمؤشرات الاقتصادية، والابتعاد قدر الإمكان عن عمليات التقدير العشوائي.

4 - ضرورة المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني وتخفيض حجم المديونية الخارجية وذلك لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة ثقة المواطن في مستقبل الاقتصاد الأردني واطمئنانه على مستوى معيشته، الأمر الذي يتوقع أن يؤدي إلى تقليل الحافز لدى المواطن لممارسة التهرب من دفع الضريبة.

5 – زيادة التنسيق وتبادل المعلومات بين المؤسسات الحكومية المختلفة ذات العلاقة المباشرة مع الشركات والمؤسسات الخاضعة للضريبة، مثل دائرة الجمارك ومؤسسة الضمان الاجتماعي.

6 – تحسين طرق تحصيل الضريبة من خلال تقديم حوافز مالية إضافية، إن أمكن، للمكلفين في حالة الدفع المبكر للمستحقات الضريبية، بالإضافة إلى تسهيل عملية الدفع والتقليل بقدر الإمكان من الإجراءات الرتيبة وعدد مرات المراجعات التي يطلب من المكلف القيام بها عند إقباله على تسوية أموره الضريبية.

7 – تعديل التشريعات الضريبية المرتبطة بالعقوبات التي تفرض على ممارسة التهرب الضريبي، بحيث تحدد عقوبات تتناسب مع حجم التهرب من دفع الضريبة. وأما في حالة غرامات تأخير دفع الضريبة، فإن من الضروري مراعاة العلاقة بين حجم تلك الغرامات ومقدار معدل الفائدة المصرفية التي يحصل عليها المكلف جراء الاحتفاظ بالمبالغ غير المدفوعة في البنوك.

8 – زيادة الوعي الضريبي بين فئات المجتمع عن طريق تفعيل دور مديرية العلاقات العامة في دائرة ضريبة الدخل لتذكير أفراد المجتمع بواجباتهم الضريبية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، ولتوضيح أهمية حصيلة الضرائب من حيث هي ممول مساعد للخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين، وللتحذير من مخاطر التهرب من دفع الضريبة والتأكيد أن مثل هذه الممارسة تُعد سلوكاً مشيناً يتنافى مع قيمنا وأخلاقنا.

ملحق 1
بيانات أساسية لم يرد ذكرها في جداول الدراسة

السنة	الرواتب والأجور (مليون دينار)	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط معدل الفائدة 1 (%)	عدد فروع البنوك	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة	عرض النقد (M1) (مليون دينار)
1976	212.5	1.89	6.08	84	28.3	276.9
1977	241.5	1.97	6.10	88	32.4	331.0
1978	276.0	2.06	6.10	98	34.7	375.4
1979	353.9	2.13	6.10	111	39.6	472.7
1980	418.1	2.22	6.40	124	44.0	594.8
1981	514.9	2.30	6.50	156	47.4	701.7
1982	601.8	2.39	6.50	185	50.9	787.5
1983	656.8	2.48	6.50	211	53.5	869.4
1984	707.8	2.58	8.20	226	55.5	878.4
1985	751.6	2.68	8.5	243	57.2	848.2
1986	802.3	2.78	8.25	254	57.2	897.1
1987	837.9	2.89	7.50	255	57.1	979.8
1988	888.0	3.00	8.25	262	60.9	1181.4
1989	933.5	3.11	8.25	281	76.5	1326.5
1990	994.6	3.43	8.15	298	88.9	1432.8
1991	1074.5	3.66	8.11	328	96.2	1600.4
1992	1287.6	3.84	7.18	339	100.0	1716.1
1993	1462.4	3.99	6.88	385	103.3	1730.1
1994	1599.0	4.14	7.09	410	107.0	1746.2
1995	1808.1	4.29	7.68	430	109.5	1745.6
1996	1918.2	4.44	8.50	445	116.6	1539.2
1997	2003.7	4.60	9.18	451	120.1	1642.4

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، عدد خاص، 1995، والنشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

(1) يمثل متوسط معدل الفائدة لأجل.

المصادر:

البنك المركزي الأردني (1988). **التقرير السنوي**. ع25، عمان.

البنك المركزي الأردني (1990). **النشرة الإحصائية الشهرية**. ع4، إصدار 26، عمان.

البنك المركزي الأردني (1991). **التقرير السنوي**. ع28، عمان.

البنك المركزي الأردني (1993). **النشرة الإحصائية الشهرية**. ع7، إصدار 29، عمان.

البنك المركزي الأردني (1993). **التقرير السنوي**. ع30، عمان.

البنك المركزي الأردني (1994). **لنشرة الإحصائية الشهرية**. ع5، إصدار 30، عمان.

البنك المركزي الأردني (1994). **التقرير السنوي**. ع31، عمان.

البنك المركزي الأردني (1995). **النشرة الإحصائية الشهرية**. ع4، إصدار 31، عمان.

البنك المركزي الأردني (1995). **التقرير السنوي**. ع32، عمان.

البنك المركزي الأردني (1996). **التقرير السنوي**. ع33، عمان.

البنك المركزي الأردني (1996). **بيانات إحصائية سنوية**. عدد خاص، عمان.

البنك المركزي الأردني (1997). **النشرة الإحصائية الشهرية**. ع11، إصدار 33، عمان.

البنك المركزي الأردني (1997). **التقرير السنوي**. ع34، عمان.

البنك المركزي الأردني (1998). **النشرة الإحصائية الشهرية**. ع12، إصدار 34، عمان.

دائرة ضريبة الدخل (1996). **قانون ضريبة الدخل رقم 57 لسنة 1985 وتعديلاته للسنتين 1992 و1995**. عمان: دائرة ضريبة الدخل.

سليمان اللوزي، وعلي محمد خليل (1999). **المالية العامة**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

غالب عرفات (1965). **اقتصاديات التهرب من ضريبة الدخل في الأردن**. عمان: دار الكتب.

فيتو تانزي (1983). **الاقتصاد السري: أسباب هذه الظاهرة العالمية وآثارها**. التمويل والتنمية، واشنطن: صندوق النقد الدولي.

يونس البطريق (1984). **المالية العامة**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

Bosco L., & Mittone, L. (1997). Tax evasion and moral constraints: Some experimental evidence. *International Review for Social Science*, Pasel: Helping and Lischhtenhahn, 50: 297-323.

Cebula, R. (1998). Determinants of aggregate income-tax-evasion behavior: The case of the US, *Quarterly Review*, Rome: Banca National Del Lavoro, Vol. LI: 273-290.

Gujarati, D. (1992). *Essentials of econometrics*. New York: McGraw-Hill Book Company.

Richupan, S. (1984). Measuring tax evasion: Finance and development. Washington: *International Monetary Fund*, 21: 38-40.

Rosen, H. (1988). *Public finance*. 2nd ed. Illinois: Irwin, Home Wood.

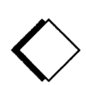
Tanzi, V. (1983). The Underground economy in the United States: Annual

estimates 1930-1980, *Staff Paper*, Washington: International Monetary Fund, 30: 283-305.

Tanzi, V., & Shome, P. (1993). A primer on tax evasion, *Staff Papers*, Washingtion International Monetary Fund, 40: 807-828.

قدم في: أغسطس 2001

أجيز في: سبتمبر 2003



الغضب وعلاقته بمتغيرات الصحة النفسية

عثمان حمود الخضر*

ملخص: سعت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة المحتملة بين الغضب من حيث حالته وسمته وطرق التعبير عنه (سبيلبيرجر، وتعريب القرشي)، وبين عشرة متغيرات أخرى متعلقة بالصحة النفسية والبدنية للفرد. وقد استخدم 145 طالباً من جامعة الكويت، متوسط أعمارهم 19,7 سنة (ع=2,27). وخلصت الدراسة إلى أن هناك شبكة من الارتباطات الإيجابية الدالة بين كل من: حالة الغضب، وسمته، وقمعه، وإظهاره من جهة وكل من: سمة القلق، والصحة العامة (معكوس)، والتشاؤم، ووجهة الضبط الخارجية، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة من جهة أخرى، والسلبية مع كل من: ضبط النفس، والتفاؤل، واحترام الذات. بينما ارتبط ضبط الغضب عكسياً بصورة دالة مع كل من سمة القلق، والصحة العامة (معكوس)، ووجهة الضبط، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة، وطردياً مع كل من التفاؤل، واحترام الذات. وبالتحليل العاملي استخلصت أربعة عوامل، هي: حالة نفسية مرضية، غضب ظاهري، تأزم نفسي، وغضب مخفي. كما أجريت معادلة انحدار للتنبؤ بكل مقياس فرعي للغضب، وعلق على نتائجها. وتوصلت الدراسة إلى أن كلاً من إظهار الغضب وقمعه يحمل في طياته مخاطر على صحة الفرد العامة، في حين كان ضبط الغضب هو أكثر الطرق ارتباطاً بصحة الفرد النفسية. وأكدت الدراسة الصدق التلازمي لمقاييس الغضب المستخدمة.

المصطلحات الأساسية: الغضب، حالة الغضب وسمته، قمع الغضب، إظهار الغضب، الصحة النفسية، تنظيم الذات.

المقدمة:

تؤدي الانفعالات دوراً مهماً في حياة الإنسان، ومن دونها لا يكون للحياة معنى ولا متعة، سواء أكانت هذه الانفعالات سارة، كالبهجة والحب، أم غير سارة كالغضب

* قسم علم النفس – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.

والخوف والحزن. إن انفعالاتنا تعلن عن موقفنا النفسي تجاه بيئتنا، إنها تجذبنا تجاه بعض الأفراد، والأشياء، والأفكار، أو تنفرنا منهم (Levenson, 1994: 123)، كما تساعدنا انفعالاتنا على تنظيم خبراتنا، وتوجيه سلوكنا؛ فهي تحرض السلوك، وتوجهه، أو تعوقه وتوقفه، ومعظم سلوكنا يكون مصحوباً بحالة انفعالية وخبرة وجدانية من نوع ما (عبداللطيف خليفة، ومعتز عبدالله، 1997: 201)، كما تؤدي الانفعالات وظيفة مهمة في تيسير التواصل الاجتماعي بين الأفراد؛ فالغضب يهيئ الكائن للقتال، والخوف للهرب، والحزن للانسحاب من البيئة أو الموقف وإعادة التأمل، والسرور يبعث على الإنتاج، ويجدد الأمل ويوطد العلاقات الاجتماعية. وانفعالاتنا تؤثر في وظائفنا الجسمية النفسية وتتأثر بها، غير أن العجز عن إدارتها بصورة بناءة من الممكن أن يؤدي إلى عديد من الاضطرابات الجسمية والنفسية والعقلية.

وتتناول الدراسة الحالية انفعال الغضب وعلاقته بمتغيرات ذات أبعاد مؤثرة في الصحة النفسية والبدنية للفرد كالقلق، والتفاؤل والتشاؤم، واحترام الذات، وأحادية العقلية، ووجهة الضبط، والحساسية من الفشل، والميل لاجترار خبرات الماضي المؤلمة. حيث يتضمن التراث النفسي إشارات واضحة لعلاقة الغضب بجملة من المشكلات الصحية والنفسية.

إن الغضب ينشأ من تفسير الموقف بأن الطرف الآخر قام بعمل سيئ أو خاطئ وهو يستحق بذلك أن يعاقب أو يرفض، وإن الغاضب على حق والطرف الآخر على خطأ، كما ينشأ من شعور الفرد بالظلم أو الانتقاص والتحقير ومصادرة الحق. والغضب يهيئ الفرد للهجوم على الطرف المعتدي، ويحمي احترام الفرد لذاته، ويشعره بالأمن حول مصداقية معتقداته، حيث يدافع عنها برفض الأفكار والأشخاص الذين يعارضونها، كما أن الغضب يحفز الفرد لأخذ قرارات حازمة، وله شكل حميد عندما يظهر من أجل الدفاع عن النفس والمحافظة على حياة الفرد وماله وعرضه، وفي زيادة دافعيته ونشاطه، وللتعبير عن خطأ سلوك ما في المواقف التربوية والاجتماعية.

غير أن للغضب صورة سلبية عندما يظهر في مواقف غير مناسبة، أو عندما يؤدي إلى تعقيدات اجتماعية ونفسية أكبر، أو عندما يؤدي إلى مشكلات صحية للإنسان كاضطرابات ضغط الدم والتنفس، وعدم انتظام ضربات القلب، كما يؤدي إلى صعوبات ذهنية كضعف التذكر، وحالة عقلية تسهم في تشتيت الانتباه للتفاصيل اللازمة لحل الموقف وتحريف الإدراك (Salovey, et al., 1993). إن معظم الجرائم تقع

في ثورة الغضب، ومعظم حالات الطلاق تحدث في ذروة الهيجان، وأجمل الصداقات وأقدسها تتمزق وتنفصم عراها بسبب عدم ضبط النفس وقت الغضب، حيث يقول جنون الغضب على لسان صاحبه ما لا يقوله عاقل، فهو ينفر الآخرين من الغاضب، ويساعد على التحيز ضده، ويقيد استجواب الفرد ونقده لذاته، ويزيد من توتره.

الإطار النظري للدراسة:

يفرق «سبيلبيرجر وزملاؤه» (Spielberger, et al., 1983) بين الغضب والعداوة والعدوان، فالغضب Anger حالة انفعالية تمتد من الإثارة إلى الهيجان العام بسبب أذى أو ظلم حقيقي أو متوهم، أما العداوة Hostility فتعرف بأنها مشاعر الخصومة والتنافر مع الطرف الآخر، سواء أكان بحق أم بغير حق، أما العدوان Aggressiveness فهو الميل للقيام بسلوك مؤذ غير مستحق على الطرف الآخر. وهناك مفهوم آخر يرتبط مع جملة المفاهيم السابقة، وهو العنف Violence، الذي يشير إلى درجة مرتفعة من سلوك العدوان والإيذاء للطرف الآخر، وحدة في رد الفعل تجاهه، وهو غالباً ما يرتبط بالإيذاء الجسدي. كما يعتبر الغضب أحد المكونات الانفعالية للعدوان، التي تشمل أيضاً العداوة التي هي المكون المعرفي، والعدوان اللفظي، والعدوان البدني (معتز عبدالله، وصالح أبو عباة، 1995).

وفي اللغة العربية تعابير لطيفة تبرز حساسيتها لمستويات الانفعال، حيث يُعبَّر عن الغضب بتعابير مختلفة تشير إلى درجات شدته، فهناك الغيظ، وهو غضب كامن مقموع لا يستطيع الفرد التعبير عنه، والحنق وهو درجة أعلى من الغيظ تسفر عن حقد دفين، وعندما تهدأ الاستثارة الانفعالية الغاضبة فإنها تتحول إلى سخط (فؤاد السيد، 1975)، ويبدو أن الكره درجة أدنى من السخط، تحمل معاني عدم الارتياح والرغبة في تجنب الطرف الآخر، وهو اتجاه نفسي سلبي للطرف الآخر، وعندما يشتد الكره يصبح بغضاً. أما الحقد فهو انفعال مركب يحمل في مكوناته كلاً من الغضب والحسد والحزن.

وكما هو الحال مع القلق، ميز «سبيلبيرجر» الغضب إلى حالة وسمة، واقترح ثلاث طرائق رئيسة للتعبير عنه، هي القمع، والإظهار، والضبط. فحالة الغضب هي حالة نفسية فسيولوجية، تتكون من مشاعر ذاتية بدرجات متفاوتة من الاستثارة أو الضيق البسيط إلى الغيظ الشديد، يصاحبها تنشيط للجهاز العصبي الذاتي، وتمثل حالة مؤقتة تختلف من وقت إلى آخر، ويستثيرها عادة إدراك الشخص أنه تعرض

للإهانة أو الظلم أو الإحباط. أما سمة الغضب فتعبر عن تكرار تعرض الفرد لحالة الغضب؛ فالأفراد الذين لديهم سمة الغضب مرتفعة يدركون مدى واسعاً من المواقف على أنها مثيرة للغضب، وبذلك يتعرضون لحالة الغضب بصورة مستمرة أكثر تكراراً وأشد حدة مقارنة بالأشخاص الذين تكون سمة الغضب لديهم منخفضة. أما قمع الغضب كإحدى صور التعبير عنه، فيقصد به توجيه الفرد غضبه للداخل، بقمعه لمشاعر الغضب بحيث لا تظهر للآخرين، وهي عكس إظهار الغضب الذي يشير إلى توجيه الفرد غضبه للخارج، حيث يظهر الفرد مشاعر الغضب في صورة سلوك عدواني لفظي أو بدني، أما ضبط الغضب فهو يمثل موقفاً وسطاً في التعامل مع مشاعر الغضب، بين القمع والإظهار، ويشير إلى قدرة الفرد على السيطرة على غضبه (عبدالفتاح القرشي، 1997).

ويصنف «ديفدسون وزملاؤه» (Davidson, et al., 2000) الغضب إلى نوعين: بنَّاء وضار، وكل منهما يمكن ان يقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية، وهي: لفظية، وسلوكية، ومعرفية. حيث وجد الباحثون أن الأفراد الحاصلين على مستوى عال من الغضب البناء يتمتعون بمستوى صحي من ضغط الدم مقارنة بأقرانهم من الحاصلين على درجات مرتفعة في الغضب الضار.

وعلى ضوء ما سبق، من المتوقع أن ترتبط مقاييس كل من حالة الغضب، وسمته، وقمعه، وإظهاره، إيجاباً بالمقاييس السلبية للصحة العامة كالقلق، والتشاؤم، والمشكلات الصحية، في حين يرتبط مقياس القدرة على ضبط الغضب إيجاباً بمقاييس الصحة العقلية والنفسية. كما أن الانطباع العام لدى معظم الناس أن كبت الانفعال، ولا سيما الغضب، مرتبط بالمشكلات الصحية، وأن الفرد أولى له أن يعبر عن غضبه بدلاً من قمعه، وستحاول الدراسة هنا تعرّف مدى صحة هذا الاعتقاد.

أهمية البحث:

لا شك في أن لعلم النفس غايات مهمة تهدف إلى تحقيق سعادة الإنسان وأمنه النفسي، ونمو صحته النفسية والعقلية حتى الجسدية. وانفعال الغضب، على ما فيه من جوانب مهمة تسهم في استثارة الفرد للدفاع عن الذات، وحماية المعتقدات، وحفز الطاقة، فإن المبالغة في التعبير عنه يمكن أن تسبب كثيراً من الآثار الضارة بصحة الفرد النفسية والبدنية والعقلية، كما أنها تسهم في تفكك العلاقات الاجتماعية. والدراسة الحالية تسهم في ترشيد فهمنا لهذه الظاهرة الإنسانية على المستويين النظري والتطبيقي.

إن الدراسة الحالية تحاول معرفة علاقة الغضب بمقاييسه الفرعية الخمسة كما قدمها «سبيلبيرجر» بمتغيرات يعتقد بعلاقتها بصحة الفرد وكفاءته العقلية، وهي: الصحة العامة، وسمة القلق، والتفاؤل والتشاؤم، وضبط النفس، ووجهة الضبط، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة، وأحادية العقلية، واحترام الذات، وهي بذلك أشمل من الدراسات السابقة من ناحية مجموع المتغيرات التي تم تناولها في آن واحد، فغالباً ما يفحص الغضب مع متغيرات محدودة. ويحسن ملاحظة أن هناك متغيرات جديدة في هذه الدراسة لم يتطرق لها في الدراسات السابقة، وتستخدم هنا لأول مرة، كونها مقاييس طورت حديثاً، وهي الحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة، الأمر الذي يساعدنا على فهم ظاهرة الغضب بصورة أشمل.

ومن جانب آخر، فإن المقياس المستخدم في هذه الدراسة لا ينظر لمفهوم الغضب على أنه بعد واحد، كما هو الحال في معظم مقاييس الغضب الأخرى، بل ينظر إليه بصورة أكثر عمقاً؛ فيصنفه إلى غضب حالة، وغضب سمة، كما يفحص ثلاث طرائق رئيسة في التعبير عنه، مما يساعدنا على فهم هذه الظاهرة النفسية بصورة أشمل، ومعرفة أي من أبعادها متصل بالاضطرابات النفسية والجسمية بصورة مباشرة؛ فمثلاً كان الاعتقاد السائد بأن قمع الغضب أشد تأثيراً على صحة الفرد مما لو عبر عنه (إظهاره)، والمقياس المستخدم هنا يساعدنا في الكشف عن ذلك كما سنلاحظ لاحقاً.

من جهة أخرى، فإن المقياس المستخدم في هذه الدراسة لقياس الغضب هو قائمة حالة الغضب وسمته والتعبير عنه لسبيلبيرجر (Spielberger, 1996)، الذي قام عبدالفتاح القرشي (1997) بتعريبه، وما دام هذا المقياس حديثاً من ناحية تقنينه على البيئة العربية، فمن المناسب الكشف عن صدقه التلازمي مع متغيرات البحث المستخدمة في هذه الدراسة، الأمر الذي يسهم في نقاء مقاييسنا النفسية المستخدمة في البيئة العربية ونضجها، ويساعد على دقة عمليات التشخيص ومصداقيتها، وبخاصة إذا علمنا بأن مقياس سبيلبيرجر من المقاييس واسعة الانتشار في المجال البحثي والتشخيصي.

الدراسات السابقة:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف علاقة الغضب، بمقاييسه الفرعية الخمسة كما قدمها «سبيلبيرجر»، وهي: حالة، وسمة، وقمع، وإظهار، وضبط، بمتغيرات يعتقد

بعلاقتها بصحة الفرد وكفاءته العقلية، وهي: الصحة العامة، وسمة القلق، والتفاؤل والتشاؤم، وضبط النفس، ووجهة الضبط، والحساسية من الفشل، وأحادية العقلية، واحترام الذات. وبذلك تكون الدراسة أشمل من الدراسات السابقة التي سنستعرضها لاحقاً من ناحية عدد المتغيرات التي درست في بحث واحد.

ولقد اختيرت هذه المتغيرات لفحص علاقتها بالغضب لما وجد في التراث النفسي من مشكلات عديدة يسببها الغضب المفرط والمستمر على صحة الفرد النفسية والعقلية وكفاءته. إن الخروج عن الحدود المعقولة لدرجة الانفعال يؤدي إلى مشكلات عدة؛ فالدراسات تشير إلى خطورة كل من الغضب والتوتر على صحة الإنسان البدنية من حيث خفضهما لنظام مناعة الجسم وجعله أكثر عرضة للأمراض، وزيادة مستويات الدهون في الجسم، وزيادة احتمالات الخطر من الوفاة بسبب أمراض القلب (Suinn, 2001).

إن المواقف المثيرة للغضب تزيد من احتمال اللجوء لجرائم العنف والعدوانية (Maiuro, et al., 1988)، وتزيد احتمالات الموت المبكر والأمراض الجسمية (Siegman & Smith, 1994)؛ ففي دراسة لكل من «سوافر وهولن» (Swaffer & Hollin, 2001) على 100 شاب محكوم عليهم بقضايا جنائية، وجد أن الغضب ارتبط سلباً بصحة الفرد العامة، وارتبط التعبير عن الغضب إيجاباً بكل من الأرق، والاكتئاب، والقلق، والعجز عن القيام بالمهام الاجتماعية، وأعراض جسدية أخرى، في حين ارتبط القلق والأرق والأعراض الجسمية بالغضب المعرفي (على مستوى التفكير). وباستخدام 85 زوجاً (ن=170) من مدينة واشنطن، وجد «سارامبوت» (Sarampote, 2000) أن الزوج والزوجة اللذين يشعران بعدم المساواة وعدم العدالة في زواجهما كان لديهما شعور أكبر بعدم الرضا، وكان كل منهما أكثر غضباً من الطرف الآخر، وأكثر شعوراً بأعراض مرضية نفسية وجسدية.

وفي نفس السياق، حاولت دراسة «فاندرفوت وآخرون» (Vandervoot, et al., 1996) فحص العلاقة بين التعبير عن الغضب والصحة لعيّنة مكونة من 1407 من سائقي الحافلات في ولاية سان فرانسيسكوالأمريكية، متوسط أعمارهم 42,4 عاماً، معظمهم من الذكور (90,7%)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية إيجابية، عند مجموعة الذكور فقط، بين المستويات العالية من الغضب المكبوت والغضب المعبر عنه من جهة، وكل من: الاضطرابات المعوية والعضلية وتلك المتصلة

بالجهاز التنفسي، غير أن هذه العلاقة لم تؤيد الفرض القائل: إن الغضب المكبوت أكثر ضرراً من الناحية الصحية قياساً بالغضب المعبر عنه.

وقام كل من «برومان، وجنسون» (Broman & Johnson, 1988) بتحليل بيانات 1322 مفحوصاً من الأمريكان السود الذين كانوا يعانون نوبات عصبية لمعرفة أثرها على صحتهم الجسمانية، وخلصا إلى أن الغضب والعدوانية كانا معيارين مهمين للتنبؤ بالقلق والمشكلات الصحية. وتوصل «فافا وآخرون» (Fava, et al., 1996) إلى أن المرضى الذين لديهم مستوى مرتفع من حالة الغضب كانوا أكثر عرضة للإصابة بأمراض القلب ولديهم نسبة أكبر من الكولسترول مقارنة بأقرانهم ممن لديهم مستوى منخفض من حالة التوتر. وهناك دراسات ربطت بين الغضب وارتفاع ضغط الدم (Francis, et al., 1991)، والاكتئاب (Thomas & Ataken, 1993)، وأخرى بين الغضب ونمط الشخصية «أ»، والسرعة والعجلة إلى الإصابة بأمراض القلب (Suhgal, 2000).

وبالنظر إلى دراسة «توماس، ووِيليامز» (Thomas & Williams, 1991) نلاحظ أن نتائجها خرجت عن الصورة العامة للدراسات التي استعرضناها؛ فباستخدام 720 مفحوصاً في إحدى الكليات الجامعية الأمريكية، وجد أن التوتر ارتبط بصورة منخفضة دالة إحصائياً بكل من حالة الغضب وأربعة أنواع من طرق التعبير عنه، ولم يكن هناك فروق جوهرية بين كلا الجنسين في مقاييس الغضب، كما وجد أن متغيرات الغضب أسهمت بصورة ضعيفة في تباين درجات الصحة.

ومن المتوقع أيضاً أن يكون للتفاؤل دور في التأثير على مستوى غضب الفرد، حيث يؤدي التفاؤل إلى تهوين الموقف الضاغط، وتوقع أحداث سارة مستقبلاً، مما يقود إلى خفض الاستثارة الانفعالية، ويبدو أن التفاؤل المرتفع يؤدي إلى ما أسماه «فولكمان» (Folkman, 1984) «توهم السيطرة» Illusion of Control؛ إذ تشير الدراسات السابقة إلى أن المتفائلين، قياساً إلى المتشائمين، يتبنون إستراتيجيات أكثر نضجاً في مواجهة المواقف الضاغطة المثيرة للغضب، كمواجهة المشكلة بدلاً من تجاهلها، وطلب الدعم الاجتماعي، ويكونون أقل ميلاً للانفجار العاطفي (Hart & Hittner, 1995). وقد يكون السبب في ذلك هو ما وجده «جيورينارا، وويليامز» (Guarnara & Williams, 1987) من أن المتفائلين أكثر ميلاً لتقبل مسؤولياتهم عند حدوث مشكلة، حيث تميل وجهة الضبط عندهم إلى أن تكون داخلية. وفي دراسة قام

بها «أسبروكس وآخرون» (Ausbrooks, et al., 1995) على 720 مفحوصاً، توصل الباحثون إلى أن التفاؤل والإيمان بقدرة الذات Self-Efficacy ارتبطا بصورة إيجابية بالميل إلى التعبير عن الغضب من خلال الحوار والمناقشة، وسلبياً بالميل إلى قمع الغضب، وإظهاره بصورة لوم للآخرين، وأيضاً بالشكوى من مشكلات صحية جسدية أثناء الغضب.

وباستخدام 43 موظفاً يعملون في القطاع المصرفي، وجد كل من «هارت وهتنر» (Hart & Hittner, 1995) أن مقياس التفاؤل ارتبط إيجابياً بكل من أسلوب مواجهة المسؤولية وقبولها، وسلبياً بأسلوبي الهروب وتجنب المسؤولية، في حين ارتبط التشاؤم إيجابياً بأسلوب الهروب وتجنب المسؤولية، لكنهما، على عكس ما كان متوقعاً، لم يجدا ارتباطاً دالاً بين التفاؤل والتشاؤم من جهة ومستويات رد الفعل الغاضب الناشئ بسبب التوتر من جهة أخرى. ويؤيد ذلك أيضاً، دراسة «كومينين» (Comunian, 1994) الذي قام بفحص العلاقة بين الغضب وحب الاستطلاع والتفاؤل والتشاؤم عند عينة إيطالية مكونة من 500 مفحوص، وخلص إلى عدم وجود ارتباط دال بين التفاؤل وحب الاستطلاع مع الغضب بمقاييسه الفرعية (السمة، الحالة، القمع، الإظهار، والضبط)، كما كانت جميعها سالبة.

ومن خلال الدراسات السابقة التي حاولت الربط بين الغضب والتفاؤل والتشاؤم نجد أنها لم تصل إلى صورة واضحة يمكن أن تحسم صورة العلاقة بين هذين المتغيرين.

أما علاقة الغضب بمستوى احترام الفرد لذاته، فإن الممارسة الإكلينيكية والتجريبية، كما وجدها «كولتر» (Coulter, 2001) تشير إلى قدرة المستوى المنخفض من احترام الذات على التنبؤ بمستوى عال من الغضب. ففي دراسة قام بها «دريمان وآخرون» (Dreman, et al., 1997) استخدموا بها 172 امرأة مطلقة بعد أربع سنوات على الأقل من طلاقهن، وجدوا أن احترام الذات قد ارتبط عكسياً بالغضب. و في دراسة أخرى لـ «بابز، وكارول» (Pappes & O'Carroll, 1998) استخدمت 338 مفحوصاً، وجد الباحثان أن الأفراد الذين حصلوا على درجات عالية على مقياسي احترام الذات وحب الذات (الأنانية) حصلوا على درجات عالية أيضاً في مقياسي التعبير عن الغضب والعدوانية، في حين أن الأفراد الذين حصلوا على درجات مرتفعة في مقياس احترام الذات ودرجة منخفضة على مقياس حب الذات قد حصلوا على درجات منخفضة في مقياسي التعبير عن الغضب والعدوانية.

ومن المنطقي أيضاً أن نتوقع أنه كلما زادت قدرة الفرد على ضبط نفسه Self-Regulation، أي زادت درجة كفاءته في تنظيم ذاته، وكبح نزواته، وضبط سلوكه مع الآخرين Self-Discipline، وقلت لديه الاندفاعية والتمركز حول الذات، وتجنب الأفكار غير المقبولة وغير المنطقية، والتزم الأعراف والنظم والقواعد العامة المتعارف عليها في المجتمع، قل مستوى حالة الغضب وسمته، وزادت درجة ضبط الغضب لديه. ويعتقد كل من «بك، وفرنانديس» (Beck & Fernandes, 1998) أن ضبط النفس يمكن أن يؤدي إلى تجنب حدوث الغضب وإلى الحيلولة من استمراريته عندما يحدث، ولكنه لا يؤثر في مستوى شدته.

وتحاول هذه الدراسة أيضاً تحديد العلاقة بين الغضب والشخصية أحادية العقلية Single Mindedness؛ فالشخصية أحادية العقلية كما يراها فرج (2001) لديها «خصائص انغلاقية أحادية تتضمن ضبطاً خارجي المصدر للسلوك، وسمات عصابية اكتئابية مع مكونات ذهانية ودفاعية موجبة وتقدير منخفض للذات وضيق في مجال الحركة السيكولوجية والمشاعر والتفاعلات». فأحادي العقلية يرفض التنوع، ولديه محدودية في استبصار البدائل، ويتحرك في مساحة فكرية ضيقة، ويتجنب الحركة في إطار المجهول، ويخشى التجريب، ويميل للقطعية، ولا يفضل الحلول التوفيقية، ويركز على أهداف ضيقة. وربما كانت أحادية العقلية آلية دفاع انسحابي يتبناه الفرد لحماية ذاته وأفكاره من متغيرات البيئة الخارجية التي ربما شكلت تهديداً له. ويرى منصور وحفني (1996) أن أحادي العقلية يعاني ضيقاً وقصراً في مجال الرؤية، وانغلاقاً ذهنياً يتسم بنظرة خطية من حيث أحادية المدخلات، واستعلائية تتصور احتكار الحقيقة، وتؤمن بإطلاقيتها، وترفض القبول بنسبيتها، وهي بذلك ترفض تصحيح المسار، وتنظر نظرة إقصائية تستبعد الرأي الآخر، لذا فمن المتوقع، والحال كذلك، أن ترتبط الشخصية أحادية العقلية إيجاباً بالغضب حالة وسمة، وهو ما ستحاول هذه الدراسة تعرّفه.

وتحاول الدراسة الحالية أيضاً ربط الغضب بمتغيرات جديدة غير مسبوقة؛ فقد صمم الباحث مقياسين أحدهما يقيس شدة حساسية الفرد نحو الفشل، ويعني مدى الخوف والانزعاج والضيق من فكرة فشله في أمر هو محل اهتمامه، كالامتحان مثلاً، أو عند وقوعه في مشكلة، أو عند عجزه عن الوصول إلى هدفه، أو حين يكون موضع سخرية لدى الآخرين، أو عندما يرفضه شخص يحبه. أما المقياس الثاني فيقيس مدى إفراط الفرد في اجترار أحداث الماضي المؤلمة بالنسبة له، وإلى ميله إلى تذكر تلك

الأحداث السيئة والمواقف المزعجة التي مرت به أكثر من ميله إلى تذكر الأحداث السارة، سواء أكان هو سبباً فيها أم لم يكن، مما يزيد من تعاسته، كما يشير إلى الصعوبة في نسيان أخطائه حتى لو لم يكن بإمكانه فعل شيء لتصحيحها. ومن المنطقي التوقع أنه كلما زادت حساسية الفرد من الفشل، وزاد إفراطه في تذكر الأحداث المؤلمة التي مرت به، زاد مستوى الغضب لديه حالة وسمة، ولعله من المناسب أيضاً أن نتعرف الكيفية التي يعبر بها الأفراد ذوو المستويات المرتفعة في كلا المقياسين عن غضبهم، وهم يميلون إلى إلقاء اللوم في فشلهم على ذواتهم أم لعوامل خارجية (وجهة الضبط)، وهو ما ستحاول هذه الدراسة تعرفه أيضاً.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى معرفة الجوانب التالية:

1 – تحديد علاقة الغضب والتعبير عنه بكل من ضبط النفس، وسمة القلق، والصحة العامة، وأحادية العقلية، والتفاؤل والتشاؤم، ووجهة الضبط، واحترام الذات، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة.

2 – التنبؤ بكل من سمة الغضب، وحالته، وقمعه، وإظهاره، وضبطه، كل على حدة، باستخدام متغيرات الدراسة (ضبط النفس، وسمة القلق، والصحة العامة، وأحادية العقلية، والتفاؤل والتشاؤم، ووجهة الضبط، واحترام الذات، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة).

3 – الكشف عن أي من متغيرات الغضب الخمسة ذات علاقة بالصحة العامة للفرد، ودرجة تشاؤمه، وسمة قلقه.

4 – معرفة أي من طرائق التعبير عن الغضب الثلاث (القمع، والإظهار، والضبط) أفضل لصحة الفرد النفسية والبدنية.

فروض الدراسة:

نظراً لاستخدام خمسة عشر متغيراً في هذه الدراسة، فإن شبكة الارتباطات وصلت إلى 105 ارتباطات، لذا سنكتفي هنا بوضع فروض متصلة بأهداف البحث ومشكلته، ولقد بنى الباحث فروض الدراسة من خلال الدراسات السابقة ووفق تصورات منطقية، نوجزها في التالي:

1 – توجد علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين كل من حالة الغضب، وسمته، وقمعه، وإظهاره وكل من: سمة القلق، والصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية)،

وأحادية العقلية، والتشاؤم، ووجهة الضبط الخارجية، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة.

2 – توجدعلاقة سالبة دالة إحصائياً بين كل من حالة الغضب، وسمته، وقمعه، وإظهاره وكل من: ضبط النفس، والتفاؤل، واحترام الذات.

3 – توجد علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين ضبط الغضب وكل من: ضبط النفس، والتفاؤل، واحترام الذات.

4 – توجد علاقة سلبية دالة إحصائياً بين ضبط الغضب وكل من: سمة القلق، والصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية)، وأحادية العقلية، والتشاؤم، ووجهة الضبط الخارجية، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة.

طريقة البحث

العينة:

اختيرت العينة من طلاب جامعة الكويت وقوامها 145 طالباً وطالبة (30 طالباً و115 طالبة)، جميعهم كويتيون، وغالبيتهم من كلية العلوم الاجتماعية (ن=71)، والآداب (ن=45)، والباقي من كليات متفرقة (ن=29)، 28 منهم متزوجون، والباقي (ن=117) غير متزوجين. لقد راوحت أعمار العينة بين 17 و28 عاماً بمتوسط 19,7 وانحراف معياري 2,27. وأخذت العينة من خلال التطوع الذاتي للطلبة والطالبات في المقررات الدراسية التي يقوم الباحث بتدريسها في جامعة الكويت.

الأدوات:

استخدمت الدراسة الأدوات التالية:

1 – قائمة حالة الغضب وسمته والتعبير عنه:

قام عبدالفتاح القرشي (1997) بتعريب مقياس سبيلبيرجر (Spielberger, 1996) State-Trait Anger Expression Inventory، الذي يتكون من 44 بنداً، تقيس حالة الغضب (10 بنود)، وسمة الغضب (10 بنود)، والتعبير عنه (24 بنداً)، ويتم ذلك في ثلاث صور من التعبير عن الغضب هي: ضبط الغضب (8 بنود)، وقمع الغضب (8 بنود)، وإظهار الغضب (8 بنود). وتوجد ارتباطات دالة بين المقاييس الفرعية للصورة العربية لمقاييس الغضب كما وجدها القرشي، ما عدا العلاقة بين كل من حالة الغضب وضبط الغضب، وبين إظهار الغضب وقمع الغضب. وتراوح معاملات ألفا كرونباخ للمقاييس هذه بين 65, و92,، ومعاملات الاستقرار بطريقة إعادة التطبيق (بعد شهر) بين 45, و74,، في حين كشفت دراسة الباحث الحالية عن

معاملات ألفا كرونباخ ما يأتي: حالة الغضب 86,. وسمة الغضب 81,. وقمع الغضب 51,. وإظهار الغضب 70,. وضبط الغضب 87,. وأورد القرشي (1997) الصدق التلازمي للصورة العربية لهذه المقاييس وكلاً من الصورة العربية للقائمة العدائية لبص–ديركي، واستخبار «فولدز وكين وهب» للعدائية واتجاهها، والصورة العربية لقائمة حالة – سمة القلق «لسبيلبيرجر وجروستش ولوشين»، وكانت معاملات الارتباط هذه جميعها مقبولة من الناحية السيكومترية.

2 – استخبار الصحة العامة:

استخدمت هذه الدراسة الصورة العربية لاستخبار الصحة العامة «لجولبيرج ووليامز»، واقتصرت على استخدام الصورة المختصرة منه كما أوصت معربة الاستخبار «هدى جعفر» (1999)، حيث يتكون من 27 بنداً تقيس سبعة أبعاد هي: القلق/التوتر، والأفكار الانتحارية، والمرض العام، واضطراب النوم، واضطراب الوظيفة الاجتماعية، وانخفاض الثقة بالنفس، والاكتئاب. واقتصر هنا على استخدام الدرجة الكلية فقط، التي يشير ارتفاعها إلى عوارض غير صحية. وللاستخبار معامل اتساق داخلي قدره 90,، وتراوح معاملات الاتساق لعوامله الفرعية بين 68, و81,. وللاستخبار قدرة تمييزية عالية بين الحالات المرضية والحالات السوية (ت=4,52، مستوى دلالة = 001,).

3 – القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم:

قام بتصميم هذه القائمة أحمد عبدالخالق (1996)، وهي مقياس تقدير ذاتي خاص بالراشدين، وتتكون من مقياسين فرعيين منفصلين هما التفاؤل والتشاؤم، ويحتوي كل منهما على خمسة عشر بنداً. ويرتبط كل من المقياسين أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً قدره –65,، أما ثبات مقياسي التفاؤل والتشاؤم فهو 93, و 94, (كرونباخ ألفا)، والاتساق الداخلي لبنودها مرتفع، وجميع الارتباطات بين كل بند والدرجة الكلية دالة إحصائياً. أما الصدق التلازمي للقائمة فحسب بقياس الارتباط بين مقياسي القائمة و«اختبار التوجه للحياة»، ووجد ارتباط قدره 78, مع مقياس التفاؤل و–69, مع مقياس التشاؤم. وأورد مؤلف المقياس مجموعة من الارتباطات بين مقياسي القائمة وكل من مقاييس اليأس (–26, مع التفاؤل، و32, مع التشاؤم)، والاكتئاب (–54, مع التفاؤل، و73, مع التشاؤم)، والقلق (–68, مع التفاؤل، و73, مع التشاؤم)، والوسواس القهري (–37, مع التفاؤل، و60, مع التشاؤم). وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 01,.

4 - قائمة سمة القلق:

تعتبر قائمة القلق التي وضعها «سبيلبيرجر وآخرون» أحد أهم مقاييس القلق المعتمدة، وتتوفر لها عدة صور باللغة العربية، وقد استخدمت هذه الدراسة الصورة التي أعدها عبدالخالق(1992)، حيث تتكون القائمة من 20 بنداً، تقيس سمة القلق لدى المفحوص، وتراوح معاملات ثبات القائمة لكلا الجنسين بطريقة إعادة الاختبار والاتساق الداخلي بين 77, و91,. وللقائمة ارتباط جوهري بحالة القلق لنفس المقياس (ر=67,)، ومقياس تايلور للقلق (ر=68,)، كما أن له ارتباطات دالة مع الذهانية والانبساط والعصابية تراوح بين 26, و79, لكلا الجنسين (أحمد عبدالخالق، 1992).

5 - مقياس أحادية العقلية -2 (أع-2):

وهو من تصميم صفوت فرج (2001)، ويهدف المقياس إلى قياس أحادية العقلية، وهو يتكون من 66 بنداً تغطي خمسة أنماط هي: 1- النمط الشخصي، مثل: تفضيلات الفرد الشخصية في الأطعمة والملبس والألوان، والرغبة في معرفة الأماكن الجديدة، وطابع التنظيم في العمل اليومي، ومدى تلقائية الحركة، وحدود اليقين المطلوبة للمغامرة، واستقلالية السلوك والثقة في النفس. 2- النمط المعرفي، مثل: التمسك بفكرة ما عن الأشخاص الآخرين، والاعتقاد في حجم معارف الناس ونوعيتهم، واختيار مصادر المعرفة والمعلومات، والقدرة على تقويم البدائل عند اتخاذ القرارات، والتزام الأحكام العقائدية المتعلقة بالصواب والخطأ. 3- النمط التفاعلي، مثل: تقبل مبدأ الحوار والتناقضات بين الأشخاص، وقيمة الرأي الآخر في إثراء وجهة النظر الشخصية، وأساليب التجنب والتفاعل، والتمسك بالأفكار، والدفاع عنها، والقابلية لتغييرها. 4- النمط الاجتماعي، مثل: علاقات الصداقة، والترفيه، وتعدد الاهتمامات، وروح المرح، والمشاركة الاجتماعية، والخبرات الشخصية. 5- النمط النفسي، مثل: الشعور بالسعادة، والعمل تحت ظروف الاسترخاء أو التوتر النفسي، والشك في نوايا الآخرين، وشعور الفرد بأنه موضع نميمة، أو أنه موسوس، ويميل للعزلة، ومعاناته في اتخاذ القرار. وتشير الدرجة المرتفعة على المقياس إلى ارتفاع مستوى أحادية العقلية وحدتها. ويبلغ معامل ثبات المقياس بطريقة التنصيف (فردي - زوجي) بعد تصحيح الطول بمعادلة سبيرمان براون 82,، في حين بلغ معامل ألفا لكرونباخ 73,. وتشير نتائج التحليل العاملي للارتباطات بين بنود المقياس إلى صدقه التكويني وملامح شديدة الاتساق والتكامل

لأحادي العقلية، إلا أن الأنماط الخمسة التي تكون منها المقياس نظرياً لم تنعكس بوضوح من خلال التحليل العاملي، لذا اقتصر استخدامنا على الدرجة الكلية لهذا المقياس. وقد ارتبطت الدرجة الكلية للمقياس إيجابياً وبصورة دالة إحصائياً بكل من العصابية والذهانية (أيزنك)، والعصاب وسوء التوافق واضطرابات الشخصية (تنسي)، وغيرها (صفوت فرج، 2001).

6 – مقياس ضبط النفس:

وهو أحد مقاييس اختبار كاليفورنيا النفسي، إعداد «هارسون جوخ» وتعريب مصطفى تركي (1989). ويتكون المقياس في صورته المعربة من 31 بنداً، تقيس درجة تنظيم الذات وكفاءته. وضبط الذات، والخلو من الاندفاعية، والتمركز حول الذات. وتشير الدرجة العالية إلى كون الشخص هادئاً، وصبوراً، وعملياً، ومنكراً لذاته، ومتأنياً، ودقيقاً، وجاداً، وضليعاً في عمله، وأميناً، ويقظ الضمير، كما تشير الدرجة المنخفضة إلى كون الشخص مندفعاً، وسريع الاستثارة، وعنيفاً، ومتمركزاً حول الذات، وعدوانياً، ويركز على اللذة، الشخصية والمكاسب الذاتية، وللمقياس درجة ثبات قدرها 78, بطريقة التجزئة النصفية.

7 – مقياسا الحساسية من الفشل واجترار أحداث الماضي المؤلمة:

قام باحث هذه الدراسة بتصميم مقياس للحساسية كان في الأصل ضمن استخبار أشمل للتفكير البناء يتكون من 69 بنداً لنفس الباحث (تحت الإعداد). واقتصر هنا على البنود ذات الثبات المرتفع، ثم اختصر المقياس في 14 بنداً، أجرى لها تحليلاً عاملياً (انظر جدول 1)، واستخدم طريقة المكونات الرئيسة وتدوير العوامل تدويراً متعامداً بطريقة فاريماكس لاستخراج العوامل بعد التدوير. واعتبر العامل دالاً إحصائياً عندما يكون جذره الكامن أكبر من 1. ونظراً لحداثة المقياسين، ولرغبة الباحث في الاحتفاظ بأنقى البنود، فقد حدد محك التشبع الجوهري للبند بالعامل بأنه أكثر من 4,. واستخرج عاملين دالين إحصائياً استوعبا 59.8% من التباين، استوعب العامل الأول 37.4% من التباين، واشتمل على ثمانية تشبعات جوهرية، تمثل الحساسية من الفشل. أما العامل الثاني فقد استوعب 22.4% من التباين، وشمل ستة تشبعات جوهرية تمثل اجترار أحداث الماضي المؤلمة. واستخدمت الدرجات الفرعية للمقياس لفهم علاقتها بالمقاييس الفرعية للغضب، وتشير الدرجة العالية في المقياس إلى زيادة في الحساسية من الفشل وإفراط في تنكر أحداث الماضي السيئة. وللمقياس معامل ثبات قدره 82, للحساسية من الفشل، و75, لاجترار أحداث الماضي.

جدول (1)
معامل ارتباط البند بالدرجة الكلية بعد استبعاد البند
ومصفوفة التحليل العاملي لمقياس الحساسية*

رقم البند	البند	معامل ارتباط البند بالدرجة الكلية بعد استبعاد البند	العامل الأول	العامل الثاني
1	عندما أفشل في أمر ما فإنني أتضايق كثيراً.	0,47**	0,74	
2	عندما يكون أدائي سيئاً في امتحان مهم، فإنني أشعر بأن الدنيا أقفلت في وجهي.	0,44**	0,50	
3	أشعر بالمرارة عندما لا أحقق أهدافي التي رسمتها لنفسي.	0,47**	0,58	
4	عندما أقع في مشكلة فإن الدنيا تظلم في وجهي.	0,62**	0,57	
5	أعتقد أنني حساس أكثر من اللزوم.	0,40**	0,50	
6	أنا حساس جداً عندما أكون موضع سخرية من الآخرين.	0,40**	0,68	
7	عندما يرفضني شخص أحبه، فإنني أشعر بالعجز وأنه ليس بإمكاني إنجاز أي شيء.	0,45**	0,50	
8	الخسارة لا تؤثر في معنوياتي.	0,43**	0,33	
9	أمضي وقتاً طويلاً وأنا أتذكر فيه لحظات فشلت فيها مقارنة بتلك اللحظات التي نجحت بها.	0,56**		0,65
10	غالباً ما يسرح ذهني في تذكر أحداث مزعجة حدثت لي في السابق.	0,56**		0,73
11	أمضي وقتاً طويلاً أفكر فيه بأخطائي حتى ولو لم يكن بإمكاني عمل أي شيء تجاهها.	0,41**		0,54
12	أمضي وقتاً طويلاً أفكر فيه بالأحداث السارة التي مرت بي أكثر من تلك اللحظات المزعجة.	0,37**		0,72
13	عندما تقع لي أحداث مزعجة فإنني أحاول نسيانها.	0,37**		0,39
14	عندما يقع لي أمر سيئ، فإنه يذكرني بأحداث سيئة حدثت لي في الماضي مما يزيد في تعاستي.	0,44**		0,64

(*) حذفت التشبعات التي تقل عن 0,30. (**) عند مستوى دلالة 0,01.

8 - وجهة الضبط:

استخدمت هذه الدراسة الصورة العربية لاستخبار روتر لوجهة الضبط الداخلية والخارجية I-E Locus of Control (Rotter, 1966) ترجمة عبدالخالق (1999)، حيث يتكون من 23 بنداً مرتبطة على شكل أزواج من العبارات، والمطلوب من المفحوص اختيار إحداها، ويقيس مدى اعتقاد الفرد بمسؤوليته عن الأحداث المهمة بالنسبة له، وفيما إذا كان يرجعها لعوامل ذاتية (داخلية) أو خارجة عن سيطرته (خارجية). وتراوح الدرجة بين صفر (أعلى درجة ضبط داخلي) و23 (أعلى درجة ضبط خارجي). وللمقياس ارتباط إيجابي مع ضغوط العمل (ر=24,)، والعصابية (ر=4,)، وعكسي مع الرضا الوظيفي (ر=25,) (Almashaan, 2001). وللاستخبار معامل اتساق داخلي قدره 70,، كما أن معامل ثباته بطريقة إعادة التطبيق بعد شهر يساوي 72,.

9 - احترام الذات:

استخدمت الدراسة الحالية الصورة العربية لمقياس روزنبرج لتقدير الذات، ترجمة ممدوحة سلامة (1991)، حيث يقيس اتجاهات الفرد نحو نفسه، سواء أكانت سالبة أم موجبة، وتشير الدرجة المرتفعة في المقياس إلى تقدير ذات مرتفع، حيث يرى الفرد نفسه بأن ذاته ذات أهمية عالية، في حين تشير الدرجة المنخفضة إلى أن الفرد يشعر بعدم الرضا عن ذاته، محتقراً إياها. والمقياس يتكون من 10 عبارات، صيغ بعضها بصورة سالبة والآخر بصورة موجبة، ويحدد الفرد مدى انطباق كل عبارة منها عليه وفقاً لخمسة مستويات (موافق جداً إلى غير موافق جداً). وحسب ثبات الأداة وصدقها بتطبيقها على 97 طالباً وطالبة من كلية الآداب بجامعة الزقازيق (50 ذكور و47 إناث)، وبلغ معامل ألفا 87,، أما الصدق التلازمي للمقياس فقد ارتبط بمقياس «كوبر سميث» بمعامل ارتباط ر=-66,. كما حسب كل من فرج والناصر (غير منشور) ثبات المقياس وصدقه التلازمي، فوجدا أن معامل ثبات المقياس 74, (ن=197)، وثباته بطريقة التجزئة النصفية ر=80,، في حين ارتبط المقياس بجملة من المقاييس الأخرى أهمها: العصابية (ر=-61,)، سوء التوافق (ر=-62,)، والدفاعات الموجبة (ر=54,).

ويتضح من وصفنا للأدوات المستخدمة في هذه الدراسة تمتعها بالمواصفات السيكومترية اللازمة لاستخدامها.

الإجراءات:

شارك جميع أفراد العينة المذكورة بشكل تطوعي، وقدمت لهم ملزمة تحوي جميع المقاييس المستخدمة في الدراسة، وقد ملئت في مكان مناسب خلال جلسة واحدة. وكان ترتيب تطبيق المقاييس هو الترتيب نفسه الوارد في الجدول (2). وبعد التدقيق عليها، استبعدت بعض الاستمارات التي لم تلتزم التعليمات، وبخاصة تلك التي لم تملأ المقاييس بالكامل، ثم أدخلت البيانات بعد ذلك في الحاسب الآلي تمهيداً لمعالجتها.

جمع البيانات وتحليلها:

استمدت بيانات الدراسة من خلال أفراد العينة المسجلين في مقررات الباحث خلال العام الدراسي 1999–2000، وتشمل البيانات الديمغرافية التالية: العمر، الجنس، الجنسية، الكلية، التخصص، الحالة الاجتماعية، المعدل العام، نسبة الثانوية. وبعد جمع البيانات وحصرها أدخلت في الحاسب الآلي الشخصي الخاص بمختبر علم النفس بجامعة الكويت، ثم حللت إحصائياً باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSSwin). وقد أجري التحليل الإحصائي التالي: المتوسط، والانحراف المعياري، واختبار ت، ومعاملات ارتباط بيرسون، والتحليل العاملي، ومعادلة الانحدار. هذا، وقد اعتبرت معاملات الارتباط دالة إحصائياً عندما يكون مستوى دلالتها $\alpha \geqslant .05$..

النتائج:

يوضح جدول (2) المتوسط والانحراف المعياري والعينة لكل من متغيرات البحث. وبالنظر إلى المتوسطات والانحرافات المعيارية للمقاييس الفرعية لحالة الغضب وسمته والتعبير عنه في هذه الدراسة ودراسة عبدالفتاح القرشي (1997)، يتضح أنها متقاربة. وقد يرجع السبب في ذلك إلى كون مجتمع الدراسة واحداً في كلتا الدراستين، وهو الطلبة والطالبات بجامعة الكويت. من جانب آخر، حسبت معاملات ثبات ألفا لكل من المقاييس الفرعية للغضب، وكانت كالتالي: حالة الغضب 0,86، سمة الغضب 0,81، ضبط الغضب 0,90، قمع الغضب 0,51، وإظهار الغضب 0,70. ويلاحظ أن معامل ثبات ضبط الغضب في هذه الدراسة أعلى من دراسة القرشي، في حين كان قمع الغضب أدنى بشكل واضح (راجع قسم وصف الأداة).

جدول (2)

المتوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة (ن=145)

	المتوسط	الانحراف المعياري	عدد العينة
حالة الغضب	14,0	5,5	145
سمة الغضب	22,1	5,2	145
قمع الغضب	18,0	3,8	145
إظهار الغضب	16,6	4,2	145
ضبط الغضب	18,6	5,4	145
ضبط النفس	13,4	5,3	145
سمة القلق	44,9	9,7	136
الصحة العامة	22,6	12,8	145
أحادية العقلية	30,4	4,7	145
التفاؤل	52,0	12,9	145
التشاؤم	27,2	12,9	145
وجهة الضبط	10,4	4,6	145
الحساسية من الفشل	18,3	5,9	145
اجترار خبرات الماضي السيئة	17,0	4,7	145
احترام الذات	36,7	5,9	144

بوجه عام، كانت معاملات الارتباط بين المقاييس الفرعية لحالة الغضب وسمته والتعبير عنه في هذه الدراسة ودراسة القرشي متقاربة وفي الاتجاهات المتوقعة، ما عدا العلاقة بين ضبط الغضب وقمعه؛ إذ وجد الباحث علاقة ضعيفة (ر=06,)، في حين أن دراسة القرشي أظهرت ارتباطاً جوهرياً موجباً (ر=27,، مستوى دلالة =05,)، كما أن معامل الارتباط بين حالة الغضب وسمته في هذه الدراسة (ر=35,) أقل من دراسة القرشي (ر=48,). وبينما لم يجد القرشي علاقة دالة بين حالة الغضب وضبط الغضب (ر=–14,)، وجدت هذه الدراسة علاقة دالة سلبية (ر=–21,)، مستوى دلالة =05,). وكان أعلى معامل ارتباط بين هذه المتغيرات هو العلاقة بين سمة الغضب وإظهار الغضب (ر=57,، مستوى دلالة = 001,)، يقابلها عند عبدالفتاح القرشي ر=62, بين المتغيرين أنفسهما.

جدول (3)
معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
1	حالة الغضب															
2	سمة الغضب	,35**														
3	قمع الغضب	,23**	,30**													
4	إظهار الغضب	,25**	,57**	,04												
5	ضبط الغضب	-,21*	-,46**	,06	-,46**											
6	ضبط النفس	-,34**	-,34**	-,24**	-,38**	,18*										
7	سمة القلق	,55**	,60**	,34**	,30**	-,30**	-,38**									
8	الصحة العامة (مشكلات صحية نفسية وجسمية)	,51**	,42**	,31**	,23**	-,25**	-,31**	,70**								
9	أحادية العقلية	,12	,18*	,06	,09	,08	-,26**	,12	,04							
10	التفاؤل	-,39**	-,35**	-0,20*	-,14	,25**	,18*	-,69**	-,62**	,04						
11	التشاؤم	,54**	,52**	,32**	,27**	-,15	-,35**	,79**	,67**	,20*	-,64**					
12	وجهة الضبط	,40**	,37**	,27**	,16*	-17*	-,31**	,52**	,44**	,06	-,45**	,53**				
13	الحساسية من الفشل	,21*	,41**	,01	,24**	-,25**	-,16	,47**	,37**	,25**	-,36**	,36**	,25**			
14	اجترار خبرات الماضي المؤلمة	,35**	,32**	,16*	,16	-,20*	-,30**	,53**	,37**	,23**	-,44**	,48**	,40**	,47**		
15	احترام الذات	-,26**	-,29**	-,24**	-,20	,24*	,40**	-,68**	-,44**	-,04	,45**	-,54**	-,37**	-,17*	-,33**	

* دال إحصائياً عند مستوى 0,05 بدلالة طرفين، ** دال إحصائياً عند مستوى 0,01 بدلالة طرفين

ويوضح جدول (3) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، وسيقتصر تعليقنا هنا على الملاحظات المتعلقة بفروض الدراسة الثمانية، مرتبة بحسب رقم ترتيب الفرض في المقدمة لتسهيل الربط بينها، وذلك على النحو التالي (يرجى ملاحظة أن ارتفاع درجة الفرد على مقياس الصحة العامة يشير إلى مشكلات صحية ونفسية):

1 – هناك شبكة من الارتباطات الإيجابية الدالة إحصائياً بين كل من حالة الغضب، وسمته، وقمعه، وإظهاره من جهة وكل من: سمة القلق، والصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية)، وأحادية العقلية، والتشاؤم، ووجهة الضبط الخارجية، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة من جهة أخرى. وذلك على النحو التالي:

– حالة الغضب وكل من: سمة القلق (55,)، والصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية) (51,)، والتشاؤم (54,)، ووجهة الضبط الخارجية (40,)، والحساسية من الفشل (21,)، واجترار خبرات الماضي المؤلمة (35,)، ولم تكن دالة مع أحادية العقلية.

– سمة الغضب وكل من: سمة القلق (60,)، والصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية) (42,)، وأحادية العقلية (18,) والتشاؤم (52,)، ووجهة الضبط الخارجية (37,)، والحساسية من الفشل (41,)، واجترار خبرات الماضي المؤلمة (32,).

– قمع الغضب وكل من: سمة القلق (34,)، والصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية) (31,)، والتشاؤم (32,)، ووجهة الضبط الخارجية (27,)، واجترار خبرات الماضي المؤلمة (16,)، ولم تكن دالة مع كل من أحادية العقلية، والحساسية من الفشل.

– إظهار الغضب وكل من: سمة القلق (30,)، والصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية) (23,)، والتشاؤم (27,)، ووجهة الضبط الخارجية (16,)، والحساسية من الفشل (24,)، ولم تكن دالة مع كل من أحادية العقلية، واجترار خبرات الماضي المؤلمة.

2 – هناك علاقة سلبية دالة إحصائياً بين كل من حالة الغضب، وسمته، وقمعه، وإظهاره من جهة وكل من ضبط النفس، والتفاؤل، واحترام الذات، من جهة أخرى، وذلك على النحو التالي:

– حالة الغضب وكل من: ضبط النفس (–,34)، والتفاؤل (–,39)، واحترام الذات (–,26).

– سمة الغضب وكل من: ضبط النفس (–,34)، والتفاؤل (–,35)، واحترام الذات (–,29).

– قمع الغضب وكل من: ضبط النفس (–,24)، والتفاؤل (–,20)، واحترام الذات (–,24).

– إظهار الغضب وكل من: ضبط النفس (–,38)، واحترام الذات (–,20)؛ لكنها غير دالة مع التفاؤل.

3 – هناك علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين ضبط الغضب من جهة وكل من: ضبط النفس (,18)، والتفاؤل (,25)، واحترام الذات (,24).

4 – هناك علاقة سلبية دالة إحصائياً بين ضبط الغضب من جهة وكل من: سمة القلق (–,30)، والصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية) (–,25)، ووجهة الضبط (–,17)، والحساسية من الفشل (–,25)، واجترار خبرات الماضي المؤلمة (–,20)؛ لكن ليس هناك ارتباط دال مع كل من أحادية العقلية والتشاؤم.

وهناك ملاحظات لافتة أخرى في جدول (3) يمكن إيرادها بإيجاز على النحو التالي:

1 – كانت أعلى معاملات ارتباط لمقاييس الغضب وبقية المتغيرات بين سمة الغضب وسمة القلق (ر=,60)، وحالة الغضب وسمة القلق (ر=,55)، وحالة الغضب والتشاؤم (ر=,54)، وسمة الغضب والتشاؤم (ر=,52). وجميعها دالة عند مستوى دلالة 01,.

2 – ارتبط مقياس الصحة العامة بصورة دالة إحصائياً وبالاتجاهات المتوقعة مع جميع متغيرات البحث عند مستوى دلالة 01,، ما عدا أحادية العقلية.

3 – ارتبطت أحادية العقلية بصورة دالة مع خمسة متغيرات هي: سمة الغضب (ر=,18)، وضبط النفس (ر=,26)، والتشاؤم (ر=,20)، والحساسية من الفشل (ر=–,25)، واجترار خبرات الماضي المؤلمة (ر=,23).

4 – نسبياً، كانت أعلى معدلات ارتباط سجلها متغير مع متغيرات الدراسة، بين سمة القلق، والمتغيرات الأخرى، حيث إن بعضها وصل إلى ,79 (مع التشاؤم)،

و70, (مع الصحة العامة)، و–69, (مع التفاؤل)، و–68, مع احترام الذات. وارتباطات عالية بهذا القدر (وبخاصة بين سمة القلق والتشاؤم، (79,) تطرح سؤالاً مفاده: هل هي تقيس بعداً نفسياً مشتركاً؟

5 – المقياسان الجديدان، الحساسية من الفشل واجترار خبرات الماضي المزعجة، سجلا أيضاً ارتباطات ذات أهمية (انظر الجدول 3).

6 – هناك علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين سمة القلق وكل من: الصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية) (0,70)، والتشاؤم (79,)، ووجهة الضبط الخارجية (52,)، والحساسية من الفشل (47,)، واجترار خبرات الماضي المؤلمة (53,).

7 – هناك علاقة سلبية بين سمة القلق وكل من: التفاؤل (–69,)، واحترام الذات (–68,).

8 – هناك علاقة سلبية بين وجهة الضبط والتفاؤل (–45,)، وإيجابية بين وجهة الضبط والتشاؤم (53,).

9 – هناك علاقة إيجابية بين وجهة الضبط والحساسية من الفشل (25,)، واجترار خبرات الماضي المؤلمة (0,40).

معاملات الارتباط الموضحة في جدول (3) تدفعنا إلى تحليلها عاملياً لتحديد الأبعاد العامة المشتركة بين متغيرات الدراسة الخمسة عشر، فجدول (4) يوضح تحليلاً عاملياً لهذه المتغيرات، حيث استخدمت طريقة المكونات الرئيسة وتدوير العوامل تدويراً متعامداً بطريقة فاريماكس لاستخراج العوامل بعد التدوير. واعتبر العامل دالاً إحصائياً عندما يكون جذره الكامن أكثر من 1، في حين حدد محك التشبع الجوهري للبند بالعامل بأنه أكثر من 3,. وقد استخرجت أربعة عوامل دالة إحصائياً استوعبت 66.6% من التباين، استوعب العامل الأول 31.6% من التباين، واشتمل على عشرة تشبعات جوهرية تشير إلى حالة نفسية مرضية هي: سمة القلق، والتشاؤم، والتفاؤل (عكسي)، والصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية)، واحترام الذات (عكسي)، واجترار خبرات الماضي المزعجة، ووجهة ضبط (خارجية)، وحالة الغضب، وسمة الغضب، والحساسية من الفشل. أما العامل الثاني فقد استوعب 14.8% من التباين، وشمل ثلاثة تشبعات جوهرية تمثل الجانب الأكثر وضوحاً من الغضب هي: إظهار الغضب، وضبط الغضب (عكسي)، وسمة الغضب. أما العامل الثالث فقد استوعب 10.4% من التباين، وشمل ثلاثة تشبعات جوهرية

تمثل حالة من التأزم النفسي هي: أحادية العقلية، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المزعجة. أما العامل الرابع والأخير فاستوعب 9.8% من التباين وشمل ثلاثة تشبعات جوهرية هي: قمع الغضب، وضبط النفس، والحساسية من الفشل، وهي تمثل الجانب الأكثر خفاءً من الغضب.

جدول (4)
مصفوفة التحليل العاملي لمتغيرات الدراسة*

المقياس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
حالة الغضب	,50			
سمة الغضب	,45	,67		
قمع الغضب				,68
إظهار الغضب		,85		
ضبط الغضب		,80–		
ضبط النفس				,56
سمة القلق	,86			
الصحة العامة	,78			
أحادية العقلية			,88	
التفاؤل	,86–			
التشاؤم	,81			
وجهة الضبط	,60			
الحساسية من الفشل	,48		,52	,42
اجترار خبرات الماضي المزعجة	,60		,46	
احترام الذات	,64–			

* حذفت التشبعات التي تقل عن 4,.

وأظهر التحليل العاملي من الرتبة الثانية بين هذه العوامل الأربعة، أنها تستوعب 66.5% من التباين، تقلصت إلى عاملين رئيسين: استوعب الأول 38.1% من التباين، ويشير إلى عوارض مرضية نفسية، وضم كلاً من العوامل الفرعية التالية: العامل الأول (79,)، والثاني (71,)، والثالث (63,)، في حين استوعب العامل الرئيس الثاني 25.1% من التباين وشمل العامل الفرعي الرابع (99,) فقط.

جدول (5)
معاملات معادلة الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise)

متغير المحك	معادلة الانحدار	المتغيرات المستخدمة*	R	R^2	B	Beta	Constant
حالة الغضب	1	التشاؤم	,558	,311	,124	,298	1,8–
	2	التشاؤم، ضبط النفس	,589	,347	,217–	,202–	
	3	التشاؤم، ضبط النفس، سمة القلق	,610	,372	,211	,378	
	4	التشاؤم، ضبط النفس، سمة القلق، احترام الذات	,607	,394	,189	,203	
سمة الغضب	1	سمة القلق	,607	,368	,273	,545	39,12
	2	سمة القلق، ضبط النفس	,626	,392	,158–	,164–	
قمع الغضب	1	سمة القلق	,336	,113	,174	,439	7,63
	2	سمة القلق، الحساسية من الفشل	,388	,150	,143	,219	
إظهار الغضب	1	ضبط النفس	,375	,141	,261–	,305–	17,49
	2	ضبط النفس، سمة القلق	,412	,170	,08	,184	
ضبط الغضب	1	سمة القلق	,306	,094	,171–	,306–	26,24

* استبعدت المتغيرات الأخرى لعدم إسهامها بصورة جوهرية في التنبؤ بالمتغير التابع.

وقد يكون من المفيد في هذه المرحلة تعرف معادلة الانحدار للتنبؤ بكل مقياس فرعي للغضب (متغيرات تابعة) من بين المتغيرات المستقلة الأخرى المستخدمة في الدراسة، وهو ما يوضحه جدول (5)؛ إذ يكشف أن معامل الارتباط المتعدد من معادلة الانحدار النهائية (R) لحالة الغضب، عند استخدام متغير التشاؤم وضبط النفس وسمة القلق واحترام الذات (بعد استبعاد المتغيرات الأخرى لعدم إسهامها بصورة جوهرية في التنبؤ بالمتغير التابع)، هو 607,، وأن 39.4% من

التباين (R^2) في حالة الغضب يرجع إلى المتغيرات الأربعة المذكورة. أما (R) لسمة الغضب فكان 626, عند استخدام سمة القلق وضبط النفس فقط، وأن 39,2% من التباين في سمة الغضب يمكن التنبؤ بها من سمة الغضب وضبط النفس. من جهة أخرى أسهم كل من سمة القلق والحساسية من الفشل في التنبؤ بمتغير قمع الغضب، حيث كان (R) 388,، وكان 15.0% من التباين في قمع الغضب أمكن التنبؤ بها من خلال المعادلة. وبالنسبة إلى (R) لإظهار الغضب كان 412, عند استخدام ضبط النفس وسمة القلق، وأن 17.0% من التباين (R^2) في إظهار الغضب يمكن التنبؤ بها من خلال المعادلة. وأخيراً كان معامل معادلة الانحدار النهائية (R) لضبط الغضب 306, عند استخدام سمة القلق فقط، وأن 9,4% من التباين (R^2) في ضبط الغضب يمكن التنبؤ بها من خلال المعادلة، وجميعها دالة عند مستوى دلالة 01,.

جدول (6)

معاملات الانحدار المتعدد التدريجي لمقياس حالة الغضب وسمته والتعبير عنه في التنبؤ بالصحة العامة والتشاؤم وسمة القلق (Stepwise)

متغير المحك	المتغيرات المستخدمة	R	R^2	B	Beta	Constant
الصحة العامة	حالة الغضب	,512	,263	,928	,398	12,07–
	سمة الغضب	,571	,326	,565	,230	
	قمع الغضب	,588	,346	,508	,150	
التشاؤم	حالة الغضب	,539	,291	,957	,409	6,58–
	سمة الغضب	,642	,412	,920	,372	
سمة القلق	حالة الغضب	,602	,363	,896	,141	16,25
	سمة الغضب	,685	,469	,648	,126	

ومن زاوية أخرى، يكشف جدول (6) متغيرات الغضب ذات العلاقة بالصحة العامة للفرد، ودرجة تشاؤمه، وسمة قلقه. فنجد أن كلاً من حالة الغضب وسمته وقمعه مجتمعة يمكن أن تتنبأ بـ 34,6% من التباين في الصحة العامة للفرد، ولم يسهم أي من متغيري إظهار الغضب أو ضبطه في التنبؤ بالصحة العامة له. أما درجة تشاؤم الفرد فيمكن أن تتنبأ بـ 41,2% من تباينها من خلال متغيري حالة الغضب وسمته. في حين أمكن التنبؤ بـ 46,9% من تباين سمة القلق من خلال حالة الغضب وسمته. واكتفي بهذه المتغيرات فقط لأهميتها في التراث النفسي.

المناقشة

سعت هذه الدراسة، في هدفها الأول، إلى فحص علاقة الغضب والتعبير عنه بكل من: ضبط النفس، وسمة القلق، والصحة العامة، وأحادية العقلية، والتفاؤل والتشاؤم، ووجهة الضبط، واحترام الذات، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة. وللتحقق من ذلك، صاغ الباحث أربعة فروض تحدد الاتجاهات المتوقعة لهذه العلاقات. فبالنظر إلى معاملات ارتباط المقاييس الفرعية للغضب والمقاييس المذكورة (جدول 3)، نجد أن معظمها دال إحصائياً وفي اتجاهات منطقية متوقعة ومتسقة مع الفروض.

فالفرض الأول توقع علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين كل من حالة الغضب، وسمته، وقمعه، وإظهاره وكل من: سمة القلق، والصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية)، وأحادية العقلية، والتشاؤم، ووجهة الضبط الخارجية، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة. وباستثناء علاقة هذه المتغيرات مع أحادية العقلية، كان معظم هذه العلاقات دالة إحصائياً وفي الاتجاه المتوقع. وهي نتيجة منطقية ومنسجمة مع الاتجاه العام للدراسات السابقة التي أشرنا إليها في المقدمة من أن الغضب يرتبط بمجموعة من الانفعالات والاتجاهات غير السوية ذات التأثير السالب على فسيولوجية الفرد ونفسيته، حيث يؤدي ارتفاع الغضب إلى خفض كفاءة نظام المناعة في الجسم، وإلى زيادة مستويات الكلسترول فيه، وارتفاع ضغط الدم، مما يرفع من احتمالات الوفاة بسبب أمراض القلب، وإلى الأرق والاكتئاب، وإلى اضطرابات معوية وعضلية، وإلى اضطرابات في الجهاز التنفسي. ويبدو أن مثل هذه العلاقة تتأثر بعامل العرق (Finney, Stoney, & Engebretson, 2002)، والجنس (Suter et al., 2002)، والظروف النفسية الحالية التي يمر بها الفرد كمعاناته الاضطرابات النفسية التالية للصدمة (Beckham, et al., 2002)، مما يجعلنا أكثر تحفظاً في تعميم هذه النتيجة.

غير أنه من غير المعروف على وجه الدقة كيفية تأثير الغضب في كل هذه الجوانب الصحية، أو ماهية آلية التأثير التي تجعل من الغضب، في مستوياته المرتفعة طبعاً، عنصراً مهدداً لصحة الفرد، لكن يبدو أن الغضب يؤثر في كفاءة الجهاز العصبي والجهاز الغدي بطريقة تؤدي إلى تدهور كفاءة القدرة العقلية لدى الفرد، مما يشتت الانتباه ويفقد التركيز لتفاصيل الموقف، ويفتقد الفرد الحساسية اللازمة لقياس الأهمية النسبية لقراراته، كما تؤدي اضطرابات الجهاز الغدي إلى

اختلال في وظائف أجهزة الجسم، وتدهور في كفاءة جهاز المناعة، ولربما سعت الدراسات اللاحقة إلى التحقق من أي من جوانب الغضب، وهي سرعة الاستثارة وطول فترة الغضب، مسؤول عن مثل هذه التأثيرات السلبية (Watanabe & Kodama, 2001).

لكن اللافت للنظر هنا ضعف ارتباطات مقاييس الغضب والتعبير عنه بأحادية العقلية، وهو عكس ما كان مفترضاً في هذه الدراسة، رغم ارتباط الأخير منطقياً بالمقاييس الأخرى، وهي نتيجة تحتاج إلى دراسة مستقلة لفهم ذلك.

ويشير جدول (3) إلى أن متغير الحساسية من الفشل ارتبط بصورة دالة إحصائياً مع إظهار الغضب وليس قمع الغضب، مما يشير إلى أنه كلما زادت حساسية الفرد من الفشل زاد احتمال التعبير عن غضبه بصورة ظاهرة، فغالباً ما تستثار حساسية الفرد للفشل في موقف تفاعلي مع الآخرين، مما يجعل فرصة التعبير عن الغضب تجاه الآخرين والبيئة المحيطة خياراً متاحاً، وملحاً أحياناً، في حين نجد أن متغير اجترار خبرات الماضي المؤلمة ارتبط بقمع الغضب وليس إظهاره، وفي ذلك إشارة إلى أن عملية استرجاع الخبرات المؤلمة للفرد تحدث في الغالب في بيئة منعزلة عن الآخرين، يكون الفرد فيها منفصلاً جسدياً عن الآخرين، وليس هناك فرصة لإظهاره، سوى قمعه، على الرغم من شعوره بأن عوامل خارجية، كالآخرين (وجهة ضبط خارجي) مسؤولة عن تشكيل خبراته المؤلمة (ر=40,). لاحظ أيضاً أن الفرد يميل إلى إلقاء اللوم حول أسباب حساسيته من الفشل على عوامل خارجية عن ذاته (وجهة ضبط خارجي) وإن كان الارتباط أقل (ر=25,) من ذلك الارتباط بين اجترار خبرات الماضي المؤلمة ووجهة الضبط (ر=40,). إن شبكة ارتباطات كل من متغيري اجترار خبرات الماضي المؤلمة والحساسية من الفشل كما يوضحها جدول (3)، وهما المتغيران اللذان طورا واستخدما لأول مرة في هذه الدراسة، تشير إلى صدقهما التلازمي، وملاءمتهما للاستخدام للأغراض البحثية.

وإذا كانت علاقة متغيرات الغضب بكل من سمة القلق، والتشاؤم، ووجهة الضبط الخارجية، والحساسية من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة أصبحت أكثر وضوحاً من خلال نتيجة هذه الدراسة والأدبيات النفسية، فإنه لا يمكن القطع بأنها علاقة سببية، فهل الغضب مسؤول عن ارتفاع مستويات قلق الفرد وتشاؤمه،

وحساسيته من الفشل، واجتراره خبرات الماضي المؤلمة، والميل إلى إلقائه اللوم على عوامل خارجية عن ذاته، أو العكس هو الصحيح؟ طبعاً لم يكن من أهداف هذه الدراسة البحث في السببية بقدر اكتشاف طبيعة العلاقة القائمة بين الغضب وهذه المتغيرات، إلا أنه يجب التأكيد – على ضوء هذه النتيجة – أن أي إستراتيجية علاجية تهدف إلى خفض المستويات غير الطبيعية للقلق، والتشاؤم، والحساسية المفرطة من الفشل، واجترار خبرات الماضي المؤلمة، والهادفة إلى إيجاد توازن معقول بين وجهتي الضبط الداخلية والخارجية، سوف تؤدي أيضاً إلى خفض المستويات غير الطبيعية للغضب.

كما توقعت الدراسة في **فرضها الثاني** علاقة سالبة دالة إحصائياً بين كل من حالة الغضب، وسمته، وقمعه، وإظهاره وكل من: ضبط النفس، والتفاؤل، واحترام الذات، وباستثناء العلاقة بين إظهار الغضب والتفاؤل، كانت جميع هذه الارتباطات دالة وفي الاتجاه المتوقع. ويبدو أن التفاؤل يقود إلى خفض الاستثارة الانفعالية الغاضبة من خلال تهوين الموقف المثير للغضب، ودفع الفرد لتوقع أحداث سارة في المستقبل. وعلى الرغم من أن العلاقة العكسية بين الغضب واحترام الذات مؤكدة في هذه الدراسة وغيرها من الدراسات التي أشرنا إليها في المقدمة، فإن «بايميستر وآخرون» (Baumeister, et al., 1996) حذروا من أن المستوى المرتفع من احترام الذات من الممكن أن يدفع صاحبه إلى الحساسية المبالغ فيها، ومن ثم الغضب حماية لصورة الذات من التهديد، وهو ما يشير إلى أن العلاقة بينهما قد لا تكون خطية بل منحنية، ولربما كان التحقق من مثل هذا الافتراض هدفاً لدراسة مستقبلية. أما ضبط النفس فيشير إلى كفاءة الفرد في تنظيم ذاته، وضبط سلوكه مع الآخرين، وكبح نزواته، مما يساعد على ضبط غضبه، وجعله في مستويات مقبولة اجتماعياً. وكما أشرنا سابقاً فإننا لا نستطيع القطع بتحديد السببية في علاقة الغضب وهذه المتغيرات، فقد يكون أحدهما سبباً للآخر.

من جانب آخر، تناول كل من الفرضين **الثالث والرابع** علاقة ضبط الغضب بمتغيرات الدراسة الأخرى، فأكدت نتيجة الدراسة صحة الفرض الثالث القائل بوجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين ضبط الغضب وكل من: ضبط النفس، والتفاؤل، واحترام الذات. أما الفرض الرابع فقد توقع علاقة سالبة دالة إحصائياً بين ضبط الغضب وكل من: سمة القلق، والصحة العامة (اضطرابات نفسية وبدنية)، وأحادية العقلية، والتشاؤم، ووجهة الضبط الخارجية، والحساسية من الفشل،

واجترار خبرات الماضي المؤلمة. وباستثناء العلاقة بين ضبط الغضب وكل من أحادية العقلية والتشاؤم، كانت جميع الارتباطات دالة وفي الاتجاه المتوقع. والصورة العامة التي يمكن الخروج بها من خلال نتائج هذين الفرضين هي أنه كلما ارتفعت قدرة الفرد على ضبط غضبه قلت المشكلات الصحية، وزادت قدرته على ضبط نفسه، وارتفعت درجة تفاؤله واحترامه لذاته، وكلما انخفضت قدرته على ضبط غضبه زادت مشكلاته الصحية، ومعدل قلقه وتشاؤمه، ومال إلى إلقاء اللوم على الآخرين، وزادت حساسيته من الفشل، ومال إلى اجترار خبرات الماضي المؤلمة.

ويبدو، كما تشير معادلة الانحدار الموضحة في جدول (6) أن حالة الغضب، وسمته، وقمعه هي أكثر متغيرات الغضب قدرة على التنبؤ بالصحة العامة للفرد. كما يلاحظ هنا أن القلق مكون رئيس في الغضب حالة وسمة وفي طرق التعبير عنه (جدول 5)، فكلما زادت سمة القلق لدى الفرد زاد احتمال تعرضه لنوبات الغضب، وأثر ذلك في طريقة تعبيره عنه، في حين نجد أن التشاؤم مكون رئيس لحالة الغضب، ونكون بذلك قد حققنا الهدفين **الثاني والثالث** في هذه الدراسة.

لقد شاع كثيراً بين أوساط العامة فكرة أن إظهار الغضب أجدى وأفضل لصحة الفرد النفسية والجسمية من قمعه، وأن الفرد عليه أن يعبر بحرية عن موقفه الغاضب تجاه الآخرين والبيئة المحيطة به بدلاً من كبته، وكان **الهدف الرابع** في هذه الدراسة هو التحقق من مدى صحة ذلك، ونتائج هذه الدراسة وصلت إلى نتيجة حاسمة مفادها أن كلاً من إظهار الغضب وقمعه يحمل في طياته مخاطر على الصحة العامة للفرد، وإن كانت هذه الأخطار أكثر ارتباطاً بالقمع منها إلى الإظهار (جدول 3)، وهي بذلك تؤيد ما توصل إليه «فاندرفورت وآخرون» (Vandervoot, et al., 1996) من نفي الفرض القائل بأن الغضب المكبوت أكثر ضرراً من الناحية الصحية قياساً بالغضب المعبر عنه. نتيجة هذه الدراسة تؤيد دراسة «جامعة كاليفورنيا–بيركلي» (University of California at Berkeley, 1992) التي توصلت إلى أن الإناث اللواتي يعبرن عن غضبهن دون قيود كن أكثر تشاؤماً، ويفتقرن إلى الدعم الاجتماعي، ويشعرن بسيطرة محدودة على مجريات حياتهن، ولديهن مشكلات صحية كبيرة، وخلصت إلى أن أياً من الإظهار أو القمع لا يؤدي بالنفع للمرأة، ورأت الدراسة أن كبت الغضب ليس هو العامل الرئيس، بل فقدان السيطرة على المواقف هو الذي يسبب الغضب، ويحدد درجة أثره في صحة الفرد.

إن ضبط الغضب يمثل موقفاً وسطاً في التعامل مع مشاعر الغضب بين القمع والإظهار، ويشير إلى قدرة الفرد على السيطرة على غضبه، وإلى حكمته في اختيار الزمان والمكان والكيفية المناسبة التي تؤدي إلى توافق سليم مع الموقف، دون أن يؤدي ذلك إلى إضرار بالفرد سواء أكان ذلك على صعيد صحته النفسية والبدنية، أم علاقاته الاجتماعية، ودقة قراءته للموقف، وجودة قراراته. لقد قيل إن من السهل أن تغضب، ولكن أن تغضب لسبب مناسب، ومن الشخص المناسب، وفي الوقت المناسب، وبالقدر المناسب، ولفترة زمنية مناسبة، فهذا هو الأمر الصعب!. وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال: «ليس الشديد بالصرعة، ولكن الشديد من يملك نفسه عند الغضب»، وكلمة «يملك» في الحديث إشارة إلى أهمية ضبط الفرد لغضبه، وأنه معيار على قوته (محمد تاتاي، 1994: 114).

من جهة أخرى عززت هذه الدراسة نتائج دراسات أخرى عديدة أكدت مشكلات ارتفاع معدل قلق الفرد عن مستواه الطبيعي على صحة الفرد النفسية والجسدية، غير أن ما يهمنا هنا هو أنه في حين لم تتجاوز معدلات ارتباطات متغيرات الغضب بمتغيرات الدراسة حاجز 51,، تجاوزت بعض ارتباطات القلق مع بعض المتغيرات الأخرى كثيراً هذا الحاجز، كالعلاقة بين القلق وكل من الصحة العامة (ر=70,)، والتفاؤل (ر=−69,)، والتشاؤم (ر=79,)، واحترام الذات (ر=−68,)، مما يشير إلى الأهمية النسبية لأثر القلق في صحة الفرد وتوافقه السليم مع بيئته.

لقد عززت نتيجة هذه الدراسة الصدق التلازمي للنسخة العربية لمقياس حالة الغضب وسمته والتعبير عنه، وإمكانية التوسع في استخداماته في الدراسات المستقبلية. وإذا كان للباحث في نهاية هذه الدراسة من توصيات للباحثين فهي في إطار زيادة حجم العينة، وتوازن مجموعاتها الفرعية، وبخاصة بين الذكور والإناث، واستخدام عينات غير طلابية لمعرفة مدى القدرة على تعميم نتائجها على مجموعات أخرى، كالغضب لدى الموظفين في بيئة العمل مثلاً (Glomb, 2002)، وفي الدعوة للاستفادة البحثية والتشخيصية للمقياسين الجديدين اللذين طورهما الباحث في هذه الدراسة وهما مقياس الحساسية من الفشل ومقياس اجترار خبرات الماضي المؤلمة.

المصادر

أحمد عبدالخالق (1992). **دليل تعليمات قائمة القلق (الحالة والسمة)**. مصر: دار الثقافة بالإسكندرية.

أحمد عبدالخالق (1996). **دليل تعليمات القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أحمد عبدالخالق (1999). الصورة العربية لاستخبار روتر لوجهة الضبط الداخلية والخارجية. (بحث غير منشور).

رشدي منصور، وقدري حفني (1994). أحادية العقلية: المفهوم والقياس. **المجلة المصرية للدراسات النفسية**، 6(14): 15–37.

صفوت فرج (2001). الشخصية أحادية العقلية: خصائص النمط ومتعلقاته. **حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية**، 155 (2): 14–90.

عبدالفتاح القرشي (1997). تقدير الصدق والثبات للصورة العربية لقائمة حالة وسمة الغضب والتعبير عنه لسبيلبيرجر. **مجلة علم النفس**، 43: 74–88.

عبداللطيف خليفة، ومعتز سيد عبدالله (1997). **الدوافع والانفعالات**. الكويت: مكتبة المنار الإسلامية.

فؤاد البهي السيد (1975). **الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

محمد تاتاي (1994). **إيضاح المعاني الخفية في الأربعين النووية**. مصر: دار الوفاء.

محمد السيد عبدالرحمن، وفوقية عبدالحميد (1998). **مقياس الغضب كحالة وسمة**. القاهرة: دار قباء.

مصطفى تركي (1989). الخصائص النفسية للقيادة الإدارية بالكويت. **المجلة العربية للإدارة**. 13(1): 5–23.

معتز سيد عبدالله، وصالح أبو عباة (1995). أبعاد السلوك العدواني: دراسة عاملية مقارنة. **دراسات نفسية**، 5(3): 521–580.

ممدوحة محمد سلامة (1991). المعاناة الاقتصادية وتقدير الذات والشعور بالوحدة النفسية لدى طلاب الجامعة. **دراسات نفسية**، 3: 475–496.

هدى جعفر (1999). تقنين استخبار الصحة العامة في دولة الكويت. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27(2): 113–139.

Almashaan, O.S. (2001). Job stress and job satisfaction and their relation to neuroticism, Type A behavior, And locus of control among Kuwaiti personnel. *Psychological Reports*, 88: 1145-1152.

Ausbrooks, E., Thomas, S., & Williams, R. (1996). Relationships among self-efficacy, optimism, trait anger, and anger expression, health Values. *Journal of Health Behavior, Education and Promotion*, 19(4): 46-54.

Baumeister, R., Smart, L., Boden, J. (1996). Relation of threatened egotism to

violence and aggression: The dark side of high self-esteem. *Psychological Review*, 103(1): 5-33.

Beck, R., & Fernandes, E. (1998). Cognitive-behavioral self-regulation of the frequency, duration, and intensity of anger. *Journal of Psychopathology and Behavioral Assessment*, 20(3): 217-229.

Beckham, J.C., Vranan, S.R., Barefoot, J.C., Feldman, M.E., Fairbank, J., & Moore, S.D. (2002). Magnitude and duration of cardiovascular response to anger in Vietnam veterans with and without post traumatic stress disorder. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, 70(1): 228-234.

Broman, C., & Johnson, E. (1988). Anger expression and life stress among black: Their role in physical health. *Journal of the National Medical Association*, 80(12): 1329-1334.

Comunian, A.L. (1994). Anger, curiosity, and optimism. *Psychological Reports*, 75: 1523-1528.

Coulter, T. (2001). Self-esteem, trait anger, and anger reactivity. *Dissertation Abstracts International:* Section B. The Sciences and Engineering, 6(11 B): 6174.

Davidson, K., MacGregor, M. Wm., Stuhr, J., Dicon, K., & MacLean, D. (2000). Constructive anger verbal behavior predicts blood pressure in a population sample. *Health Psychology*, 19: 55-64.

Dreman, S., Spielberger, C., & Darzio, O. (1997). The relation of state anger to self esteem, perceptions of family structure and attributions of responsibility for divorce of custodial mothers in the stabilization phase of the divorce process. *Journal of Divorce and Remarriage*, 28(1-2): 157-170.

Fava, M., Abraham, M., Pava, J., Shuster, J., & Rosenbaum, J. (1998). Cardiovascular risk factors in depression: The role of anxiety and anger. *Psychosomatics*, 37(1): 31-37.

Finney, M. L., Stoney, C.M., & Engevretson, T.O. (2002). Hostility and anger expression in African American and European American men is associated with cardiovascular and lipid reactivity. *Psychophysiology*, 39(3): 340-349.

Folkman, S. (1984). Personal control, stress and coping process: A theoretical analysis. *Journal of Personality and Social Psychology*, 46: 839-856.

Frances, R., Ernst, F., Nevels, H., Lemeh. C., et al. (1991). The relationship of blood pressure to a brief measure of anger during routine health screening. *Journal of the National Medical Association*, 83(7): 601-604.

Glomb, T.M. (2002). Workplace anger and aggression: Informing conceptual models with data from specific encounters. *Journal of Occupational Health Psychology*, 7(1): 20-36.

Guarnara, S., & Williams, R.L. (1987). Optimism and locus of control for health

and affiliation among elderly adults. *Journal of Gerontology*, 42: 594-595.

Hart, K., & Hittner, J. (1995). Optimism and pessimism: Associations to coping and anger reactivity. *Personality and Individual Differences*, 19(6): 827-839.

Kopper, B., & Epperson, D. (1994). The experience and expression of anger: Relationships with gender, gender role socialization, depression, and mental health function. *Journal of Counseling Psychology*, 43(2): 158-165.

Levenson, R.W. (1994). Human emotion: A function view. In P.Ekman & R.J.Davidson (Eds.), *The nature of emotion: Fundamental questions*. (pp. 123-126).

Maiuro, R.D., Cahn, T., Vitaliano, P., Wagner, B.C., & Zegree, R. (1988). Anger hostility and depression in domestically violent versus generally assaultive men and nonviolent control subjects. *Journal of Counsulting and Clinical Psychology*, 56: 17-23.

Mook, J., Van. der P., Henk. M., Kleijn, W. (1990). Anxity, anger and depression: Relationships at the trait level. *Anxiety Research*, 3(1): 17-31.

Papps, B., & O'Carroll, R. (1998). Extremes of self-esteem and narcissism and expression of anger aggression. *Aggressive Behavior*, 24(6): 421-438.

Rotter, R.B. (1966). Generalized expectancies for internal versus external control of reinforcement. *Psychological Monographs*, 80(1): (Whole No. 609).

Salovey, P. C., Hsee, & Mayer, J. (1993). Emotional intelligence and the self-regulation of affect. In D. Wegner & J. Pennebaker (Eds.), *Handbook of mental control* (pp 258-277). Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Sarampote, C.S. (2000). The relationship between marital roles, anger, and physical health. *Dissertation Abstracts International:* Section B. The Sciences and Engineering, 60(10-B): 5233.

Siegman, A.W. & Smith, T.W. (1994). (Eds.) Anger, *hosttility and the heart*. Hillsdale, N.J.: Lawrence Erlbaum.

Spielberger, C.D. (1996). *State-Trait Anger Expression Inventory STAXI, Professional Manual*. Odessa, FL: Psychological Assessment Resources.

Spielberger, C.D., Jacobs, G., Russell, S., & Crane, R.S. (1983). Assessment of anger: The State-Trait Anger Scale. In J.N. Butcher & C.D. Spielberger (Eds.), *Advances in Personality Assessment*, (2: 159-187.) Hillsdale, N.J.: Erlbaum.

Suhgal, M. (2000). Anger, anxiety and type A behaviour as determinants of essential hypertension and coronary heart disease. *Journal of the Indian Academy of Applied Psychology*, 26(1-2): 33-39.

Suinn, R. M. (2001). The terrible twos-anger and anxiety: Hazardous to your health *American Psychologist*, 56(1): 27-36.

Suter, J.M., Byrne, M.K., Byrne, S. Howells, K., Day, A. (2000). Anger in prisoners: Women are different from men. *Personality and Individual Differences*, 32(6): 1087-1100.

Swaffer, T., & Hollin, V. (2001). Anger and general health in young offenders. *Journal of Forensic Psychiatry*, 12(1), 90-103.

Thomas, S. & Ataken, S. (1993). Trait anger, anger expression, stress, and health status of American and Turkish midlife women. *Health Care for Women International*, 14(2): 129-143.

Thomas, S., Williams, R. (1991). Perceived stress, trait anger, modes of anger expression, and health status of college men and women. *Nursing Research*, 40(5): 303-307.

University of California at Berkeley (1992). How anger affects your health. *Wellness Letter*, 9: 4-5.

Vandervoot, D., Ragnand, D., & Syme, S. (1996). Expressed and suppressed anger and health problems among transit workers. *Current Psychology: Development, Learning, Personality, Social*, 15(2): 179-193.

Watanabe, S., & Kodama, M. (2001). Assessment of anger arousal and anger lengthiness. *Japanese Journal of Health Psychology*, 14(2): 32-39.

قـدم في: سبتمبر 2002
أجيز في: مايو 2003



جماعات الاهتمام المشترك باعتبارها طريقة لجمع بيانات البحوث التطبيقية

علي بن أحمد الصبيحي*
عبدالرحمن بن حسين الوزان**

ملخص: تقدم الدراسة للباحث العربي جماعات الاهتمام المشترك أداة من أدوات جمع بيانات البحوث الاجتماعية؛ فتتطرق إلى عرض بعض تعاريف هذه الطريقة الواردة في الأدبيات، وموجز تاريخي عن نشأتها ومراحل تطور استخدامها، وأسباب الاهتمام بها. كما تتطرق إلى مجالات استخدام طريقة جماعات الاهتمام المشترك كأداة أساسية أو مساعدة في جمع البيانات في مراحل البحث العلمي المختلفة، وطرق تنفيذها، ومدى صدقها وثباتها، وكيفية تجهيز بياناتها وتحليلها، وتختتم الدراسة بتقديم عيوب الطريقة مقارنة بالاستبانة.

المصطلحات الأساسية: جماعات الاهتمام المشترك، طرق جمع البيانات، صدق بيانات جماعات الاهتمام المشترك وثباتها.

المقدمة:

للبحث العلمي دور حيوي في حياة الأفراد والجماعات؛ فمن خلاله يستطيع الإنسان تقويم وضعه الرّاهن، وتطويره، واستقراء مستقبله بدرجة عالية من الدقة والموضوعية. ويمر البحث العلمي بخمس مراحل متسلسلة تسلسلاً منطقياً، ومترابطة ترابطاً تفاعلياً؛ فكل مرحلة تؤثر في مرحلة أخرى وتتأثر بها. وهذه المراحل هي: مرحلة تحديد المشكلة، ومرحلة صياغة الأسئلة (أو الفروض)، ومرحلة جمع البيانات، ومرحلة تحليل البيانات، وأخيراً مرحلة كتابة النتائج والتوصيات.

---

* أستاذ مناهج البحث والإحصاء التطبيقي المساعد، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
** أستاذ علم الاجتماع التنظيمي المساعد، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وتعتبر مرحلة جمع البيانات من أطول مراحل البحث العلمي وأكثرها تكلفة. وأكثر ما يشغل بال الباحث في هذه المرحلة هو اختيار أداة تساعده على جمع بيانات ذات درجة عالية من الدقة والموضوعية في حدود إمكاناته، ويقصد بأداة جمع البيانات الوسيلة التي يستخدمها الباحث في عملية حصوله على البيانات اللازمة للإجابة عن تساؤلات البحث أو اختبار فروضه.

وعملية اختيار أداة محددة لجمع البيانات من بين عدة أدوات أخرى متاحة، لا تخضع لذوق الباحث ورغبته في استخدام أداة دون غيرها بل تعتمد على عدة عناصر منهجية منها: طبيعة مشكلة الدراسة، والمنهج المتبع في البحث، وصعوبة تطبيق أداة أخرى، وعينة البحث، والجهد والمقدرة المالية والوقت المتوافر للباحث (سالم القحطاني وآخرون، 1421هـ). وتحديد أداة بعينها دون غيرها يعتبر أهم قرار يتخذه الباحث بعد تحديد حجم عينة الدراسة وطريقة اختيارها، في مرحلة جمع البيانات.

مشكلة الدراسة:

تعد الاستبانة حالياً أساس عملية جمع البيانات في معظم البحوث الميدانية، وأخذت في الانتشار بين الباحثين أداة من أدوات جمع البيانات الرقمية بشكل واسع، حتى أصبح من النادر أن تجد بحثاً ميدانياً منشوراً في مجلة علمية عربية أو مقدماً في مؤتمر متخصص لا يعتمد على الاستبانة في عملية جمع البيانات. وبالمثل انتشر استخدام المقابلة الشخصية والملاحظة بين أوساط الباحثين أداتين لجمع بيانات مستقلة، لكن بشكل قليل جداً مقارنة بانتشار الاستبانة.

انتشار استخدام الاستبانة والمقابلة الشخصية والملاحظة بين الباحثين في عملية جمع البيانات، أدى إلى أن معظم المهتمين بمناهج البحث العلمي اقتصروا على هذه الأدوات عند تناولهم لأدوات جمع البيانات. فيجد القارئ إسهاباً في معالجة هذه الأدوات الثلاث في جميع المراجع العربية الحديثة المختصة بمناهج البحث العلمي تقريباً. انظر على سبيل المثال ما كتبه عن أدوات جمع البيانات كل من (ذوقان عبيدات وآخرون، 2002م؛ محمد شفيق، 2001م؛ وجيه محجوب، 2001؛ منى الأزهري، ومصطفى باهي، 2000م؛ رجاء دويدري، 1421هـ؛ جودت عطوي، 2000م؛ وسالم القحطاني وآخرون، 1421هـ).

إن تركيز الباحثين والمهتمين بمناهج البحث العلمي على أدوات جمع بيانات معينة دون غيرها أسهم في تعزيز استخدامها بشكل واسع ومكثف، وجعلها تقليداً

متوارثاً يتبع عبر الأجيال، وحد من الاستفادة من إمكانات الأدوات الأخرى. ولا شك في أن إغفال الباحثين العرب لعيوب الأدوات التقليدية (الاستبانة والمقابلة الشخصية والملاحظة) ومميزات الأدوات الأخرى له مساوئه على مسيرة البحث العلمي وتطورها في الوطن العربي. وللتخلص من أثر ذلك لا بد من إعادة النظر في التجربة الحالية، والقراءة بعمق في مميزات الأدوات الأخرى التي يمكن استخدامها في عملية جمع البيانات، هذا فضلاً عن ضرورة تبني أدوات أخرى جديدة.

هدف الدراسة:

أخذ المنهج الكيفي في الآونة الأخيرة بالانتشار والقبول بين الباحثين غير العرب، وتبعاً لذلك أخذت طرق جمع البيانات السردية وتحليلها في الانتشار؛ فقد أصبح من غير المستغرب أن يجد القارئ أعمالاً منشورة في مجلات علمية محكمة غير عربية أو مقدمة في مؤتمرات علمية متخصصة يتمركز موضوعها على دراسة استخدام أداة من أدوات جمع البيانات السردية في مجال ما من مجالات المعرفة أو تطبيق طريقة من طرق تحليل البيانات السردية على بيانات حديثة أو نقد برنامج حاسب آلي جديد يساعد في تحليل البيانات السردية.

وطريقة جماعات الاهتمام المشترك (Focus Groups) أخذت نصيبها حديثاً في الانتشار باعتبارها إحدى أدوات جمع البيانات السردية؛ فانتشرت في مجال البحوث الإنسانية في اتجاهين مختلفين: الأول أداة أساسية لجمع البيانات السردية المستخدمة في المنهج الكيفي (Berg, 2001; Dean, 1994; Israel, 1994; Morgan, 1997)، والثاني أداة مساعدة يستفيد منها الباحث في تصميم أداة أخرى من أدوات جمع البيانات الرقمية المستخدمة في المنهج الكمي (Laflin & Hyatt, 1999; Morgan, 1997).

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم طريقة جماعات الاهتمام المشترك أداة جديدة لجمع البيانات السردية إلى الباحث بشكل شامل ومتعمق؛ وسوف تعرض هذه الدراسة الطريقة ابتداءً بالتعريف بها وانتهاءً بعرض عيوبها وجوانب قصورها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تؤديه أداة جمع البيانات في نتائج البحث العلمي بشتى أنواعه ومناهجه؛ فمرحلة جمع البيانات في البحث العلمي تعتبر من أهم المراحل وأطولها وأكثرها تكلفة. ومن جهة أخرى، تنبع أهمية الدراسة من تطرقها وعرضها لموضوع حديث في أدبيات مناهج البحث العلمي.

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس: ما طريقة جماعات الاهتمام المشترك؟ وهو السؤال الذي عادة ما يخطر على بال القارئ للوهلة الأولى عند سماعه عن طريقة علمية جديدة لجمع البيانات. وسيتم الإجابة عن السؤال من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1 – ما تعريف جماعات الاهتمام المشترك؟

2 – كيف نشأت جماعات الاهتمام المشترك؟ وكيف تطورت؟

3 – ما أهمية استخدام جماعات الاهتمام المشترك؟

4 – ما أوجه استخدامات جماعات الاهتمام المشترك في مراحل البحث العلمي المختلفة؟

5 – كيف يتم الإعداد والتهيئة لتنفيذ جماعات الاهتمام المشترك؟

6 – كيف يتم تنفيذ جماعات الاهتمام المشترك؟

7 – ما مدى صدق جماعات الاهتمام المشترك وثباتها؟

8 – ما مجالات تطبيق جماعات الاهتمام المشترك؟

9 – ما عيوب جماعات الاهتمام المشترك؟

منهج البحث:

اعتمد الباحثان المنهج النظري لتحقيق هدف هذه الدراسة؛ فاعتمدا على مراجعة أدبيات الدراسة بهدف تعرّف إسهامات الآخرين في مجال التعريف بجماعات الاهتمام المشترك ومجال الممارسة العملية لها وأوجه استخداماتها في مراحل البحث العلمي المختلفة. كما اعتمدا على الأدبيات لاستعراض أكثر المجالات العلمية استخداما لجماعات الاهتمام المشترك. وقد استخدما المنهج الاستنباطي لتعرّف أهم مميزات تطبيق هذه الطريقة في جمع البيانات وبيان مشكلاتها.

تعريف جماعات الاهتمام المشترك

قبل الخوض في استعراض بعض تعاريف طريقة جماعات الاهتمام المشترك، تجدر الإشارة هنا إلى عرض المحاولات التي قام بها الباحثان لتعريب مصطلح (Focus Groups) الوارد في اللغة الإنجليزية. فبدأت المحاولات بالرجوع إلى المختصين في مجالات الترجمة وعلم الاجتماع والإدارة الصحية انطلاقاً من أن

المجالين الأخيرين من أكثر المجالات في الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقاً للطريقة في بحوثها الميدانية، وكانت المحاولات تتمحور حول تعريب المصطلح بما يأتي: **المجموعات البؤرية والمجموعات المركزة والمجموعات المشتركة**. غير أننا اعتبرنا تلك المحاولات ترجمة حرفية لمدلولات المفردات الإنجليزية ولا تعكس بشكل دقيق المدلولات الفنية أو العملية المقصودة من المصطلح نفسه. فكانت محاولات الباحثين تنصب في التوصل إلى تعريب يعكس المصطلح الإنجليزي لغوياً وفنياً، فاتفق على تعريب مصطلح (Focus Groups) بـ "**جماعات الاهتمام المشترك**" وذلك للسببين التاليين:

1 – استخدمت كلمة **جماعات** بدلاً من مجموعات في المصطلح؛ لأن الباحث يختار المشاركين في اللقاءات بطريقة منظمة مقصودة وبناءً على معطيات محددة، فهي ليست مجموعات عشوائية تشكلت تلقائياً.

2 – استخدمت كلمتا **الاهتمام المشترك**؛ لأن الجماعات المشاركة في النشاط ترتبط فيما بينها بروابط اهتمام موحدة تشكل العامل المشترك بين جميع أفرادها.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف واحد لجماعات الاهتمام المشترك اتفق عليه المهتمون؛ فعرفت مثلاً جمعية الإحصاء الأمريكية (American Statistical Assosiation (ASA), 1998) جماعات الاهتمام المشترك بأنها طريقة لجمع بيانات سردية من خلال الحوار المتبادل بين الأعضاء المشاركين، وعرفها (Israel, 1994) بأنها طريقة لا تتعدى كونها نشاطاً جماعياً مخططاً وهادئاً لمناقشة موضوع محدد، كما عرفها (Dean, 1994) على أنها نقاش جماعي غير رسمي يصمم للحصول على بيانات سردية متعمقة.

وقد استعرض (Gibbs, 1997) الأدبيات المتوافرة حول جماعات الاهتمام المشترك، واستخلص أهم سماتها، وهي تتمثل في أنها (1) نشاط أو حدث اجتماعي، (2) حوار منظم، (3) تفاعل بين أفراد المجموعة الواحدة لجمع بيانات سردية حول القضية موضع الاهتمام.

ومما سبق يمكننا تعريف جماعات الاهتمام المشترك بأنها طريقة لجمع بيانات سردية مركزة ومكثفة من خلال عقد سلسلة من لقاءات الحوار الجماعي المنظم والمخطط له، يشارك في كل لقاء مجموعة من الأشخاص ذوي اهتمام مشترك بالقضية موضع الدراسة وبمساعدة وسيط (محفِّز) (Moderator).

وعليه يمكن إضافة جماعات الاهتمام المشترك إلى قائمة أدوات جمع البيانات المستخدمة في البحث العلمي والتعامل معها من هذا المنطلق.

نشأة طريقة جماعات الاهتمام المشترك وتطورها

بدأ الباحثون في ميدان العلوم الاجتماعية في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين حملة واسعة هدفت إلى تقويم دقة بيانات المقابلات الفردية المقننة[1] (Structured Individual Interview) لتقليل العيوب الفنية لها، التي من أهمها التأثير المباشر والموجّه للمقابل على أفراد عينة الدراسة، وعدم إعطاء المبحوثين فرصة الإفصاح عما في أنفسهم والتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم حول مشكلة الدراسة بحرية كاملة (رجاء دويدري، 1421هـ؛ Krueger, 1994). وقد أدت هذه الحركة التقويمية إلى التفكير في طريقة المقابلة الشخصية الجماعية غير الموجهة[2] بوصفها طريقة بديلة للمقابلة الفردية المقننة لاستخدامها في جمع البيانات. وتتميز هذه الطريقة بقلة هيمنة المقابل على أفراد عينة الدراسة وإتاحة قدر أكبر من الحرية لهم في التفاعل مع قضية الدراسة، وذلك من خلال إعطائهم فرصة أكبر للإفصاح عما في أنفسهم والتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم نحو مشكلة ما، ويعتبر (Rice, 1931) أحد العلماء الأوائل الذي لفت الانتباه إلى هذه الطريقة (Krueger, 1994).

واستخدمت طريقة المقابلة الشخصية الجماعية غير الموجهة خلال الحرب العالمية الثانية على نطاق واسع وبشكل منظم؛ وذلك بهدف زيادة الولاء العسكري للجنود المحاربين، ويعود الفضل إلى كل من Robert Merton و Mariorie Fisk و Patricia Kendall في وضع الإطار الفني لاستخدام هذه الطريقة (Krueger, 1994). تلا ذلك استخدام هذه الطريقة في بحوث التسويق على مرحلتين متتاليتين؛ برزت المرحلة الأولى خلال الستينيات الميلادية من القرن الماضي، واقتصرت على استخدامها في تعرُّف مدى أهمية الإعلانات التجارية لتسويق منتج معين أو قياس

---

(1) تعد المقابلة الفردية المقننة إحدى طرق جمع البيانات، التي تعتمد على توجيه أسئلة محددة بترتيب معين لكل شخص على حدة من عينة الدراسة، وتقتصر الإجابة على اختيار من استجابات محددة سلفاً من قبل الباحث (رجاء دويدري، 1421هـ).

(2) تعد المقابلة الشخصية الجماعية غير الموجهة إحدى طرق جمع البيانات التي يقوم فيها الباحث بطرح أسئلته على مجموعة من المبحوثين مجتمعين في مكان واحد ووقت واحد دون قيود عليها؛ أي يمكن له تعديل الأسئلة وتبديلها وزيادتها أو نقصها بحسب ظروف المبحوثين وأوضاعهم، كما يمكنه تشجيعهم على التعبير عن ذواتهم بحرية (رجاء دويدري، 1421هـ).

رضا المستهلكين عن منتج أو خدمة محددة. أما المرحلة الثانية فبرزت خلال ثمانينيات القرن العشرين، وهدفت إلى استخدام الطريقة في جمع بيانات تساعد على رسم السياسات التسويقية والإنتاجية لشركات التصنيع (Krueger, 1994). وقد أكسب نجاح هذه الطريقة في مجال الأعمال التجارية شهرةً وقبولاً عند الباحثين المختصين في ميادين المعرفة الأخرى كحقول علم الاجتماع وعلم النفس والتخطيط والتقويم والتربية والتدريب... إلخ[3].

أهمية استخدام طريقة جماعات الاهتمام المشترك

إن قرار اختيار أداة جمع بيانات البحث لا يأتي جزافاً أو تبعاً لأهواء الباحث ورغباته، بل يعتمد على عدة عناصر أساسية[4] (صالح العساف، 1416 هـ)؛ فتؤدي طبيعة مشكلة الدراسة والمنهج المتبع في بحثها دوراً مهماً في عملية اختيار أداة جمع البيانات.

والدراسة التي ترتبط طبيعة مشكلتها مباشرةً بتعرّف اتجاهات المبحوثين أو مشاعرهم أو خبراتهم أو تجاربهم أو ردود أفعالهم، تتطلب أسلوباً (أو أساليب) لجمع البيانات، يتيح قدراً عالياً من التفاعل الاجتماعي المتبادل بين أعضاء المجموعة الواحدة أثناء تزويدهم الباحث بالبيانات اللازمة حول مشكلة الدراسة. فمثلاً، يحتاج باحث يجري دراسة تهدف إلى تعرّف مدى حاجة برنامج تدريبي للتطوير ونوعية هذا التطوير إلى أداة تزوده ببيانات سردية مركزة ومتعمقة من المتدربين الذين سبق لهم المشاركة في البرنامج. مثل هذا النوع من الدراسات تعجز أدوات جمع البيانات التقليدية (المقابلة المقننة أو الاستبانة أو الملاحظة عن طريق المشاركة)عن توفير البيانات اللازمة للباحث بشكل دقيق بينما تستطيع جماعات الاهتمام المشترك تزويده ببيانات سردية متعمقة ودقيقة عن مشكلة الدراسة.

ومقارنة بالمقابلة الفردية أو الاستبانة، التي تهدف إلى تعرّف الاتجاهات

---

(3) ينصح القارئ بمراجعة كل من Krueger (1994) و Frey & Fontana (1993) و Morgan (1997) عند الرغبة في القراءة بتوسع عن تاريخ جماعات الاهتمام المشترك.

(4) ذكر صالح العساف (1416 هـ) خمسة عناصر يجب أن تؤخذ في الحسبان عند اختيار أداة جمع بيانات الدراسة وهي: (1) طبيعة المشكلة محل الدراسة، (2) المنهج المتبع في البحث، (3) صعوبة تطبيق أداة أخرى، (4) عينة البحث، (5) الجهد والمقدرة المالية والوقت المتوافر للباحث.

الفردية المستقلة للمبحوثين، تمنح جماعات الاهتمام المشترك المشاركين درجة عالية من الحرية وقدراً كبيراً من التفاعل الاجتماعي الذي يوفر بيئة مناسبة تساعد الباحث على دراسة اتجاهات المبحوثين وآرائهم وقياسها بدرجة أكثر دقة. ومقارنة بالملاحظة عن طريق المشاركة توفر جماعات الاهتمام المشترك قدراً أكبر من البيانات السردية المركزة في وقت أقل. ليس هذا فحسب، بل يمكن استخدام الباحث جماعات الاهتمام المشترك أيضاً في تحديد مشكلة البحث وبلورتها وإعداد استبانة الدراسة (Gibbs, 1997; Powell & Single, 1996) فضلا عن أوجه أخرى من مراحل البحث العلمي، وفيما يلي بيان ذلك بشيء من التفصيل:

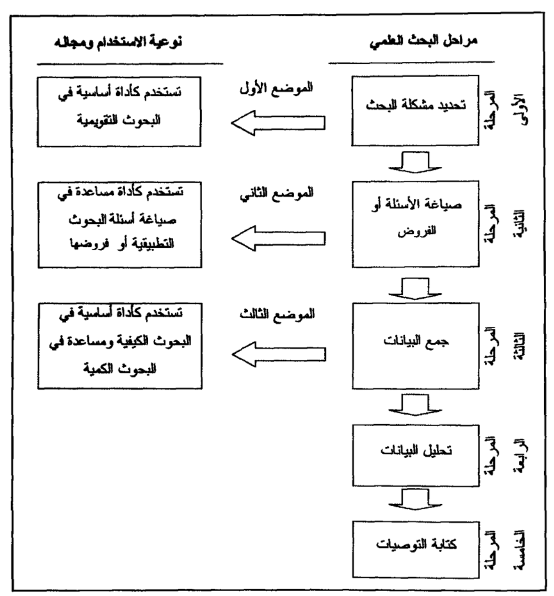
أوجه استخدامات طريقة جماعات الاهتمام المشترك في مراحل البحث:

تستخدم جماعات الاهتمام المشترك في بعض مراحل البحث العلمي؛ فتستخدم في مرحلة تحديد المشكلة ومرحلة صياغة أسئلة الدراسة أو فروضها ومرحلة جمع البيانات (Powell & Single, 1996)، ويمكن للباحث الاعتماد عليها طريقة أساسية قائمة بذاتها في مرحلة ما أو طريقة مساعدة لطريقة أساسية أخرى في مرحلة ثانية (Morgan, 1997)، ويمكن استخدامها في أكثر من مرحلة في الدراسة الواحدة (انظر شكل 1).

المرحلة الأولى – تحديد مشكلة البحث:

تعتمد البحوث التقويمية النهائية (Summative Evaluation Research) على الطريقة الاستقرائية[5] لوجهة نظر المستفيدين في تحديد مشكلة البحث بهدف تقويم خطة برنامج أو منتج أو خدمة لتطويرها. وتؤدي طريقة جماعات الاهتمام المشترك دوراً أساسياً في جمع البيانات اللازمة لتحديد مشكلة الدراسة في هذا النوع من البحوث (Gibbs, 1997). وتستخدم حالياً بعض شركات التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية جماعات الاهتمام المشترك في تحديد مشكلة منتجاتهم مع عملائهم رغبة منها في تطويرها بما يتلاءم مع رغبات هؤلاء العملاء واحتياجاتهم (Whiting, 2001). ولعل شركة فورد (Ford) الأمريكية لتصنيع المركبات (Ford Web Site, 5/2002: www.ford.com)، أشهر من يستخدم هذه الطريقة بغرض تعرف مدى رضا عملائها. وقد أدت الدراسات إلى تطوير سيارة

(5) الطريقة الاستقرائية يقصد بها الوصول إلى نهايات محددة اعتماداً على عموميات (Gay & Airasian, 2000).



شكل 1 – استخدامات طريقة جماعات الاهتمام المشترك في مراحل البحث العلمي

العائلة (Mini Van) بإضافة مقعد مخصص للأطفال (Car Seat)، ووسادات هوائية (Airbags) للركاب، وفيديو للأطفال، وغيرها من احتياجات العملاء ورغباتهم.

المرحلة الثانية – صياغة أسئلة البحث أو فروضه:

يقوم الباحث عادة بمراجعة مكثفة لمعظم ما كتب حول موضوع الدراسة قبل الشروع في صياغة أسئلة البحث أو فروضه، وقد يتولد عن هذه الطريقة التقليدية في بعض الأحيان أسئلة أو فروض لا تتناسب بشكل دقيق مع واقع المشكلة في بيئتها الفعلية، وهو واقع قد يتباين من الوصف النظري لها في الأدبيات السابقة

(Kevern & Webb, 2001). لذلك يجب على الباحث أن يستخدم جماعات الاهتمام المشترك طريقة مساندة لمراجعة الأدبيات في الحصول على بيانات تعكس واقع المشكلة الحقيقي في مجتمع الدراسة. فمثلاً، في الدراسة التي تهدف إلى قياس اتجاهات مجتمع الدراسة حول مدى قبول بعض المهن فيه، أو التي تهدف إلى قياس مستوى التكيف الاجتماعي عند فئة معينة منه، أو التي تهدف إلى قياس مستوى رضا العاملين في منظمة معينة؛ في مثل هذه الدراسات يحتاج الباحث إلى استخدام جماعات الاهتمام المشترك للحصول على بيانات سردية من عينة تساعده على صياغة أسئلة البحث أو فروضه بما يتناسب مع واقع المشكلة الفعلي في مجتمع الدراسة؛ لأن هذا النوع من الدراسات غالباً ما يعتريه درجة عالية من التباين بين واقع المشكلة الحقيقي في مجتمع الدراسة ووصفها النظري في مجتمعات مماثلة ذكرت في أدبيات الموضوع.

المرحلة الثالثة – جمع بيانات البحث:

يقصد بأداة جمع البيانات الوسيلة التي يستخدمها الباحث في عملية حصوله على البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث أو الإجابة عن تساؤلاته. وعملية اختيار أداة جمع البيانات – كما ذكرنا سابقاً – لا تخضع لذوق الباحث ورغبته في استخدام أداة دون غيرها، بل تعتمد على عدة عناصر منهجية (سالم القحطاني وآخرون 1421هـ). ويمكن للباحث أن يقتصر على استخدام أداة واحدة في عملية جمع بيانات الدراسة وهذا هو الشائع بين الباحثين، ويمكنه استخدام أداتين أو أكثر في آن واحد لجمع بيانات الدراسة الواحدة. وبناءً على ذلك يمكن استخدام جماعات الاهتمام المشترك في جمع بيانات الدراسة في ثلاث صور: بوصفها طريقة أساسية قائمة بذاتها، وبوصفها طريقة أساسية مع طريقة أساسية أخرى، وطريقة مساعدة لطريقة أساسية. وفيما يلي شرح كل صورة على حدة:

1 – استخدامها بوصفها طريقة أساسية قائمة بذاتها:

يلجأ كثير من الباحثين إلى استخدام أداة واحدة في عملية جمع البيانات، وتختار بناءً على طبيعة مشكلة الدراسة والمنهج المتبع لمعالجتها؛ فتستخدم طريقة جماعات الاهتمام المشترك كطريقة أساسية قائمة بذاتها في عملية جمع بيانات الدراسة مثلها في ذلك مثل الاستبانة أو المقابلة الشخصية أو الملاحظة (Berg, 2001; Dean, 1994; Gibbs, 1997; Israel, 1994; Krueger, 1994; Morgan, 1997) في الدراسات التي طبيعة مشكلتها استكشافية وتتطلب من الباحث جمع بيانات

سردية من مجتمع الدراسة؛ فيستطيع الباحث مثلاً استكشاف العوامل المؤثرة في إنتاج العاملين بشكل أكثر دقة إذا وظف جماعات الاهتمام المشترك في عملية جمع البيانات بدلاً من أي أداة تقليدية أخرى؛ ذلك لأن جماعات الاهتمام المشترك توفر للباحث بيانات مركزة ومتعمقة تعجز عن توفيرها الأدوات الأخرى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام جماعات الاهتمام المشترك بوصفها أداة أساسية في عملية جمع بيانات الدراسة يتطلب التأكد من أن البيانات المطلوبة يمكن أن يدلي بها أفراد جماعات الاهتمام المشترك في اللقاءات، ويتطلب التركيز على تصميم البحث بدرجة أكبر مما لو استخدم أداة جمع بيانات أخرى (Morgan, 1997)

2 – استخدامها طريقة أساسية مع طريقة أساسية أخرى:

من المهم التطرق إلى التعريف بإستراتيجية المناهج المتعددة (Triangulation) قبل التطرق إلى الحديث عن كيفية استخدام جماعات الاهتمام المشترك من حيث هي طريقة أساسية بجانب طريقة أساسية أخرى في نفس الدراسة. توظف المناهج المتعددة في مناهج البحوث وأدوات القياس وأدوات جمع البيانات؛ فتستخدم في مناهج البحوث عن طريق تطبيق أكثر من منهج علمي لدراسة موضوع واحد، وتستخدم في أدوات القياس بتوظيف أكثر من أداة لقياس متغير (أو متغيرات) الدراسة، وتستخدم في أدوات جمع البيانات بتوظيف أكثر من أداة لجمع بيانات الدراسة الواحدة (Scandura & Williams, 2000). وتتميز البحوث التي تطبق المناهج المتعددة بارتفاع درجة صدقها الخارجي (External Validity) مقارنة بالبحوث التي تطبق المنهج الواحد (Scandura & Williams, 2000).

من هنا تتضح إمكانية وأهمية توظيف أكثر من أداة أساسية في عملية جمع بيانات الدراسة الواحدة؛ فيمكن للباحث مثلاً توظيف جماعات الاهتمام المشترك بوصفها أداة أساسية للحصول على بيانات كيفية بجانب استخدامه أداة أخرى كالمقابلة الفردية الشخصية ليتسنى له فهم مشكلة الدراسة بشكل أشمل وأعمق مما لو اقتصر على استخدام أداة تقليدية واحدة في عملية جمع البيانات. فطريقة جماعات الاهتمام المشترك تساعد الباحث في الحصول على بيانات تعجز الأدوات الأخرى عن توفيرها بمفردها.

3 – استخدامها بوصفها طريقة مساعدة:

تعتمد معظم الأبحاث العربية الكمية المنشورة في مجلات علمية محكمة أو

المقدمة في مؤتمرات متخصصة – بشكل أساسي – على الاستبانة في عملية جمع بياناتها، الأمر الذي أعطى الاستبانة مكانة مهمة ومتميزة في البحوث الكمية. وتؤدي جماعات الاهتمام المشترك دوراً مهماً في زيادة درجة صدق (Validity) استبانة الدراسة وثباتها (Reliability)، وذلك من خلال تمكين الباحث من تعرّف جميع الجوانب المتصلة بمشكلة الدراسة المراد التقصي عنها، وتعريف مصطلحات الدراسة الإجرائية بما يتوافق مع مدلولاتها بين أفراد مجتمع الدراسة، واستخدام لغة مفهومة في صياغة الأسئلة، أو إضافة أسئلة ذات علاقة إلى الاستبانة (Fuller et al, 1993; Krueger, 1994; Morgan, 1997; O' Brien, 1993; Wolff et al, 1993).

ويختلف الدور الذي تؤديه جماعات الاهتمام المشترك في تصميم الاستبانة عن الدور الذي تؤديه الدراسة الاستطلاعية (Pilot Study)؛ فيقتصر دور الدراسة الاستطلاعية على إتاحة الفرصة للباحث لقياس ثبات الاستبانة وتعرّف مواطن الخلل فيها دون تزويده بحلول للمشكلة.

وعموماً، يمكن استخدام جماعات الاهتمام المشترك من حيث هي مصدر لبيانات المتابعة (Follow-up data) لتساعده في تصميم الطريقة الأساسية لجمع بيانات الدراسة أو تقويمها (Morgan, 1997)، ولعمل ذلك يجب على الباحث ملاحظة أنه لا بد من تشكيل الجماعات وعقد النقاشات بطريقة تهدف إلى زيادة صدق الأداة الأساسية وثباتها.

الإعداد والتهيئة لتطبيق طريقة جماعات الاهتمام المشترك

يؤدي الإعداد والتهيئة لاستخدام أي أداة لجمع البيانات دوراً بارزاً في جودة بيانات الدراسة؛ فتختلف جودة بيانات الدراسة باختلاف درجة الإعداد والتهيئة لاستخدام أداتها. فالإعداد الجيد يزيد من جودة بيانات الدراسة والعكس صحيح. ومن هذا المنطلق، يتحتم على الباحث التجهيز الجيد قبل استخدامه لطريقة جماعات الاهتمام المشترك في الحصول على بيانات الدراسة ويكون هذا التجهيز من خلال الإعداد لثلاثة عناصر أساسية تتمثل في اختيار المشاركين وإقناعهم، واختيار المكان والتجهيزات، واختيار المحفز.

أولاً – اختيار المشاركين وإقناعهم:

1 – اختيار المشاركين:

يختار المشاركون في نقاش جماعات الاهتمام المشترك باستخدام أسلوب

المعاينة غير الاحتمالية (Non-Probability Sampling) [6] ويتم ذلك باختيار عينة غرضية أو قصدية (Purposive Sample) [7]؛ بحيث يعمد الباحث إلى اختيار المشاركين على أساس مجموعة من المعايير والخصائص المحددة سلفاً بقصد الخروج بجماعات متجانسة ذات علاقة وثيقة بمشكلة الدراسة (Carey, 1994; Dean, 1994; Krueger, 1994; Kevern & Webb, 2001). فعلى سبيل المثال يمكن للباحث أن يختار عينة قصدية من وكلاء الوزارات أو الوكلاء المساعدين التنفيذيين أو مديري العموم أو عمداء الكليات أو الموظفين الحكوميين المتقاعدين أو معلمات مراحل التعليم العام أو خريجي الثانوية المهنية لتشكيل جماعات متجانسة يمكن استخدامها – كل على حدة – جماعات اهتمام مشترك لدراسة موضوع ما.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة ملاحظة أن اعتماد اختيار أفراد جماعات الاهتمام المشترك على أساس المعاينة غير الاحتمالية يجعل نتائج الدراسة تحتوي خطأ معاينة[8] عالياً (Byers & Wilcox, 1991)، وهذا عيب يلحق كل الدراسات التي تستخدم أسلوب المعاينة غير الاحتمالية.

ويراوح العدد الأمثل لجماعات الاهتمام المشترك لمناقشة مشكلة الدراسة بشكل مناسب بين ثلاث وخمس جماعات (Morgan, 1997)، بينما يراوح العدد الأمثل للمشاركين في كل نقاش من نقاشات جماعات الاهتمام المشترك بين ثمانية أشخاص واثني عشر شخصاً (Byers & Wilcox, 1991; Carey, 1994; Frey, 1993; Krueger, 1994). إن التقيد باستخدام العدد الأمثل لجماعات الاهتمام المشترك ولأفراد الجماعة الواحدة يوفر بيئة مناسبة للباحث للاستفادة من الأداة الاستفادة القصوى في جمع بيانات كافية عن مشكلة الدراسة؛ فالتعامل مع عدد أقل قد يؤدي إلى الخروج من العملية ببيانات غير كافية أو غير متعمقة، والتعامل مع عدد أكبر

(6) يتدخل حكم الباحث أو رأيه وهدف الدراسة في جمع مفردات العينة في هذا النوع من العينات، بحيث لا يكون لكل وحدات المجتمع المدروس نفس فرصة (احتمال) الانضمام لعينة البحث (سالم القحطاني وآخرون، 1421هـ).

(7) يقوم الباحث باختيار أفراد عينة الدراسة اختياراً حراً على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها من خلال توافر البيانات اللازمة لدى أفراد العينة (رجاء دويدري، 1421هـ؛ ذوقان عبيدات وآخرون، 2002م.)

(8) يعرف خطأ المعاينة إحصائياً بأنه الفرق بين نتائج الدراسة المستخلصة من العينة وواقعها في المجتمع.

يؤدي بالضرورة إلى زيادة تكلفة عمليتي جمع البيانات وتحليلها دون زيادة ملحوظة في نوعية البيانات المحصلة.

2 – إقناع المشاركين:

بعد اختيار المشاركين في نقاشات جماعات الاهتمام المشترك وتحديد عددهم، تبدأ خطوة إقناع المشاركين بالحضور والمشاركة، عن طريق توجيه دعوات شخصية خاصة لكل فرد؛ لحثه على الحضور والمشاركة الفاعلة وذلك من خلال شرح هدف الدعوة ومسوغات اختياره ضمن جماعات الاهتمام المشترك. ويعقب ذلك توجيه رسالة بريدية إلكترونية أو عادية، أو إجراء مكالمة هاتفية لتذكيره بالموعد والمكان المحددين لعقد اللقاء وحثه على ضرورة المشاركة الشخصية.

وعلى الرغم من أهمية الجهد الواجب بذله لحث المشاركين على الحضور وتذكيرهم بموعد الاجتماع، فإنه يتعين على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار احتمال اعتذار بعض المشاركين أو تغيبهم عن الحضور لأي سبب من الأسباب. وتجنباً لمشكلة حضور عدد من المشاركين أقل من العدد المثالي لتنفيذ لقاء جماعات الاهتمام، ينصح الباحث بدعوة عدد يزيد شخصين أو ثلاثة على العدد المطلوب (Israel, 1994)، مع ضرورة ملاحظة أن هذا العدد يختلف باختلاف ثقافة الأفراد المشاركين في النقاشات ومدى انشغالهم.

ثانياً – اختيار المكان والتجهيزات:

1 – اختيار المكان:

تؤدي بيئة المكان المادية لانعقاد لقاءات جماعات الاهتمام المشترك دوراً متميزاً في زيادة مستوى تفاعل الأعضاء المشاركين في النقاش (Dean, 1994; Israel, 1994; Krueger, 1994)؛ فعوامل مثل استخدام القاعات المجهزة بتجهيزات مكتبية جيدة من عدد كاف من المقاعد المريحة وطاولات نقاش مناسبة وتوافر إضاءة وتهوية بدرجة معتدلة، وتوافر الخدمات المساعدة المجانية، كخدمات الهاتف و«الفاكس» و«الإنترنت»، وتوافر المرطبات – تسهم في زيادة مستوى التركيز والإسهام من قبل العضو المشارك في نقاش جماعات الاهتمام المشترك. وتختلف درجة أهمية هذه العوامل باختلاف ثقافة الأعضاء المشاركين. فمثلاً تحتاج جماعات الاهتمام المشترك من مديري العموم في الأجهزة الحكومية إلى توافر خدمات الاتصال بالهاتف و«الفاكس» أو «الإنترنت» في مكان انعقاد النقاش أكثر مما تحتاجه

جماعات الاهتمام المشترك من أمناء المستودعات، وتحتاج جماعات الاهتمام المشترك من المستخدمين أو العمال إلى قاعات مجهزة بتجهيزات مكتبية فاخرة لعقد اللقاءات فيها أقل مما تحتاجه جماعات الاهتمام المشترك من رؤساء الأقسام أو مديري الإدارات، وهكذا.

لذا يجب على الباحث ضرورة العمل على توفير المكان ذي البيئة المادية الضرورية والملائمة لأفراد جماعات الاهتمام المشترك لعقد النقاشات فيه دونما مبالغة غير مسوغة تزيد في التكلفة المالية العامة للبحث، ودونما تقصير مخل يؤثر في جودة بيانات الدراسة.

2 - **التجهيزات:**

إضافة إلى ضرورة توافر التجهيزات المكتبية التكميلية في قاعات النقاش لجماعات الاهتمام المشترك، يحتاج المحفز إلى قاعات نقاش يتوافر فيها تجهيزات أساسية مساعدة في عملية جمع البيانات (Carey, 1994; Gibbs, 1997; Israel, 1994; Krueger, 1994;)؛ فبعد أخذ موافقة المشاركين، يحتاج المحفز إلى توافر «كاميرا فيديو» أو جهاز تسجيل صوتي لتسجيل نقاش المشاركين وتفاعلهم مع مشكلة الدراسة بدرجة عالية من الدقة والوضوح، إضافة إلى ذلك يحتاج المحفز إلى وجود شخص آخر - يدعى الملاحظ (The Observer) - يرافقه في حضور حلقات النقاش، ويتمثل دوره في تدوين النقاط المهمة التي تناولها النقاش في حالة توافر وسائل التسجيل، أو تدوين جميع البيانات الواردة من المشاركين في حالة عدم توافر وسائل التسجيل المساعدة (Israel, 1994).

إن توافر التجهيزات المساعدة في قاعات نقاش جماعات الاهتمام المشترك بشكل كاف وبحالة جيدة يسهل عمل المحفز؛ فيساعده على التركيز في إدارة جولات النقاش، ويسهل أيضاً عملية تدوين البيانات المحصلة من المشاركين مما يزيد في دقتها، ومن ثم دقة نتائج الدراسة بأكملها، وتؤدي دقة وسائل التسجيل المساعدة المستخدمة في النقاشات وكفاءتها دوراً مهماً في تقليص الوقت المستغرق لتجهيز البيانات السردية للتحليل[9].

(9) تناقش هذه النقطة بشيء من التفصيل لاحقاً في جزء تجهيز البيانات وتحليلها.

ثالثاً - اختيار المحفز:

المحفز هو شخص يقوم بتحفيز المشاركين في جماعات الاهتمام المشترك أثناء عقد لقاءات النقاش وحثهم على التعامل مع مشكلة الدراسة، ويتولى تنظيم النقاش وضبط التفاعل بين الأعضاء المشاركين، كما يتولى إيضاح الغموض الذي قد يعتري بعض المسائل المطروحة للنقاش (Israel, 1994; Krueger, 1994) وليس ضرورة أن يكون المحفز هو الباحث الرئيس. ويعتبر المحفز عاملاً من أهم عوامل نجاح نقاشات جماعات الاهتمام المشترك؛ فهو القائد الذي يوظف خبرته في تسيير دفة النقاش بطريق يساعد الباحث في الحصول على بيانات تتلاءم وأهداف الدراسة.

ويسعى المحفز في المراحل الأولى لانعقاد جماعات الاهتمام المشترك إلى تهيئة الجو العام السليم للنقاش وتشجيع الأعضاء على تبني مشكلة الدراسة بهدف زيادة إثراء هذا النقاش، ويعمل على تنظيم الحوار وضبط المشاركة على نحو يتيح لكل مشارك فرصاً متساوية في إبداء الرأي أو التعليق، أو الإضافة أو الموافقة أو التحفظ على الرأي الآخر. كما أنه يعمل على إيضاح الغموض الذي قد يعتري بعض نقاط الحوار بشكل محايد لا يؤثر سلباً أو إيجاباً على آراء المشاركين ووجهات نظرهم.

والمرشح لدور المحفز لا بد أن تتوافر فيه بعض السمات الشخصية والمعرفية التي تؤهله للقيام بمهمته على الوجه المطلوب؛ ومن هذه السمات أن يكون مستمعاً جيداً، وموضوعياً، وحيادياً، ولا يتسم بشخصية سلطوية تؤثر سلباً على سير النقاش. كما يجب أن يكون على دراية تامة وإلمام معرفي عال بالقضية المعروضة للنقاش (Gibbs, 1997).

تنفيذ طريقة جماعات الاهتمام المشترك

بعد الإعداد والتهيئة المسبقين على تطبيق طريقة جماعات الاهتمام المشترك، يحسن بالباحث أن يركز جهده على تنفيذ طريقة جماعات الاهتمام المشترك بشكل لا يقل أهمية عن المرحلة السابقة ليضمن الفائدة القصوى من الطريقة في عملية جمع بيانات الدراسة. وتنفذ هذه الطريقة من خلال ثلاث مراحل أساسية تتمثل في التهيئة والبداية والخاتمة.

المرحلة الأولى - التهيئة:

تبدأ مرحلة التنفيذ الفعلي لطريقة جماعات الاهتمام المشترك في عملية جمع البيانات بتهيئة أفراد الجماعات نفسياً لذلك في محاولة لجذب اهتمامهم وتركيزه

حول مشكلة الدراسة، ويكون ذلك من خلال تذكير المحفز للمشاركين بالهدف الرئيس من اللقاء، ومشكلة الدراسة، وقواعد النقاش، وأسس الحوار التي تضمن إعطاء الجميع، بشكل متساو، حق المشاركة في التعبير عن الرأي، وإبداء وجهات النظر في الموضوع دون تحفظ (Israel, 1994; Knodel, 1993).

ويوضح المثال الحقيقي التالي أحد الطرق التي يمكن أن يستخدمها المحفز في تهيئة المشاركين في جماعات الاهتمام المشترك، والمثال اقتبس من بحث تقويمي هدف إلى تعرّف مدى استفادة طلبة المرحلة الثانوية في مدينة إيموكلي (Immokalee) بولاية فلوريدا الأمريكية من المشاركة في بحث احتياجات المجتمع المحلي، واستخدمت طريقة جماعات الاهتمام المشترك بوصفها طريقة أساسية في عملية جمع البيانات.

«اليوم، أرغب في تقديم موضوع حوارنا أو القضية التي سنتحاور حولها وهي تجاربكم في العيش بمدينة «إيموكلي» تحديداً، أرغب في سماع رؤاكم حول مشكلات مدينة إيموكلي وكيفية تعاملكم وتعامل الناس معها. خلال الدقائق القليلة القادمة سوف أطرح عليكم بعض الأسئلة. أرجو التفضل بالمشاركة في تقديم آرائكم الصادقة لكل سؤال.

إسهامكم جزء مهم لإنجاح جهودنا في تعرّف مشاعركم تجاه مجتمع إيموكلي وفهمها. وأرغب أيضاً في تذكيركم بأن مشاركتكم تطوعية؛ بمعنى أنه ليس من الملزم الإجابة عن كل سؤال، ويمكنكم ترك اللقاء وقتما تشاؤون، وأن البيانات التي ستزودوننا بها ستستخدمها فقط جامعة فلوريدا المعنية بتصميم البرنامج مع الحفاظ على سرية هوية المشاركين» (Israel, 1994).

فكما يمكن للقارئ تخيله، تنبع أهمية مرحلة التهيئة لتنفيذ طريقة جماعات الاهتمام المشترك من الأثر الإيجابي الذي تتركه مثل هذه المقدمة البسيطة التي يلقيها عادة المحفز في البداية، على نفسية المشاركين في النقاش؛ فمثل هذه المقدمة تزيح جزءاً كبيراً من عدم الارتياح لدى الشخص، الناتج من اختلاط مشاعر الخجل والخوف التي تنتاب الفرد عادة عند اجتماعه وتعامله مع أشخاص أغراب في مكان غريب عليه.

المرحلة الثانية – البدء:

تعتبر مرحلة البدء عمود طريقة جماعات الاهتمام المشترك، فتؤثر استقامة سيرها أو اعوجاجه تأثيراً مباشراً وبليغاً على جودة البيانات. وفي هذه المرحلة

ترتب الأسئلة من قبل المحفز بشكل نقاط متتابعة تتابعاً منطقياً تغطي جميع جوانب الموضوع، ومن ثم تطرح هذه الأسئلة على المشاركين بشكل تسلسلي منظم وبلغة تتماشى مع ثقافتهم وإمكاناتهم، كما يقوم المحفز في هذه المرحلة بتوجيه النقاش بشكل يساعد في الحصول على بيانات مركزة ودقيقة تخدم أهداف الدراسة (Israel, 1994; Knodel, 1993).

يوضح المثال الحقيقي أدناه نموذجاً لتسلسل أسئلة استخدمها الباحث لإجراء نقاش مع مسنين؛ بهدف جمع بيانات سردية تساعد في تحديد العوامل المؤثرة في زيادة عناية الأطفال ومساعدتهم لهم:

1 – أين يفضل المسن العيش مع أطفال الأسرة، أمع الأطفال في نفس المنزل، أم في منزل منفصل لكنه قريب منهم؟

2 – ما المساعدات التي يتوقعها المسن من الأطفال؟ هل هي مساعدات في النشاطات اليومية، أو الأعمال، أو عند المرض؟

3 – هل من الممكن أن يعتمد المسن على الأطفال في مساعدته والعناية به أو يجب أن يعتمد المسن على نفسه؟ ولماذا؟

4 – كيف يمكن للمسن ضمان الحصول على مساعدة الأطفال له وعنايتهم به؟

5 – هل تختلف المساعدة والعناية التي يتلقاها المسن من الأطفال طبقاً لحالته المادية؟ الصحية؟ مستواه التعليمي؟

6 – هل تختلف المساعدة والعناية التي يتلقاها المسن من الأطفال طبقاً لجنس الطفل؟ تربيته؟ قرابته من المسن؟ (Knodel, 1993).

تبرز هنا أهمية الدور الذي تؤديه خبرة المحفز في إدارة نقاش جماعات الاهتمام المشترك في إنجاح هذه المرحلة؛ فبنفس مستوى نجاح المحفز في تنفيذ هذه المرحلة يكون مستوى نجاح الباحث في الحصول على بيانات سردية تخدم أهداف دراسته. ويبرز هنا أيضاً نوع العلاقة بين مستوى نجاح تنفيذ هذه المرحلة ومستوى دقة البيانات المحصلة، فالعلاقة بين مستوى النجاحين طردية؛ أي إن الزيادة في مستوى نجاح التنفيذ يؤدي إلى الزيادة في مستوى دقة البيانات المحصلة.

المرحلة الثالثة – الخاتمة:

من دلالة اسم المرحلة عليها، تعتبر هذه المرحلة آخر خطوة يقوم بها المحفز في عملية جمع البيانات من نقاش أفراد جماعة الاهتمام المشترك؛ فيعرض أمامهم

تصوراً شاملاً لأهم النقاط التي نوقشت في اللقاء، ويذكرهم بآرائهم حول كل نقطة ويمنحهم فرصة الموافقة على الصياغة الختامية لملخص اللقاء. يلي ذلك توجيه الشكر للمشاركين على حضورهم وإسهامهم (Dean, 1994; Israel, 1994; Knodel, 1993).

مما سبق، يمكن تلخيص العوامل الرئيسة التي تساعد المحفز على تنفيذ لقاء ناجح مع أفراد جماعات الاهتمام المشترك؛ فينصح المحفز ببدء اللقاء بفترة صمت تساعد المشاركين على الهدوء والتركيز، وينصح بتجنب طرح أسئلة بصيغة توحي للمشاركين بإجابات معينة، كما ينصح بألا يجعل أصحاب الشخصيات السلطوية من المشاركين يستحوذون على دفة النقاش فيسيرونه بالشكل الذي يريدونه، وأن يشجع أقل الأشخاص مشاركة في اللقاء على الإسهام الفاعل، أخيراً يجب أن يجتهد كل مشارك في أن يكون مستمعاً جيداً.

تحليل بيانات جماعات الاهتمام المشترك

1 - جمع البيانات وتجهيزها للتحليل:

تبدأ عملية جمع البيانات وتجهيزها للتحليل من بداية عقد أول لقاء مع الأعضاء المشاركين، ومن خلال توظيف وسيلة مساعدة أو أكثر لجمع البيانات من المشاركين. فبشكل عام، تسجل اللقاءات مع المشاركين باستخدام جهاز تسجيل الصوت أو في بعض الحالات تصور مباشرة باستخدام «كاميرا الفيديو». وتجدر الإشارة هنا إلى أن تكامل أكثر من وسيلة مساعدة لجمع البيانات يؤدي إلى شيء يسير من التعقيد في عملية تجهيز البيانات، لكنه يزيد من درجة ثبات هذه البيانات ودقتها (Carey, 1994; Gibbs, 1997; Israel, 1994; Krueger, 1994).

فخلال انعقاد اللقاء، يعمد المحفز و/أو الملاحظ إلى تدوين مجريات اللقاء بشكل مفصل، كأن يقوم أحدهما بوصف مواقع جلوس المشاركين، والإشارة إلى هوية المتحدث، والنقاط التي تطرح، واقتباسات منقولة حرفياً عن المشاركين. ليس هذا فحسب، بل يجب أن يشمل التدوين حركات المشاركين وتصرفاتهم، كإيماءات الرأس وحركات الجسم التعبيرية، وفترات السكوت التي تشير إلى الموافقة من عدمها. ويشمل التدوين أيضاً الطابع العام لمشاعر المشاركين حول نقطة معينة في موضوع النقاش كالخوف والغضب والخجل والحذر والعبارات التي يراد بها عكس مدلولها المباشر.

وبعد الانتهاء من عملية تنفيذ لقاءات جماعات الاهتمام المشترك، ينتقل الباحث

إلى مرحلة تجهيز البيانات للتحليل. وتبدأ هذه المرحلة بتفريغ البيانات (Transcript) من وسائل التدوين المستخدمة في اللقاء وتجميعها بوصفها مصدراً للتحليل، وهذا التفريغ يكون نقلاً حرفياً لكل ما جرى أثناء اللقاء وسجّل باستخدام إحدى وسائل التسجيل. بعد ذلك تصنف البيانات المفرغة إلى نقاط رئيسة يمكن التعامل معها كوحدات متكاملة في التحليل، وعند الوصول إلى هذه المرحلة تكون البيانات السردية جاهزة للتحليل.

2 – تحليل البيانات:

بعد الانتهاء من المرحلة السابقة وتجهيز البيانات بشكل مناسب يبدأ الباحث مرحلة التحليل، وتبدأ هذه المرحلة بتوظيف طريقة تحليل المضمون[10] (Content Analysis) من حيث هي أسلوب رئيس لتحليل البيانات الكيفية. ويكون ذلك من خلال تلخيص البيانات وترميزها بحسب الأفكار الرئيسة؛ لإيجاد قائمة تضم المحاور الأساسية، تساعد على تصنيفها إلى فئات متجانسة. ويمكن تحليل البيانات يدوياً أو من خلال الاستعانة بأحد برامج الحاسب الآلي المصممة خصيصاً لهذا الغرض، ومن أمثلتها ما يلي:

– إثنوجراف الإصدار 5.0 (The Ethnograph v5.0): ويعمل هذا البرنامج تحت بيئة النوافذ Windows، ويعتبر من أكثر البرامج استخداماً في تحليل البيانات الكيفية. ويساعد البرنامج على تحليل البيانات من خلال البحث في النصوص المكتوبة؛ بهدف ملاحظة وإيجاد الأجزاء المشتركة وذات العلاقة بالموضوع، ومن ثم ترميزها وتحليلها تحليلاً كيفياً[11].

– محلل البيانات الصوتية (Qualitative Media Analyzer): يعمل هذا البرنامج أيضاً تحت بيئة النوافذ، ويعتبر من أحدث البرامج المستخدمة في تحليل البيانات المسجلة تسجيلاً رقمياً على جهاز تسجيل الصوت أو «كاميرا الفيديو» (Digitalized Audio - or Video Recordings)، فيقوم البرنامج بتجهيز البيانات الصوتية للتحليل الكيفي بعد نسخها مباشرة من مصادرها الرقمية؛ مما يساعد على سرعة التحليل ودقته[12].

(10) لمزيد من المعلومات عن تحليل المضمون، ينصح القارئ بمراجعة مقالة (Stemier, 2001).

(11) لمزيد من المعلومات عن هذا البرنامج، ينصح القارئ بزيارة الموقع:
.http://www.qyakusresearcg.com

(12) يوفر الموقع التالي معلومات شاملة عن البرنامج: .http://www.cvs.dk/index.thml

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع البرامج السابقة وغيرها تعمل باللغة الإنجليزية فقط، وللحصول على مزيد من التفاصيل حول برامج الحاسب الآلي الأخرى التي تستخدم في التحليل الكيفي، يوصي الباحث بزيارة الموقع (http://www.ualberta,ca/˜jrnorris/qda.thml)، كما يوصي الباحث بالرجوع إلى إبراهيم رجب ونبيل صادق (1999) أو عبدالحميد عبدالعال (1999) لمزيد من المعلومات باللغة العربية عن طرق تحليل البيانات الكيفية.

صدق طريقة جماعات الاهتمام المشترك وثباتها

تعتبر مرحلة جمع البيانات أصعب مراحل البحث العلمي؛ وأحد منابع صعوبة المرحلة هو اختيار (أو تصميم) أداة جمع بيانات مناسبة لهدف الدراسة ومجتمعها. ويعتمد الباحث عادة على عدة أسس عند اختياره أداة من بين الأدوات المتاحة له في عملية جمع البيانات، ومن أهم هذه الأسس مدى صدق البيانات التي توفرها الأداة وثباتها؛ ذلك لأن ضعف صدق الأداة أو ثباتها يؤدي بالضرورة إلى ضعف صحة نتائج الدراسة وسلامتها بأكملها. وعدم صحة نتائج الدراسة وسلامتها يجعل البحث بلا قيمة، ولا يعدو البحث عند ذلك أن يكون مضيعة للوقت والجهد والمال سواء للباحث أو المستفيد من البحث. لذلك يحرص الباحث كل الحرص على اختيار الأداة ذات الصدق والثبات العاليين.

من هذا المنطلق، يتعين علينا معرفة مدى صدق طريقة جماعات الاهتمام المشترك وثباتها مقارنة بأي من الأدوات التقليدية الشائعة الاستخدام بين الباحثين في عملية جمع البيانات.

1 – الصدق:

يقصد بصدق المقياس (Instrument Validity) مدى ما يقيس المقياس الغرض المصمم من أجله (سالم القحطاني وآخرون، 1421هـ). وبناء على ذلك يمكن تعريف صدق طريقة جماعات الاهتمام المشترك بمدى توفير الطريقة بيانات ذات علاقة بمشكلة الدراسة من مجتمع الدراسة. فيقاس مثلاً صدق طريقة جماعات الاهتمام المشترك المستخدمة في قياس وجهات نظر العاملين في المنظمة حول سياسات الإدارة العليا فيها بمدى حصول الباحث على وجهات نظر العاملين الفعلية (غير المتحفظة) عن السياسة العليا لهذه المنظمة.

وينقسم الصدق إلى عدة أنواع هي: (أ) الصدق الظاهري، (ب) الصدق

التلازمي، (جـ) الصدق التنبئي، (د) صدق المحتوى. وللحكم على صدق المقياس بشكل كامل، لا بد من الحكم على كل نوع من أنواع الصدق.

أ – الصدق الظاهري:

يقصد بالصدق الظاهري للمقياس مدى ما يبدو المقياس ظاهرياً بأنه يقيس ما صمم من أجله (Gay & Airasian, 2000). ويمكن تعريف الصدق الظاهري لجماعات الاهتمام المشترك بمدى مناسبة التجهيزات المادية والبشرية الضرورية لتنفيذ اللقاءات ظاهرياً لما صممت من أجله. بشكل عام، تتسم جماعات الاهتمام المشترك بدرجة عالية من الصدق الظاهري (Krueger, 1994)، ويرجع سبب ذلك إلى افتراض توافر التجهيزات المادية والبشرية التي يقدمها كل من الباحث والمحفز لإعطاء المشاركين حرية واسعة المجال لتزويدهم ببيانات سرية دقيقة ومتعمقة تعكس آراءهم ووجهات نظرهم حيال مشكلة الدراسة أكثر مما توفره الأدوات التقليدية الأخرى.

ب – الصدق التلازمي:

يقصد بالصدق التلازمي للمقياس مدى ما يستطيع المقياس التمييز بين الأفراد الذين عرف عنهم الاختلاف في الأصل (سالم القحطاني وآخرون، 1421هـ؛ Gay & Airasian, 2000)، ويمكن أن يعرف الصدق التلازمي لطريقة جماعات الاهتمام المشترك بمدى ما تستطيع الطريقة تزويد الباحث ببيانات تميز بين الجماعات الذين عرف عنهم الاختلاف. فتكون مثلاً طريقة جماعات الاهتمام المشترك ذات صدق تلازمي عال فيما لو استطاع الباحث الحصول على بيانات تعكس الاختلاف بين الرجال والنساء حول قضية تعدد الزوجات. والتصميم المثالي لطريقة جماعات الاهتمام المشترك – الذي سبق ذكره – يضمن الحرية التامة لجميع الأفراد المشاركين في مناقشة مشكلة الدراسة ويشجع على هذه الحرية، وهذا يساعد بشكل كبير في زيادة الصدق التلازمي للطريقة. وبناء على ذلك يمكن القول إنه كلما قرب تصميم جماعات الاهتمام المشترك من الوضع المثالي زاد الصدق التلازمي لها.

جـ – الصدق التنبئي:

يقصد بالصدق التنبئي مدى ما يقدم المقياس من بيانات تساعد على تحديد الفروق والاختلافات المستقبلية (سالم القحطاني وآخرون، 1421هـ؛ Gay & Airasian, 2000)، وبالمثل يكون تعريف الصدق التنبئي لجماعات الاهتمام المشترك مدى قدرة الطريقة على تقديم بيانات تفيد في تحديد الفروق والاختلافات

المستقبلية؛ فقد أثبتت الدراسة التي أجراها (Reynolds & Johnson, 1978) على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تعرّف درجة صدق التنبؤ لجماعات الاهتمام المشترك مقارنة بالاستبانة في مجال الدراسات التسويقية، أن درجة التوافق بين صدق التنبؤ للأداتين تصل إلى 97% (Krueger, 1994).

د – صدق المحتوى:

يقصد بصدق المحتوى مدى ما يقيس المقياس خصائص الشيء المراد قياسه (سالم القحطاني وآخرون، 1421هـ؛ Gay & Airasian, 2000)، ويقصد بصدق جماعات الاهتمام المشترك مدى ما تزود الطريقة الباحث ببيانات تعكس خصائص الشيء المراد تعرّفه. فلو أراد الباحث جمع بيانات تعكس العوامل المؤثرة على زيادة إنجاز العاملين في إحدى المنظمات، فلا بد من أن توفر له جماعات الاهتمام المشترك بيانات شاملة لجميع جوانب الموضوع حتى يقال إن الطريقة ذات صدق محتوى عالٍ.

وبهذا يمكن القول إن الحكم على صدق محتوى طريقة جماعات الاهتمام المشترك يعتمد بشكل كبير على مدى شمولية محتوى الأسئلة التي يستخدمها المحفز في النقاشات. والتصميم المثالي للطريقة يضمن حصول المحفز على قائمة بكل الأسئلة التي يحتاج إليها لمناقشة مشكلة الدراسة. لذلك يمكن القول إن جماعات الاهتمام المشترك ذات صدق محتوى عالٍ.

وبناءً على ما سبق مناقشته يمكن أن نخلص إلى القول: إن طريقة جماعات الاهتمام المشترك، في تصميمها الأمثل، تتمتع بدرجة صدق عالية.

2 – الثبات:

من الصفات الأساسية التي يجب توافرها أيضاً في المقياس (أو أداة جمع البيانات) قبل الشروع في تطبيقه هي خاصية الثبات. وتكمن أهمية قياس درجة ثبات المقياس في أهمية الحصول على نتائج صحيحة كلما استخدم؛ فالمقياس المتذبذب لا يمكن الاعتماد عليه ولا الأخذ بنتائجه، ومن ثم ستكون نتائج الدراسة مضللة وغير مطمئنة، وفي أغلب الأحوال مضيعة للجهد والوقت والمال.

ويعرف ثبات المقياس بمدى ما يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها (سالم القحطاني وآخرون، 1421هـ)، وبالمثل يمكن تعريف ثبات جماعات الاهتمام المشترك بمدى انسجام البيانات المحصلة من لقاءات جماعات الاهتمام المشترك بعضها ببعض.

وتتسم جماعات الاهتمام المشترك بوجود عنصرين أساسيين في تصميمها يزيدان من ثبات النتائج هما: قيام شخص واحد بدور المحفز لجميع اللقاءات، ووجود إطار عام محدد ينظم النقاش والحوار (Knodel, 1993)؛ فيحول قيام نفس الشخص بدور المحفز في إدارة اللقاءات دون وجود تباين في تطبيق قواعد النقاش واستخدام اللغة والمصطلحات مع الأعضاء المشاركين، الأمر الذي يزيد، بشكل كبير، في درجة ثبات هذه الطريقة. كما أن وجود قواعد وأطر محددة للنقاش والحوار يزيد في درجة ثبات الطريقة؛ لأن ضبط تنفيذ اللقاءات والحوار يضمن استمرارية انسجام المخرجات.

ويضاف إلى ما سبق، أن درجة صدق الأداة تؤدي دوراً أساسياً في درجة ثباتها؛ فكلما زادت درجة صدق الأداة زادت درجة ثباتها (سالم القحطاني وآخرون، 1421هـ؛ Gay & Airasian, 2000). وحيث إن جماعات الاهتمام المشترك تتسم بدرجة عالية من الصدق – كما ذكر سابقاً – فإن درجة ثباتها تكون عالية.

مما سبق، يمكن أن نخلص إلى القول: إن طريقة جماعات الاهتمام المشترك تتمتع بمقومات تؤهلها لأن تكون أداة جمع بيانات ذات ثبات عالٍ.

مجالات تطبيق طريقة جماعات الاهتمام المشترك

تتميز طريقة جماعات الاهتمام المشترك بإمكانية استخدامها أداة جمع بيانات أساسية أو مساعدة لدراسات في مجالات عدة؛ فيمكن أن تستخدم أداة جمع بيانات في مجالات الإدارة العامة كالتخطيط والتقويم والتطوير (Isreal, 1994; Krueger, 1994; and Kevern & Webb 2001)، ومجالات التربية والتدريب والعلوم السلوكية (مثل علم الاجتماع وعلم النفس والخدمة الاجتماعية)، ومجالات إدارة الأعمال والتسويق والدعاية والإعلان، ومجالات الطب والصحة العامة (Kevern & Webb, 2001).

ففي مجال البحوث التربوية، مثلاً، يمكن أن تستخدم طريقة جماعات الاهتمام المشترك في عملية جمع بيانات الأبحاث التي تهدف إلى تخطيط المناهج الدراسية وتطويرها، أو تخطيط البرامج التربوية للطلبة العاديين أو الموهوبين وتطويرها، أو تطوير التعليم العام والخاص على حد سواء، أو تقويم علاقة المدرسة بالبيئة المحيطة بها. أما في مجال التدريب، فيمكن أن تستخدم طريقة جماعات الاهتمام المشترك في عملية جمع بيانات تساعد في تحديد الاحتياجات التدريبية للجهات المستفيدة وفي تصميم البرامج الخاصة والعامة وتطويرها وتقويمها (Quible, 1998).

وتعتبر بحوث علم الاجتماع وعلم النفس والخدمة الاجتماعية مجالاً رحباً لاستخدام طريقة جماعات الاهتمام المشترك. فيمكن استخدامها أداة في عملية جمع بيانات البحوث التي تهدف إلى قياس الاتجاهات، أو تعرّف الرأي العام حول حدث معين، أو دراسة الظواهر الاجتماعية، أو تحديد الاحتياجات المحلية والإقليمية لأغراض التخطيط والتنمية.

أما في مجال إدارة الأعمال والتسويق، فتستخدم طريقة جماعات الاهتمام المشترك على نطاق واسع في البحوث التقويمية؛ بغرض تطوير المنتج أو تعرّف مستوى رضا المستهلكين من خلال التغذية المرتدة، ويعتبر هذا المجال من أقدم ما استخدمت فيه هذه الطريقة (Gibbs, 1997).

وفي مجالات الطب والصحة العامة، يمكن أن تستخدم طريقة جماعات الاهتمام المشترك في البحوث التي تهدف إلى تعرّف علاقة بعض المتغيرات البيئية والاجتماعية بظهور بعض الأمراض وانتشارها، وتعرّف مشكلات أسر الأطفال المعاقين ومعاناتها، وتعرف معاناة المصابين بأحد الأمراض المستعصية، وتعرّف الثقافة الغذائية لدى فئة معينة من المجتمع (Kevern & Webb, 2001).

عيوب طريقة جماعات الاهتمام المشترك

طريقة جماعات الاهتمام المشترك مثلها مثل أي طريقة جمع بيانات أخرى لا تخلو من جوانب الضعف والقصور. فعلى الرغم من أنها تستمد قوتها من قدرتها على توفير بيانات سردية مركزة ومكثفة من الأعضاء المشاركين في النقاش حول مشكلة البحث (Berg, 2001; Dean, 1994; Israel, 1994)، فإن هناك بعض جوانب القصور التي تعيب هذه الطريقة مقارنة بالاستبانة، ومن جوانب القصور هذه ما يأتي:

– على الرغم من أن طريقة جماعات الاهتمام المشترك تستطيع أن تجمع بيانات سردية تعكس ردود فعل المبحوثين ودوافعهم حول القضية موضع الدراسة (Frey & Fontana, 1993; Gibbs, 1997) فإنها تعجز عن تزويد الباحث ببيانات تحدد مقدار حجم التأثير (Effect Size) (Frey & Fontana, 1993).

– إن اعتماد طريقة جماعات الاهتمام المشترك على أخذ البيانات من عينات تعد صغيرة مقارنة بمتوسط حجم عينات الدراسات التي توظف الاستبانة (Israel, 1994)، جعلها قاصرة عن توفير بيانات يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة بشكل قوي من الناحية الإحصائية (Carey, 1994; Dean, 1994; Krueger, 1994; Quible, 1998).

- إن هذه الطريقة تحتاج إلى جهود مضاعفة في مراحل إعداد البيانات وتجهيزها وتحليلها مقارنة بالاستبانة؛ فغالباً ما تتم هذه الخطوات بشكل يدوي، وهذا يعتبر عيباً يضاف إلى سابقيه (Kevern & Webb, 2001).

- إن الاعتماد الكبير لهذه الطريقة على المحفز يعتبر قصوراً في تصميم الطريقة؛ لأن ذلك يجعل نجاحها ومدى دقة بياناتها مرهونين بمستوى تأهيل المحفز وقدرته على إدارة لقاءات جماعات الاهتمام المشترك.

- يضاف إلى ذلك اعتماد الطريقة على جماعات من المشاركين الذين يشكل بعضهم عقبة للباحث في مرحلة الإعداد عند محاولة إقناعهم بالحضور والمشاركة (Krurger, 1994).

الخاتمة

يصنف منهج البحث العلمي بطرق مختلفة إلى عدة أنواع وذلك تبعاً لصيغة السؤال المراد الإجابة عنه أو نوع البيانات المراد جمعها؛ فيصنف تبعاً لطريقة السؤال إلى منهج تجريبي وغير تجريبي، أو إلى منهج تجريبي ومنهج تاريخي ومنهج وصفي، كما يصنف منهج البحث تبعاً لنوع البيانات المراد جمعها إلى منهج كمّي وكيفي. ويعتبر هذا التقسيم الأكثر شيوعاً بين الباحثين (Gay & Airasian, 2000).

والمنهج الكيفي هو ذلك النوع الذي يعتمد في دراسته للظاهرة على الجمع المكثف للبيانات السردية؛ بغية دراسة الظاهرة وفهمها بشكل أعمق لا توفره البيانات الرقمية (Schwandt, 1997). ويعمد الباحثون في هذا المنهج إلى الاتصال المباشر بأفراد مجتمع (أو عينة) الدراسة أثناء عملية جمع البيانات – على خلاف ما يتم في المنهج الكمي – مستخدمين إحدى الطرق التالية: 1 – الملاحظة بالمشاركة، أو 2 – المقابلات، أو 3 – تحليل المضمون، أو 4 – دراسة الحالة، أو 5 – جماعات الاهتمام المشترك (Berg, 2001).

وتعرف جماعات الاهتمام المشترك بأنها طريقة لجمع بيانات سردية مركزة ومكثفة من خلال عقد سلسلة من لقاءات الحوار الجماعي المنظم والمخطط له، يشارك في كل لقاء مجموعة مختلفة من الأشخاص ذوي اهتمام مشترك بمشكلة الدراسة وبمساعدة وسيط.

وأخذت طريقة جماعات الاهتمام المشترك نصيبها حديثاً في الانتشار بوصفها إحدى أدوات جمع البيانات السردية؛ فانتشرت في مجال البحوث الإنسانية

باتجاهين مختلفين: الأول أداة أساسية لجمع البيانات السردية المستخدمة في المنهج الكيفي (Berg, 2001; Dean, 1994; Israel, 1994; Morgan, 1997)، والثاني أداة مساعدة يستفيد منها الباحث في تصميم أداة من أدوات جمع البيانات الرقمية المستخدمة في المنهج الكمي (Laflin & Hyatt, 1999; Morgan, 1997).

ومقارنة بالمقابلة الفردية أو الاستبانة، تمنح جماعات الاهتمام المشترك المشاركين درجة عالية من الحرية وقدراً كبيراً من التفاعل الاجتماعي الذي يوفر بيئة مناسبة تساعد الباحث على دراسة اتجاهات المبحوثين وآرائهم وقياسها بدرجة أكثر دقة. ومقارنة بالملاحظة عن طريق المشاركة توفر جماعات الاهتمام المشترك قدراً أكبر من البيانات السردية المركزة في وقت أقل. ليس هذا فحسب، بل تستخدم أيضاً جماعات الاهتمام المشترك في تحديد مشكلة البحث وبلورتها وإعداد استبانة الدراسة (Gibbs, 1997; Powell & Single, 1996) وأوجه أخرى من مراحل البحث العلمي.

ويؤدي الإعداد والتهيئة لاستخدام طريقة جماعات الاهتمام المشترك في جمع البيانات دوراً مهماً في جودة بيانات الدراسة؛ فتختلف جودة بيانات الدراسة باختلاف درجة الإعداد والتهيئة لاستخدام أداتها. ويتم التجهيز لتطبيق جماعات الاهتمام المشترك من خلال الإعداد لثلاثة عناصر أساسية تتمثل في اختيار المشاركين وإقناعهم، واختيار المكان والتجهيزات، واختيار المحفز.

بعد الإعداد والتهيئة المسبقين لتطبيق طريقة جماعات الاهتمام المشترك، يحسن بالباحث أن يركز جهده لتنفيذ هذه الطريقة بشكل لا يقل أهمية عن المرحلة السابقة ليضمن الفائدة القصوى منها في عملية جمع بيانات الدراسة. وتنفيذ طريقة جماعات الاهتمام المشترك من خلال ثلاث مراحل أساسية تتمثل في التهيئة والبداية والخاتمة.

وتتمتع طريقة جماعات الاهتمام المشترك بدرجة عالية من الصدق الظاهري، والصدق التلازمي، والصدق التنبئي، وصدق المحتوى. كما تتسم جماعات الاهتمام المشترك بوجود عنصرين أساسيين في تصميمها يزيدان من ثبات الطريقة: قيام شخص واحد بدور المحفز لجميع اللقاءات، ووجود إطار عام محدد ينظم النقاش والحوار (Knodel, 1993)؛ فيحول قيام نفس الشخص بدور المحفز في إدارة اللقاءات دون وجود تباين في تطبيق قواعد النقاش واستخدام اللغة والمصطلحات

مع الأعضاء المشاركين، الأمر الذي يزيد بشكل كبير من درجة ثبات هذه الطريقة. كما أن وجود قواعد وأطر محددة للنقاش والحوار يزيد من درجة ثبات الطريقة؛ لأن ضبط تنفيذ اللقاءات والحوار يضمن استمرارية انسجام المخرجات.

وتتميز طريقة جماعات الاهتمام المشترك بأنها تصلح لأن تكون أداة جمع بيانات أساسية أو مساعدة لدراسات مختلفة في مجالات عدة؛ فيمكن أن تستخدم أداة جمع بيانات لبحوث في مجالات الإدارة العامة كالتخطيط والتقويم والتطوير، ومجالات التربية والتدريب والعلوم السلوكية، ومجالات إدارة الأعمال والتسويق والدعاية والإعلان، ومجالات الطب والصحة العامة.

وطريقة جماعات الاهتمام المشترك، مثل باقي طرق جمع البيانات، لا تخلو من جوانب الضعف والقصور. فعلى الرغم من أنها تستمد قوتها من قدرتها على توفير بيانات سردية مركزة ومكثفة من الأعضاء المشاركين في النقاش حول مشكلة البحث، فإن هناك بعض جوانب القصور التي تعيب هذه الطريقة. فمقارنة بالاستبانة تعجز طريقة جماعة الاهتمام المشترك عن تزويد الباحث ببيانات تحدد مقدار ردود الفعل، وتحتاج الطريقة إلى جهود مضاعفة في مراحل إعداد البيانات وتجهيزها وتحليلها. هذا فضلاً عن أن نجاح هذه الطريقة ومدى دقة بياناتها مرهونان بمستوى تأهيل المحفز وقدرته على إدارة اللقاءات.

المصادر:

إبراهيم عبدالرحمن رجب، ونبيل محمد صادق (1999). **مناهج البحث الاجتماعي وتطبيقاته في محيط الخدمة الاجتماعية**. طنطا: جامعة طنطا.

جودت عزت عطوي (2000). **أساليب البحث العلمي: مفاهيمه – أدواته – طرقه الإحصائية**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ذوقان عبيدات، وعبدالرحمن عدس، وكايد عبدالحق (2002). **البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه**. الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.

رجاء وحيد دويدري (1421هـ). **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العملية**. بيروت: دار الفكر المعاصر.

سالم سعيد القحطاني، وأحمد سالم العامري، ومعدي محمد آل مذهب، وبدران عبدالرحمن العمر (1421هـ). **منهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات على SPSS**. الرياض: جامعة الملك سعود.

صالح حمد العساف (1416هـ). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. الرياض: مكتبة العبيكان.

عبدالحميد رضا عبدالعال (1999). **البحث في الخدمة الاجتماعية**. القاهرة: الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد شفيق (2001). البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. الإسكندرية: المكتبة الجامعية الأزاريطة.

منى أحمد الأزهري، ومصطفى حسين باهي (2000). أصول البحث العلمي في البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية والرياضية. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

وجيه محجوب (2001). أصول البحث العلمي ومناهجه. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

ASA Series (1998). What are àocus roups? This ëamphlet is the 6th in the SAS Series *What is a survey?* Section on Survey Research Methods, American Statistical Association. Alexandria, VA USA.

Berg, B. L. (2001). *Qualitative research methods for the social sciences.* Boston: Allyn & Bacon, 4th ed.

Byers, P. Y., & Wilcox, J. R. (1991). Focus groups: A qualitative opportunity for researchers. *The Journal of Business Communication: 28(1): 63-78.*

Carey, M. A. (1994). The group effect in focus groups: Planning, implementation, and interpreting focus Group research (pp 225-241) in J. M. Morse, *Critical issues in qualitative research methods.* Sage Publications, Inv. CA: Newbury Park.

Dean, D. L. (1994). *How to use focus groups.* In J. S. Wholey, H.P. Hatry, and K. E. (Eds.), Newcomer, *Handbook of practical program evaluation.* San Francisco: Jossey-Bass Publishers.

Frey, J. H., & Fontana, A. (1993). The Group interview in social research (pp 20-34) in D. L. Morgan, (Ed.), *Successful focus groups.* Sage Publications, Inc. CA: Newbury Park.

Fuller, T. D., Edward J. N., Vorkitphokatorn, S., & Sermsri, S. (1993). Using focus groups to adapt survey instruments to new populations: Experience from a developing country (pp 89-104) in D. L. Morgan, (Ed.), *Successful focus groups.* Sage Publications, Inc CA: Newbury Park.

Gay, L. R., & Airasain, (2000). *Educational research: Competencies for analysis and application.* New Jersey: Prentice Hall, 6th ed.

Gibbs, (1997). *Focus groups.* Social research update. Department of sociology, UK: University of Surrey, Guildford GU2 5XH.

Israel, G. D. (1994). *Using focus group interviews for evaluating extension programs.* Fact Sheet PEOD-14. Institute of Food and Agricultural Sciences, USA: University of Florida.

Kevern, J., & Webb, C. (2001). Focus groups as a tool for critical social research in nurse education. *Nurse Education Today*, 21: 323-33.

Knodel, J. (1993). The design and analysis of focus group studies. (pp 35-50) in D. L. Morgan, (Ed.), *Successful focus groups.* Sage Publications, Inc. CA: Newbury Park.

Krueger, R. A. (1994). *Focus groups*. Sage Publicatins, Inc. USA: CA Newbury Park.

Laflin, L., & Hyatt, D. E. (1999). Using focus groups to generate satisfaction questionnaire Content. *Quirk's Marketing Research Review*. Article Number 0525 at www.quirks.com.

Mogran, D. L. (1997). *Focus groups as qualitative research*. London: Sage.

O'Brien, K. (1993). Improving Survey Questionnaires through focus groups (pp 105-117) in D. L. Morgan, (Ed.), *Successful Focus Groups*. Sage Publications, USA: CA Newbury Park.

Powell, R. A., & Single, H. M. (1996). Focus groups. *International Journal of Quality in Health Care*, 8(5): 499-504.

Quible, Z. L. (1998). A focus on focus groups. *Business Communication Quarterly*, 61(2): 28-38.

Reynolds, F. D., & Johnson, D. K. (1978). Validity of focus group findings. *Journal of Advertising Research*, 18(3): 21-24.

Rice, S. A. (1931). *Methods in social science*. Chicago: University of Chicago Press.

Scandura, T. A., & Williams, E. A. (2000). Research methodology in management: Current practice, Trends, and implication for future reaearch. *Academy of Management Journal*, 43(6): 1248-1264.

Schwandt, T. A. (1997). *Qualitative inquiry*. Thousand Oaks, CA: Sage.

Stemier, S. (2001). An overview of content analysis. Practical assessment, *research and evaluation*, 7(17). Available Online at: http://ericae.net/getvn.asp?v = 7&n = 17.

Wolff, B., Knodel, J., & Sittitrai, W. Focus groups and surveys as complementary research Methods: A Case example (pp 118-136) in D. L. Morgan, (Ed.), *Successful focus groups*. Sage Publications, CA: Newbury Park.

قدم في: سبتمبر 2002.

أجيز في: نوفمبر 2003.



التخطيط والإعداد لتصميم نظام معلومات سياحي وبنائه
نموذج مقترح للسياحة في المملكة العربية السعودية

محمد بن عوض العمري*

ملخص: يشهد العالم ثورة معلوماتية يصعب التعامل معها والاستفادة منها دون استخدام نظم المعلومات المختلفة. هذه النظم تُعنى، في أبسط صورها، بالقيام بوظائف حفظ المعلومات وإدارتها واسترجاعها وكذلك إمكانية تحديثها وربطها بعضها مع بعض، وتحليلها وإخراج النتائج في صور مختلفة. إن نظم المعلومات الجغرافية (Geographical Information Systems-GIS) تعتبر من أوضح الأمثلة في هذا المجال، حيث تتميز بخاصية التعامل مع المعلومات والبيانات المكانية (Spatial Data)، أي ذات المرجعية المكانية أو الجغرافية (Georeferenced Data)، إضافة إلى البيانات النصية. هذه الدراسة تناقش أهمية إنشاء نوع متخصص من نظم المعلومات هو نظم المعلومات السياحية (Tourism Information System-TIS)، من خلال التركيز على أهمية مرحلة وضع الأطر النظرية والأسس التي سوف يبنى عليها هذا النظام، وذلك خدمة للسياحة في المملكة العربية السعودية. هذا النظام بعد إنشائه سيكون بمنزلة نواة يمكن تعميمها أو ربطها بأنظمة معلومات سياحية أخرى، كما يمكن وضعه أو جزء منه على شبكة الإنترنت. تتكون هذه الدراسة من جزأين رئيسين هما: التعريف بنظام المعلومات الجغرافي ومكوناته وتطبيقاته، وكذلك بيان أهمية المعلومات واحتياج القطاع السياحي لها. أما الجزء الثاني فيناقش أسس تصميم هذا النظام المعلوماتي السياحي وبنائه، وأهمية إنشائه ومجالات خدمته والمعوقات التي قد تعترضه. كما يتطرق إلى أهمية الإعداد والتخطيط لبناء هذا النظام، وذلك من خلال طرح نموذج مقترح للمراحل المختلفة لتصميم النظام وبنائه. وتختم الدراسة بعرض لأهم النقاط التي توصلت إليها.

المصطلحات الأساسية: تصميم نظم المعلومات الجغرافية والسياحية، نظم المعلومات السياحية في المملكة العربية السعودية.

---

* أستاذ الجيومعلوماتية المساعد، كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

تستقطب السياحة اهتمام كثير من المخططين والمستثمرين وصانعي القرار، إضافة إلى المستفيدين سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي أم العالمي. ويرجع ذلك إلى أن السياحة تعد إحدى الصناعات المهمة التي تمثل رافداً حيوياً من روافد الاقتصاد الوطني لكثير من دول العالم. من هذا المنطلق أدركت حكومة المملكة العربية السعودية، وهي ليست بمعزل عما يدور في العالم، هذا الدور الذي تقوم به السياحة وذلك منذ نحو ربع قرن من الزمن حيث أنشئ متنزه عسير الوطني عام 1400هـ كأول متنزه وطني، وذلك في جنوب غرب المملكة العربية السعودية على يد رائد السياحة في المملكة الأمير خالد الفيصل أمير منطقة عسير. هذا المتنزه بدأ يستقبل زواره حتى أصبح عددهم اليوم يفوق مليون زائر سنوياً. ولعل من أهم الدلائل الواضحة على نمو القطاع السياحي وتزايد الاهتمام به في المملكة إنشاء الهيئة العليا للسياحة للاهتمام بالسياحة وتنميتها وتطويرها. كما يدل على ذلك أيضاً، ازدياد الطلب على السياحة الداخلية وازدياد أعداد السياح.

إن المملكة العربية السعودية تتمتع بكثير من مقومات السياحة والجذب السياحي في معظم المناطق تقريباً إن لم يكن في جميعها، وهذه حقيقة قد لا يدركها كثيرون. ومما يؤكد هذا بعض الدراسات التي أشارت إلى عدد من هذه المقومات السياحية وعوامل الجذب التي تتمتع بها كل مناطق المملكة (عبدالعزيز الغامدي، 1992؛ ياسر الخطيب، 2001). أما عن نجاح استثمار هذه المقومات وتنميتها سياحياً، فإنه لن يتأتى دون حسن إدارتها وتطويرها وتنظيمها، ثم الإعلام عنها وتقديمها للسائح في الصورة الملائمة وبحسب متطلباته واحتياجاته. من ناحية أخرى نجد أن صناعة السياحة عموماً تشكل عملية معقدة ومتداخلة الجوانب، حيث يدخل في تركيبها عدد كبير من العوامل البشرية والطبيعية ذات التأثير المتبادل، مما يزيد من صعوبات التعامل مع مثل هذا النشاط. هذه العوامل تشكل في مجملها مصادر متنوعة من البيانات والمعلومات التي تتخذ بناء عليها القرارات وتصدر التوصيات. وعلى هذا فإنه يكون لزاماً على المخططين للسياحة وصانعي القرار أن يتعاملوا مع كم هائل من المعلومات المختلفة، وهذا يزيد من تعقيد عملية اتخاذ القرار، وبخاصة في ظل صعوبة التوفيق بين كثير من المعلومات، أو صعوبة الوصول إلى بعضها بغرض تفسيرها وتحليلها من أجل الارتقاء بهذا النشاط السياحي. إضافة إلى ذلك، فإن تحديث هذه المعلومات وإدراك العلاقات المكانية فيما بينها سيكون من

الصعوبة بمكان نظراً لكثرتها وتداخلها وتباين مصادرها. كذلك فإن الطبيعة المكانية أو الارتباط المكاني لكثير من هذه المعلومات يضفي صبغة جغرافية ذات ارتباط موقعي على كثير من مشكلات السياحة. من هنا كان لا بد من البحث عن وسيلة مثالية أو نظام فعال للتعامل مع كل هذه المتغيرات. ونظراً لنجاح نظم المعلومات الجغرافية (Geographical Information Systems - GIS) في حل كثير من المشكلات ذات الصبغة الجغرافية، وبخاصة فيما يتعلق بالتحليل والتعليل والإجابة عن الأسئلة من نوع: ماذا؟ ماذا لو؟ أين؟ لماذا؟ كيف؟ متى؟ ما مقدار؟... إلخ. وكذلك قدرتها على عرض أنواع مختلفة من المعلومات (خرائط، صور، صوت، فيديو، ... إلخ) في صورة تفي باحتياجات المستخدم وتلبي رغباته، فإنه يمكن تطبيقها فيما يتعلق بكثير من جوانب النشاط السياحي. وإذا سلّمنا بأن كثيراً من الجوانب السياحية ذات صبغة جغرافية، فإن الحاجة تبدو ماسة لتصميم وتنفيذ نظام معلومات جغرافي سياحي[1] لإدارة مختلف جوانب الأنشطة السياحية وتنظيمها وتسهيل عملية التحليل وصنع القرار. إضافة إلى كونه مصدراً إعلامياً وكذلك عاملاً حافزاً لتنشيط السياحة وجذب السياح.

هذا النظام المعلوماتي السياحي سيكون مبنياً على أسس نظم المعلومات الجغرافية، حيث يشابهها إلى حد كبير في المكونات والوظائف الرئيسة ولكنه يختلف عنها في نوعية البيانات والمعلومات التي يعتمد عليها ويتعامل معها، وكذلك في شكل واجهة الاستخدام وبعض الوظائف الخاصة وتصميمها. ومما ينبغي الإشارة إليه أنه عندما ترد كلمة النظام في هذا البحث، فإنها تعني غالباً نظام المعلومات الجغرافي السياحي الذي هو محور هذه الدراسة ما لم يرد خلاف ذلك، أو يدل السياق على خلافه. ويأتي هذا التنبيه هنا للتفريق بين هذه النظم (نظم المعلومات الجغرافية وما يرتبط بها أو يندرج تحتها) ونظم المعلومات الأخرى.

هذا العرض السابق يقودنا إلى مناقشة أهمية الدراسة في إطار أهمية المعلومات عموماً والمعلومات السياحية بوجه خاص، ثم أهمية وجود نظام قادر على إدارة هذه المعلومات وتنظيمها.

(1) يمكن أن تكون التسمية هي «نظام معلومات سياحي»، ولكن فضلت التسمية «نظام معلومات جغرافي سياحي»، وذلك لتأكيد الصبغة الجغرافية لكثير من البيانات والمعلومات السياحية التي يجب أن يشتمل عليها هذا النظام.

أهمية الدراسة:

قد تعتقد كثير من الجهات المستخدمة لنظم المعلومات الجغرافية بأنها نجحت في إعمال هذه التقنية واستخدامها، في حين أن هذا النجاح قد لا يكون كبيراً قياساً بما يمكن أن تقدمه هذه النظم من وظائف وإمكانات. إن أهم أسباب الفشل في تطبيق نظم المعلومات الجغرافية وإعمالها قد يعود، بشكل رئيس، إلى عدم التخطيط السليم في مرحلة الإعداد والتنفيذ للنظام. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لإيضاح الخطوط العريضة لخطوات إعمال تقنية نظم المعلومات الجغرافية ودورها في نجاح النظام أو فشله، ومن ثم التقليل إلى أبعد حد من إمكانية الفشل. من ناحية أخرى فإن كثيراً من المؤسسات تتبع وتقلد في سياستها وخططها لإدخال نظم المعلومات سياسات مؤسسات أخرى وتجاربها، وكثيراً ما يفشل هذا الأسلوب نتيجة كثير من الاختلافات بين هذه المؤسسات، ومن ذلك الاختلافات التنظيمية، والبشرية، والتقنية، والمالية وغيرها. إضافة إلى ذلك فإن بعض المؤسسات والمنظمات لا تحرص على رسم استراتيجية معينة ومحددة وفقاً لاحتياجاتها وإمكاناتها وأهدافها لإدخال النظام. فمثلاً نجد أن كل تطبيق معين، كاستخدام نظم المعلومات الجغرافية لخدمة القطاع السياحي، يجب أن تكون له إستراتيجية خاصة تخدم الأهداف والاحتياجات والأغراض من وراء إعمال هذا النظام وتطبيقه. كل هذه الصعوبات التي تواجهها المنظمات عند محاولتها إدخال نظم المعلومات الجغرافية لأول مرة، والتي قد تؤدي إلى الفشل، تستدعي تبيين أهمية دراسة هذه الجوانب وتوضيحها وتأكيد أهمية مرحلة الإعداد ووضع سياسة واضحة وإستراتيجية ملائمة لبناء النظام وتصميمه وتنفيذه، وبخاصة في ظل قلة الدراسات العربية في هذا الجانب وتلك التي تبين تجارب الآخرين للاسترشاد بها، ولكن ليس لتقليدها وتطبيقها كما هي. من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى تناول الجوانب المهمة في تصميم النظام وبنائه.

أهداف الدراسة ومنهجيتها:

تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسين: القسم الأول منها يناقش أهمية المعلومات ونظم المعلومات الجغرافية وجوانبها المختلفة. أما القسم الثاني فيهتم بمناقشة الأسس والضوابط والمعايير الواجب توافرها لتصميم نظام معلومات جغرافي سياحي وطني وتنفيذه. هذه الجوانب تهم بالدرجة الأولى القائمين على السياحة والمهتمين بتطبيق هذه التقنية لخدمة القطاع السياحي في المملكة العربية

السعودية بوجه عام. من خلال هذين القسمين يمكن استعراض أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

* بيان أهمية المعلومات عموماً، والمكانية منها بشكل خاص، في دعم صناعة القرار، ومن ثمَّ بيان أهمية المعلومات السياحية وتوافرها ضمن نظام معلومات سياحي؛ وذلك للرقي بالسياحة في المملكة العربية السعودية.

* إبراز دور نظم المعلومات الجغرافية، وقدرتها على الإفادة القصوى من البيانات والمعلومات المختلفة لحل كثير من المشكلات.

* إعطاء فكرة مختصرة عن نظم المعلومات الجغرافية وعلاقتها بنظم المعلومات الأخرى.

* مناقشة إستراتيجية تصميم وبناء نظام معلوماتي جغرافي سياحي وطني لخدمة السياحة في المملكة العربية السعودية، ومسوغات اقتناء هذا النظام.

* التعريف بنظام المعلومات الجغرافي السياحي الوطني المقترح، وبيان أهم الوظائف التي يمكن أن يقوم بها.

* تأكيد أهمية إنشاء نظام معلومات جغرافي سياحي يخدم صنّاع القرار، وكذلك الفئات الأخرى من المستفيدين، إضافة إلى دعم عملية التنشيط السياحي.

* تأكيد أهمية الدراسات في هذا المجال والتخطيط لإدخال هذه التقنية، وكذلك تأكيد دور العنصر البشري في نجاح مثل هذا النظام.

* مناقشة أهم عوائق إدخال هذا النظام في أي هيئة أو منظمة، وهي عوائق يمكن أن تؤثر في عملية نجاح هذا النظام.

* مناقشة خطوات تصميم النظام وبنائه، مع تقديم استراتيجية عامة وأنموذج مقترح للوصول إلى تصميم نظام معلوماتي ناجح وتنفيذه.

وتعتمد منهجية هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والتحليل النظري وهنا يود الباحث أن يؤكد أن هذه الدراسة ليست تطبيقية، وإنما تناقش أهمية الإعداد والتجهيز من حيث هي مرحلة سابقة لتطبيق النظام. فمن الطبيعي ألا يتم تطبيق أو إدخال نظام معلومات جغرافي قبل التعرض لهذه المرحلة. ولما لهذه المرحلة من تأثير كبير على أي نظام معلومات، فإنها تمثل محور هذه الدراسة إضافة إلى التركيز على أهمية المعلومات. وبناء على هذه الأهمية وما يتوصل إليه الباحث من

خلال استعراض جوانب الإعداد المختلفة، سيكون هناك نموذج مقترح لأهم الخطوات الرئيسة التي يجب اتباعها أو على الأقل الاستئناس بها عند تصميم النظام وتنفيذه. أما ما يتعلق بالناحية التطبيقية للنظام، فيأمل الباحث أن يتمكن من تطبيق ما ورد في هذا البحث في دراسة أخرى تشمل الجوانب الرئيسة والعامة التي تناولتها هذه الدراسة.

المعلومات ونظم المعلومات (Information and Information Systems):

تعتبر المعلومات عامة، والمكانية بشكل خاص، من الركائز المهمة في دعم صناعة القرار واتخاذه. ولكن يجب أن تُستخدم المعلومات المناسبة وأن تكون هذه المعلومات ذات جودة نوعية عالية وتُفسر بشكل صحيح يلائم موضوع المشكلة قيد الدراسة أو الاهتمام. لقد أكدت نتائج كثير من الدراسات أن المعلومات ذات الارتباط المكاني أو الصبغة الجغرافية المكانية، أو تلك التي يدخل في تكوينها عنصر مكاني، تشكل بين 70%-80% من حجم المعلومات التي تبني عليها الحكومات والمنظمات المحلية والبلديات خططها وتستخدمها في صناعة قراراتها (Dale, 1991; Figueroa, 1998; Thomas, 1995).

وعلى الرغم من أهمية البيانات والمعلومات المكانية فإن معظم دول العالم، بما فيها الدول المتقدمة، لا تزال تعاني عدداً من المشكلات المرتبطة بهذا الجانب المهم. هذه المشكلات تتمثل في عدم وفرة المعلومات بالشكل المطلوب، وطرق الحصول والوصول إلى المعلومات، والسرية، والدقة، والجودة والنوعية، والخصوصية، وغير ذلك، ولكن بنسب متفاوتة. ومما يؤكد عدم وفرة المعلومات المكانية على المستوى العالمي ما أشار إليه (Leatherdale, 1992) من أن كثيراً من أجزاء العالم لا تزال حتى الآن غير مغطاة بخرائط جيدة عند أي مقياس، كما أن كثيراً من الخرائط الموجودة أصبحت قديمة جداً. ويمكن أن نخلص إلى أن البيانات والمعلومات والحصول عليها تُعد مشكلة عالمية قائمة ومستمرة (Rober, 1997)، وأن المعلومات الدقيقة وصيانتها وتحديثها تعد أساساً مهماً لأي نظام معلومات جغرافي (Peel, 1997). كذلك فإن البيانات والمعلومات وخصائصها تشكل أيضاً عقبة رئيسة تواجه كثيراً من الهيئات والمنظمات، والصعوبات المرتبطة بالبيانات هي أحد العوامل التي حدت ببعض السلطات والمنظمات في كثير من دول العالم إلى صرف النظر أو التباطؤ عن إعمال نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقه (Denness, 1997). إضافة إلى ذلك، فإن مشكلات البيانات أسهمت أيضاً في فشل كثير من الأنظمة.

أما فيما يختص بالبيانات والمعلومات المكانية في مجال السياحة في المملكة فقد أغفلت الدراسات المتعلقة بالأنشطة السياحية في المملكة العربية السعودية دور هذه البيانات والمعلومات على الرغم من أهميتها، عدا عدد قليل من الدراسات التي أشارت إلى ضرورة وجود المعلومات السياحية لخدمة صناعة القرار والرقي بالنشاط السياحي. ومن هذه الدراسات التي أشارت إلى أهمية توافر المعلومات السياحية، دراسة محمد القحطاني، (2001)، التي تعد من الدراسات المهمة التي أكدت أهمية المعلومات السياحية، كما أكدت أيضاً أن إنشاء قاعدة معلومات سياحية متكاملة هو من أهم الخطوات وأحد المتطلبات لبناء إستراتيجية وطنية لتخطيط القطاع السياحي في المملكة وتنميته. وقد أورد القحطاني في دراسته هذه، استناداً إلى ما ذكره (Inskeep, 1994)، 14 نوعاً من أنواع المعلومات التي يجب توافرها باستمرار عن السياحة. كذلك أوصت دراسة أخرى قام بها حسن السريحي وهدى باطويل، (2001) بضرورة إنشاء مركز معلومات سياحي في المملكة يهتم بإنشاء قاعدة بيانات عن كل منطقة. إضافة إلى هذه الدراسات هناك دراسة عبدالرزاق أبو داود، (2001) التي أوصت بضرورة العمل على توفير المعلومات والإحصاءات الخاصة بمدينة جدة. كذلك فإن الدراسات المتعلقة بالسياحة تشير إلى أهمية البيانات والمعلومات بشكل عام، لكن لم يكن هناك تأكيد أو إشارة إلى نوعية هذه البيانات والمعلومات. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما نوعية هذه المعلومات التي يجب توافرها باستمرار، والوصول إليها بسهولة، وفي أي شكل يجب أن تتوافر؟ والجواب هو، بالطبع، جميع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط السياحي. ولكن الشيء الذي لم تجب عنه كل الدراسات السابقة التي اطلع الباحث عليها، بل لم تتطرق إليه بالشكل الذي ترمي إليه هذه الدراسة التي بين أيدينا، هو ضرورة توافر البيانات والمعلومات المكانية، هذه الدراسات لم تشر إلى أهمية المعلومات المكانية السياحية بالدرجة الأولى سواء أكانت في هيئة خرائط سياحية، وذلك لأهميتها كمدخلات في نظام المعلومات (Information System)، ومن ثم أهميتها في إجراء التحليلات المكانية، أم كانت ضمن نظام معلومات سياحي يقوم بتنظيم هذه المعلومات وإدارتها وصيانتها.

هذا فيما يختص بالمعلومات، أما نظم المعلومات وتقنية المعلومات (Information Systems and Information Technology)، فإن غالبية دول العالم النامي (Developing Countries) أو الساعية في طريق التطور إن لم تكن كلها، ومن

ذلك المملكة العربية السعودية تعاني بشكل أو بآخر مشكلات تقنية المعلومات. هذه المعاناة يمكن إرجاع أسبابها إلى عدد من العوامل؛ أهمها قلة الموارد المالية، والبشرية (الخبرات والمهارات)، وعدم إدراك أهمية دور هذه النظم، وعدم النجاح في محاولات نقل هذه التقنية وتوظيفها. أما ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص من هذه المشكلات فنجد أن النقص في الجانب البشري (الخبرات والمهارات)، وعدم إدراك أهمية دور هذه النظم يأتي على رأس هذه المشكلات. وقد تُعذر كثير من الدول في عدم قدرتها على توطين تقنية المعلومات ونقلها، ومنها نظم المعلومات الجغرافية؛ ذلك لأن إعمال نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقها، على سبيل المثال لأول مرة، ولأي غرض، ليس بالأمر السهل وقد يتعرض للفشل مرات عديدة. كما أن تطبيقه في بعض المجالات، ومنها على سبيل المثال المجال السياحي يختلف من عدة نواح عن تطبيقه في مجالات أخرى؛ نظراً لوجود كم هائل ومتنوع من مصادر المعلومات التي تدخل في بناء النظام المعلوماتي السياحي، هذا إضافة إلى تعدد خصائص المستخدمين لمثل هذا النظام واختلافهم. وهذا ذاته قد يكون من الأسباب التي تؤدي إلى عدم نجاح النظام ما لم تؤخذ جميع هذه العوامل في الحسبان عند الإعداد والتخطيط لإعمال النظام.

إن أشهر الأنظمة المعلوماتية المكانية المستخدمة الآن هو المعروف بنظام المعلومات الجغرافية (Geographic Information System - GIS)، والذي عرف بهذا الاسم لأول مرة بوصفه تقنية حديثة في كندا عام 1972م، وأصبحت تطبيقاته الآن متعددة ومتنوعة؛ حيث إن أي معلومات مكانية أو ذات ارتباط مكاني (Spatial Data) مؤهلة لتكون ضمن تطبيقات هذا النظام. بعد ذلك ظهرت أنواع أخرى من نظم المعلومات يمكن اعتبارها فروعاً تحت مظلة هذا النظام العام (نظام المعلومات الجغرافي)، أو مشابهة له من حيث الخصائص والركائز الأساسية، ولكن تختلف في مسمياتها ووظائفها الخاصة وذلك بحسب نوعية بيانات كل نظام ومعلوماته. ومن ثم يمكن القول: إن نوعية البيانات والمعلومات التي يحتويها أي نظام هي التي تعطيه الاسم، ويمكن الاستشهاد على ذلك بأمثلة منها: نظم معلومات الأراضي (Land Information System - LIS) ونظم معلومات البلديات (Municipal Information System - MIS)، كما أشار إلى ذلك (Al-Ankary, 1991)، وغير ذلك من نظم المعلومات المتخصصة. وعلى هذا فإن ما ينطبق على نظام المعلومات الجغرافي يمكن تطبيقه على أي نظام معلومات مكاني آخر مثل نظام المعلومات الجغرافي

السياحي، الذي هو محور هذه الدراسة. من هنا يمكن التأكيد بأن نظام المعلومات الجغرافي، المعروف على نطاق واسع، يُعد الأساس لكل نظم المعلومات المكانية الأخرى. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المكان من الدراسة هو: إذا كان لنظم المعلومات الجغرافية كل هذه الأهمية، فما هذه النظم؟

نظم المعلومات الجغرافية

لقد شهدت السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين تطويراً لكثير من برامج النظم الجغرافية لتعمل على الحاسبات الشخصية مما أسهم في انتشار استخدام هذه التقنية. كما ظهر أيضاً ما سُمي بنظم المعلومات الجغرافي المتنقل (Mobile GIS). وهكذا، وبعد نحو 40 سنة من البداية الفعلية، نجد هذه التقنية قد تأثرت وأثرت في كثير من المجالات، مثل التكامل مع نظم الاستشعار عن بعد. وبالإضافة إلى التطور التقني، تطورت كثير من التطبيقات والمفاهيم والمصطلحات وكذلك الجوانب النظرية والفلسفية المتعلقة بنظم المعلومات الجغرافية.

أما عن النظرة المستقبلية لنظم المعلومات الجغرافية فلا يمكن التنبؤ الدقيق والصادق بما سيحدث لها على المدى الطويل؛ ذلك بسبب التطور المتسارع في التقنية التي تستخدمها هذه النظم. ومع هذا فقد أشار (Spencer, 1997) إلى أن هناك اتجاهات عدة يمكن أن تتوسع فيها هذه النظم التي تتطور بخطى سريعة يصعب معها التوقع المستقبلي لأكثر من ستة أشهر.

يشير (Heywood et al., 1998) إلى أن أفضل الطرق للتعريف بنظم المعلومات الجغرافية، هي الأخذ في الاعتبار نوعية الأسئلة التي يمكن أن تجيب عنها هذه النظم. وتشمل هذه الأسئلة السؤال عن موقع الظاهرة، ونمطها، واتجاهاتها، والظروف المحيطة بها، والتوقعات حولها. ويبدو أن إيجاد تعريف موحد لنظم المعلومات الجغرافية أو حصرها في عدة تعريفات هو من الصعوبة بمكان نظراً لتعدد تطبيقات هذا النظام وتباين خلفيات المستخدمين له، إضافة إلى التغير السريع في التقنية المستخدمة. وعلى الرغم من هذا فقد عرض (Maguire, 1991) 11 تعريفاً مختاراً لنظم المعلومات الجغرافية، من بين تلك التي ظهرت بين الفينة والأخرى في المراجع والمجلات العلمية والمؤتمرات المتخصصة حتى عام 1990م. ويمكننا هنا عرض تعريف (Burrough, 1986)، حيث يعرف نظم المعلومات الجغرافية بأنها: مجموعة فعالة من الأدوات لجمع المعلومات المكانية عن العالم الحقيقي (الأرض)

وتخزينها واسترجاعها، بحسب الرغبة، وتحويلها، وعرضها؛ للوصول إلى عدد من الأغراض الخاصة. هذا التعريف استخدمه المؤلف نفسه وزميله في الطبعة الحديثة «الثانية» لكتابه بعد أكثر من عقد من الزمن (Burrough & McDonnel, 1998). أما التعريفات التي ظهرت في المؤلفات العربية، فإنها في مجملها لا تخرج عن ترجمات لتلك التي ظهرت في المطبوعات غير العربية، ويمكن الاطلاع على أمثلة منها في نشاطات ودراسات كل من (رمزي الزهراني، 1992؛ فوزي كبارة، 1997؛ محمد عبدالجواد، 1998؛ محمد عزيز، 1998) وغيرهم. عموماً، يمكن الإشارة إلى أن تعريفات نظم المعلومات الجغرافية لا تخرج، في الغالب، عن تناول ثلاثة أجزاء رئيسة هي: نظام «الكمبيوتر» بما يشمل من برامج وأجهزة، والمعلومات الجغرافية والمكانية، وأخيراً وظائف الإدارة والتحليل (Heywood et al., 1998).

مكونات نظم المعلومات الجغرافية (GIS Components):

تشكل مكونات نظم المعلومات الجغرافية وخصائصها الأركان الأساسية لنجاح النظام وقيامه بوظائفه المختلفة. ويناقش هذا الجزء بشكل مقتضب جداً، هذه المكونات التي يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسة (أو خمسة عند مناقشة الأجهزة والبرامج كل على حدة) كما يلي:

أ - الأجهزة والبرامج (Hardware and Software):

وهي عادة ما تتألف من «كمبيوتر» ذي مواصفات عالية، وشاشة عرض عالية الوضوح، ووسائل إدخال وإخراج للبيانات والمعلومات. أما ما يخص البرامج، فهي تلك التي تمكن المستخدم من إدخال البيانات والنتائج وتخزينها وإدارتها وتحليلها وإخراجها.

ب - البيانات المكانية أو الجغرافية (Geographic or Spatial Data):

وتشمل كل البيانات والمعلومات التي تدخل إلى قاعدة المعلومات سواء أكانت رسومية (Graphics) أم نصية (Text) أم غير ذلك. فعلى سبيل المثال قد نجد البيانات المكانية عن متنزه السودة في منطقة عسير تشتمل على اسم المتنزه والموقع الجغرافي، ومساحة المتنزه، وعدد الزوار، والخدمات الموجودة بداخله، والطرق المؤدية إليه، ونوعية الغطاء النباتي، وهكذا. كذلك فإنه يمكن أن يكون لكل عنصر أو ظاهرة أو خدمة داخل هذا المتنزه بيانات تفصيلية. هذه البيانات يمكن تخزينها وعرضها كخرائط أو بيانات مكتوبة كما يمكن عرضها بعضها فوق بعض في هيئة طبقات (Layers) وإجراء التحليلات عليها، والاستفسارات حولها.

ج - وسائل إدارة وتحليل البيانات (Data Management and Analysis Tools):

هذا الجزء يهتم بكل ما يتعلق بالبيانات المكانية بدءاً بإدخالها إلى «الكمبيوتر» وانتهاء بإخراجها في أشكالها المختلفة. ويمكن أن يدخل ضمن هذا الجزء كل الوظائف التي تقوم بها البرامج مثل التنظيم والإدارة والتحكم في إدخال البيانات، وإدارتها، وتحليلها وإخراجها، وكل واحد من هذه الإجراءات يندرج تحته عديد من الطرق والوظائف.

د - العنصر البشري (Human Resources or Liveware):

على الرغم من أن كثيراً من تعريفات نظم المعلومات الجغرافية تُغفل الإشارة إلى العنصر البشري وتركز على الأجهزة والبرامج والبيانات والتحليل، فإنه لا يمكن الاستفادة من النظام بمعزل عن العنصر البشري الذي يمثل أهم الأجزاء في النظام. وكما أشار (Heywood et al., 1998)، فإنه لا بد دائماً من وجود العنصر البشري، وذلك لإدخال البيانات وتشغيل النظام، إضافة إلى اتخاذ القرار بناء على ما تمليه مخرجات هذا النظام.

تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية (GIS Applications):

نظراً لتوسع هذه التطبيقات والاستخدامات، وتزايد أهميتها لمختلف أفراد المجتمع، فقد أدخلت نظم المعلومات الجغرافية بوصفها خدمة للمستفيدين في مكتبات عدد من الجامعات الأمريكية (عماد الصباغ، 2000). كذلك فإن المراجع الحديثة والمجلات العلمية المهتمة بالمجالات الحديثة الخاصة بنظم المعلومات الجغرافية، والخرائط، والاستشعار عن بعد لا تكاد تنفك عن نشر تطبيقات جديدة في كل عدد. وللإشارة إلى بعض من التطبيقات العامة لنظم المعلومات الجغرافية أفرد (Antenucci et al., 1991) فصلاً كاملاً لمناقشة بعض مجالات التطبيق والاستخدام لهذه النظم في القطاعات الحكومية وقطاع الخدمات والقطاع الخاص والتجاري.

أما في التطبيقات السياحية ولا سيما في خدمة القطاع السياحي، فقد استخدمت هذه التقنية بشكل خاص لاختيار مواقع الخدمات ومناطق الجذب السياحي، وتحديدها وإدارتها (Burrough & McDonnell, 1998). لقد أثبتت نظم المعلومات الجغرافية نجاحها في عدد من التطبيقات البسيطة وذات الغرض الواحد، مثل اختيار المواقع المثلى لبناء المراكز التجارية أو الخدمية، وإيجاد أفضل الطرق بين موقعين، أو إظهار نمط توزيع معين... إلخ، وذلك دون إجراء دراسات أولية تفصيلية معمقة لبيان جدوى نظم المعلومات الجغرافية وفائدتها في مثل هذه

التطبيقات. أما في بعض التطبيقات المعقدة كالسياحة مثلاً، فإن الأمر يتطلب دراسات عميقة وإعداداً ملائماً من جميع النواحي، وبخاصة فيما يتعلق بمراحل التصميم والتنفيذ وكذلك اختيار البيانات وجمعها.

فلسفة تصميم نظام المعلومات السياحي وتنفيذه:

خطوات تصميم نظام معلومات ناجح:

يعتبر تصميم نظام المعلومات الجغرافي وإدخاله إلى حيز العمل «إعماله» (Design and Implementation) من الأشياء الصعبة جداً والمكلفة التي قد تواجه الهيئة أو المنظمة التي تتبنى مثل هذا النظام. مثل هذه الصعوبة والتكلفة تأتي في المقام الأول من طول الفترة التي تستغرقها عملية إدخال النظام وتجربته، والتي قد تمتد بين 3 و 10 سنوات. خلال هذه الفترة لا يمكن الجزم بشكل قاطع أن هذه التجربة ستنجح أو لن تنجح، حيث لا يمكن الحكم النهائي على نجاح عملية إدخال النظام لأي هيئة أو مؤسسة أو فشلها، قبل التجربة الفعلية والعملية والطويلة أحياناً. إن البناء التدريجي للنظام، على الرغم من أنه يسهم في طول مدة إدخال النظام واختباره، ويبطئ عملية إعطاء النتائج، فإنه يعتبر في الوقت نفسه من أسلم الطرق لنجاح النظام (Spencer, 1997). كذلك الحال بالنسبة لتجربة النظام على تطبيقات بسيطة في المرحلة الأولى قبل توسيع دائرة تطبيقاته، حيث تبطئ هي الأخرى في عملية بناء النظام بشكلها النهائي، مع أن هذا الأسلوب يعتبر أيضاً من مفاتيح النجاح؛ إذ يمكن الانطلاق إلى تطبيقات أكبر بعد ضمان نجاح التطبيقات البسيطة (Peel, 1997). لقد أكدت تجربة وزارة الشؤون البلدية والقروية في المملكة العربية السعودية أيضاً نجاح طريقة التصميم والبناء التدريجي للنظام على الرغم من وجود بعض السلبيات (Al-Ankary, 1991)، وليس هنا مقام تفصيل القول عنها.

إن الاطلاع على خبرات الآخرين وتجاربهم والاستفادة من نتائج الدراسات ومن التوصيات وتوظيفها لخدمة هذا الغرض يعد من أهم مفاتيح النجاح في عملية تصميم نظم المعلومات الجغرافية. ولكن يجب أن تتفق هذه المعطيات مع أهداف المنظمة أو الهيئة وتوجهاتها. لذا، بالإضافة إلى الاطلاع على جهود الآخرين والاستفادة منها، لا بد من الاعتماد على الدراسات التي تُجرى داخل المنظمة بشكل رئيس وعدم الاعتماد الكلي والمطلق على مجهودات الآخرين وتجاربهم أو تبنيها وتقليدها حرفياً؛ وذلك لسبب بسيط جداً وهو أن كل منظمة لها شخصيتها المميزة التي لها أكبر الأثر في نجاح النظام الذي سيخدم ما ترمي إليه المنظمة ذاتها وليس غيرها.

إن مما يجب تأكيده هنا أنه ليس هناك ما يمكن اعتباره أفضل وسيلة لتصميم النظام وبنائه، ولكن هناك ما يمكن اعتباره خطوطاً عريضة يمكن الاستفادة منها والاسترشاد بها والعمل على ضوئها والانطلاق من خلالها. من هذه الطرق ما أورده (Antenucci et al., 1991)، حيث قسم مراحل بناء النظام إلى خمس مراحل رئيسة، كل مرحلة تحوي عدداً من الخطوات كما يلي:

– **المرحلة الأولى:** حيث تحدد احتياجات المستخدم ومتطلبات نظام المعلومات الجغرافية.

– **مرحلة التصميم:** وتشتمل على خطة إدخال النظام، وتصميمه، ثم تصميم قاعدة البيانات.

– **مرحلة التطوير:** تتألف من الحصول على النظام، وقاعدة البيانات، والتنظيم وتأهيل المتدربين، وتجهيز طرق التشغيل، ثم تجهيز المكان.

– **مرحلة التشغيل:** وفيها يركب النظام، ثم تجرى الدراسات الأولية، ثم تحول البيانات، ثم تطور التطبيقات، وأخيراً يكون الاتجاه إلى التشغيل الآلي (الأوتوماتيكي).

– **المرحلة الأخيرة:** وفيها يراجع النظام، ويعمل على التوسع فيه وتصحيح الأخطاء وتحديث المحتويات.

إضافة لما سبق، فإن هنالك طرقاً أخرى، منها ما أورده (Clarke, 1991) حيث قدم وصفاً لأربع مراحل تشتمل في جملتها على 14 خطوة لتصميم نظم المعلومات الجغرافية وتنفيذها. من جهة أخرى أوضح (DeMers, 1997) عدداً من الخطوات التي يمكن اتباعها عند إدخال نظام المعلومات لأي هيئة أو منظمة، ويمكن عرض هذه الخطوات بشكل مختصر فيما يلي:

1 – تحديد الأهداف العامة للهيئة التي ستستفيد من النظام.

2 – إنشاء أهداف نظام المعلومات الخاصة وتعيينها.

3 – تحديد معوقات الوصول إلى الأهداف، وإعادة صياغتها ومراجعتها في حالة تعارضها.

4 – إجراء تحليل أولي لفائدة النظام وتكلفته.

5 – إعداد تقارير حول دراسة الجدوى ومجال خدمة النظام.

6 – مراجعة جدوى النظام بالنسبة للمستفيدين.

من ناحية أخرى ناقش (Bernhardsen, 1992) خطوات تصميم نظم المعلومات وتنفيذها، من النواحي الإعدادية النظرية والنواحي التقنية، بشيء من التفصيل وذلك في فصل كامل من كتابه، ومثل ذلك فعل (Heywood et al., 1998). وللتوسع في هذا المجال هناك عدد من الدراسات التي ناقشت جوانب مختلفة من مراحل تصميم نظم المعلومات الجغرافية وبنائها، أمثال (Clarke, 1991; De Man, 1988; Markham, 1994; Medyckyj-Scott, 1993; Rix & Peel, 1998) وغيرهم. وتتضح للقارئ من خلال هذه الدراسات، بل تتأكد أهمية الإعداد والتخطيط لعملية إدخال نظام المعلومات الجغرافي، أو ما شابهه، قبل البدء في الاستخدام الفعلي للنظام، حيث يتوجب الاطلاع على مثل هذه الدراسات عند البدء في عملية تصميم أي نظام معلومات جغرافي وتنفيذه. ونخلص في هذا الجزء إلى التأكيد مرة أخرى أنه ليس هناك نظام معلومات جغرافي جاهز بالشكل المطلوب للقيام بجميع التطبيقات دون تعديل وتحوير لتصميمه ووظائفه حتى يخدم أهداف الجهة المستفيدة منه أو التطبيق المعد له.

مقومات نجاح تنفيذ نظام المعلومات أو فشله:

قبل الحديث عن مقومات النجاح أو الفشل، نجد التساؤل التالي يطرح نفسه: هل يمكن تقدير أن نتائج إدخال هذه التقنية لأي هيئة أو منظمة ناجحة أو غير ناجحة؟ تعتمد الإجابة «بالطبع» على من يُصدر هذا الحكم، أو يقرر عملية النجاح أو الفشل. إن الفيصل في الحكم على نجاح نظام ما أو فشله هو مدى تحقيق هذا النظام لأهداف الجهة ومتطلباتها، وكذلك إلى أي مدى استخدمت الوظائف المتاحة التي يقدمها هذا النظام. عموماً يمكن القول: إن من النادر جداً أن نجد نظاماً وقد نجح نجاحاً مطلقاً في جميع الجوانب، وبخاصة في بدايات إدخال هذا النظام، ولكننا قد نجد العكس. وقد بينت التجارب أن هناك عدداً من المعوقات لا يكاد يفلت أي نظام من بعضها أو من كثير منها. هذه المعوقات هي التي تسهم في فشل النظام، وهي العوامل نفسها التي تدعم النجاح عندما يعد لها وتوضع حلولها، وفيما يلي عرض لأهم هذه المعوقات:

- عدم الوضوح في تحديد الهدف من اقتناء النظام والأغراض التي سيخدمها.
- عدم الاستعداد الكامل والاطلاع على خبرات الآخرين والاستفادة منها.
- قلة الموارد المالية، ومن ثم عدم الوفاء بمستلزمات إنجاز عملية إدخال النظام.

– عدم وفرة البيانات والمعلومات، أو صعوبة الوصول إليها، أو عدم القدرة على ذلك.

– كون المعلومات المتوافرة في هيئة غير رقمية (Digital form)، أو غير متوافقة مع النظام، ومن ثم فإن تحويلها يأخذ كثيراً من الوقت والجهد والمال.

– السعي إلى تنفيذ النظام دفعة واحدة (استعجال النتائج) دون إجراء الدراسات التطبيقية البسيطة، ودون تحديد مراحل التنفيذ وخطواته.

– عدم ملاءمة واجهة التعامل للمستخدم (User Interface).

– عدم إدراك المستخدمين لكامل إمكانات النظام، ومن ثم عدم استخدامه الاستخدام الأمثل.

– إهمال تحديد الجهات المستفيدة من النظام، سواء على المستوى الفردي أم الجماعي.

– عدم تقبل المستخدمين والمستفيدين والعاملين في المنظمة لهذا النظام.

– عدم التجانس بين وظائف النظام وأهداف المنظمة نتيجة لضعف الإعداد العام.

– قلة الوعي العام بأهمية هذه التقنية وإمكاناتها، وعدم تهيئة العنصر البشري للتعامل مع هذا النظام والتعايش معه.

– قلة الأيدي العاملة المؤهلة بل «ندرتها» في مجال نظم المعلومات الجغرافية، وبخاصة ما يتعلق بالجانب الفني. وهذا الجانب لا يتعلق بالتأهيل في مجال تشغيل النظام فقط، بل بالمؤهلين في مجال التخطيط والتنظيم والإدارة أيضاً.

– عدم ثبات مصطلحات هذه التقنية؛ حيث تعتبر مشكلة عالمية، وتتضاعف هذه المشكلة في وطننا العربي بسبب اختلاف الترجمات، وظهور الترجمات غير المتوافقة، مما يؤدي إلى تشتت الجهود.

– تجاهل دور الجانب البشري، وعدم الاهتمام به من حيث دراسة المتطلبات والاحتياجات، والتأهيل والتثقيف، وكذلك عدم إشراك المستخدمين أثناء عملية التنفيذ والتصميم. وفي هذا الجانب تؤكد كثير من الدراسات أن المصاعب الرئيسة تكمن في النواحي الإدارية والتنظيمية أكثر منها في النواحي التقنية. ويشير (Buchanan, 1993) بهذا الصدد إلى أن الدراسات التي أجريت على شمال أمريكا،

فيما يتعلق بالأسباب التي تعوق نجاح إعمال نظم المعلومات الجغرافية، تبين أن الفشل في تطبيق النظام سبب 10% منه تقني، فيما تسهم المشكلات التنظيمية (العنصر البشري) بما نسبته 90%. كما يشير الباحث نفسه أيضاً إلى نتائج دراسة مسحية طبقت على 400 شركة بريطانية وأيرلندية تظهر أن 11% فقط من هذه الشركات يمكن اعتبارها قد نجحت في تطبيق تقنية المعلومات. وهذا يدلل بشكل واضح على أهمية الجانب البشري.

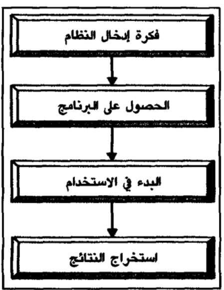
تصميم نظم المعلومات الجغرافية وتنفيذها – الفلسفة العامة:

هناك ما يؤكد تعرض تطبيق نظم المعلومات الجغرافية للفشل في الوطن العربي؛ فعلى سبيل المثال يؤكد (Bait-Ishaq & Burden, 1997) أنه على الرغم من نجاح إدخال برنامج نظام المعلومات الجغرافي في جوانب عدة من وزارة موارد المياه في عمان، فإن النظام عموماً قد أخفق في تحقيق أهدافه في المدة المحددة نتيجة لعدة عوامل تعود في مجملها إلى عدم النجاح في التخطيط السليم لإدخال النظام. كما يؤكد (Al-Ankary, 1991) أن كثيراً من العوائق التي صادفت عملية إدخال نظام المعلومات في وزارة الشؤون البلدية والقروية في المملكة العربية السعودية كان يمكن تجنبها خلال مرحلة الإعداد والتطوير. ومن خلال استعراض عدد من التجارب، لم يكن هناك إشارة واضحة للخطط والإستراتيجيات المتبعة، ولم يكن هنالك تأكيد لأهمية هذه الخطط والإستراتيجيات، ولكن يبدو، بشكل عام، أن الإستراتيجية المتبعة لا تختلف كثيراً من منظمة أو هيئة إلى أخرى. وعلى هذا يمكن بيان الخطوات العامة المتبعة لإعداد كثير من نظم المعلومات الجغرافية وتنفيذها من خلال أنموذج مبسط (شكل 1) يوضح المراحل التي يتم بها إعداد هذا النظام وإدخاله. هذه الإستراتيجية تبدأ بمرحلة العلم عن النظام، ومن ثم الاقتناع بأهميته أو بالوظائف التي قد يؤديها والتطبيقات التي قد يخدمها، ومن ثم ضرورة اقتنائه. بل إن فكرة اقتناء النظام قد تنبع من تقليد هيئة أخرى، أو من محاولة التميز أو التفوق عليها، وبخاصة إذا ارتبط ذلك بقوة الهيئة أو الشركة. تلي فكرة الاقتناء مرحلة الاقتناء الفعلي للنظام والحصول عليه وكذلك على الأجهزة المصاحبة، التي قد لا تكون متوافقة جداً من ناحية الإمكانات، كما أن هذه المرحلة قد يصاحبها بعض التدريب القصير جداً، الذي ربما يفيد المتخصص بعكس المبتدئ في هذا المجال.

بعد ذلك تبدأ المرحلة الثالثة، وفيها تكون محاولة البدء في استخدام النظام وعادة ما يكون استخداماً متواضعاً جداً يعتمد على المحاولة والخطأ أو اتباع أمثلة الدليل أو تطبيقات قام بها شخص آخر. وتأتي المرحلة الأخيرة للحصول على النتائج، وغالباً ما تكون في شكل تقارير أو خرائط معروضة على الشاشة أو مطبوعة على الورق كأقصى ما يمكن الحصول عليه.

وبمقارنة هذه الإستراتيجية (شكل 1) بما تتبعه المؤسسات والقطاعات الكبرى وتوصي به الأبحاث العلمية والتجارب العملية، نجد أن خطوات هذه الإستراتيجية لا تكاد تتجاوز الأربع، في حين أن بعض الدراسات تقترح ما يفوق 14 خطوة لإعداد النظام وتنفيذه بشكل يضمن نجاحه أو يقلل من أسباب فشله وتعثره.

إن كثيراً من خطط إدخال نظم المعلومات الجغرافية في كثير من الهيئات يكتنفه كثير من القصور في عدد من الجوانب، لذا كان لا بد، كما أشارت هذه الدراسة إليه سابقاً، من اقتراح إستراتيجية عامة مبنية على أسس علمية وعملية واضحة؛ وذلك للسير على ضوئها والاقتداء بها عند بدء أي برنامج نظام معلومات جغرافي.



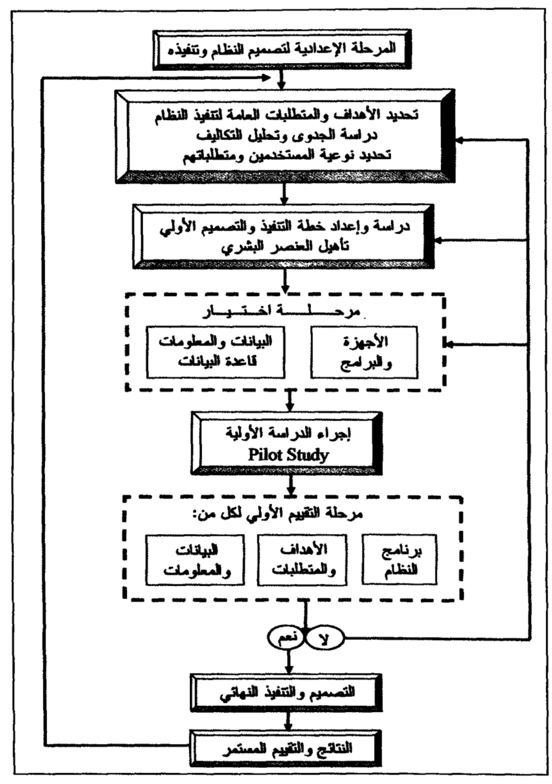
شكل 1: الخطة العامة المتبعة لإدخال نظم المعلومات الجغرافية في كثير من الجهات

المصدر: من إعداد الباحث.

إستراتيجية عامة مقترحة لبناء نظام معلومات:

نظراً لأهمية الإعداد والتخطيط لبناء نظام المعلومات، فإن هذا الأنموذج المقترح شكل (2) سيستعرض أهم المراحل العامة لتصميم أي نظام معلومات جغرافي وبنائه أو نظام معلومات متخصص كنظام المعلومات الجغرافي السياحي. هذا الأنموذج صمم كأنموذج يمكن تعديله وتحويره حتى يتلاءم مع متطلبات الجهة التي ستتبنى إدخال النظام. كذلك فإن بعض مراحل هذا النموذج أو فقدانه قد تكون أهم من بعضها الآخر وفقاً لاهتمامات الجهة المنفذة والهدف من النظام. ويمكن تقسيم هذا الأنموذج إلى عدة مراحل كما يبين شكل (2)، بحيث يبدأ بالمرحلة الإعدادية وفيها تكون التهيئة للانتقال لتطبيق نظم المعلومات الجغرافية أو السياحية من خلال وجود الدوافع لذلك، ومن هذه الدوافع الحاجة للنظام ووجود الرغبة والإمكانات البشرية والمالية. هذه المرحلة تشتمل على عدة خطوات تحدد خلالها أهداف إنشاء النظام، وكذلك أهداف المنظمة من وراء اقتنائه. كما تحدد متطلبات النظام من أجهزة وبرامج وكادر بشري وبيانات. ويمكن أن تشتمل هذه المرحلة أيضاً على دراسة متطلبات المستخدمين ونوعياتهم وتحليلها، والبيانات المطلوبة وخصائصها.

وبناء على كل هذه المعطيات تدرس الجدوى، وتقدر التكاليف الأولية التي تشمل تكلفة الشراء والصيانة والتدريب. هذه المرحلة الإعدادية تُعد من المراحل المهمة كنقطة انطلاق تؤثر فيما يتبعها من مراحل، فضلاً عن تأثيرها في شكل المنتج النهائي وإمكاناته. تعقب هذه المرحلة، أو تنطلق منها وتتداخل معها، خطة تصميم النظام وتنفيذه، وتشمل مواصفات قاعدة البيانات، ووظائف النظام، أو أي متطلبات أخرى مثل تصميم واجهة الاستخدام، ومناقشة مدى إمكانية تعديل أي من الوظائف أو إضافتها إلى النظام المقترح. كما يتبعها أيضاً خطوة تأهيل الكادر البشري للعمل على هذا النظام بشكل كامل وليس مجرد تشغيل فقط. من خلال المراحل السابقة يتوقع، بل يجب، أن تصبح المنظمة أو الهيئة في وضع يؤهلها لاختيار الأجهزة والبرامج الملائمة، وكذلك قواعد البيانات والبيانات المطلوبة ونوعيتها بما يتوافق مع معطيات تلك المراحل. ومن خلال الإجراءات السابقة يصبح النظام جاهزاً للعمل وفقاً لما يتوافر من بيانات وكادر بشري، وفي هذه الأثناء تبدأ الرؤية تتضح، ومن ثم يمكن القيام بإجراء دراسة أولية (Pilot Study)، وبناء على نتائجها ينتقل إلى مرحلة التقويم الأولي لجميع جوانب النظام. في هذه المرحلة



شكل 2: نموذج مقترح لتصميم نظام معلومات جغرافي/ سياحي وبنائه

المصدر: من إعداد الباحث.

تدرس جميع جوانب المراحل السابقة وتقوّم، سواء أكان ذلك عن طريق نتائج الدراسة الأولية مباشرة، أم عن طريق التقويم العام للنظام. وتعد مرحلة اختبار النظام من المراحل المهمة أيضاً لعلاقتها بجميع المراحل السابقة، كما أنها قد تستغرق وقتاً طويلاً. وهكذا من خلال مرحلة الدراسة الأولية للنظام ومرحلة التقويم الأولي يمكن إعادة دراسة أي خطوة من الخطوات السابقة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، أو الانتقال إلى مرحلة التصميم والتنفيذ النهائي.

وبهذا يتم الوصول إلى المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة النتائج والتقويم المستمر لجميع الجوانب السابقة. هذه المرحلة الأخيرة (النتائج والتقويم المستمر) يجب أن تستمر على فترات تحدد وتختار من قبل الجهة التي تطبق النظام؛ وذلك ضماناً لاستمرارية الأداء الفعال للنظام ولمواكبة التقدم التقني والتنظيمي الإداري لهذه الأنظمة.

إن المراحل والخطوات المبينة في هذا الأنموذج لا يمكن فصل بعضها عن بعض بشكل كلي، كما لا يمكن معاملة كل المراحل والخطوات بنفس الاهتمام أو التركيز؛ وذلك لأن أهمية بعض المراحل تتحدد نتيجة لعدة عوامل مختلفة، إضافة إلى أن بعض المراحل قد تؤثر في مراحل أخرى وتتأثر بها. فمثلاً مرحلة الدراسة الأولية ومرحلة الأهداف العامة يمكن الاستغناء عنهما، أو عن كثير من خطواتهما في بعض الحالات الخاصة والفردية، مثل حالات إنشاء معامل نظم معلومات جغرافية للتدريب. وفي مقابل ذلك فإن مرحلة الإعداد وكذلك الاهتمام بالعنصر البشري لهما أهمية قصوى في إنشاء أي نظام جغرافي. والقاعدة العامة هنا أنه كلما كثرت اهتمامات الجهة وتنوعت نشاطاتها واهتمامات المستفيدين كانت الحاجة إلى الإعداد لتصميم النظام وتنفيذه أكبر. فعلى سبيل المثال قد نجد هيئة صغيرة أو نشاطاً محدداً كالسياحة يحتاج إلى خطة إعداد وتصميم أكبر مما تحتاجه وزارة ما. ففي مثال السياحة واستخدام نظم المعلومات الجغرافية (أي إعداد نظام معلومات جغرافي سياحي وتنفيذه) نجد التنوع الكبير والمتداخل جداً إلى درجة التعقيد بين جوانب الأنشطة السياحية المختلفة، وتلك التي ترتبط بالسياحة، وهذا بدوره ينعكس على عملية إعداد النظام وتنفيذه. كذلك نجد اختلافات شتى بين خصائص المستفيدين من مثل هذا النظام واهتماماتهم التي تبدأ من متطلبات السائح العادي إلى متطلبات صانعي القرار السياحي واهتماماتهم. إضافة إلى ذلك فإن قسماً كبيراً من البيانات والمعلومات المطلوبة لخدمة هذا النظام ستكون، بلا شك، ديناميكية

الطبيعة، وستكون كبيرة جداً، ليس من حيث الحجم فقط ولكن من حيث التنوع أيضاً. كل هذه الخصائص للنشاط السياحي وما يرتبط به من عوامل أخرى تنعكس على عملية إعداد نظام المعلومات الجغرافي السياحي وتنفيذه، مما يتطلب وقتاً أكبر وإعداداً أوسع وأشمل.

تصميم نظام معلومات جغرافي سياحي وطني وبناؤه:

على الرغم من أن الاهتمام بالسياحة في المملكة العربية السعودية قد بدأ فعلياً منذ ما يربو على ربع قرن، فإن السياحة بوصفها نشاطاً لا تزال في بداياتها من الناحية التنظيمية والعملية. كما أنه لا يزال هناك كثير من الجوانب التي تسترعي الانتباه، ومن ضمنها إنشاء نظام معلومات جغرافي سياحي ليكون نواة لخدمة السياحة في منطقة عسير، باعتبارها من أهم المناطق السياحية في المملكة، ومن ثم توسيع هذا النظام ليكون بمنزلة نظام سياسي وطني يخدم السياحة على مستوى المملكة العربية السعودية. هذا التوجه أو الاقتراح ينطلق من حقيقة ثابتة هي أنه من الصعب جداً إعداد النظام وتنفيذه جملة واحدة لخدمة السياحة في المملكة نظراً لتشعب هذا الموضوع لدرجة تجعل الحل الأمثل يكمن في سياسة التدرج في اقتناء النظام (أو اتباع سياسة: "التفكير الكبير والبداية الصغيرة" Think big start small)، وذلك من خلال تصميم برنامج تجريبي وتنفيذه لمدة معينة.

وفي القسم التالي من هذه الدراسة ستناقش ماهية نظام المعلومات الجغرافي السياحي، الذي يشكل جزءاً رئيساً من هذه الدراسة، ولماذا هذا النظام؟ وماذا يمكن أن يخدم؟ وكذلك أهمية مرحلة الإعداد والتنفيذ، ثم الخاتمة والتوصيات. أما الإستراتيجية المقترحة لبناء هذا النظام فقد عرضت في الفقرة السابقة نظراً لملاءمة مناقشتها في ذلك الموضع.

نظام معلومات جغرافي أم سياحي؟

إن نظام المعلومات السياحي الوطني (National Tourism Information System) المقترح في هذه الدراسة، لا يختلف عما سبق مناقشته إلا في نوعية البيانات والمعلومات المستخدمة، وكذلك نوعية المستخدمين، التي تُخصص تطبيقات هذا النظام وأهدافه. من هنا يمكن تعريف نظام المعلومات السياحي هذا على أنه: **نظام وطني شامل لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالقطاع السياحي بأنواعها المختلفة (مكانية أو غير ذلك) وتخزينها وتحديثها وتعديلها، ومن ثم تحليلها**

وعرضها وإخراجها، وذلك لغرض تطوير السياحة الداخلية ودعمها وخدمة المهتمين من جميع الفئات، سواء أكان ذلك داخل المملكة أم خارجها. هذه البيانات والمعلومات التي سيحويها النظام تشمل الخرائط والصور والبيانات النصية، إضافة إلى مقاطع فيديو وصوت وغير ذلك من كل ما يتعلق بقطاع السياحة من خدمات مختلفة. ومع هذا فإن جوهر هذا النظام يستخدم التقنيات المعروفة نفسها التي تستخدمها نظم المعلومات الجغرافية.

وانطلاقاً مما سبق نجد أنه في حالة البدء بالبناء والتنفيذ ودخول المرحلة التطبيقية يمكن اختيار البرنامج المناسب من بين برامج نظم المعلومات الجغرافية المختلفة، ويأتي في مقدمتها برامج (ArcInfo, ArcGIS, ArcView, MapInfo, Geomedia, SPANS, Ilwis, etc...). أما اختيار البرنامج فيأتي بطبيعة الحال بناء على نتائج مرحلة الإعداد وكذلك الدراسات الأولية، مع الأخذ في الاعتبار تلك الفروق غير الجوهرية بين كل برنامج وآخر.

لماذا نظم المعلومات السياحية في المملكة؟

تكمن قوة نظم المعلومات ذات الصبغة الجغرافية أو المكانية في خاصية جمع مختلف البيانات وتحليلها، وعلى ذلك فإن فوائدها قد تُقبلت دون نقد، وبخاصة من العاملين في مجال الخرائط، وأصبحت قوة هذه الأنظمة غير محددة تقريباً (Leatherdale, 1992). كما أن نظم المعلومات من هذا النوع يمكن استخدامها في كل الأحوال التي تُستخدم فيها المعلومات المكانية لصناعة القرار، وعندها تكون مخرجات هذا القرار ذات تأثير مكاني (Frank, 1993). هذه الأنظمة يمكن توظيفها بكل ثقة لخدمة النشاط السياحي، بل إن الحاجة أصبحت ملحة جداً لبناء قاعدة بيانات سياحية شاملة تحتوي البيانات والمعلومات المكانية وغيرها، بحيث تدار ويتحكم بها من خلال نظام معلومات يلائم اهتمامات كل المعنيين واحتياجاتهم وأهدافهم ومن لهم علاقة بالأنشطة السياحية. ومع أن أهمية هذا النظام وفوائده قد لا تدرك من أول مرحلة لأنها لا تظهر بشكل مباشر، كما أن النتائج لا تظهر بشكل سريع أو في وقت قصير، فإن هذا الأمر يجب ألا يحد أبداً من البدء في تبني الفكرة وبناء النظام. إن حقيقة عدم إدراك الفوائد المرجوة من إدخال نظم المعلومات قد حدا بكثير من المنظمات إلى عدم استخدامها أو تأخير البدء في استخدامها؛ ذلك لأن هذه الفوائد تكون غير ملموسة في بادئ الأمر وإنما تدرك من خلال استخدام النظام لفترة معينة. وقد أشار (Buchanan, 1993) إلى هذه الحقيقة عندما أكد أنه من الثابت

في عديد من مطبوعات المؤتمرات الخاصة بنظم المعلومات الجغرافية أن الفوائد التي تأملها أي منظمة من إدخال نظم المعلومات الجغرافية لا يمكن إدراكها مباشرة.

عموماً، يمكن طرح بعض المسوغات العامة لإعمال نظم المعلومات السياحي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، وهي تجيب ضمناً عن التساؤل السابق «لماذا نظم المعلومات السياحية في المملكة؟» وذلك من خلال عرض موجز لما يمكن أن يقدمه هذا النظام أو يسهم به لخدمة السياحة كما يلي:

- معالجة مشكلة قلة الخرائط السياحية التي ترشد السياح إلى مواقع الأنشطة السياحية والخدمات، أو انعدام هذه الخرائط أو عدم كفاءتها.

- سد النقص في مجال البيانات المتعلقة بالسياحة، وتنويع مصادر هذه البيانات والاستفادة القصوى منها من خلال نظم المعلومات، وبخاصة أن كثيراً من الاهتمام ينصب على إنشاء نظم معلومات تستخدم قاعدة بيانات نصية فقط وتركز على وظائف الحفظ والاسترجاع بشكل رئيس.

- تسهيل الوصول إلى البيانات والمعلومات وتقديمها بشكل موثق لصانعي القرار والمستخدمين من الباحثين والسياح وغيرهم.

- إدارة الموارد السياحية والمحافظة عليها ورسم الخطط التنفيذية التطويرية، حيث يصعب ذلك دون وجود نظام إدارة وتحكم للمعلومات وتحليلها، وذلك بسبب كثرة عناصر النشاط السياحي وتنوعها، والمعلومات الخاصة بذلك.

- الإعداد لمواجهة الضغط المتنامي على الخدمات والأنشطة السياحية، وكذلك حل المشكلات المتوقعة وإعداد الدراسات والتوقعات المستقبلية من خلال عمل النماذج (Modeling) وتحليلها.

- تغطية أي قصور إعلامي حول الإمكانات السياحية في المملكة وبخاصة الإعلام الخارجي، أو الإسهام في تقليل ذلك من خلال عرض جزء من هذا النظام على شبكة الإنترنت وتمكين المستخدم من الدخول إلى الأجزاء المسموح بها من هذا النظام. كذلك الرقي بمستوى الإعلام والإرشاد السياحي الداخلي للسياح سواء أكان ذلك داخل المنطقة السياحية عن طريق تقديم الخدمة لهم في أماكن تجمعاتهم ونُزلهم وفي مداخل المنطقة أم في مكان الإقامة الدائمة.

- تطوير الخدمات الخرائطية بأنواعها وتقويمها من خلال طبع الخرائط بحسب الطلب (حتى على المستوى الشخصي)، وكذلك تقديمها على شبكة الإنترنت

بحيث يمكن للمستخدم (السائح) الاطلاع على خرائط المواقع السياحية والخدمات المقدمة وعلى وسائل الجذب ومناطقه، حتى قبل مغادرة مكان إقامته الدائمة.

– تحديد مواقع المناطق السياحية الحالية وامتدادها، وكذلك التنبؤ بمواقع المناطق ذات الإمكانات السياحية المستقبلية وتطويرها.

– تحديد نطاقات وأماكن التغيرات الحالية والمتوقعة التي قد تطرأ على خصائص المناطق السياحية؛ وذلك بسبب تأثير العوامل المختلفة.

– تحديد العوامل ذات التأثير على التنمية السياحية والتنشيط السياحي، والعوامل التي تفيد في النهوض بالسياحة ودعمها.

– الإسهام في تحديث البيانات والمعلومات ومراجعتها بسرعة وسهولة، وكذلك تنظيم عمليات تخزين هذه المعلومات واسترجاعها وعرضها أو طبعها، ومنها ذات الخاصية البيانية، وبذلك تقدم خدمات أفضل للسياح.

– تقويم تأثيرات السياحة على البيئة ومراقبتها.

– المساعدة في عملية صناعة القرار واتخاذه فيما يتعلق بالنشاط السياحي.

هذه الوظائف العامة المذكورة آنفاً ليست بالضرورة كل ما يمكن أن يقدمه نظام المعلومات الجغرافي السياحي المقترح، وإنما هي رؤية لبعض مسوغات إنشائه واقتنائه، وإمكاناته ووظائفه التي تسهم في حل بعض المشكلات وسد العجز المرتبط بجوانب الأنشطة السياحية المختلفة في منطقة عسير بوجه خاص وفي المملكة العربية السعودية بوجه عام.

الخدمات التي سيقدمها هذا النظام للمستخدم العادي:

يمكن لمثل هذا النظام، كمثال مبسط عن بعض الوظائف الخاصة التي يؤديها، أن يسهم في الإجابة عن الأسئلة التي قد يسألها أي مستخدم (وبخاصة السائح العادي) ويبحث عن الإجابة عنها. وفي هذا السياق يمكن للزائر لمنطقة عسير أن يستفيد من هذا النظام للإجابة عن عدد كبير من الأسئلة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

– تحديد موقع متنزه ما، وإظهاره على الخريطة، مثل: أين يقع متنزه دلغان السياحي؟

– المقارنة بين الأشياء سواء أكان ذلك في خاصية واحدة أم عدة خواص، مثل: أي المتنزهين أكبر: دلغان أم القرعاء؟

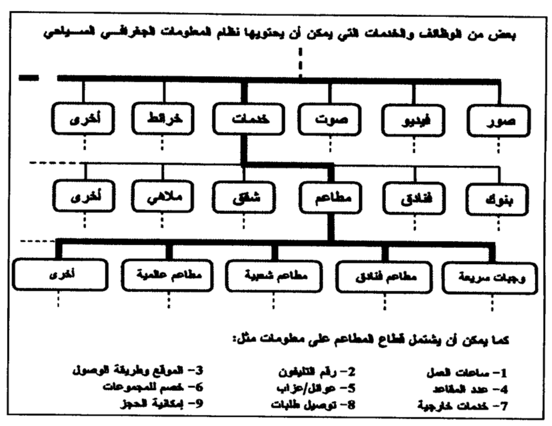
– البحث عن خدمة ما ذات خصائص معينة وأين أقربها لمكان السكن أو الإقامة، مثل: ما أقرب متنزه لفندق قصر أبها، تتوافر فيه خدمات الشواء؟ أو أين أقرب ملاعب للأطفال؟

– الاستفسار عن وجود خدمة ما وفي نطاق معين أو على مسافة معينة، مثل: هل يوجد أي صراف آلي على بعد 150–200 متر من مكان الإقامة (الذي يحدده المستخدم)؟

– البحث عن عدد خدمات معينة وإظهار مواقعها، وذلك وفقاً لبعض الشروط أو الضوابط التي يضعها المستخدم. مثال ذلك: كم عدد الفنادق التي تزيد غرفها على 20 غرفة في مدينة خميس مشيط، شريطة ألا تزيد تسعيرة الليلة الواحدة فيها على 250 ريالاً للغرفة؟ وأين مواقعها؟

هذه الأسئلة تمثل جزءاً من اهتمامات السائح والإجابة السريعة والصحيحة عنها توفر كثيراً من وقته، كما تبعث في نفسه الاطمئنان والثقة والرضا عن الخدمات المقدمة. من ناحية أخرى فإنها كذلك تخدم الباحث وصانع القرار، وتوفر قاعدة بيانات مكانية يمكن تحديثها وتعديلها باستمرار. كل هذا سينعكس إيجاباً على نظرة السائح وانطباعه عن السياحة الداخلية ويسهم في تنشيطها والدعوة إليها. إضافة إلى هذه الوظائف وغيرها فإن النظام سيشتمل على الخرائط بجميع أنواعها، وذلك للمناطق السياحية والمدن وكذلك مواقع الخدمات (فنادق، مطاعم، مراكز أمنية، بنوك،... إلخ). هذا النظام يمكن أن يشتمل أيضاً على مستويات هذه الخدمات أو أنواعها، مثل نوع المطعم، وساعات العمل، والخدمات المقدمة، وهكذا الحال لبقية الخدمات. فمثلاً المعلومات الخاصة بقطاع المطاعم يمكن أن تنظم بحيث تشتمل – إلى جانب إظهار موقع الخدمة – على مستويات متعددة ومختلفة من المعلومات، كما هو موضح في شكل (3).

ويمكن تضمين هذا النظام لقطات فيديو للأنشطة المختلفة والمواقع والفعاليات، ومقاطع صوتية من أمسيات شعرية أو فلكلور أو ما شابه ذلك، هذه المقاطع يمكن عرضها بحسب الرغبة أو كخلفية يتم سماعها عند استخدام النظام أو البحث عن شيء معين. هذا بالإضافة إلى الصور الفوتوغرافية والمعلومات النصية. كذلك فإن نظام المعلومات الجغرافي السياحي هذا سيعمل – بجانب هذه الخدمات والوظائف – بوصفه وسيلة مُحفزة وداعمة للسياحة الداخلية من خلال ما يعرض من خدمات ومعلومات مختلفة.



شكل (3): أمثلة على بعض المعلومات التي يحويها النظام عن الخدمات السياحية المختلفة

أهمية مرحلة الإعداد والدراسات الأولية وخطة إدخال النظام الجغرافي السياحي:

إن إنشاء نظام معلومات جغرافي سياحي يكتنفه كثير من الصعوبات التي ستظهر تباعاً بمجرد البدء في التجهيز لتنفيذ هذا النظام. من هنا كان لا بد من تأكيد أهمية مرحلة الإعداد والتهيئة وخطورتها، حيث يجب أن يتم في هذه المرحلة مناقشة كل الجوانب الخاصة بعملية إدخال النظام، مثل تحديد المعايير المطلوبة. كذلك يجب البدء في عملية تطوير المهارات، ورفع مستوى الوعي لدى فريق العمل من خلال بيان جدوى هذا النظام وفعاليته ودوره في النهوض بمستوى الإنتاجية في المنظمة التي ستتبنى إدخاله، ومن ثم النهوض بخدمة السياحة. كما يجب أيضاً دراسة مجالات التطبيقات ونوعية البيانات ومصادرها وطرق الحصول عليها، وكذلك تقدير التكاليف الأولية. وخلاصة القول إن هناك جملة من التساؤلات يجب تناولها في هذه المرحلة والاستئناس بها، وتوظيفها لخدمة عملية إدخال نظام المعلومات الجغرافي السياحي وتنفيذه، أو غيره، ومنها:

- ما مسوغات اقتناء النظام؟ وما الفوائد المتوقعة؟ وهل يمكن تقديرها؟
- هل هناك تطبيقات مشابهة لهذا النظام؟ وهل يمكن الاستفادة منها؟ وإلى أي مدى؟
- ما نوعية البيانات المتوقع استخدامها؟ وما مدى سهولة الحصول عليها وإدخالها إلى النظام؟
- ما الاختيارات المتاحة من الأجهزة والبرامج؟ وما إمكانية إدخال التعديلات على البرامج المتوافرة؟ وما حجم هذه التعديلات؟
- من هم المستخدمون المتوقعون؟ وما احتياجاتهم المتوقعة من هذا النظام؟ وهل يمكن إشراكهم في عملية بناء النظام؟
- كيف يمكن اختيار البرنامج المناسب؟ وما أفضل الطرق لتنفيذه؟
- ما برامج التأهيل اللازمة وكيفية تنفيذها والاستفادة منها؟
- ما أفضل الطرق لتجنب الفشل، وتقليل تكاليف إدخال النظام ومدته؟
- ما التغيرات التي قد تحدثها عملية إدخال النظام إلى المنظمة أو الهيئة؟ وكيف يمكن تأهيل العاملين لقبول هذه التغيرات إن وجدت؟

كل هذه التساؤلات أو بعض منها أو غيرها يمكن طرحها ووضع حلول لها، أو تصورات لحلها خلال مرحلة الإعداد، كما ينبغي التأكيد هنا أن كل جهة أو هيئة، تريد إدخال نظام معلوماتي، لها تساؤلاتها وتصوراتها الخاصة بها والنابعة من سياستها وأهدافها وأغراضها.

الخاتمة:

لقد تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية بناء نظام معلومات جغرافي سياحي وطني، وبينت أن استخدام هذا النظام سيحسن ويرفع من كفاءة إدارة الموارد السياحية والنهوض بالنشاط السياحي في المملكة العربية السعودية. هذه الدراسة بدأت بخلفية موجزة عن ماهية نظم المعلومات وأهميتها ومكوناتها، وكذلك أهمية توافر المعلومات الحديثة في المجال السياحي. كما ناقشت الدراسة أيضاً أهمية توافر نظام معلومات جغرافي سياحي وطني، ومسوغات إنشائه وما يمكن أن يقدم للسياحة. أعقب ذلك بيان أهمية مراحل تنفيذ النظام وخطواته، ومن ثم اقترح أنموذج عام لمراحل تصميم أي نظام معلومات مكاني وتنفيذه. بعد ذلك خلصت الدراسة إلى

نتائج توصلت إليها من خلال مناقشة عدد من الجوانب فيها، وهي تمثل الخطوط العريضة لإعداد هذا النظام الجغرافي السياحي وتنفيذه. وعلى الرغم من أن هذه الخطوط العريضة مرتبطة بنظام سياحي يقترح تطبيقه على منطقة عسير، فإنه يمكن تطبيقه كذلك في مناطق أخرى، أو تعميمه ليشمل كل المناطق السياحية الأخرى في المملكة العربية السعودية. من جهة أخرى يمكن الاستفادة مما توصلت إليه هذه الدراسة بما يتوافق مع تصميم نظم معلومات جغرافية متخصصة أخرى وتنفيذها.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

– ضرورة تصميم وبناء نظام معلومات جغرافي سياحي يهتم بجميع مجالات النشاط السياحي، واعتبار ذلك نواة لخدمة السياحة في المملكة، حيث يمكن البدء بتطبيقه على منطقة عسير من حيث هو مشروع وطني تجريبي، ومن ثم تعمم الفكرة لتشمل السياحة في جميع مناطق المملكة في نظام مركزي واحد. كما يمكن إنشاؤه كنظام إدارة مركزي مع إنشاء عدد من الطرفيات «أو النويات» في مناطق المملكة المختلفة ذات الإمكانات السياحية والتي تستقبل سنوياً أعداداً من السياح؟

– إنشاء جهاز خاص بتنفيذ هذا النظام، ينبثق من الهيئة العليا للسياحة، أو يعمل ضمن لجنة التطوير السياحي بمنطقة عسير، ويبدأ بمنطقة عسير بوصفها مرحلة أولية تجريبية.

– ضرورة تطويع النظام وإمكاناته ووظائفه ليوافق البيانات والتطبيقات والأهداف ومتطلبات المستخدمين، وليس العكس.

– تأكيد ضرورة تأهيل الخبرات البشرية الوطنية للقيام بإنشاء هذا العمل وصيانته وتحديثه باستمرار، وكذلك رفع مستوى الوعي بأهمية هذا النظام لدى كل العاملين في المجال السياحي والمستخدمين المحتملين، وإعطاء الجانب البشري أهمية خاصة.

– الاستفادة من الدراسات والبحوث التي تناولت أسس تصميم نظم المعلومات الجغرافية الوطنية وتنفيذها، وبخاصة ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية.

– الاستفادة من الخبرات والتجارب السابقة في مجال تصميم مثل هذه النظم عامة وتنفيذها، وكذلك الهيئات التي أدخلت هذه النظم في مجال السياحة وبخاصة في أوروبا وأمريكا.

– الاستفادة من تجارب وخبرات الهيئات والجهات التي سبق أن أعدت ونفذت نظم المعلومات الجغرافية في المملكة العربية السعودية، وفي دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة نظراً للتشابه بين هذه البلدان في كثير من الخصائص.

– الاهتمام بمرحلة الإعداد والتخطيط؛ حيث تتضح أهمية هذه المرحلة ودورها من خلال التجارب السابقة، وكذلك إعطاء الوقت الكافي لدراسة المشروع وتنفيذه.

– الاهتمام بالمعلومات على اختلاف أنواعها لما لها من أهمية قصوى في دعم صناعة القرار وخدمة السياح والباحثين. وليس هذا فحسب، بل يجب في المقام الأول الاهتمام بالجودة النوعية لهذه المعلومات.

– الاهتمام بتوسيع قاعدة البيانات لهذا النظام وتنويعها، بحيث تبنى لتحقيق الخدمة على المدى البعيد.

– ضرورة تأصيل مبدأ التعاون بين القطاعات المختلفة، مثل: الهيئة العليا للسياحة، وإدارة المساحة العسكرية، ووزارة الزراعة والمياه، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وغيرها، سواء أكان ذلك من القطاع الحكومي أم الخاص؛ وذلك نظراً لصعوبة القيام بجميع جوانب هذا العمل من قبل جهة واحدة فقط، إضافة إلى أن البيانات المختلفة وقواعد البيانات التي تنشأ بناء عليها يمكن استخدامها مشاركة بين عدة قطاعات، أو على الأقل الاستفادة منها من قبل بعض الجهات.

المصادر:

حسن السريحي، وهدى باطويل (2001). المعلومات وأهميتها في دراسة السياحة: دراسة لتجربتي أبها وجدة. ندوة السياحة في محافظة جدة: الواقع الراهن والإمكانات المستقبلية. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز: 37.

رمزي الزهراني (1992). نظم المعلومات الجغرافية: مكوناتها وبعض استعمالاتها. **سلسلة البحوث الاجتماعية**، 17، مركز بحوث العلوم الاجتماعية، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

عبدالرزاق أبو داود (2001). تطور السياحة في مدينة جدة، دراسة جغرافية. ندوة السياحة في محافظة جدة: الواقع الراهن والإمكانات المستقبلية. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز: 54.

عبدالعزيز الغامدي (1992). إمكانات التنمية السياحية بالمملكة العربية السعودية. الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافية بالمملكة العربية السعودية. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 18–20 جمادى الآخرة 1412هـ: 106.

عماد الصباغ (2000). متطلبات ومعايير إيجاد نظام معلومات جغرافية في المكتبة العربية. **المجلة العربية للمعلومات**. تونس 21(1): 5-21.

فوزي كبارة (1997). **مقدمة في نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها الحضرية والبيئية**. الدمام: جامعة الملك فيصل.

محمد عبدالجواد (1998). **نظم المعلومات الجغرافية، الجغرافيا العربية وعصر المعلومات: رؤية فكرية جديدة وتركيبة منهجية حديثة في المعلوماتية الجغرافية**. الرياض: ص 559.

محمد عزيز (1998). **نظم المعلومات الجغرافية: أساسيات وتطبيقات للجغرافيين**. الإسكندرية: منشأة المعارف: ص 374.

محمد القحطاني (2001). نحو إستراتيجية وطنية للسياحة في المملكة العربية السعودية. ندوة السياحة في محافظة جدة: الواقع الراهن والإمكانات المستقبلية. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، 27-29 محرم 1421هـ ص20.

ياسر الخطيب (2001). مزايا السياحة الداخلية من وجهة نظر المواطن السعودي، «دراسة تطبيقية في مدينة جدة». ندوة السياحة في محافظة جدة: الواقع الراهن والإمكانات المستقبلية. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، ص38.

Al-Ankary, K. M. (1991). An incremental approach for establishing a geographical information system in a developing country: Saudi Arabia. *International Journal of Geographic Information System.* 5(1): 85-98.

Antenucci. J. C. K., Brown, K. B., P., Croswell, M. J., Levany, H., & Archer (1991). *Geographic information system: A guide to the rechnology.* London: Chapmen & Hall.

Bait-Ishaq, H. J. I., & Burden P. (1997). GIS implementation in the Ministry of Water Resources in Oman. Teamwork - bringing integration information to our fingertips, Center for GIS, Ministry of Municipal Affairs and Agriculture, State of Qatar: Doha.

Bernhardsen, T. (1992). *Geographic information systems,* Vika IT and Norwegian Mapping Authority.

Buchanan, D. A. (1993). The organizational politics of technological change. In: D. Medyckyi-Scott and H. Hearnshaw (Eds,), *Human factors in geographical information systems, UK:* Balhaven Press.

Burrough, P. A. (1986). *Principles of geographical information systems for land resources assessment.* Oxford: Clarendon Press.

Burrough, P. A., & R. A. McDonnell (1998). *Principles of geographical information systems.* Oxford: Oxford University Press.

Clarke, A. L. (1991). GIS specification, evaluation, and implementation. In: D. Maguire, M. F. Goodchild, & D. W. Rhind (Eds.), *Geographical information systems: Principles and applicatioons.* Longman Scientific and Technical, Longman Group, UK Limited.

Dale, P. F. (1991). Land information systems. In: D. Maguire, M. F. Goodchild, & D. W. Rhind (Eds.), *Geographical information systems: Principles and applications*. Longman Scientific and Technical, Longman Group, UK Limited.

De Man, W. H. E. (1988). Establishing a geographical information system in relation to its use: A process of strategic choices. *International Journal of Geographic Information System*, 2: 245-261.

DeMers, M. N. (1997). *Fundamentals of geographic information Systems*. John Wiley & Sons, Inc.

Denness, I. (1997). Data for local authorities, part 1: Discovering what's out there. *Mapping Awareness*, 11(6): 31-33.

Figueroa, R. A. (1998). GIS supports property reassessment. In Regina. *Geo Info Systems*, 8(6): 32-36.

Frank, A. U. (1993). The use of geographical information system: The user interface is the system. In: D. Medyckyi-Scott and H. Hearnshaw (Eds.), *Human factors in geographical information systems*, UK: Balhaven Press.

Heywood, I. S., Cornelius, S., & Carver (1998). *An introduction to geographical information systems*, Adison Wesley Longmane Limited.

Inskeep, E. (1994). *National and regional tourism planning: Methodologies and case studies*. London: Routledge.

Leatherdale, J. (1992). Prospects for mapping and spatial information management in developing countries. *ITC Journal* 4: 343-347.

Maguire, D. J. (1991). An overview and definition of GIS. In: D. Maguire, M. F. Goodchild, & D. W. Rhind (Eds). *Geographical information systems: Principles and applications*, Longman Scientific and Technical, Longman Group, UK Limited.

Medyckyi-Scott, D. (1993). Designing geographical information systems for use. In: D. Medyckyi-Scott and H. Hearnshaw (Eds.), *Human factors in geographical information systems*, UK: Balhaven Press.

Peel, R. (1997). Corporate balancing act. *Mapping Awareness*, 11(4): 18-20.

Peel, R. (1998). How to implement a local authority GIS. *Mapping Awareness*, 12(6): 38-41.

Rix, D. & Markham, R. (1994). *First footsteps in GIS*. The 1994 European GIS Yearbook.

Rober, C. (1997). To market, to Marlet, *Mapping Awareness*, 11(6): 24-26.

Spencer, M. (1997). Pulling together in powys. *Mapping Awareness*, 11(4): 22-25.

Thomas, W. D. (1995). Infrastructure and the environment: How can GIS used to bridge the gap? Ninth Annual Symposium on Geographic Information Systems, Canada: Vancouver, British Columbia, GIS World, Inc.

قدم في: يونيو 2002.

أجيز في: إبريل 2003.

الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يرنون إليها ويتطلعون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

عويد المشعان*

الألفية الجديدة التي نقف فيها عند نهاية عام مضى، ونتطلع إلى عام جديد، مستبشرين بقدومها، يحدونا الأمل والنظرة التفاؤلية بتحقيق آمال وتطلعات أجيالنا في الحفاظ على الكويت وعلى استقرار الأمن الاجتماعي والنفسي لمواطنيها في هذه الظروف بالغة التعقيد، وما يحيط بنا من ظروف إقليمية وعربية ودولية، وفي عصر يتسم بالتقدم التكنولوجي والقدرة المعلوماتية والمعرفة وما يفرضه من سيطرة القوى الصناعية المهنية، التي تحتل مركز الإنتاج والتحكم والتوظيف المعلوماتي، وغيرها من التحديات ذات الآثار الكوكبية الشاملة التي يتعرض لها إنسان القرن العشرين، وتفاقمت مع قدوم القرن الحادي والعشرين.

لقد أطلقت مسميات كثيرة على فترات من عمر البشرية ودلت هذه المسميات في معظم الأحيان على سمة تكنولوجية، فمنذ القرن التاسع عشر شهد العالم العصر الصناعي، وعصر الذرة، وعصر الفضاء، وعصر الحاسب الآلي، ثم عصر

* قسم علم النفس - جامعة الكويت.

المعلومات والاتصال، وتعكس كل منها إنجازاً بشرياً مبدعاً، وتكشف عن اختراع قد أحدث تأثيراً فاعلاً في حياة البشرية.

وعلى الرغم من هذا الذي تشهده البشرية، فإن الغالبية العظمى من البشر يرزحون تحت وطأة البدائية والتخلف، ومنهم من يشكون آلام الجوع والمرض، ويقاسون ويلات الحروب، ويعانون الضياع والتشرد وتقسيم أوطانهم أو احتلالها وتوزيعها على غيرهم.

كما ظهر عديد من الأمراض الاجتماعية، وزادت الآثار السلبية الناجمة عنها، وبخاصة ما يتعلق بنوعية الحياة، والعلاقات الأسرية واختلال توزيع الثروة، وازدياد العنف والجريمة المنظمة، والإرهاب والمخدرات، واهتزاز القيم الروحية والأخلاقية، ناهيك عن الفراغ الثقافي، والتلوث البيئي وغيرها من العلل القائمة حالياً والتي تتطلب استراتيجية عربية تكون قادرة على الوفاء بأدوار التعليم والتثقيف والتدريب وإعادة التأهيل على ما يتضمنه المستقبل بكل تداعياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وقضايا الكويت هي قضايا وطن وشعب ومع تعددها يجدر بنا تحديد القضايا الكبرى التي لها أهميتها وثقلها بين الآمال والطموحات في بناء كويت المستقبل.

وفي مقدمة هذه القضايا قضية الأمن الوطني، وهي سياج كل القضايا التي تحتاج منا إلى تعميق مفاهيم الوحدة الوطنية وتعزيز روح المواطنة بما يحفظ للمواطن حيويته، ويغرس فيه حب الوطن والولاء له، ويقوي من عزيمته ويثبت قلبه حفاظاً على وحدتنا وتماسكنا من الداخل لعدم زعزعتها، وبخاصة في المرحلة الراهنة، التي تعتبر فرصة مواتية نسعى فيها إلى تحقيق الشعور بالانتماء الخليجي والعربي وتأكيد مبادئ التكامل والإخاء للأمة الإسلامية، قال تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ﴾ وقال تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾.

كما تفرض علينا التحديات المعاصرة للسلام بناء برنامج متكامل لبناء ثقافة السلام، وأمن الشعوب، ونزع السلاح، وصياغتها في برامج منظمة للتربية تضاهي في أبعادها العنف نفسه، فإن سيادة السلام تعتبر عاملاً أساسياً في إحساس المواطنين بالأمن، وانتشار السلام في الدولة يساعد على تحقيق احتياجات المواطنين الأمنية، ومن ثم يساعد على توافر كل عناصر الحياة السليمة.

وننوه في هذا الصدد بقضية أساسية في كل النواحي، وهي قضية حقوق الإنسان التي يسلم اليوم بأنها لا تقبل التجزئة، ولا يمكن تصور السلام نفسه إلا في إطار من العدالة، والحرية أي مع احترام حقوق الإنسان والإرادة الحرة للشعوب، والسلام لا يعني انعدام الحروب وحسب، إذ لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم إذا حرم بعض الأفراد من حقوقهم وحرياتهم بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية أو اختلافهم في الدين أو اللغة أو اللون أو الجنس، أو إذا تعرضت شعوب للقهر من قبل شعوب أخرى، أو رزحت جموع من السكان تحت وطأة البؤس، أو تعرضت لسوء التغذية أو المرض. وذلك مع توفير قدر من الحرية الشخصية، والحق في إبداء الرأي، والمشاركة الحقيقية في صنع القرار، وترسيخ مبادئ المساواة والديمقراطية وتقوية روح الانتماء الوطني بوصفها وسيلة لمواجهة سيطرة وفاعلية وسائل الإعلام التي تعمل على تقويض عوامل التمايز الثقافي والاجتماعي والأخلاقي والقيمي.

ولعل من أهم المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المتغيرات الإقليمية هي الثورة المعلوماتية والمعرفية وما فرضته من سيطرة بفضل التحكم فيها باتجاه العولمة أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

يقصد بالعولمة نلك النزوع الثقافي الذي يبدو في ظاهرة جديدة، تسمى بالنظام العالمي الجديد، أو يقال فيه إن العالم بات قرية واحدة انتهت معها الحدود الإقليمية ليسود مركز عالمي علمي وتقني واقتصادي وثقافي.

وتروج لهذا المفهوم الولايات المتحدة الأمريكية والشركات متعددة القوميات وتجد قرين ذلك نزوعاً آخر يدعو إلى حوار البحر المتوسط أو حوار الشمال والجنوب بين أوروبا وبلدان حوض البحر المتوسط وهي عربية، وبلدان إفريقية.

ويأتي هذا تعبيراً عن صراع خفي بين العولمة بمفهومها الأمريكي وبين سعي أوروبا بعامة، وفرنسا أو الرابطة الفرانكفونية لخلق مجال قوة مناهض، ويأتي تحت عبارة شعار العولمة ونزوع باسم الشرق أوسطية الذي يهدف إلى فتح الحدود الشرق أوسطية وكذلك فتح الحدود الاقتصادية والثقافية بين جميع بلدان الشرق الأوسط وأولها إسرائيل، وغني عن الذكر طبيعة العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة وانسجام الأدوار بينهما عسكرياً واقتصادياً وثقافياً.

وتتجه مظاهر العولمة إلى عولمة الثقافة أو نظام هندسة التحكم الاجتماعي

العالمي في سلوك المجتمعات، وشيوع قيم جديدة تؤكد مصلحة القوى المهيمنة. ويجدر بنا أن نميز بداية بين العولمة والعالمية في مجال الفكر العلمي والمنتج التقني العالمي والذي تجده كمثال تكنولوجيا الاتصالات والحاسوب والهندسة الوراثية والتشابك الاقتصادي، والعالمية بطبيعة الحال لا تنفي التنوع والتمايز والمنافسة والتكامل.

ونحن نعرف أن المعرفة العلمية أضحت نشاطاً إنتاجياً وإبداعياً في صورة شبكة عالمية، وأن التحكم في هذه الشبكة منوط بأصحاب القدرة على الإسهام في هذا النشاط الإنتاجي والإبداعي، ومن الأسف أن العرب، شأنهم في ذلك شأن بلدان العالم الثالث، خارج هذه الشبكة، وإنما القوة المتحكمة هي القوة الصناعية الأولى في العالم بجامعاتها ومراكز أبحاثها وإنتاجها التقني، إنها الغرب بكل متناقضاته، الذي يمثل مركز الإنتاج والتحكم والتوظيف المعلوماتي، وهو منهل المعارف والمعلومات العلمية سواء أكان ذلك في صورة كتب أم دوريات أو مراكز بحث وجامعات وشبكة اتصالات عالمية إلكترونية أو وكالات أنباء إلى كل ما يسهم في صناعة العقول أو التلاعب بها.

والحديث عن حرية انتقال المعلومات والتبادل الثقافي سيكون حديثاً لا معنى له حين يكون أحد الأطراف خالي الوفاض، عاطلاً عن العطاء لا يملك إلا ثقافة اجتماعية مقطوعة الصلة بحضارة العصر، مما يجعله في موقع الضعف والاستهلاك، وفي هذه الحالة ليس الموقف الصواب انزواءً اجتماعياً أو اغتراباً في الزمان مع السلف، وليس ارتماءً في أحضان الوافد القوي وإنما قبول التحدي.

لذلك فإن الاستجابة الصحية إزاء العولمة، أن نصوغ الخطط لدعم الاستقلال والحرية في إطار النسق الدولي للمعرفة وبالتعاون مع بلدان العالم الثالث. وأن يكون للبلدان العربية إسهام واضح ومميز وقابل للتكامل مع النسق العالمي للمعرفة ودعم التعاون الإقليمي العربي في هذا الاتجاه، وهو ما أشارت إليه اتفاقيات ثقافية وتعليمية وعلمية وعربية عديدة، وتخصيص القدر الأكبر من الموارد للبحوث والمراكز العلمية ولعمليات التطوير التجريبية والبرامج العلمية والتكنولوجية لتنهض بذلك مؤسسات تشكل منظومة متكاملة تكون قادرة على مواجهة الابتكار العلمي لإنتاج المعرفة وتوزيعها وتوظيفها اجتماعياً، ويتلازم ذلك مع تنمية الوعي العربي على المستوى الاجتماعي بحقيقة التحديات مهما غفلها بعض الناس، وهو ما يعني الحاجة الماسة

إلى عصر تنويري جديد يعبر عن مصالح الإنسانية مع عدم التضحية بالذات الثقافية وجعلها أساس قوة تساند التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديث.

ونعني بذلك الثقافة بمعناها الكامل باعتبارها عنصراً جوهرياً في حيوية أي مجتمع، فهي تشمل الأنشطة الإبداعية للشعب، وطرق إنتاجه وامتلاكه للسلع المادية، وأشكال تنظيماته، ومعتقداته، وأوقات فراغه، وآماله وأحلامه وانتصاراته، فضلاً عن وضع سياسات لها، وإعداد توجيهات تكميلية في مجالات أخرى من النشاط البشري ولا سيما في مجال التربية والتعليم والإعلام.

وعلينا توظيف برامج الإعلام لتعزيز عملية توجيه الفرد نحو القيم والمواقف الإيجابية من متطلبات التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي تأصيل الوعي الأساسي بالنهج الديمقراطي وما يرتبط بذلك من ضرورة إدراك المفاهيم الصحيحة للحقوق والواجبات ومواجهة مشكلات الشباب لا تعقيدها.

وتفرض هذه الأمور نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن، وفي مقدمتها التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية.

إننا لا نستطيع الحديث عن التربية والتعليم بمعزل عن كل ما يهم الوطن، فإن ملاحقة التطور واستشراف المستقبل يدفعنا إلى الفزع إلى التعليم وتطوير نظمه وتحسين مساراته ضمن نهضة شاملة وتنموية لا تنفصل عن النظرة المستقبلية المترابطة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

إننا نأمل من التعليم أن يخدم الحاضر ويستجيب لتحديات المستقبل ويستلزم ذلك أن يعد المواطن للمستقبل بكل منظومته، وتأثيراتها على مخرجاته وتواؤمها كماً وكيفاً لحاجات سوق العمل، والتدقيق في الارتقاء بالمضامين وذلك بالتأكيد على تحويل الاهتمام من التعليم إلى التعلم، ومن تلقي المعلومات إلى معالجتها، ومن أحادية المعلومات وانعزالية المقررات إلى وحدة المعرفة وتكاملها، ومن قصر الاعتماد على الكلمة المكتوبة بوصفها مصدراً للمعرفة إلى استخدام عديد من مصادر التعلم وأوعية المعرفة المكتوبة والمقروءة والمسموعة والمرئية، وحوسبة التعلم.

مثل هذا التعليم يستلزم سلامة النظرة إليه وتوظيفه واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من شبكات إلكترونية للارتقاء بالتدريب الذي يؤهل الأفراد لمواكبة التطورات والتعامل معها بصورة أكثر فاعلية وأعلى كفاءة.

وقضية التربية، وهي قضية بناء الإنسان والنمو به، قضية مركزية تضعها

الدول المتقدمة في مقدمة أولوياتها؛ لأنها مقياس الفاعلية والرقي والإبداع باعتبار المواطن هو جوهر التنمية، عليه يكون الاعتماد ومنه تأتي المبادرات وإليه تعود الثمار، فإن هذا البعد يمثل الركيزة الرئيسة للخطط الإنمائية للدولة في سعيها إلى تحقيق ملامح الصورة لكويت المستقبل وهي بناء إنسان كويتي عربي الانتماء إسلامي الوجدان، مؤمن بربه، متمسك بتعاليم دينه، محافظ على تراثه وتقاليده، تتأصل فيه روح الأسرة الواحدة، إنسان منتج، يتمتع بكفاءة ريادية وإبداعية عالية وبالقدرة على مواجهة تحديات العصر من خلال اكتساب المهارات واستيعاب الأساليب التثقيفية الحديثة وتطويعها وتطويرها، إنسان يعتمد على طاقته في العمل والعطاء، يحركه شعور الولاء والإحساس بالمسؤولية.

ويحتاج العمل على تنمية الموارد البشرية الوطنية وزيادة كفاءتها ورفع إنتاجيتها واستكمال جوانبها من الناحية المهنية أو المستوى العلمي أو القدرات الإدارية – إلى إفساح المجال أمام الجهات الأخرى في القطاعات التي تسهم في تنمية الموارد البشرية، ونأمل أن يكون ما قدمته من توجهات ومنطلقات، مجالاً لحوار خصب بين المختصين والمسؤولين وأصحاب الفكر والرؤى، تنطلق منه الآمال والطموحات في صورة منجزات محسوسة تترجم طموحات أمة، وترسم رؤيتها لموقعها في عالم جديد وألفية جديدة.

أحمد علي إسماعيل*

أدت ثورة الاتصال إلى أن أصبح العالم أصغر كثيراً من ذي قبل، وتقاربت المسافات بين الشعوب ولم تعد الحدود السياسية حواجز أمام التيارات الفكرية والثقافية، كما أن الإنجازات البشرية أصبح بعضها متاحاً لشعوب لم تسهم فيها، إلا أن ذلك كله لم يمنع توالي اتساع الفجوة بين الأمم التي تعرف وتلك التي لا تعرف، ولا يزال عالم اليوم يضم قلة متقدمة من الدول وأغلبية متخلفة، وتسعى المجموعة الأخيرة عن طريق التنمية إلى تقليل الفجوة.

وفي العالمين العربي والإسلامي توجد كثير من التحديات، بعضها من تراث الاستعمار وبعضها من صنع الشعوب، ومن تلك التحديات ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، أما التحديات الداخلية فتتمثل في التخلف في ميادين متعددة كارتفاع

* أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا ووكيل كلية الآداب، جامعة القاهرة.

نسبة الأمية، والافتقار إلى قاعدة علمية تقنية، وانخفاض مستويات الخدمات، والفروق الواسعة بين الريف وقلة من المدن الكبيرة، هذا إلى جانب الكيانات المفتتة، ويصدق ذلك على كل من الجوانب السياسية والاقتصادية، وإذا كانت الهوية القومية قد وحدت بين الشعوب العربية إلى حد ما، وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن نهاية ذلك القرن قد شهدت تدهوراً في الإحساس بتلك الهوية نتيجة للصراعات والنزاعات العربية التي وصلت إلى حد الحروب والغزو والحياة في ظل التهديد من دول عربية تجاه أخرى، وليس الأمر بأفضل كثيراً في واقع الدول الإسلامية. كما برزت مجموعة من المشكلات الداخلية على مستوى بعض الأقطار تتمثل في الأقليات التي لم تجد في أوطانها ما يحقق لها حق المساواة، وتدخلت تيارات داخلية وخارجية في تنمية هذا الإحساس لديها بما يهدد الوحدة الوطنية في بعض تلك الأقطار.

على أن من بين التحديات الداخلية أيضاً ما يسود من أنظمة حاكمة متسلطة ترى أن الحكمة حكر عليها، وتداول السلطة غير وارد في معظم تلك النظم على الرغم من أن بها برلمانات ولديها أحزاباً سياسية ولكنها ورقية وشكلية وتعيش في ظل السلطة وقد لا تخرج عن الخط المرسوم لها، وفي إيجاز فإن غياب الديمقراطية بالمعنى الحقيقي الفعلي هو آفة النظم الحاكمة، فإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع معدات الحرب وما ينفق على كل من الجيش والأمن مع أن مهمة كل منهما لم تعد أمن الوطن وسلامته بقدر ما هي أمن النظام الحاكم وضمان استمراره، وفي المقابل فإن الإنفاق على العلم والتطوير لا يمثل سوى نسبة ضئيلة للغاية من الدخل القومي. ويضاف لذلك إنفاق مظهري وفساد في كثير من مراكز السلطة والقرار. وعلى مستوى الشعوب فإن الافتقار إلى القدوة أدى في أحيان كثيرة إلى تدهور في نسق القيم ولامبالاة وتقلص الإحساس الجمعي، وسيادة الشعور بالذات لدى الأفراد، كما أن اتساع الفروق بين قلة مترفة – وبعضها أثرى بأساليب مشبوهة – وأغلبية تعاني عدم توافر مستوى حياة مناسب وإنساني، أدى إلى ظاهرات جديدة في الجريمة والخروج على القانون وأصبحت الغاية تبرر الوسيلة لدى كثيرين.

وعلى المستوى الخارجي فإن أهم التحديات تتمثل في العولمة التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من السيادة للدول الأكثر تقدماً لتبقى الدول النامية سوقاً للإمداد بالمواد الأولية ولاستهلاك إنتاج الدول المتقدمة. ولعل أهم التحديات الخارجية هو المواجهة المستمرة بين الدول العربية وإسرائيل التي تحظى بدعم كامل من الدول

الكبرى، كما أن لديها على الرغم من كل شيء قاعدة للتقدم وقوة للقهر لا تتوافر للدول العربية مجتمعة، وإسرائيل لا تمثل تهديداً لحلقة الدول المحيطة بها فحسب، بل لنطاق أكبر كثيراً يضم الدول العربية والإسلامية، ويستنزف كثيراً من طاقاتها المادية والبشرية. كما أن التهديد الخارجي قد يتمثل في أفعال ومواقف من دول عربية ضد دول عربية أخرى، إلى جانب المخاطر من دول خارجية، والمخاطر الأخيرة منها ما هو سياسي ومنها ما هو عسكري يرتبط بالأمن القومي، ومنها ما هو اقتصادي يتصل بالعولمة.

أما عن الآمال التي قد تغير من الصورة، فيمكن أن نذكر منها ما يلي:

1 – أن تتجه دولنا العربية والإسلامية في تنظيمها الداخلي إلى ديموقراطية حقيقية وإمكانية تداول السلطة، وأن يصبح الوطن حقاً شركة بين المواطنين في ظل مساواة بين الأفراد مهما اختلفت أصولهم وعقائدهم.

2 – أن يترك العرب الحياة في الماضي، والبكاء على مجد قديم، وأن يتجهوا إلى صياغة أفضل للحاضر وإصرار على الدخول في المستقبل بروح جديدة تسعى إلى التقدم، ولن يكون ذلك إلا بالاتجاه إلى العلم واتخاذه منهجاً في الإدارة والتطور، ويجب هنا الالتفات إلى أن التعليم ونشره ليس مرادفاً للعلم الذي هو أكبر كثيراً من مجرد التعليم.

3 – لا بد من الاهتمام بالأجيال الجديدة، صاحبة المستقبل وصانعته، وهذا الاهتمام يتمثل في رعاية أكبر ترعى المواهب وتشجع التفوق، ولكن من مسؤوليات الآباء أن يكونوا قدوة في اتجاهاتهم وسلوكهم، ولا شك في أن إصلاح النظام التعليمي أمر له أهميته القصوى، وهنا تجدر الإشارة أيضاً إلى المساواة بين الإناث والذكور في فرص التعليم والعمل معاً.

4 – لا بد من العمل على إنشاء قاعدة علمية تقنية، والأمل هنا هو أن تكون هذه القاعدة ذات طابع قومي يشارك فيها أبناء الدول العربية جميعاً، وتسهم الدول العربية فيها بكل طاقاتها من علماء وتجهيزات وإنفاق، وأن يأخذ العلماء في المجتمع المكانة اللائقة.

5 – إذا كان العالم يتجه إلى كيانات كبيرة يتوحد فيها الاقتصاد كما رأينا في الاتحاد الأوروبي، أو تكتلات الدول الصناعية المتقدمة، فإن الوحدة الاقتصادية العربية

تصبح أمراً ملحاً، وقد طال انتظار هذا النوع من الوحدة، وربما يكون ذلك مقدمة لتحقيق وحدة أو اتحاد سياسي من نوع ما يكفل للجماعة العربية دوراً في الغد.

6 – لعل أحد المحاور المهمة التي يجب أن تكون مثاراً للاهتمام هو إنشاء «مؤسسة عربية لعلوم الصحراء» تسعى لاستثمار أكبر نطاق صحراوي في العالم باستخدام تكنولوجيا الغد من استخدام الطاقة الشمسية وتحلية المياه واستصلاح الأراضي وإعدادها للزراعة من أجل سد الفجوة الغذائية وإنتاج المواد الخام الزراعية، كما أن إنشاء مؤسسة عربية تعمل على الإفادة من البترول الذي تحتل الدول العربية أكبر منتج ومصدر له في العالم، وتملك أكبر احتياطي مؤكد منه، وذلك بإنشاء صناعة بتروكيماوية عربية قوية، ولعل ذلك يتحقق في القرن الحادي والعشرين.

7 – إن حرية الكلمة وقبول الآخر وإنهاء مصادرة الفكر، وضمان حقوق الإنسان أمور لا بد منها ولن يحدث تحول إلى الأفضل إلا إذا سادت في مجتمعنا العربي والإسلامي.

محمود أحمد عمر*

ها نحن قد بدأنا قرناً جديداً من الألفية الثالثة، وقد هيمنت «العولمة» بإيجابياتها وسلبياتها على مختلف شعوب العالم وحكوماته، يحاول كل منها استثمار الإيجابيات لمصلحته تجنباً للتدهور والتخلف عن ركب الحضارة، ويسعى جاهداً في نفس الوقت إلى تجنب سلبياتها للمحافظة على هويته الثقافية والاجتماعية.

العولمة هي «عالم بلا حدود»، عالم مفتوح يهدف إلى تجريد الشعوب من حدودها الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية، وهذا أخطر ما فيها، فلا وجود فيها لمعنى المحلية والإقليمية حتى القومية. وهي تفترض أن شعوب العالم عليها أن تنصاع للنظام الجديد الذي تحكمه بصفة أساسية اقتصادات السوق، الذي يدعونا نحن العرب والمسلمين، مثلما يدعو غيرنا، إلى التخلص من كل ما يربطنا معاً في قومية واحدة.

وقد ارتبط انتشار الأفكار الأساسية للعولمة وتأثيرها في مختلف شعوب العالم بالتقدم الرهيب في تكنولوجيا الاتصالات مما أتاح الفرصة لانتشار أفكار

* أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي (الأسبق) بكلية التربية جامعة عين شمس، وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب.

الآخرين المنتجين، و وقيم المصدرين للمعرفة، وتأثيرها بل اجتياحها لقيم الشعوب الأقل تقدماً وأفكارهم وعاداتهم، وهم المستهلكون المستوردون للمعرفة والأفكار والثقافة التي غالباً ما تكون مختلفة عما يُشكل المنظومة القيمية للفرد المتلقي، وذلك قد يؤدي إلى تغير في انتماء الفرد إلى وطنه وولائه له، وتبنّيه لمعتقدات وقيم جديدة دخيلة عليه. وهكذا يمكن لعولمة الإعلام مثلاً من خلال البث التليفزيوني الفضائي وشبكات الإنترنت وما تقدمه من معلومات منافية لقيمنا وعاداتنا التي جبلنا عليها أن تنال من الهوية الثقافية للوطن العربي.

ومما يؤسف له أن بريق العولمة قد دفع ببعض من الكتاب وأساتذة الجامعات إلى الدفاع عن العولمة بترويج أفكارها إلى حد وصف قيمنا ومعتقداتنا التي نؤمن بها والنابعة من ديننا بأنها «بالية»؛ أي أنها أصبحت جزءاً من الماضي ولا يجب التمسك بها، بل علينا أن نتخلى عنها وعلينا – من وجهة نظرهم – أن نتبنى القيم الجديدة الدخيلة الواردة إلينا من مجتمعات لها فلسفات في الحياة تختلف عن فلسفتنا النابعة من ديننا.

ويُعَرّف كرتشيفيلد وبلاشى Crutchfield & Ballache القيم بأنها اعتقاد دائم في أن طريقة معينة للسلوك تكون مفضلة على المستوى الشخصي أو الاجتماعي على طريقة أخرى مختلفة، وأن غاية ما للوجود تكون مقدَّمة على غاية أخرى له. فالنظام القيمي هو تنظيم دائم نسبياً للمعتقدات المتصلة بالأساليب المفضلة للسلوك ولغايات الوجود. هكذا نجد أن القيم تؤثر على انتقاء أساليب العمل للفرد أو الجماعة وتؤثر أيضاً على وسائله وغاياته، وهي تحدد للإنسان ما هو حسن مقبول وما هو غير ذلك. إن الإنسان الذي يعيش بغير نسق قيمي قد يصبح "سيكوباتياً" وهو في حاجة ماسة إلى إطار من القيم.. إلى فلسفة في الحياة، إلى دين يعيش به ويتعامل من خلاله.

وللتربية بعامة والنظم التعليمية على وجه الخصوص في الوطن العربي دور مهم في إعداد النشء ليتمكن خلال القرن المقبل من الإفادة بذكاء وموضوعية من كل ما يصل إليه من معارف في مجالات متباينة، وقيم وعادات قد لا تتفق مع ثقافة المجتمع العربي، بحيث يتجنب ما نراه اليوم لدى بعض الناس من مسايرة عمياء لفكر وسلوك يتنافيان مع ما اعتدنا عليه، ويتجنب أيضاً تبنّي قيم مغايرة لقيمنا الأصيلة النابعة من الكتاب والسنة النبوية.

لذلك نحن في حاجة ماسة إلى مراجعة الاستراتيجية التربوية التي ننطلق منها بما يضمن المحافظة على هويتنا الثقافية، ويضمن أيضاً الإفادة من التقدم المذهل في الفكر والمعرفة. ويجب على النظم التعليمية أيضاً أن تطور من نفسها بحيث تتمكن من إعداد أجيال قادرة على توظيف مهارات عقلية فعالة منها التفكير الناقد، والقدرة على حل المشكلات، والقدرة على اتخاذ القرار، والقدرة على البحث والتقصي، والقدرة على الاختيار من بين البدائل المتاحة، والقدرة على تنظيم الوقت وإدارته، وغيرها من المهارات العقلية والأنشطة المعرفية التي تساعد المواطن العربي على أن يصبح مشاركاً في إنتاج المعرفة وتوظيف نتائجها.

على النظم التعليمية أيضاً أن تهتم بتربية الأفراد على بلوغ مستوى الإتقان في الأداء والعمل دون الرضا بمستوى التكرار أو الإجادة، بذلك يتمكن الأفراد من التعامل مع مختلف مناشط الحياة بفاعلية.

وعلى النظم التعليمية كذلك أن تعمل جاهدة بشتى السبل على تأكيد قيمنا الدينية وغرسها فكراً وسلوكاً، وعلى الأسرة والمجتمع أن يسعيا لتأكيد نفس القيم وتدعيمها حتى نضمن لها الاستقرار النسبي في السلوك، فالاتساق بين جهود النظام التعليمي وجهود المجتمع والأسرة في هذا الشأن أمر مهم من أجل استمرار التغيرات السلوكية الممارسة والمعبرة عن هذه القيم.

ومع التقدم الهائل الحادث – والمتوقع – في تكنولوجيا المعلومات وما نتج عنه من زيادة غير مسبوقة في المعرفة، نجد أن النظم التعليمية عليها أن تواجه مشكلة أسلوب التعامل مع هذه المعرفة، وأعتقد أن تأكيد التعلم المتعدد الوسائط Multimedia Learning في المرحلة المقبلة يعد من المهام الرئيسة للنظم التعليمية؛ حيث تقدم المعلومات للمتعلمين بشكل أو أكثر كما يحدث عندما تقدم في شكل كلمات، أو أصوات، أو صور متحركة أو مزيج منها جميعاً أو من بعضها. وحتى تصمم عروض فعالة متعددة الوسائط علينا، أولاً، أن نجري الدراسات والبحوث عن الأسس السيكولوجية لكيفية فهم المتعلمين للمعلومات متعددة الأشكال وكيف يحدثون تكاملاً فعالاً بينها. وعلينا أيضاً أن نعنى بتطوير العمليات التي قد تؤدي دوراً مهماً في بيئة التعلم متعدد الوسائط كالانتباه، والمزاوجة matching، والانتقال transfer. ويجب ألا نغفل الإطار الثقافي والاجتماعي والقيمي لمجتمعاتنا عند الشروع في تصميم بيئة تعلم متعدد الوسائط لطلابنا.

مدحت عبدالحميد أبو زيد*

إذا كنا بصدد الحديث عن تحديات الألفية الجديدة وآمالها فلا غرو أن نقول إن التحديات ليست بمعزل عن الآمال.. فالتحدي أمل.. والأمل أيضاً تحد، وكل منهما يعد سبباً للآخر ونتيجة له.. علة ومعلولاً.. وجهان لعملة واحدة.. فلا تحدي دون أمل، ولا أمل دون تحد.. لذلك فلقد أصاب من تخير هذا الموضوع لنكتب فيه.

لقد غابت عنا ألفيتنا الثانية ورحلت بعد أن وضعت حملها.. ذاك الوليد المسمى بالألفية الثالثة المحمل بدوره بكم لا حصر له من مثيرات التحدي علَّنا نستوعبها ونهضمها ونستعد لمواجهتها والتعامل معها.. ويبدو أن ما حولنا ما هو إلا مثيرات لتلك التحديات فقط لكن دون تهيؤ حقيقي لدينا، ومنا، وبنا للتصدي له بوصفه عملية، وثقافة، ومنظومة.. حيث لا بد لنا أن يكون لدينا ما يؤهلنا للولوج في تلك العملية، وتلك الثقافة، وتلك المنظومة.. فهي ليست أرجوحة لعب ولهو متاحة للجميع، لا تنال بالتمني ولكن تؤخذ غلابا.

وأول تلك التحديات التي تحدق بنا هو ما نستهله بذاك التساؤل: أهي ألفية جديدة أم قديمة؟ لأننا ما زلنا نلهث في إرث الغضب وحصاد الخسران منذ الألفية القديمة في كثير من مناحي حياتنا على الصعيدين العربي والعالمي. ولذلك نأمل أن نكف عن سلوكيات الغضب، وتنبه العدوان، والعدائية، والكراهية، والتراشق حتى نفوز بحصاد يليق بألفية نأمل أن تكون جديدة.

لباس جديد للألفية الجديدة، ألا يبدو هذا منطقياً أن نعد حلة مناسبة نرتديها للألفية الجديدة يتكون نسيجها من منظومة قيميّة نبدأ في اعتناقها على رأسها مخافة الله، وحفظ الثمين، وهجر الغث، ونبذ الرخيص، والاستبدال بالخطى المهتزة في مسار متاهي خطى ثابتة واثقة متحدية، في مسار محدد وهادف وواضح ومرئي والالتفات إلى متلازمة عوز المناعة الأخلاقية المكتسب توصلاً إلى مصل واق له، والكف عن رضاعة الأسى، واعتبار أن اللبن المسموم أشد وطأة من اللبن المسكوب.

إن التحديات المتربصة بنا متعددة الأبعاد والزوايا والأطر والمجالات، فمنها تحديات سياسية وقومية مثل: القضية الفلسطينية وتحرير القدس، ومنها تحديات

* أستاذ بقسم علم النفس بكلية الآداب، جامعة الاسكندرية، عمل استشارياً ورئيساً لقسم الصحة النفسية بمستشفى الأمل بجدة في الفترة بين (1992–1997)، معالج نفسي له عضويات مختلفة في عديد من الجمعيات الدولية المعنية بالاعتماد العقاقيري وعلاجه، له عديد من المؤلفات والبحوث.

اقتصادية مثل ضرورة العمل على رفع مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة، والسعي نحو سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية عربية، وتحديات دينية مثل السعي نحو تحسين صورة الإسلام والمسلمين أمام المرآة الغربية، والعمل على ترسيخ الأصول الإسلامية القائمة على احترام الأديان لا صراع الأديان، وتحديات تنموية مثل السعي بخطى واسعة نحو التحرر من إطار الدول النامية، ولتكن الألفية الثالثة هي ألفية الأمة العربية للبناء والتشييد والنمو والازدهار والتقدم والحضارة، وتحديات علمية مثل تطوير مناهج التعليم على أسس إبداعية، وزيادة أدوات التقدم العلمي والتقني على أرقى مستوياته وزيادة المعامل، والمدارس، والحاسبات الآلية، وإنشاء قاعدة علمية عربية تضاهي، بل تفوق مثيلاتها في الغرب، وتحديات اجتماعية مثل ضرورة السعي نحو تبديد مفاهيم الاغتراب لدى الشباب، وإصلاح شأن الاسرة العربية لكي تكون نموذجاً لغيرها، والقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع، وخفض إحصاءات الإدمان والاعتماد العقاقيري، وتحديات نفسية مثل الحد من ارتفاع إحصاءات الاضطرابات النفسية، والانحرافات النفسية، وأمراض القلوب وجمود الأحاسيس، وثقافة المرض، ومواجهة الذات، وتحديات روحية تتمثل في حاجتنا الماسة إلى التسامي، والتسامح، والإخاء، والود، والتراحم، والتأمل، والتروي، هذه هي مفردات الألفية الثالثة.. هذه هي خيوط نسيج اللباس الجديد.. لباس الوعي والفهم والمواجهة والحب والتكامل.

الثالثة «ثابتة».. هكذا قالوا في الأمثال.. لذلك إن لم نلتفت إلى ما فرطنا فيه، وما لم نوفق فيه، وإلى جوانب قصورنا، ونقصنا، وهشاشتنا الآن فلن نستطيع الفكاك من هذه الأعطاب التي علقت بنا لأن الثالثة «ثابتة».. والوقت قصير، والفرص نادرة والإيقاع سريع.. والأمل في الانفلات مما نحن فيه سيكون بتجنب الرضا بثقافة التراخي والكسل و"الأنامالية" والتصدي لوقر الآذان، وعشْب الأعين، وكسر أقفال القلوب وكف وأد الآمال.

أجندة جديدة للألفية الجديدة.. نحتاج إلى أجندة جديدة تساعدنا على الاستمتاع بالألفية الجديدة، تحتوي على قاموس جديد.. قاموس يقوم على ثقافة العمل، وثقافة الإنجاز، وثقافة الجهد، والتوظيف الجيد للطاقات، والتفعيل الجيد للمعايشات السلمية الحقة النابذة للحروب والدمار وإنتاج نفايات بشرية، والضبط الجيد للذات، والدوافع المستهجنة، والتحلي بفلسفة الانتقاء، والتمييز الناصح بين

الأمور والقضايا والمسائل والرؤى.. فليس كل ما يلمع ذهباً، وليس كل ناصح ناصحاً، وليس كل ما على المائدة طعاماً، وليس كل طعام يؤكل أو يستساغ.

مسميات ما أنزل الله بها من سلطان.. تبزغ علينا ألفيتنا الثالثة بمسميات كثيرة مثيرة للقلق مثل: الاستنساخ.. أليس من الأحرى أن يكون اقتداء بدلاً من الاستنساخ، فالاقتداء سلوك أخلاقي لاتباع محاسن قدوة ومثل أعلى، وعولمة تتشدق بها ألفيتنا المسكينة.. والأحرى أن نتحلى بالحذر والحيطة وأخلاقيات العلم والبحث والدرس حتى تصبح فعلاً عولمة تليق بنا وحتى لا تنقلب إلى جوهلة.. فضلاً عن صراع الحضارات. ولست أدري منذ متى تتصارع الحضارات؟.. وهل ينبغي لها أن تتصارع؟ وكيف وهي.. حضارات؟

والتساؤلات الملحة التي يتعين علينا تدبرها وهي كثيرة متكاثرة مثل:

ألا تكفي ثورات الطبيعة من زلازل وبراكين وأعاصير وفيضانات وسيول وثقب أوزون لعدول الإنسان عن عدوانه، ولصالح من اختلاق الأزمات والإشكاليات وإشعال الفتن وآخرها محاولة تشويه صورة الإسلام والتلاعب بألفاظ مثل الإرهاب، وطبول حروب وشيكة البدء، وأنصال تبرق. أهذا هو الجديد في الألفية الجديدة؟!

هذه هي التحديات وما ينبثق عنها من آمال للتغلب على آثارها السلبية ولا سبيل إلى ذلك إلا بمزيد من الاقتراب إلى الله، والاقتراب من النفس، وبذل المزيد من الجهد والسعي ومراعاة الضمير، وزيادة الوعي واللحاق بركب العلم مع توخي محاذيره والالتفات إلى الأخلاقيات والروحانيات والمثل، فهي نخاع المعيشة الكريمة لأمة عربية كريمة شديدة البأس واثقة متحدية آملة شاملة، يسعى نورها بين يديها ولها كل عنان السماء.



مراجعات الكتب:

علوم اجتماعية

الاستشراق: المفهوم الغربي للشرق

Orientalism: Western conceptions of the orient

تأليف: إدوارد سعيد*

الناشر: London: Penguin Book: 1978

عرض: جيمي بشاي**

احتفلت مكتبة الإسكندرية الجديدة بتكريم نخبة من أشهر كتّاب العالم، كان من بينهم المفكر العربي الأصل الأمريكي الجنسية الدكتور إدوارد سعيد مؤلف كتاب الاستشراق الذي أحدث ثورة فكرية في مفهوم الغرب للشرق، وترجم إلى أكثر اللغات الحية، واعترف له النقاد بأسبقيته في تطوير نقد الفكر في دراسات الحضارات. ولا يزال هذا الكتاب بعد ربع قرن من الزمان يعد من أهم المراجع وأعمقها في دراسة الشرق الأوسط في أكثر جامعات العالم، وترجمه إلى العربية أخيراً الشاعر السوري كمال أبوديب.

إدوارد سعيد من مواليد القدس بفلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني حتى عام 1948، وشرد شعب فلسطين بعد إعلان قيام دولة إسرائيل. وانتقل إدوارد وهو في المرحلة الثانوية إلى كلية فكتوريا بالإسكندرية، وبعد إتمام دراسته التحق بجامعة برنستون ثم جامعة هارفارد حيث كانت أطروحة الدكتوراه له عن جوزيف كونراد، وحصل بعدها على منصب الأستاذية في الأدب المقارن بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة، وما زال بها أستاذاً متقاعداً ينشر الكتب والمقالات بالإنجليزية والفرنسية والعربية، وهي تربو على المئتين بين مؤلفات وترجمات، ويحتل كتاب

---

* أستاذ الأدب المقارن بجامعة كولومبيا.

** دكتوراه في علم النفس، مستشفى المحاربين القدماء، لبنان، بنسلفانيا.

الاستشراق مكان الصدارة في هذه المؤلفات التي تنتقل من النقد الحضاري إلى الأدب والفلسفة وعلم النفس، وهو يقوم حالياً بإتمام كتاب عن فرويد لأنه يعتبره أقل المفكرين في الغرب تعلقاً بفكرة الاستشراق، وأكثرهم تمسكاً بالأصول الكونية لكل الأديان.

وإهداء هذا الكتاب يحمل ذكرى صداقة طويلة للمؤرخ الفلسطيني الدكتور إبراهيم أبو لغد الذي عمل فترة طويلة أستاذاً للتاريخ بجامعة نورث وسترن Northwestern، وأمضى أيامه الأخيرة أستاذاً بكلية بيرزيت في فلسطين المحتلة. وهدف المؤلف في كتاب «الاستشراق» هو التوفيق بين منجزات النقد العلمي للتاريخ والجمع بين الخصوصية والكونية لا التفريق بينهما، وهو يقدم الأدلة التاريخية لفكرة الاستشراق التي كانت دائماً رؤية خصوصية من وجهة نظر «الأنا» الأوروبي «للآخر» الشرقي أو العربي. وهناك دراسات أنثروبولوجية متعمقة لحضارة مصر مثلاً في الوصف الذي جاء به علماء نابليون في الحملة الفرنسية، ولكن أغلب الدراسات الإنجليزية أو الفرنسية - وهو لم يتعرض للمستشرقين الألمان - اعتبرت الشرق عالماً حسياً جسدياً يسعى نحو الوهم في الشعر أو المزيف في المعاملة الإنسانية. وصورة العربي الناجمة من هذه الدراسات صورة مشوهة يبدو فيها العربي إما بدوياً قابعاً في خيمته، أو متعبداً بصورة بداوية، أو فارساً يمتطي الخيل والإبل، ولا شأن له بما يجري حوله في العالم العريض من تطور ونهضة، ومن ثم هو لا يعرف كيف يتحكم في ثرواته الطبيعية ولا يستمتع بالقدرات التجريدية التي حققت الحضارة والعلوم والفنون.

يركز كتاب الاستشراق اهتمامه على القرنين السالفين، وتحليل مؤلفات عدد من الفلاسفة والمفكرين في إنجلترا وفرنسا وأمريكا، وإن كان اهتمام الغرب بدراسة الشرق قد بدأ قبل ذلك إبان عصر النهضة في أوروبا حيث تجد فلاسفة متميزين أمثال ديكارت وليبنتز وهيجل ممن كتبوا عن الإسلام، وهناك علماء أمثال فيبر وينوثون يمثلون «الأنا» المسيحية الغربية التي تحاول أن تنشد المبادئ العامة لاستقراء الطبيعة والسيطرة عليها، في حين ظل العرب - على حسب ما يقولون - ينشدون الحقائق المنفصلة أكثر مما ينشدون قوانين التحكم في الطبيعة المادية. وبذلك هيمن العقل الأوروبي المسيحي على العقل المعرفي الإسلامي، وبات المفكر الغربي يساوره الغرور بأنه جدير بهذه الهيمنة، وترسخت الرؤية المعرفية الإمبريالية التي ترى العالم بأسره مادة استهلاكية يمكن التصرف فيها كما تشاء.

والاستشراق مفهوم متطور على مدى عدة قرون، وهو مفهوم الفكر الإنساني الذي يتأرجح في حوار جدلي بين الاتصال والانفصال، وبين الأنا والآخر.

الفكر في المفهوم الكانطي Kant تأمل يتعالى على الواقع، وهو في مفهوم الاستشراق عملية جدلية بين الأنا والآخر لمعرفة ما ينبغي أن يفعله الأنا حيال الآخر وحول ما حدث أو ما يمكن أن يحدث، وكل هذا يتطلب هيمنة وسيطرة تامة على فكر الآخر وعلى إمكاناته وعلى الوسائل الاتصالية الأداتية التي تحقق تطبيق القوانين العامة التي توصل إليها العلم في تحقيق الإنتاج. وهذا النوع من التفكير الثنائي في الغرب مهّد للأوروبي السبيل للسيطرة على فكر الشرق بحيث تولدت فكرة «وكالة الرجل الأبيض» White Man's Burden من فكر هيجل وفلسفته في حوار السيد والعبد. ومن هذا المنطلق أصبح المستشرق هو الخبير العالم بشؤون الكون عموماً، والشرق خصوصاً، وصاحب السلطة المشروعة المدعمة بالحقائق والأرقام.

ومع أن الاستشراق أسهم إلى حد ما في لفت النظر لإمكانية الجمع بين الخصوصية (القومية) والكونية (العولمة) فإنه في نفس الوقت بالغ في تهميش خصوصية الإسلام وكونه على طرفي نقيض من حضارة الغرب. وتوصل المستشرق إلى اختزال الإسلام من حيث هو دين عالمي إلى الأصولية المتطرفة أو البداوة الفجة التي لا تصل إلى المستوى العالمي للتجريد في الفكر، وإعادة صياغة الأبنية والمفاهيم باستمرار متطور كما ينبغي.

ويقول إدوارد سعيد إنه من الخطأ السير وراء مستشرق مثل برنارد لويس B.Lewis الذي يدّعي أن مفهوم «الثورة» عند العرب يرتبط بمنطق الإبل حيث يشتق كلمة «ثورة» من «ثار» الجمل، أو قام من رقدته وانزعج، أو أصابه هياج جنسي، وبذلك تحمل كلمة «ثورة» عند العرب معنى الهياج أو إثارة الفتنة، أو «الانتفاضة» كما يحدث حالياً في فلسطين. والتوازن عند العرب – كما يقول برنارد لويس – كالغليان أو الانتفاضة أو إثارة الفتنة، ولا يحمل المفهوم السامي للثورة كما عرفها الغرب في الثورة الفرنسية مثلاً أو الثورة الأمريكية. وما هذا إلا خرافة وتضليل من صميم الفكر الاستشراقي.

ويركز إدوارد سعيد اهتمامه على مراحل الفكر الغربي إزاء الشرق، حيث يكتشف تغلغل فكرة إرادة القوة والسيطرة في أوروبا وأمريكا واستخدامها في تحقيق التقدم الإنساني على مستوى أحادي البعد من وجهة نظر الدول المتقدمة التي تستطيع أن تسوغ أفعالها بالمنهج العلمي مع غياب الأفق الكوني الوجودي.

واهتمت الدراسات الأوروبية الأولى بأدب الرحلات كما جاء في كتاب إدوارد لين Lane عن عادات المصريين، ومؤلفات جوستاف فلوبير تحت عنوان Oeuvres، وكان اهتمام هؤلاء الرحالة بكل ما هو غريب بحيث يثير خيال القارئ الأوروبي، ويحمله على الاطلاع على صورة أخرى من الحياة البدائية التي لم يألفها من قبل. ومع أن هذا الوصف لا يحمل الطابع الأيديولوجي للسيطرة إلا أنه يمهد السبيل للتفرقة بين الشرق والغرب، فإذا أتيحت للأوروبي الفرصة للاطلاع على الكتب الأيديولوجية، أمثال كتب رينان وجوبينو وغيرهما، استطاع أن يفرق بين الدول المتقدمة والدول المتأخرة. والفيلسوف الفرنسي رينان Renan مثلاً درس القرآن الكريم باللغة العربية، وقارنه بالنثر والشعر الجاهلي، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن مصدر التخلف في حضارة الإسلام يرجع إلى اللغة العربية التي تسير على منطق الخيام والقبيلة، وأن اندماج علم البلاغة Rhetoric بعلم اللاهوت Theology في الإسلام أفقد مقدرتها على النقد العلمي، وسيطرت القيمة العليا الإلهية على مسار الفكر باعتبار أن اللغة العربية، وهي لغة القرآن الكريم، تمثل الفكر الإسلامي، وتحتم الفصل بين الدين والدنيا. ويرى رينان أن المسيحية استطاعت أن توسع إطار الحرية الفردية وأمكن بذلك تطور اللغات الأوروبية بحيث تستوعب كل جديد في المكتشفات العلمية.

وجاء بعد ذلك ماكس ڤيبر Weber يقول إن المسيحية وحدها، بخلاف الأديان الأخرى التي درسها، استطاعت بعد تحررها من الدين أن تبتكر المنهج العلمي الذي أسهم في تطور الحضارة الرأسمالية الغربية، وبرزت بعد ذلك فكرة الاختلافات الفردية في القدرات، وأمكن التفرقة بين ذكاء الشعوب المختلفة. والفكرة السائدة حالياً في الغرب هي أن الشرق الإسلامي موطن البساطة والفطرة، وأيضاً الإرهاب والغدر والكر والفر، والعربي يسير على منطق يغاير المنطق الأرسطوطالي. وراح الشاعر الإنجليزي كبلنج يردد القول المأثور "East is east & west is west" «الشرق شرق، والغرب غرب، ولن يلتقي الاثنان معاً حتى يجتمعا تحت عرش الله العظيم في يوم الدينونة». وتعمقت مسافة الخلف في الفكر بين الشرق والغرب، ولم يحاول أحد في الغرب أن يفسر من أين جاءت هذه التسميات «شرق» و«شرق أوسط» و«شرق أقصى» وكلها تنبع من وجهة نظر الأوروبي، ولا توجد في الشرق تسمية للغرب الأوسط والغرب الأقصى. الاستشراق إذن يعبر عن خبرة الأنا الأوروبية إزاء الآخر الشرقي.

استطاعت أعمال المستشرقين عبر عدة قرون من الزمان وضع الشرق في نصابه، ووصمته بسمات لا يمكن أن يحيد عنها، والعلاقة بين الدال والمدلول علاقة

سيطرة، والاسم يسيطر على المسمى، وهي علاقة ثابتة سواء جاءت عن وعي أم دون وعي. وهذا هو الجديد في كتاب الاستشراق، فقد سبقه في تفنيد آراء المستشرقين نفر من الباحثين العرب أمثال العقاد وإسحق موسى الحسيني ومحمد النويهي وعلي حسني الخربوطلي وغيرهم، ولكن هذا الكتاب لا يفنّد آراء المستشرق بقدر ما يتوخى مسيرة الفكر الغربي وأثرها في وصف الشرق أو تحليله. وهو بذلك يستخدم منهج البنيوية Structuralism إلى جانب إلمامه بفقه اللغة Philology، وعلى هذا المنوال يحلل مسيرة الفكر العربي الذي أصبح تابعاً وناقلاً دون أن يدرك المفارقة التي أصابت هويته العربية. الغرب ينتج، والشرق يلهث جرياً وراء استيراد السلع الأجنبية، وترجمة المفردات العلمية الواردة من أوروبا وأمريكا، ولا يوجد تبادل مزدوج، وإنما ينحدر الفكر من أعلى إلى أسفل. الغرب يبتكر، والشرق يتلقن ويحاول تطبيع هذه الثورات العلمية وتسكينها، وهو نفسه لا يثير أو يقدم جديداً في الفكر. وهذه هي العلاقة التي تحدث عنها هيجل للسيد بالعبد. السيد لا يبطل أو يلغي العبد لأنه استمد منه هويته ووجوده، وكذلك لا يلغي العبد؛ سيده لأنه يستمد منه القدرة الكلية لوجوده في العالم، والساقية تدور إلى ما لا نهاية. ولا شك أن هذه العلاقة تبعث على العبوس والاكتئاب أحياناً، وعلى الثورة أحياناً أخرى.

لقد أصبح مصدر العقل الخلاق مستورداً، وكل من يحاول التوفيق بين أصول الفكر الإسلامي مثلاً وأفكار فلاسفة ما بعد الحداثة يصطدم بعقبات من الخارج ومن الداخل، ويورد هذا الكتاب الأمثلة على ذلك. فقد سجل علماء نابليون مشاهداتهم أثناء الحملة الفرنسية. ويعجب القارئ لدقة الوصف وعمق البصيرة، ثم يحاول القارئ بعد ذلك قراءة ما سجله المؤرخ العربي عبدالرحمن الجبرتي فيجد لغة متعثرة، ووطنية صارخة على الفرنجة القادمين بأسلحة الدمار الشامل.

الشرق شرق والغرب غرب، ولن يلتقيا حتى في دراسات العالم الفرنسي ماسنيون Louis Massignon الذي درس شؤون المعتزلة في العصر العباسي، وتجاوب مع فلسفة الحلاج في محنته وعزلته، وتوصل من مفهومه المسيحي الكاثوليكي إلى أن الإسلام لم يطوّع فلسفة أرسطو كما فعل آباء الكنيسة على مدى عدة أجيال منذ توماس الأكويني، ويؤيد عدد من المستشرقين حتمية تعثر الإسلام بسبب خلوه من التطور الإصلاحي Reformation الذي عاصرته المسيحية الغربية عبر عدة قرون من الزمان.

ويرى إدوارد سعيد أن هذه التفسيرات الغربية جاءت من حوار الأنا الغربية مع الآخر الشرقي، وأن هؤلاء المستشرقين لم يعرفوا الإسلام من الداخل كما يفعل باحث مسلم مثل نصر حامد أبو زيد وحسن حنفي. الحياد العلمي ليس ممكناً، ولا يجده إدوارد سعيد في آراء المستشرقين الذين درسهم، ولا سيما ديلاسي أوليري Delacy ورينان Renan وجيب Gibb ولويس Lewis وغيرهم، ولكنه – كما قال بعض نقاده – لم يتعرض للمستشرقين الألمان أمثال رودي بارت Bart والراهب البندكتي أدلرد اوف باث وغيرهما من الذين أنصفوا الإسلام والشرق. ولكن الصورة الإجمالية للاستشراق كانت غزواً حضارياً وفكرياً. وبقدر ما استطاع كل من جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده ريادة حركة التنوير فإن الاستشراق ما زال مهيمناً على الفكر العربي؛ لأن كل الأفكار والاصطلاحات المتداولة مستوردة، ولم يقتبس الغرب منا شيئاً. الغرب هو الذي يفسر للعربي معنى الديمقراطية أو الحرية أو العدالة، وليس للعربي أن يشك في صحة الأسباب أو العوامل التي أدت إلى تفوق الحضارة الغربية؛ إذ ليس للآخر أن يحتل مكان الأنا، وليس للعبد أن يناقش سيطرة السيد عليه.

لقد استطاعت عملية الاستشراق عبر قرنين من الزمان تأصيل هذا الغزو الفكري وترسيخه في العلوم السياسية والاجتماعية والنفسية، وأصبح من العسير ابتكار مفاهيم واصطلاحات جديدة يمكن للغرب الإفادة منها وتطبيعها على نحو مماثل، ولغة الاستشراق أصبحت مبطنة في الفكر العربي بحيث أصبح خاضعاً لنوع من الرقابة الداخلية على نفسه وعلى هواجسه، بحيث لا يستطيع أن يبدع أو يبتكر إلا بلغة الغرب ومفاهيم الغرب ومبتكراته، ولم تكن سلطة لغة الاستشراق غزواً فكرياً وعلمياً فحسب، وإنما كانت أيضاً هيمنة راسخة للغرب على الشرق حتى يوم الدينونة.

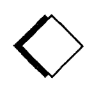
ويرى بعض النقاد أمثال محمود أمين العالم أن الأمل بالابتكار والإبداع موجود في المفارقة بمعنى "المتسامي" Transcendence أو ما سمّاه الفيلسوف الألماني هابرماس بالعقل التواصلي Critical Theory الذي يجابه العقل الأدائي بالنقد الذاتي وتحليل الهوية كنص يمكن دراسته وتحليله والخروج عن أحادية الفكر، والجمع بين الخصوصية والكونية وتقبل التنوع الثقافي إلى جانب الاعتراف بوحدة البشر. وإنما يكون التخلص من آثار الاستشراق السلبية بتوفير العقل التواصلي والمسؤولية الفكرية لدى العربي المثقف بحيث يتعمق في دراساته، ويلتزم الدقة والأمانة في البحث العلمي مع رفض منطق القوة والغلبة أينما كان.

وعلى الرغم من تشعب الاهتمامات التي أنجزها هذا الكتاب سواء أكان ذلك في الجامعات الأمريكية أم في المجلات العلمية في جميع أنحاء العالم فإن إدوارد سعيد نفسه لم يعد مسموعاً من قبل المسؤولين عن الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية التي تعتبره «شيوعياً» أحياناً و«إرهابياً» أحياناً أخرى، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى، إلى ما قاله «الاستشراق» من تحالف الغربي على نبذ الحضارة العربية الإسلامية وإجهاض كل محاولة للتجديد الفكري، أو كل «بعث» أو «انتفاضة» لتحرير الأراضي الفلسطينية من السيطرة الإسرائيلية، ولقد تحققت نبوءة إدوارد سعيد في كتاب الاستشراق بهذا التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل لتصفية شعب فلسطين وتشريد أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ في جميع أنحاء العالم، وحرمانهم من حق العودة في الوقت الذي تحتل فيه إسرائيل كل ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، وعلى الرغم من التقدم الذي حدث في حقوق الإنسان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بحيث يشعر الفرد العادي أن حقوق الإنسان مطلب عالمي فإن الاستشراق يسمح للإسرائيلي بحقوق العودة ولا يسمح للفلسطينيين بنفس الحقوق الشرعية. لا ينال الفلسطيني شيئاً من حقوقه في حين ينال الإسرائيلي حقوقه كاملة.

وأوجه الشبه بين أسلوب إسرائيل وأسلوب الولايات المتحدة في تطبيق حقوق الإنسان بدرجات متفاوتة واضح وجلي: يمكن هدم البيوت الفلسطينية على أصحابها سواء أكانوا مدنيين أم من هيئة حماس، ولكن التضحية البشرية للشباب الفلسطيني تمثل الإرهاب، وهيئة الأمم المتحدة تحت ضغط الولايات المتحدة تسمح للقنابل الأمريكية ولأسلحة الدمار الإسرائيلية بهدم الأراضي العربية وتدميرها، ولا تسمح لمواطن فلسطيني أن يذود عن أرضه بالتضحية البشرية!

ولكن إدوارد سعيد ليس متشائماً وإنما يدعو لتجميع الآراء المستنيرة بين المثقفين العرب في كل مكان، وتوجد حالياً نخبة ممتازة من صفوة المفكرين في العالم العربي الذين يتسمون بالنقد الذاتي والتوفيق بين الخصوصية والكونية. وباستطاعة كبار المثقفين العرب إحداث تيار معادٍ لسياسة إسرائيل التي أصبحت الوريثة لسياسة الاستشراق في العالم. يجب أن يعلم العالم مقولة الاستشراق التي توضح مسيرة العقل الغربي الأوروبي وما آلت إليه من سيطرة واستغلال لحقوق الإنسان.

والاستشراق كدراسة نظرية، ثلاثة ميادين: فقه اللغة Philology، والتحليل النفسي أو الأنثروبولوجيا الاجتماعية، والفلسفة البنيوية تتطلب الإلمام بنظريات المعرفة من أفلاطون حتى كنط وهيجل. وليس هذا بالأمر اليسير للمثقف العادي، وقد راجعت الكتاب مرتين لأستطيع استيعابه، وراجعت ما كتبته مرتين. وما زلت أشعر أنني لم أفِ الموضوع حقه لأنه يحمل عدة دراسات للعلاقة بين الأنا والآخر، ودراسة الذات المفكرة من ناحيتين: ناحية المفكر العربي وناحية المفكر الشرقي، ثم دراسة العلاقة بينهما وموضع الذات حين تفسر الخطاب الشرقي بأسلوب غربي، أو العكس، كما فعل حسن حنفي في دراسة الوجه الآخر للاستشراق وهو الاستغراب. ولهذه الدراسة أوجه متعددة يمكن سبر أغوارها بالمزيد من البحث من جانب المثقفين العرب أسوة بنظرائهم من المثقفين في الغرب حتى يمكن التوفيق بين الخصوصية والكونية.



علوم سياسية

الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي

تأليف: مجموعة من المؤلفين
الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2002، 236 صفحة
مراجعة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

نشأت الحركات الإسلامية المعاصرة بسبب عديد من العوامل المتنوعة والمعقدة في النصف الأول من القرن العشرين في العالم العربي والإسلامي على المستويين الخارجي والداخلي؛ فعلى المستوى الخارجي أدت الحرب العالمية الأولى وما آلت إليه من نتائج إلى وقوع المزيد من الدول العربية والإسلامية تحت السيطرة الاستعمارية الغربية المباشرة، التي أدت إلى دخول عديد من القيم الغربية إلى المجتمعات الإسلامية، تلك القيم التي كانت تتحدى القيم الإسلامية وتحل محلها. وقد شكل ذلك في مرحلة من المراحل أزمة قيم في المجتمع العربي، بدأ يزداد مع تبني بعض المفكرين العرب والمسلمين لهذه الأفكار وباتوا من أشد المتحمسين لها والمروجين لخصائصها في مجتمعاتهم، بل الدعوة إلى أن يكون المجتمع الإسلامي مثل المجتمعات الغربية فيما يتعلق بنظام حياته الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وشكل انهيار الخلافة الإسلامية العثمانية نقطة جوهرية في أذهان كثير من الشخصيات الإسلامية التي أسهمت في إنشاء الحركات الإسلامية، وهذا ما أسهم بشكل واضح في تشكيل الوجه السياسي البارز في عديد من أفكار الحركات الإسلامية فيما بعد، وهو إقامة الدولة الإسلامية، ولذا فقد غلبت السياسة على المفاهيم الأخرى في فكر هذه الحركات، لأنهم رأوا أن قيام الدولة كفيل بقيام كل شيء آخر، وانهيارها يعني انهيار منظومة الحياة الإسلامية بصورتها التي اعتادوها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وتداخلت المؤثرات الخارجية مع عدد من العوامل الداخلية ومن أبرزها قيام الدولة القومية القطرية في المنطقة العربية والإسلامية بعد التحرر من الاستعمار، ونتج عن ذلك إنشاء الكيانات القطرية المنفصلة عوضاً عن الوحدة الإسلامية الشاملة، واصطبغت هذه الدول القطرية بأنماط مختلفة من الفكر الليبرالي أو العلماني أو اليساري بدلاً من الفكر الإسلامي، الأمر الذي دفع بالعديد من المفكرين الإسلاميين المهتمين بالشأن السياسي، إلى المناداة بضرورة السعي إلى بناء الدولة الإسلامية من حيث هي هدف نهائي، وقد تنوعت الوسائل إلى بلوغ هذا الهدف واختلفت من شخص إلى آخر ومن حركة إلى أخرى ومن ظرف إلى آخر ومن مكان إلى آخر، بالإضافة إلى الظروف المحلية والداخلية في كل قطر، وما نتج عن هذه الظروف من تماس وتصادم أو اتفاق ومهادنة، رغم أن كثيراً من هذه الدول يعتبر الإسلام وسيلة من وسائلها في شرعنة وجودها، بل تقوم هذه الدول بتطبيق بعض التعاليم الإسلامية في بعض جوانب الحياة كالأحوال الشخصية.

إن أهداف الحركات الإسلامية ووسائلها في السعي إلى تحقيق هذه الأهداف والظروف التي عايشتها والمواقف التي مرت بها والعلاقات المتباينة مع الأنظمة السياسية القائمة بمختلف أنواعها في العالم العربي على وجه الخصوص، ورؤى بعض قياداتها ومنظريها لأهدافهم وقراءتهم للظروف الخاصة بالحركة والظروف المحلية السائدة، وبخاصة ما يتعلق بالنظام القائم وأهدافه وخصائصه وقربها أو بعدها من الإسلام، ومقدار الحرية المتاحة للناس في التعبير عن آرائهم أو مشاركتهم في الحياة السياسية أو ممارسة التسلط والاستبداد، بالإضافة إلى الظروف الإقليمية والدولية التي أحاطت بكثير من الدول العربية والإسلامية، قد شكلت بين الحركات الإسلامية والنظم السياسية القائمة، العلاقة التي اتسمت في غالبها بالمهادنة الحذرة أو الصدام العنيف القائم على رفض الآخر وعدم التعايش معه من منطلقات ومسوغات مختلفة، أسهمت فيها تجربة المقاومة ضد الاستعمار والحروب مع إسرائيل وغياب الحياة الديمقراطية في كثير من هذه الأنظمة التي نشأت أصلاً من خلال مقاومة الاحتلال، وعجز أكثر هذه الأنظمة عن تحقيق أي إنجازات على جبهات متعددة من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي الوقت ذاته فإن الحركات الإسلامية ذاتها قد وقعت في كثير من الأخطاء بسبب «أيديولوجيتها» وعدم قراءتها للواقع السياسي والاجتماعي سواء المحلي أم الدولي، وبسبب عدم تقديمها البدائل الإسلامية الواقعية التي تستوعب الظروف

المحيطة، واللحظات التي تعيشها الأمة بكل ما فيها من متغيرات وتناقضات وتعقيدات، وتقديم الحلول لمختلف القضايا والشؤون. وقد استجابت للتحدي القائم مع الأنظمة العلمانية القائمة من خلال استخدام القوة والعنف سواء أكان ذلك فيما يتعلق بحماية ذاتها أم في السعي إلى تحقيق مكاسبها، مما أدخل هذه الحركات والأنظمة في حالة من الصراع في كثير من الدول العربية، لم ينتج عنه انتصار لأي طرف من الأطراف، بل كانت النتيجة استفحال الخسائر وازدياد الأخطار وتراجع هذه الدول في مختلف الميادين والصعد. ولم يتوقف الأمر على الصراع بين هذه الحركات والأنظمة بل تطرق الأمر إلى الوصول إلى المجتمع ذاته الذي دفع ثمناً غالياً نتيجة هذا الصراع سواء من دماء أبنائه أو مكاسبهم أو أمنهم، والشواهد على ذلك لا تزال موجودة في أكثر من بلد عربي.

لقد فرضت هذه الحالة من الصدام والصراع والعنف والتشكيك والتفكير والتخوين إلى أن احتلت المقام الأول والمباشر من الاهتمام في عديد من الدول العربية بسبب ازدياد عدد هذه الحركات وازدياد شعبية بعضها الآخر، وبسبب المساحات المختلفة المتاحة أمام بعض الحركات في بعض الدول العربية، وبسبب التغيرات التي طرأت على العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والمتمثلة بصورة أساسية في نجاح الثورة الإسلامية في إيران وانهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وتفرد الولايات المتحدة في قيادة العالم، وبقاء استجابة عديد من الدول العربية والإسلامية في أدنى حدود الاستجابة لهذه التغيرات بما يكفل الحياة الحرة للمواطنين وفتح الباب أمام التعددية والمشاركة السياسية في هذه الدول، بل حدوث تراجع كبير أيضاً في عديد من الجوانب في هذه الدول سواء على صعيد الحياة المعيشية المباشرة للناس، المتمثلة في ازدياد نسب البطالة وغلاء المعيشة أو تراجع الحريات وزيادة القوانين المقيدة لذلك، أو على صعيد الأمة عامة المتمثلة في التراجع أمام الآخر سواء بسبب الهزائم العسكرية المباشرة أو بسبب الهيمنة الأجنبية المتزايدة في الدول العربية على جميع الصعد السياسي منها والاقتصادي والفكري.

ومن أجل تعرف كل هذه القضايا فيما يتعلق بهذه الحركات وسماتها ومواقفها المختلفة من القضايا والأفكار والمتغيرات التي باتت تطرح جملة من التساؤلات حول واقعها ومستقبلها، يأتي هذا الكتاب ليقدم إطلالات جديدة حول هذا الموضوع، وقد شارك في هذا الكتاب ستة من الباحثين المتخصصين الذين بحثوا في موضوع

الحركات الإسلامية من جميع الجوانب، فقد تعرض عبدالوهاب الأفندي في الفصل الأول لنشأة الحركات الإسلامية، التي يراها تشكل انعكاساً لتطورات معقدة شهدها العالم الإسلامي بدءاً من الموجة الاستعمارية وظهور نظام التعليم الحديث الذي ارتبط بها، ومروراً بانهيار الخلافة العثمانية في العقد الثالث من القرن العشرين، وظهور الدولة القومية الحديثة بديلاً لها بصورها المجزأة والمفتتة، ويرى أن هذه الحركات هي من جهة نتاج لتطور أوضاع الدول الإسلامية باتجاه العلمانية، وفي الوقت ذاته ثورة على هذه العلمانية.

ومع أن أكبر حركتين من الحركات الإسلامية وهما جماعة الإخوان المسلمين التي نشأت في مصر عام 1928، والجماعة الإسلامية التي نشأت في الهند عام 1940، قد كان لكل منهما نشأة منفصلة ومستقلة في ظروفها وخصائصها فإن معظم الحركات التي نشأت فيما بعد تفرعت منهما وتأثرت بهما، وتبين كذلك أن التقارب الأيديولوجي والتنظيمي بين الحركتين يكشف عن أكثر من مجرد التأثير المتبادل، بل يعكس المؤثرات المشتركة التي أسهمت في تشكيل هذه الحركات، ومن هذه المؤثرات الإرث الفكري لمبادرات الإصلاح في فجر عصر الحداثة مثل مبادرات الإصلاح التي قام بها جمال الدين الأفغاني وتلاميذه، والتأثر الواضح والمشترك بنشأة الدولة الحديثة ودواعي مواجهة التيارات الفكرية الحديثة التي برزت ومنها تيار الليبرالية وتيار الاشتراكية وغيرهما من التيارات، وتتبدى قوة هذه المؤثرات المشتركة في التقارب المدهش بين الحركات الإسلامية التي نشأت في الوسط السني وتلك التي نشأت في الوسط الشيعي على الرغم من الخلافات الواضحة في المرجعية الفكرية لكل مذهب.

وقد تباين تطور الحركات الإسلامية فيما بعد من ناحية المنهج والفكر والدور السياسي والموقف من الدولة والمجتمع، وتعكس هذه التطورات من جانبها تطور الأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي والإسلامي والعالم عامة. وقد أثرت بعض العوامل والظروف، مثل قيام إسرائيل ونشأة المقاومة ضد الاستعمار، في تحويل بعض الجماعات الإسلامية إلى استخدام القوة والعنف، على الرغم من أن استخدام العنف لم يحدث مع الجماعات الإسلامية في شبه القارة الهندية أو إندونيسيا، كما أن تكريس الدولة القومية والدفاع عنها دفع بالحركات الإسلامية إلى أن تتخلى عملياً عن أهدافها وتطلعاتها التي نشأت معها منذ البداية والتي تتمثل في الوحدة الإسلامية الشاملة، بل تحول نلك إلى العمل ضمن كيانات قطرية.

وقد حاول الباحث في هذا الفصل أن يتتبع نشأة الحركات الإسلامية المعاصرة وتطورها، وسعى إلى إلقاء الضوء على كيفية تأثير ظروف نشأة هذه الحركات في الدور الذي قامت به في الحياة السياسية والاجتماعية في الدول الإسلامية بصورة عامة والعربية بصورة خاصة، وكيف اختلف هذا الدور عن ذلك الذي رسمته لنفسها عند النشأة.

ويستعرض حسن حنفي في الفصل الثاني مفهوم الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة، الذي يتعرض فيه عديد من القضايا، منها تحليل الجذور القديمة للإسلام السياسي، حيث إن هذا الموضوع قد بدأ مع المناقشات الكلامية الأولى في التاريخ الإسلامي المبكر حول قضايا الإمامة والخلافة والإيمان والعمل والكفر والعصيان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبارها مسائل عملية قبل أن تتحول إلى موضوعات نظرية، كما نشأت على ضوء هذه المناقشات الفرق الإسلامية في صيغتها السياسية بين أحزاب السلطة (مثل الأشعرية) وأحزاب المعارضة (كالمعتزلة والخوارج والشيعة)، وتوالت نشأة باقي العلوم الإسلامية العقلية والنقلية في صورة سياسية كعلوم الحكمة وأصول الفقه وعلوم التصوف، ولم تخل حتى العلوم النقلية الخالصة من الدوافع السياسية.

ويستعرض الفصل أيضاً الجذور الحديثة للإسلام السياسي، التي تتمثل في حركات الإصلاح الديني في القرن التاسع عشر، التي كانت النواة الأساسية لحركات التحرر الوطني في مختلف أقطار العالم العربي والإسلامي، ويحلل الفصل كذلك الجذور المعاصرة للإسلام السياسي وتطوره في الفترة الليبرالية من النصف الأول من القرن العشرين - مرحلة سقوط الدولة العثمانية وبداية الهجمة الاستعمارية على العالم العربي، إلى النصف الثاني منه بعد الصدامات العنيفة بين الحركات الإسلامية وبخاصة حركة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا بحركة الضباط الأحرار وإقصائها عن الحياة السياسية في الخمسينيات بعد حضور سياسي واجتماعي كبير.

إن شعارات الإسلام السياسي، التي تعكس الحالة النفسية والاجتماعية للجماعات السياسية مثل «الحاكمية لله» التي تعني في إطارها العام رفض حاكمية البشر وكل الأيديولوجيات العلمانية للتحديث، وشعار «تطبيق الشريعة الإسلامية»، وهو شعار يرمز إلى رفض القوانين الحالية السائدة التي تتسم بالتغير الدائم تبعاً

للاعتبارات السياسية، وشعار «الإسلام هو الحل» الذي ينبئ عن فشل الحلول الأخرى التي تمت تجربتها في التاريخ العربي المعاصر في أكثر من نظام، تنطوي على موقف أيديولوجي ونفسي من الواقع السياسي الممارس. كما يتعرض الفصل إلى جدلية شرعية الأنظمة ولا شرعيتها، ومتى يكون الإسلام السياسي عنيفاً ومتى يصبح جزءاً من الحياة السياسية في أي مجتمع.

ويتناول الفصل كذلك مستقبل الإسلام السياسي، الذي يعكس مدى قبوله وشرعيته وقبول التعددية والحياة السياسية ونبذ القوة والعنف، والسعي إلى تطوير برنامج وطني يسمح بتعدد الأطر النظرية مع باقي التيارات الفكرية والسياسية الموجودة في الساحة، ومدى قدرة الإسلام السياسي على قبول تحديات العصر والدخول فيها.

وفي الفصل الثالث يتعرض عماد الدين شاهين لموضوع التطرف والاعتدال لدى الحركات الإسلامية من حيث الأسباب والدوافع والانعكاسات، حيث يرى أن الحركات الإسلامية تشكل جزءاً من الشريحة السياسية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وعلى الرغم من تنامي دور أغلبية هذه الحركات وشموله لكثير من المجالات وجوانب الحياة المختلفة فإن الخريطة السياسية للدول الإسلامية، ومنها العربية، لا تعكس حجم هذا الدور، حيث تسعى بعض الأنظمة إلى تجاهل هذا الدور وتحجيمه وقمعه، الأمر الذي أدى إلى نشوب حالة قوية من الصراع والعنف والصدام الدامي والمتبادل وعدم الاستقرار، وقد وصمت غالبية الحركات الإسلامية نتيجة لذلك بسمات التطرف والإرهاب والنزعة إلى العنف واتخاذه وسيلة من وسائلها لتحقيق أهدافها.

ويتعرض الفصل إلى تعريف المصطلحات المستخدمة في وصف الحركات الإسلامية، وبخاصة تلك المتعلقة بالتطرف والاعتدال، من أجل وضعها في إطار أكاديمي موضوعي بعيداً عن الإسقاطات الأيديولوجية والمواقف السياسية المسبقة والاتهامية البعيدة عن الصواب، في الوقت نفسه الذي تتسم فيه هذه المصطلحات بالنسبية أصلاً، وصعوبة استخدام هذه المصطلحات بصورة معيارية وموضوعية، وعدم ثبات حالة التطرف والاعتدال، وطبيعة الحركات الإسلامية بوصفها حركة سياسية اجتماعية متعددة العناصر والأهداف والمواقف والأساليب.

ويتعرض الفصل كذلك لدراسة الحركة الإسلامية وطبيعتها، والعوامل التي

تؤدي إلى تبني هذه الحركات للاعتدال والتطرف بوصفها وسيلة من وسائلها في تحقيق أهدافها، والتي تصنف بصورة أولية إلى عوامل ذاتية ترجع إلى طبيعة فهم الحركات لرسالتها ورؤيتها للمجتمع الذي تعيش فيه، وعوامل خارجية تعود إلى رؤية المجتمع والنظم السياسية لهذه الحركات، وما يفرضه ذلك من ردود أفعال ومواقف تجعلها قريبة من الاعتدال أو التطرف، كما يتعرض الفصل إلى تصنيف الحركات الإسلامية في العالم العربي مع بيان معايير هذا التصنيف وتبنيها العنف والصدام وسيلة لتحقيق أهدافها، مع تحليل الواقع الحالي للحركات الإسلامية، وانعكاس ظاهرة التطرف والاعتدال على مستقبل العلاقة بين النظم الحاكمة والحركات الإسلامية وأثر ذلك في مستقبل المنطقة العربية.

وحول رؤية الحركات الإسلامية لمفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية في العالم العربي يعرض أحمد الموصللي في الفصل الرابع لمحاولة التأسيس النظري والسياسي للديمقراطية والتعددية السياسية عند الحركات الإسلامية المعاصرة بصورة عامة والمصرية بصورة خاصة، وصنفت الحركات الإسلامية من خلال تبنيها لهذه المفاهيم وأسلمتها منهجياً أو رفضها تحت مظلة شعارات أيديولوجية كبيرة مثل الحاكمية لله وجاهلية العالم، والإسلام هو الحل.

وقد تم تبني هذا التصنيف من خلال النظريات السياسية الإسلامية المعاصرة ومن خلال الممارسات السياسية الفعلية التي قامت بها الحركات الإسلامية ضمن الأنظمة القطرية في العالم العربي، وحاول الباحث الإجابة عن كثير من التساؤلات المتعلقة بهذه الحركات مثل: هل الحركات الإسلامية التي تتبنى الديمقراطية هي حركات ديمقراطية فعلاً، أم أن هذه الحركات تتبنى الديمقراطية بصفتها وسيلة سلمية و"براغماتية" للوصول إلى الحكم؟ وهل المشاركة السياسية في الأنظمة السياسية القائمة تعني أنها الخطوة الأولى من أجل الوصول إلى الحكم ومن ثم الانقلاب على الديمقراطية الليبرالية كما روّج لها في بعض الأنظمة العربية خلال العقد الماضي؟ وهل لهذه الأفكار مرجعية دينية؟ أو هل من الممكن تأطيره سياسياً؟

وتعرض الفصل للحركات الإسلامية في واقعها القطري، وبخاصة العلاقة السلبية بصورة عامة بين الحركات الإسلامية والدولة القطرية، وقدم تصوراً لعدد من التساؤلات أبرزها هل تؤدي مشاركة الإسلاميين في السلطة وفي الحياة السياسية عموماً إلى مزيد من الاستقرار أم الاستعداء والاستقطاب على أسس دينية

في مواجهة أسس العلمانية التي تقوم عليها أنظمة الحكم في عديد من الأقطار العربية؟ وهل ستؤدي هذه المشاركة السياسية إلى الاستقرار السياسي داخل الدولة بما يؤدي إلى سلم اجتماعي، وبين الدولة والنظام الدولي القائم بما فيه من تناقضات؟

وفي الفصل الخامس يعرض فواز جرجس ويحلل أثر الحركات الإسلامية في الاستقرار السياسي في العالم العربي من خلال العلاقة الوثيقة أو السببية بين طبيعة وبنية النظم السياسية القائمة ودور القوى السياسية المعارضة وسلوكها، إذ إن فهماً أو دراسة أو تعرفاً لدور حركات المعارضة السياسية، ومنها الحركات الإسلامية، يتطلب التدقيق وتحليل البنى المادية والأخلاقية للنخب والنظم السياسية الحاكمة، وكيفية تعاملها مع مجتمعاتها الأهلية. والمعارضة في نهاية الأمر هي امتداد طبيعي للثقافة والسلوك السياسي السائد في أي بلد، وهي مؤشر دقيق على طبيعة العلاقة ونوعيتها بين الدولة والمجتمع؛ ففي الوقت الذي تفرز النظم الليبرالية معارضة ديمقراطية سلمية تعتمد مبدأ تداول السلطة، وتكون مسؤولة عن تنفيذ برامجها ومشروعاتها التي تتبناها، نجد النظم السلطوية تغلق كل السبل أمام التعبير عن الآراء السياسية المشروعة، وتحتكر معظم مجالاتها وتضغط بالمعارضة نحو العمل السري والسعي إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة، مستخدمة في ذلك الوسائل ذاتها التي مورست ضدها في القمع والابتعاد عن مسرح العمل السياسي.

ويركز الفصل على العوامل المادية – العملية لفهم القواعد الأساسية للعبة السياسية والآليات والاستراتيجيات التي تعتمدها المعارضة لتغيير قواعد اللعبة السياسية السائدة أو التعايش معها، وتمكن ملاحظة أن التركيز على العلاقة الوثيقة بين تركيبة النظام السياسي القائم ودور قوى المعارضة يدفع إلى الحذر في قبول الأطروحات التبسيطية والاختزالية التي تحاول تفسير حالة الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، من خلال الرجوع إلى العوامل الثقافية أو الحضارية القبلية المتجذرة في البنى الفكرية الاجتماعية والسلوكية في المجتمع العربي.

إن أهم التساؤلات التي يحاول الفصل الوقوف عندها هي: هل تبادر النظم السياسية العربية إلى فك حالة الاشتباك القائمة مع الحركات الإسلامية وتسعى إلى استيعابها واستخدامها في عملية النهوض الوطنية، أم أنها ستبقي على الوضع كما هو عليه الآن، والمعبر عنه في مصادر الحريات المتعلقة بالتعبير وحرية الرأي

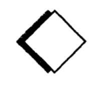
والمشاركة السياسية الفعالة للتيارات الاجتماعية والسياسية الفعالة والمتعددة؟ ولذا لا بد في هذا السياق من تحليل السلوك العام للنخب والنظم السياسية الحاكمة وكيفية تعاملها مع كل الحركات؛ الإسلامية منها والعلمانية على حد سواء، من أجل فهم الحركات الإسلامية ودورها السياسي في المنطقة العربية، ومن ثم مقدار أثرها في الاستقرار من عدمه.

إن حالة الصراع والصدام التي ميزت الحركات الإسلامية في بعض الدول العربية وحالات المشاركة الجزئية في دول أخرى تطرح كثيراً من التساؤلات المثارة حول الحركات الإسلامية، ومن أبرزها مستقبل هذه الحركات وبخاصة من خلال هذا المشهد المتنوع لواقع هذه الحركات محلياً وإقليمياً ودولياً. ويستشرف رضوان السيد مستقبل هذه الحركات في الفصل السادس من خلال تعرف نشوئها والأسباب الاجتماعية والثقافية والسياسية لذلك، وأصول الفكر السياسي والممارسة السياسية لتلك الحركات إبان مدها القوي في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ورؤيتها للأنظمة السياسية العربية والإسلامية وأحزاب المعارضة والأحزاب الموالية لهذه الأنظمة ومواقفها منها.

ومن أجل استكمال الصورة التاريخية لواقع الحركات الإسلامية تناول الفصل كذلك الحركات الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وذلك وفق متغيرات منها تحليل المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على تلك الحركات سواء أكان ذلك في بيئاتها المحلية أم في بعدها الدولي، ومن ثم تطور موقع تلك الحركات في الدول والمجتمعات، ومتغيرات الرؤية للعالم بكل مواقفه وتناقضاته، وما فيه من متغيرات ثقافية وممارسات سياسية متنوعة.

ثم ينتقل الباحث في هذا الفصل لاستشراف مستقبل الخطاب الإسلامي ومستقبل الحركات الإسلامية وفق عديد من الاعتبارات والمتغيرات، مثل تتبع الانتخابات في عدد من الدول العربية، وبخاصة آخر ما جرى من انتخابات كما حدث في مصر واليمن، وخطاب الحركات الإسلامية في فلسطين، وما جرى ويجري في الجزائر، ومن ثم الوصول إلى بيان مدى التلاؤم بين هذه الحركات والبيئات المحلية والعالمية سواء ما يتعلق بالخطاب أو الممارسة على أرض الواقع، وما يتعلق بمستقبل هذه الحركات على المستويات التنظيمية والفكرية والسياسية على ضوء المتغيرات الجارية.

إن الدراسات التي يتضمنها الكتاب في النهاية تعرض وجهات نظر وقراءات مهمة لعدد من الباحثين العرب المتخصصين من داخل العالم العربي ومن خارجه في هذا الموضوع الذي بات الآن يحتل صدارة الاهتمام العالمي، لا سيما بعد الأحداث التي جرت في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، وما تبع ذلك من إعلان الحرب على بعض الجماعات الإسلامية والربط بينها وبين مفهوم الإرهاب، ومن ثم وضعها على قائمة الجماعات الإرهابية، وما ارتبط بذلك من شن الحرب على بعضها أو التضييق على أخرى ومصادرة أموالها، من خلال تغيير التشريعات القانونية التي شملت معظم الجماعات الإسلامية دون التفريق بينها، على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين هذه الجماعات فيما يتعلق بالسعي إلى التغيير السياسي في البلدان العربية أو تلك التي تناضل ضد المحتلين.



علوم سياسية

تحدي بناء الثقة في جنوب آسيا

The Challenge of Confidence - Building in South Asia

تحرير: مؤنس أحمر
مراجعة: محمد السيد سليم*
الناشر: karachi: Palamount Book: 2001

إذا كان ثمة مفهوم محوري طغى على أدبيات الصراع الدولي ونظرياته في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فلا شك أنه مفهوم إجراءات بناء الثقة - Confidence Building Measures. فقد قدمت الدول الأوروبية هذا المفهوم باعتباره المدخل الرئيس لحل الصراعات الدولية حتى إنه يندر أن تجد صراعاً دولياً دار بين الدول النامية وتدخلت فيه الدول الأوروبية إلا كان هذا المفهوم في المقدمة، بما في ذلك الصراع العربي – الإسرائيلي. وقد ظهر مفهوم إجراءات بناء الثقة لأول مرة في «إعلان هلسنكي الختامي عام 1975» الذي أسفر عن بناء «مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي»، وإنهاء حقبة المواجهة بين الشرق والغرب في أوروبا. وقد أدى تطبيق إجراءات بناء الثقة في إطار عملية هلسنكي (كخطوط الاتصال المباشر، والإخطار المسبق للطرف الآخر بالمناورات العسكرية، والدوريات المشتركة على الحدود وغيرها) إلى تثبيت التقارب بين الشرق والغرب وإلى تبني «أجيال» جديدة من إجراءات بناء الثقة أكبر تطوراً. فإذا كانت إجراءات بناء الثقة قد نجحت في الخبرة الأوروبية، فإنها تصلح للتطبيق لحل الصراعات في الخبرات الأخرى، هذا ما يؤكده أنصار مفهوم إجراءات بناء الثقة.

* قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.

والكتاب الذي نعرضه يتناول مفهوم إجراءات بناء الثقة في منطقة جنوب آسيا، وبالذات بوصفها أداة للتعامل مع الصراع الهندي – الباكستاني. وهو ثمرة مجهود بحثي قام بتنسيقه مؤنس أحمر، الأستاذ بقسم العلاقات الدولية بجامعة كراتشي، ودعمه المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في كولومبو، ومعهد الولايات المتحدة للسلام، ونوقشت بحوثه في مؤتمر دولي.

ويتضمن الكتاب ثلاثة وعشرين فصلاً مقسمة إلى ستة أبواب. يتضمن الباب الأول ستة فصول تعالج الإطار المفهومي لإجراءات بناء الثقة. ويضم الباب الثاني أربعة فصول تتناول تصورات دول جنوب آسيا لإجراءات بناء الثقة. أما الباب الثالث فإنه يتناول دلالات مفهوم إجراءات بناء الثقة بالنسبة للقضايا النووية. بينما يستطرد الباب الرابع، الذي يضم بين دفتيه ثلاثة فصول، في مناقشة دلالات مفهوم إجراءات بناء الثقة بالنسبة لقضايا المجتمع المدني والعنف وغيرها. ويتناول البابان الخامس والسادس دور إجراءات بناء الثقة في حل التهديدات غير العسكرية في جنوب آسيا؛ حيث يضم الباب الخامس ثلاثة فصول، والباب السادس فصلين. أما الباب الأخير فإنه يتعامل مع مستقبل إجراءات بناء الثقة في جنوب آسيا، كما أن متن الكتاب يقع في 432 صفحة.

ولعل من أبرز ما يلاحظ في الباب الأول هو دراسة مقصود نوري بعنوان «إجراءات بناء الثقة: كيفية سد الفجوات بين النظرية والتطبيق» (الفصل الرابع)، التي استعرض فيها الانتقادات الموجهة إلى مفهوم إجراءات بناء الثقة وأهمها أن المفهوم أوروبي المنشأ وليس ملائماً للدول النامية، كما أنه يتجاهل القضايا الجوهرية في النزاع ويتعامل مع قضايا فرعية، فضلا عن أن مشكلات جنوبي آسيا أكثر تعقيداً مما تستطيع تلك الإجراءات حله، كما أنها تؤدي إلى استرخاء عزم الدول على حل المشكلات الجوهرية ومن ثم تأجيلها، هذا بالإضافة إلى أن الغرب يطبق إجراءات بناء الثقة بشكل انتقائي، وأخيراً فإن دخول البعد النووي في العلاقات بين الهند وباكستان يؤدي إلى منع احتمال نشوب الحرب بينهما، ومن ثم جعل مفهوم إجراءات بناء الثقة غير ذي موضوع. وقام نوري بالرد على تلك الانتقادات، ولكن ردوده جاءت غير مقنعة لأنه لم يتبع أصول مفهوم إجراءات بناء الثقة، ولم يتحرّ الأسباب التي أدت إلى نجاحه في أوروبا، وفشله في حالة جنوب آسيا. والواقع أن هذا الانتقاد يوجه إلى الكتاب بصفة عامة، ذلك أن جميع المؤلفين انطلقوا من التسليم بأرجحية مفهوم إجراءات بناء الثقة، وراحوا يستكشفون أدوات تطبيقه في

جنوبي آسيا، دون أن يطرح أي منهم، بمن في ذلك المحرر، سؤالاً عن الأصول التاريخية للمفهوم والظروف التي أدت إلى نجاحه في أوروبا. ولذلك يخلو الكتاب من فصل يتعامل مع نشأة المفهوم وتطوره في الخبرة الأوروبية، وهو أمر كان من الضرورة بمكان لتحديد شروط نجاحه في جنوبي آسيا.

ما لم يقله نوري في الفصل الرابع، أو أي من المؤلفين، هو أن مفهوم إجراءات بناء الثقة نجح في أوروبا لسببين أساسيين، الأول: هو أن الدول الأوروبية قد أنهت نزاعاتها الإقليمية (وبالذات حول برلين والقضية الألمانية والحدود بين الشرق والغرب في أوروبا مع حلول سنة 1971، وقبل بدء تطبيق إجراءات بناء الثقة). أما السبب الثاني، فهو: أن الشرق والغرب كانا قد وصلا إلى حالة من التوازن الاستراتيجي واتفقا على سلسلة من اتفاقيات ضبط التسلح قبل تطبيق المفهوم. ولعل أبرز تلك الاتفاقات كان اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأولى سنة 1972 (سولت 1). ما إن حدث ذلك حتى تقدمت أوروبا في إعلان هلسنكي الختامي لتطبيق إجراءات بناء الثقة. بيد أن الأمر يختلف في حالة جنوبي آسيا، والشرق الأوسط حيث ما زالت الصراعات الإقليمية قائمة، وما زال انعدام التوازن الاستراتيجي سمة للنظام الإقليمي. ومن ثم، فإن التحليل ينبغي ألا يوجه نحو أدوات تطبيق إجراءات بناء الثقة وفعاليتها، ولكن نحو الشروط الواجب توافرها لنجاح تلك الإجراءات خارج الخبرة الأوروبية. والدليل على ذلك أن إجراءات بناء الثقة قد سبق تطبيقها في العلاقات بين الهند وباكستان لمدة عقدين من الزمان، وانتهى الأمر إلى حالة التوتر والسباق النووي والصاروخي الراهنين. كما أن تلك الإجراءات طبقت في النزاع العربي الإسرائيلي، دون أن تنتهي إلى تحقيق النتيجة المرجوة.

ويتعامل الباب الثاني مع رؤى مفهوم إجراءات بناء الثقة في جنوبي آسيا، ويركز على رؤية الولايات المتحدة، وبنغلاديش، وسريلانكا، والدول الصغيرة في جنوبي آسيا مثل نيبال. ولكن هذا الباب لم يتضمن فصلاً عن الرؤية الهندية والرؤية الباكستانية لمفهوم إجراءات بناء الثقة، وهو أمر لا يتسق مع التوجه الرئيس للكتاب وهو أن النزاع الهندي الباكستاني هو النزاع الأساسي في جنوبي آسيا. ولعل عدم تضمين الكتاب لهاتين الرؤيتين يعكس تصوراً بأن هذا التضمين سيوضح الهوة ما بين الرؤية الرسمية في الهند وباكستان للمفهوم، وهي متناقضة، والرؤية التي تسود الكتاب ومفادها أن إجراءات بناء الثقة هي الحل لنزاعات جنوبي آسيا.

ويلفت النظر في البابين الثالث والرابع دراسة مظهر أحمد بجامعة كراتشي حول دور العنف في جنوبي آسيا والشرق الأوسط في عرقلة إجراءات بناء الثقة (الفصل السادس عشر). ويشير الباحث إلى أن ثقافة العنف في الإقليمين من العوامل المهمة في تعطيل تطبيق إجراءات بناء الثقة. ولكن المثير للتأمل هو أن الباحث اقتصر في تحليله للعنف على العنف الذي يطبقه المسلمون في الإقليمين تحت مفهوم الجهاد، واصفاً هذا العنف بالإرهاب. ولم يرد في الفصل إشارة واحدة إلى العنف الذي يطبقه اليهود في الأرض العربية المحتلة أو العنف الهندوسي المنظم في جنوب آسيا. ولعل الباحث حين كتب هذا الفصل كان يعلم أن انتفاضة الأقصى قد نشبت في 28 سبتمبر سنة 2000 لأن القوات الإسرائيلية قتلت عدداً من الفلسطينيين الذين تظاهروا احتجاجاً على زيارة شارون للمسجد الأقصى الشريف، وكان يعلم أن الجماعات الهندوسية المتطرفة قامت في ديسمبر سنة 1992 بتدمير المسجد البابري في ايدويا بالهند دون استفزاز من المسلمين. من المنطقي أن يعطل العنف تطبيق إجراءات بناء الثقة، ولكن التحليل العلمي يتطلب أن نتناول كل أشكال العنف لا أن يقتصر على العنف من جانب واحد معطياً الانطباع أنه سبب عدم تطبيق إجراءات بناء الثقة. إن السبب في عدم تطبيق إجراءات بناء الثقة في الشرق الأوسط ليس العنف أو ثقافة الجهاد، ولكنه الاحتلال.

وينتهي الكتاب في الفصل السابع بدراستين حول مستقبل إجراءات بناء الثقة في جنوبي آسيا تتضمنان عديداً من تلك الإجراءات للتطبيق في العلاقات بين الهند وباكستان دون الإجابة عن السؤال المحوري، وهو: كيف؟ وتحت أي شرط؟

والحق أن تلك الانتقادات لا تقلل من شأن الكتاب المعروض من حيث كونه إسهاماً من عدد من باحثي جنوبي آسيا في تأصيل المفهوم في محاولة منهم للبحث عن طرق لتسوية النزاع الهندي - الباكستاني، كما أنه يتضمن تأصيلاً أكاديمياً جيداً للمفهوم في سياق جنوبي آسيا، وهو ما يدعونا إلى طرح أهمية القيام بمشروع بحثي عن مفهوم إجراءات بناء الثقة في سياق نزاعات الشرق الأوسط، وبالذات النزاع العربي - الإسرائيلي، والنزاع حول أمن الخليج العربي، والنزاع القبرصي اليوناني - التركي وغيرها من النزاعات لتبين مدى ملاءمة المفهوم لحل تلك النزاعات، وهو أمر لم يقم به أي من الباحثين، باستثناءات محدودة وفردية، حتى كتابة هذا العرض.

علم نفس

أساسيات طب الأعصاب

Essential Neurology

تأليف: إيان ولكنسون
الناشر: مركز تعريب العلوم الصحية – الكويت، 329 ص، 2002م
ترجمة: لطفي الشربيني وهشام الحناوي
عرض: إيهاب عبدالرحيم محمد*

قد يتساءل بعض القراء لماذا نعرض كتاباً مختصاً بطب الأعصاب في مجلة للعلوم الاجتماعية، لكن لذلك أسباباً وجيهة؛ فعلى الرغم من أن طب الأعصاب neurology في الأساس تخصص موضوعي دقيق يعتمد على الملاحظات والمشاهدات الإكلينيكية التي لا تحتمل التأويل، والطب النفسي psychiatry تخصص يضم كثيراً من الملاحظات المبنية على الاستقراء والتحليل، فإنه خلال العقود الأخيرة بدأت الخلافات تذوب بين التخصصين؛ فنحن نعلم الآن مثلاً أن أغلب الأمراض العقلية تنشأ عن اضطراب في المخ، ومن ناحية أخرى ظهر أن كثيراً من الاضطرابات العصبية لها مكونات سلوكية، وهناك أمراض نفسية تظهر نفسها في صورة اضطرابات عصبية، في حين تتضمن بعض الأمراض النفسية حدوث مشكلات عصبية. ونتيجة لذلك نجد أن الحلول المتعلقة بكثير من الأمراض العصبية والنفسية تقع في المنطقة الفاصلة بين التخصصين، مما أدى إلى ظهور تخصص جديد يدمج بين الاثنين، وهو طب النفس والأعصاب neuropsychiatry، ولهذا التخصص علاقة وثيقة بعلم النفس (أحد تخصصات مجلة العلوم الاجتماعية)،

* رئيس قسم التأليف والترجمة، مركز تعريب العلوم الصحية، الكويت.

وبخاصة علم النفس الفيزيولوجي وعلم نفس الصحة، والكتاب الذي بين أيدينا جزء من سلسلة المناهج الطبية العربية، التي تصدر عن مركز تعريب العلوم الصحية التابع لمجلس وزراء الصحة العرب (جامعة الدول العربية)، مقره دولة الكويت. وتهدف السلسلة إلى تزويد طلاب الطب بكتب دراسية طبية تضم أحدث المعلومات الطبية، بلغة عربية رصينة دون أن تغفل إيراد المقابلات الأجنبية للمصطلحات، كلما أمكن ذلك.

ويضم الكتاب، مثلما يشير عنوانه، الموضوعات الأساسية التي يجب على طالب الطب والطبيب العام الممارس معرفتها وإتقانها حول طب الأعصاب، والجراحة العصبية، دون الخوض في الأحوال النادرة غير الشائعة، التي تقع في مجال اختصاصي طب الأعصاب.

ويلاحظ أن المؤلف لم يورد فصلاً محدداً لكيفية فحص الجهاز العصبي؛ وذلك لاعتقاده بأن كل طالب عليه تعلُّم هذه المهارة من خلال التتلمذ المهني على أيدي أطباء الأعصاب في الأقسام الداخلية وفي المستشفيات.

ويشتمل الكتاب على خمسة عشر فصلاً تغطي أهم الموضوعات المتعلقة بطب الأعصاب والجراحة العصبية، ويمتاز بكثرة الأشكال التوضيحية التي تزيد على 165 شكلاً، بالإضافة إلى 44 جدولاً، مما يزيد من استيعاب المادة النظرية، ويعوض من غياب فصل مخصص لكيفية فحص الجهاز العصبي، الأمر الذي يحتاج إلى كتاب خاص منفصل.

وكل من فصول الكتاب مبني على تقسيم منهجي يتناول التشريح والباثولوجيا (المرضيات) والأعراض والعلامات والسببيات والتشخيص التفريقي والاستقصاءات والعلاج والوقاية.

وبنظرة تحليلية لفصول الكتاب، نجد أن الفصل الأول يستعرض المهارات الإكلينيكية والعلامات الفيزيائية والتشريح العصبي بشكل إجمالي، وكذلك طريقة حصول الطالب أو الطبيب على التاريخ المرضي للمصابين بالأمراض العصبية، وهو مدخل مهم لبقية فصول الكتاب.

ويتطرق الفصل الثاني للسكتة بشقيها: الاحتشاء والنزف، والسكتة ببساطة هي انسداد الشرايين المؤدية للمخ. ويتطرق الفصل لبيان أسبابها والأعراض الناجمة عنها، وكذلك طرق العلاج المختلفة.

أما الفصل الثالث فهو مكرس للأورام الدماغية، وأنواعها والعلامات الإكلينيكية لارتفاع الضغط داخل الجمجمة، كما يتطرق إلى الأنماط الشائعة من أورام المخ، وطرق تشخيصها وخصوصاً الطرق الحديثة مثل التصوير المقطعي المحوسب والتصوير بالرنين المغناطيسي، ويختتم الفصل بطرق علاج الأورام المخية.

والفصل الرابع يتناول إصابات الرأس؛ فيتعرض لأسبابها، وتأثيراتها من وجهة النظر المرضية، قبل تناول إصابات الدماغ الأولية والثانوية بشيء من التفصيل، ثم يتطرق لموضوع مهم وهو متلازمة ما بعد الارتجاج، والصرع التالي للإصابة، ويختتم بعرض للتعويضات التي يحصل عليها المصابون والجوانب الطبية الشرعية لإصابات الرأس.

ويتناول الفصل الخامس موضوع الرعاش ومرض باركينسون والعقد القاعدية والمتلازمات الرنحية المخيخية، وهي متعلقة بأنواع الارتعاشات اللاإرادية التي تنتج عن الأمراض العصبية، وأشهرها مرض باركنسون أو ما يعرف بالشلل الرعاش، ويتعرض كذلك للإصابات الارتعاشية في الأطفال الذين يولدون بتلف دماغي، وكذلك اضطرابات الحركة الناجمة عن الأدوية.

والشلل السفلي هو موضوع الفصل السادس من الكتاب، ويبدأ بنبذة تشريحية وملاحظات إكلينيكية، ثم يشرح أسباب الشلل السفلي والتدبير العلاجي له، وخصوصاً علاج السبب المحدد للحالة.

وخصص المؤلف الفصل السابع لموضوع التصلب المتعدد، وهو من الأمراض الشائعة المسببة للعجز وخصوصاً في الدول المتقدمة، ويتطرق الكتاب لتعريف المرض، وطرق تشخيصه، وأسبابه، ثم التدبير العلاجي للمصابين به.

واضطرابات الأعصاب القحفية (أو الجمجمية) هو موضوع الفصل الثامن، ويبدأ بمقدمة ثم يتناول الأعصاب الجمجمية بالتفصيل؛ فيشرح إصابات العصب الشمي، والعصب البصري، والوهن العضلي الوبيل، وإصابات العصب الثلاثي التوائم، وشلل العصب الوجهي المعروف باسم شلل «طبل» على اسم الطبيب الذي وصفه لأول مرة، ويختتم الفصل بتناول عسر التلفظ أو ما يسمى بالرتة.

وخصص الفصل التاسع لشرح إصابات جذور الأعصاب والضفائر العصبية والأعصاب المحيطية (الطرفية)؛ فبدأ المؤلف بمقدمة، ثم تناول آفات جذور الأعصاب، وتدلي القرص بين الفقرتين، أو ما يسمى بالانزلاق الغضروفي، ثم

الأورام النخاعية وشلل الأعصاب الطرفية، وأهمها أعصاب الذراع ومنها العصب الكعبري، والعصب الزندي، وأعصاب الساق وألم الفخذ.

ويتناول الفصل العاشر داء العصبون الحركي واعتلال الأعصاب الطرفية والوهن العضلي الوبيل وأمراض العضلات، أما الفصل الحادي عشر فيتناول فقد الوعي؛ فيبدأ بتعريفات مفيدة، ثم ينتقل إلى شرح نوبات فقدان الوعي وأسبابها، ومعالجة الأسباب الشائعة لها، ثم يشرح موضوع فقدان الذاكرة الشامل العابر، ثم الغيبوبة المستديمة، ويختتم بالتدابير العلاجية في مرض الغيبوبة وموت جذع الدماغ.

أما الفصل الثاني عشر فقد أفرد لموضوع الصرع، وهو من الأمراض الشائعة؛ فيبدأ بتعريف الأشكال الشائعة من الصرع، وأهمها الصرع الكبير والصرع الصغير، والصرع البؤري، كما يشرح الأشكال النادرة من الصرع، وطرق تشخيص حالات الصرع وخصوصاً استخدام تخطيط كهربية المخ، ويتناول الفصل أيضاً الاعتبارات الخاصة بالنساء المصابات بالصرع، قبل أن يختتم بطرق المعالجة الدوائية وكذلك المعالجة الجراحية للحالات المستعصية من الصرع التي لا تستجيب للمعالجة بالأدوية.

الصداع وألم الوجه هما موضوع الفصل الثالث عشر من الكتاب، وفيه يبدأ المؤلف بشرح الأسباب المؤدية إلى الصداع، ومنها: صداع التوتر، ثم الصداع النصفي (وهو ما يعرف باسم الشقيقة)، ثم النزف تحت الأم العنكبوتية والالتهاب السحائي، وارتفاع الضغط داخل الجمجمة، وألم العصب ثلاثي التوائم، ويختتم الفصل بتناول الأسباب الأكثر ندرة للصداع وألم الوجه.

ويتناول الفصل الرابع عشر موضوع العته أو الخرف – وهو فقدان الوظائف الفكرية ويشيع في كبار السن، فيبدأ بشرح التخلف العقلي، ثم خلل الكلام، وملامح الخرف وأسبابه. ويشرح الكتاب بشيء مفصل سببا واحدا أهم أسباب الخرف في كبار السن، وهو مرض ألزهايمر، الذي يؤدي إلى تدهور مستمر في القدرات الفكرية والعقلية للمصابين، ثم تأثير الكحول والمخدرات، ويختتم الفصل بشرح التحاليل والأشعات المستخدمة في تشخيص الخرف، ثم التدابير العلاجية لهذا المرض الذي يصيب أعداداً متزايدة من كبار السن، ولا سيما في الدول الغربية حيث ترتفع أعداد المعمرين.

والفصل الأخير من الكتاب، وهو الفصل الخامس عشر، مخصص لشرح عدوى الجهاز العصبي، وهي الأمراض الناجمة عن إصابة الجهاز العصبي بأنواع من الكائنات الحية المجهرية، ومنها البكتريا والفيروسات؛ فيبدأ بشرح أنواع العدوى الفيروسية الشائعة، والعدوى بالبكتريا المحدثة للصديد، ومرض جنون البقر – واسمه العلمي الاعتلال الدماغي الإسفنجي الشكل، ومتلازمة العوز المناعي المكتسب أو الإيدز ويتناوله بشيء من التفصيل. ثم يتعرض الفصل لشرح عديد من حالات العدوى المختلفة بالجهاز العصبي، ومنها اعتلال الدماغ المصلب دون الحاد، والالتهاب السحائي بفعل التدرن، ثم الجذام والزهري والالتهاب السحائي الخبيث، وعدوى الجهاز العصبي المركزي في المرضى الذين يعانون نقص المناعة، والتدابير العلاجية لعدوى الجهاز العصبي، وطرق تشخيصها، وكذلك سبل الوقاية من هذه الأمراض الخطيرة.

وفي الختام، يمكننا القول إن الكتاب يمتاز باستخدام لغة بسيطة ودقيقة ومركزة، الأمر الذي يجعل مادة الكتاب قابلة للإدراك بسرعة وسهولة ودون تشويش. وتساعد الأشكال التوضيحية في استيعاب المادة المكتوبة وتصورها ذهنياً، كما تلخص الجداول أهم النقاط الرئيسة دون أن يضيع المرء في التفاصيل، بالإضافة إلى كل ذلك توجد أشكال صغيرة عديدة مع تعليقات موجزة تضيء النواحي الإكلينيكية العملية بشكل يبعد الجفاف عن الموضوع، لذلك أعتقد أنه لا غنى عنه لطالب الطب وللطبيب الممارس، وكذلك لكل من يود التوسع في المعرفة بأمراض الجهاز العصبي في الإنسان.



أنثروبولوجيا

الثقافة والصحة والمرض:

رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصرة

تأليف: يعقوب يوسف الكندري
الناشر: مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، الكويت، 2003.
مراجعة: علي زيد الزعبي*

يجسد موضوع «الثقافة والصحة والمرض» معطيات الحياة المعاصرة وإفرازاتها، التي لها تأثير واضح على تشكل الشخصية الإنسانية. ولأن المكتبة العربية، وللأسف، تكاد تخلو من كتب منهجية في مجال «الثقافة والصحة والمرض»، يأتي هذا الكتاب ليسد حاجتنا للدراسات البينية Interdisciplinary Studies التي تركز على الجوانب الصحية والتأثير الثقافي من خلال إعطاء صورة واضحة لعمليات التفاعل بين «الثقافة» و«الصحة» باستخدام منطلقات فكرية مستمدة من العلوم الاجتماعية والطبيعية وبريادة أنثروبولوجية.

ولذا يعد هذا الكتاب بحق، رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا التي تبرز وضع البعد الثقافي والاجتماعي في معالجة الأمراض والمشكلات الصحية التي تواجه الإنسان، التي هي نتيجة لعوامل متعددة لعل أهمها عمليات التغير الاجتماعي والثقافي وعمليات التحديث التي طرأت على المجتمعات المعاصرة.

بعبارة أخرى، يعد هذا الكتاب جهداً طيباً ضمن الجهود المتضافرة للمتخصصين في تأصيل دور الأنثروبولوجيا في مجال الدراسات البينية للقضايا المتعلقة بالصحة والمرض، وتحديد الفرع الانتقالي الذي يطلق عليه «بيولوجيا

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

المجموعات السكانية» وإسهاماته في معالجة الأوضاع الثقافية والصحية في المجتمعات الإنسانية. إن الأمراض والقضايا والمشكلات الخاصة بالصحة لم يعد ينظر إليها من منظور طبي فحسب، بل اقتحمت الدراسات الاجتماعية مجالاً واسعاً للتصدي لها ومعالجتها، ومن أهم هذه الدراسات الدراسات الأنثروبولوجية.

صدر الكتاب عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، ويقع في 478 صفحة من القطع المتوسط، توزعتها ثلاثة أبواب تفرعت إلى ثمانية فصول رئيسة تتخللها بعض التشعبات والأجزاء ذات الصلة والارتباط. وقد شكلت الفصول الثلاثة الأولى اللبنة النظرية الأساسية لهذا الكتاب بوصفها مقدمة ضرورية يتعين البدء بها باعتبارها عناصر تمهيدية لموضوع البحث، لا سيما في تحديد المفاهيم الأولية لموضوع البحث من حيث الجوهر والتفاصيل.

ففي الفصل الأول، استعرض الكاتب عديداً من الأسس والمفاهيم العامة لمحتوى الكتاب مثل الصحة، والمرض، والثقافة، إضافة إلى التركيز على بدايات اهتمام الأنثروبولوجيا بمجالات الصحة والطب والتطبيب وارتباطها بالجوانب الثقافية. فقد أشار هذا الفصل إلى جوانب تعريفية على درجة كبيرة من الأهمية؛ فوضع مفهوماً للصحة يرتكز على ثلاثة أبعاد رئيسة تتمثل في الوضع الجسدي والنفسي والاجتماعي. كما أشار إلى الثقافة باعتبارها مجموعة تلك العوامل والمتغيرات الاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية والدينية، وذلك بقصد الكشف عن عملية التفاعل بين العنصرين الثقافي والصحي ودور الأنثروبولوجيا المعاصرة في معالجة هذه العلاقة التفاعلية.

وجاء الفصل الثاني، يدلو دلوه بمزيد من الإيضاح، مركزاً على تطور فرع «الثقافة والصحة والمرض»، الذي اشتقت جذوره التاريخية من الأنثروبولوجيا وميادين العلوم الطبيعية معاً، وذلك من خلال استعراض أبرز الاتجاهات الفكرية والنظرية والمنهجية لهذا الفرع الجديد من المعرفة، والكيفية التي توغل بها هذا الفرع في مجال الدراسات الحديثة، وبخاصة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من الجانبين الطبي والثقافي، بالإضافة إلى توضيح المكانة التي يتبوؤها هذا الفرع في معالجة القضايا والمشكلات الصحية العصرية المزمنة والمتمثلة في أمراض شرايين القلب، وضغط الدم، وأمراض السرطان، والسكري.

أما الفصل الثالث، فقد كان مدخلاً تفصيلياً للأسس البيولوجية والثقافية

المسؤولة عن وجود الاختلافات الفيزيقية للمجموعات العرقية المنتشرة في المجتمعات السكانية المتعددة تختلف في بنيتها البيولوجية والفيزيقية الداخلية والخارجية؛ فالشكل الخارجي والتركيب الجيني لكل مجموعة سكانية يتشابه في بعض الصفات ويختلف بدرجة أكبر عن غيره من المجموعات السكانية الأخرى، مشيراً إلى أن هذا الأساس البيولوجي والثقافي من الممكن أن ينتج أمراضاً ومشكلات صحية مختلفة ومميزة لكل مجموعة سكانية على حدة. إلا أن عمليات «الاندماج» و«التشابه» الثقافي التي تحدث في كثير من المجتمعات نتيجة الطفرة الهائلة في وسائل الانتقال والاتصال، التي أدت إلى تنويب الفوارق الحدودية وقضت على بعد المسافات بين المجتمعات بعضها من بعض، كانت كفيلة بتنويب هذه الفروق البيولوجية والثقافية، مما أسهم بصورة فعالة ومؤثرة في سرعة انتقال الأمراض العصرية المزمنة التي لم تشهدها من قبل المجتمعات الإنسانية، وبخاصة مجتمعاتنا العربية، وبشكل يفوق انتقال العدوى الميكروبية.

أما الفصل الرابع، فقد قدم شرحاً وافياً عن تأثير عوامل التغير الاجتماعي والثقافي وعمليات التحضر والتحديث على الصحة العامة، المتمثلة في الغذاء ونمط التغذية والتأثير الثقافي عليها. إن الغذاء، كما بين الكاتب، هو جزء من ثقافة المجتمع، كما أنه يؤدي دوراً مهماً في حدوث أمراض متعددة. كما تناول هذا الفصل مشكلة صحية أساسية أخرى ارتبطت بالغذاء وهي «السمنة المفرطة»، التي تعتبر من أبرز الأسباب المؤدية إلى إحداث المشكلات الصحية المتنوعة. هذا ويبين الكاتب دور عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي وارتفاع معدلات التحضر في انتشار الأمراض العصرية المزمنة. فالمجموعات السكانية التي تعيش في المجتمعات المتطورة حضرياً تتأثر بدرجة كبيرة بمشكلات صحية خطيرة ترتبط بطرق المعيشة وسبلها على خلاف تلك التي تعيش في البيئات الطبيعية. على سبيل المثال، لوحظ أن ظاهرة التحضر، والتي تؤدي إلى التغير في نمط المعيشة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة «السمنة» وارتفاع معدلاتها مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة انتشار الأمراض المزمنة المتمثلة في السكري وضغط الدم وأمراض القلب.

ويتناول الفصل الخامس تحديد دور العوامل والمحددات الثقافية في حدوث ما يسمى بـ «الأمراض الوبائية» وانتشارها من خلال استظهار العلاقة المباشرة فيما بين علم الأوبئة والأنثروبولوجيا، لأن انتشار أي مرض من الأمراض يرتبط، كما وضح الكاتب، بعوامل ثقافية مسؤولة. وترسيخاً لهذا التوجه تناول الكاتب عديداً من

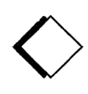
العوامل الثقافية التي تؤثر في حدوث الأمراض الوبائية المنتشرة - منها الوضع الاقتصادي، والبناء الأسري، والدور الاجتماعي، والزواج وعاداته وتقاليده، والسلوكيات الجنسية، والسياسة السكانية، والحمل وممارسات الولادة، والممارسات الخاصة برعاية الأطفال، والتغذية الصحية، وغيرها من المتغيرات والعوامل الثقافية المتعددة التي لها تأثير واضح في حدوث المرض وانتشاره.

أما الفصل السادس فإنه يستعرض جانباً آخر من تلك العوامل الثقافية التي تؤدي دوراً رئيساً في حدوث الأمراض. وهنا يتناول الباحث تأثير الضغوط الاجتماعية والنفسية على الصحة والمرض في المجتمع الحديث موضحاً طبيعة تلك الضغوط وعلاقتها الوثيقة بالصحة والمرض. فالثقافة قد تكون مانعة للوقوع في براثن الضغوط الاجتماعية والنفسية، ومن اليسير أن تكون محدثة لها، بل قد تزيد من الأحداث الضاغطة التي يتعرض لها الإنسان.

ويستعرض الفصل السابع الأمراض العصرية المزمنة والمنتشرة في المجتمعات الحديثة، ولا سيما تلك التي تمر بظروف تغير اجتماعي - ثقافي نتيجة لعوامل النمو الحضري وعمليات التحديث المتنوعة. ولعل أبرز هذه الأمراض التي تعرض لها الكاتب بالدراسة التحليلية أمراض شرايين القلب، وارتفاع ضغط الدم، والأمراض السرطانية بأنواعها، ومرض السكري. ولعل السبب الحقيقي الذي حدا به أن يركز على هذه الأمراض بالتحديد يكمن في النسب العالية التي تنتشر في منطقة الخليج العربي، حيث تحتل هذه الأمراض المراتب الأولى المسببة للوفاة.

أما الفصل الثامن والأخير فإنه يعد بمنزلة خاتمة احتوت تلخيصاً لموضوع الدراسة من خلال عرض تحليلي لدور «بيولوجيا المجموعات السكانية» الرائد في عملية جمع العلوم وأطرها المنهجية والنظرية في قالب واحد وتحت مظلة واحدة، وتحديد أطرها العامة في هذا النوع من الدراسات، واستعراض العلاقة التفاعلية بين الثقافة والصحة والمرض والرؤية الأنثروبولوجية. وبهذا الصدد يطرح الكاتب أمثلة واستشهادات من منطقة الخليج العربي باعتبارها مرت بعمليات تحديث وعمليات تغير اجتماعي وثقافي سريع، ومن ثم فإن عملية التأثر بأوضاع صحية مشابهة لتلك الأوضاع الصحية في المجتمعات المتقدمة مسألة محتومة تعكس بوضوح وجلاء العلاقة التفاعلية بين الثقافة والصحة والمرض بسبب ما يستجد في الحياة الاجتماعية والثقافية من ظروف، وما يطرأ عليها من تغيرات تترك آثارها في الأوضاع الصحية، وتنبئ بما سيؤول إليه الحال ما لم يحسن مواجهتها.

لقد سعى الكاتب من خلال الجهد الذي بذل في إعداد هذا المؤلف إلى أن يبرز دور الأنثروبولوجيا في معالجة القضايا المعاصرة في مجال الثقافة والصحة والمرض، وهو موضوع على قدر عظيم من الأهمية؛ فالوضع الراهن يحتاج إلى مزيد من هذه النوعية من الدراسات التي يعاني مجتمعنا نقصاً فيها، ويحتاج إلى جهود متضافرة للمتخصصين في تطوير سبل العمل بمجال الدراسات البينية. فالطب والتطبيب والصحة هي منطلقات خرجت من عباءة الثقافة الإنسانية، ولذا وجب معالجتها وفهمها من الزاوية الثقافية أيضاً. ولعل هذا ما يجعل من كتاب «الثقافة والصحة والمرض.. رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصرة» محاولة رائدة في هذا المجال.



تقارير:

العلوم الاجتماعية والصحية ودورها في تنمية المجتمع

إعداد: يعقوب يوسف الكندري*

تحت رعاية معالي وزير التربية ووزير التعليم العالي والرئيس الأعلى للجامعة الأستاذ الدكتور/ رشيد حمد الحمد، عقدت كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت مؤتمرها الدولي الثاني تحت شعار «العلوم الاجتماعية والصحية ودورها في تنمية المجتمع» خلال الفترة من 6-8 ديسمبر 2003، وذلك في مركز المؤتمرات بجامعة الكويت - الشويخ، وبدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

اشتمل المؤتمر على 78 ورقة علمية، قدمها باحثون متخصصون في مجال العلوم الاجتماعية والصحية، عرضت من خلال خمس عشرة جلسة متوازية، بدأت في تمام الساعة التاسعة والنصف صباحاً واستمرت دون انقطاع إلى ما يقارب الساعة الخامسة على مدار أيام المؤتمر، وتخلل هذه الجلسات استراحة شاي، واستراحة غداء. إضافة إلى ذلك، اشتمل المؤتمر أيضاً على إحدى عشرة ورشة عمل علمية تدريبية قدمها أكاديميون ومتخصصون في مجال العلوم الاجتماعية والصحية استمرت على فترتين صباحية ومسائية، بدأت الفترة الصباحية في تمام الساعة العاشرة وانتهت في تمام الساعة الواحدة ظهراً، اما الفترة المسائية فقد بدأت في تمام الساعة الثانية ظهراً وانتهت في تمام الساعة الخامسة مساء طوال أيام المؤتمر. وقد دارت الورشتان متوازيتين في كل فترة. كذلك، أقيم على هامش المؤتمر معرض خاص شاركت به جهات عديدة، حكومية وخاصة، قدمت من خلاله إنتاجها ومعروضاتها المتعددة على مدار أيام ثلاثة.

وفيما يتعلق بطبيعة المشاركات والمشاركين في هذا المؤتمر، فإن الأوراق العلمية التي بلغ عددها 78 ورقة قد قدمت باللغتين العربية والإنجليزية، حيث إن لغة

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت.

المؤتمر العلمية هي اللغة العربية واللغة الإنجليزية وبوجود ترجمة فورية في القاعة الرئيسة. وبلغ عدد المشاركات الخارجيات ما يقارب 41 مشاركة مما يقارب 20 بلداً عربياً وأجنبياً تنوعت مصادر القدوم بين أماكن متعددة من أرجاء المعمورة، إضافة إلى المشاركات الخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي ومن دولة الكويت، وقد بلغت المشاركات المحلية إحدى وثلاثين ورقة علمية جاءت من جامعة الكويت وبالتحديد من كلية العلوم الاجتماعية، وكلية الطب، إضافة إلى مشاركات من مؤسسات متعددة داخل الكويت مثل وزارة الداخلية، ومكتب الشهيد، واللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

لقد شاركت وزارات الدولة ومؤسساتها بفعالية في برامج المؤتمر خلال الجلسات حضوراً ومداخلات، أو مشاركة بورقة علمية أو ورش العمل وفعاليات المعرض. إضافة إلى ما سبق، شارك كل من: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ووزارة التربية، وبيت الزكاة، والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، ووزارة الدفاع، والهيئة الخيرية، ومكتب الإنماء الاجتماعي، ولجنة المدمن المجهول، ومكتب الاستشارات الأسرية بوزارة العدل، والنظم العربية المتطورة وغيرها من المؤسسات التي تجاوزت العشرين مؤسسة حكومية وأهلية.

لقد شمل برنامج المؤتمر حفلاً افتتاحياً بدأ في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2003/12/6 بالسلام الوطني والقرآن الكريم، ثم كلمة الأستاذ الدكتور رشيد حمد الحمد راعي الحفل، تبعتها كلمة الأستاذ الدكتور علي أحمد الطراح عميد الكلية ورئيس المؤتمر. وقد تناولت الكلمتان أهم القضايا الدولية والمحلية الراهنة وأبرزتا أهمية المؤتمر في النظر إلى هذه القضايا من المنظور العلمي والمنهجي في عملية المعالجة. ثم اختتم الحفل بإقامة المعرض الذي شارك فيه ما يقارب 15 مؤسسة محلية وأهلية، وتخلله إقامة حفل شاي على شرف الحضور. وقد تقدم الحضور، بالإضافة إلى راعي الحفل ورئيس المؤتمر، مدير جامعة الكويت الأستاذ الدكتور نادر الجلال، والأمين العام الدكتور عصام الربيعان، ورئيس مجلس الأمناء لمكتب الشهيد الأستاذ الدكتور جاسم الكندري، ورئيس مجلس الأمناء لمكتب الإنماء السيد عبدالوهاب الوزان، والأستاذ سليمان ماجد الشاهين وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق، والدكتور عبدالرحمن العوضي وزير الصحة السابق، والأستاذ بهاء الإبراهيم وكيل الديوان الأميري لشؤون الوثائق، إضافة إلى عميد كلية الطب الأستاذ

الدكتور عبدالله بهبهاني، وعميد كلية الآداب الدكتور يحيى أحمد، وبعض عمداء الكليات العلمية وأساتذتها ولفيف من المسؤولين والمهتمين والمدعوين.

بدأت الجلسة الأولى للمؤتمر في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم نفسه تحت عنوان رئيس هو «التنمية الاجتماعية والصحية» ترأسها الأستاذ سليمان ماجد الشاهين وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق وعضو مجلس الكلية. واشتملت هذه الجلسة الافتتاحية على ثلاث أوراق علمية، كانت الأولى للباحث علي أحمد الطراح من جامعة الكويت تحت عنوان «إدارة التنمية العالمية في ظل العولمة والهيمنة الاقتصادية»، تلتها ورقة للباحث معن خليل العمر من أكاديمية نايف الأمنية بالمملكة العربية السعودية بعنوان «احتواء التناشز الاجتماعي في عصر العولمة» وأخيراً ورقة بعنوان: Health care Technology Transfer: Implications for Social Development للباحثة ماريا جوليا (Maria Julia) من جامعة ولاية أوهايو في الولايات المتحدة. دارت الأوراق حول مفاهيم التنمية الاجتماعية والصحية والعولمة.

بعد هذه الجلسة بدأت الجلسات المتوازية، فكانت الجلسة الثانية في تمام الساعة الثانية والنصف ظهراً تحت عنوان «العولمة والتنمية والأمن» ترأسها الدكتور حسن جوهر عضو مجلس الأمة الكويتي، وشملت خمس أوراق علمية، بدأت بورقة عنوانها: «الهوية والعولمة: أزمة الهوية في عصر الحداثة الشديدة» للباحث غسان منير حمزة سنو من الجامعة الإسلامية في بيروت، وورقة للباحثين عبدالله سهر وحامد العبدالله تحت عنوان «جدلية العولمة ونهاية التاريخ: دراسة تحليلية لعلاقات الاقتصاد السياسي الدولي لمرحلة النظام العالمي الجديد». وجاءت الورقة الثالثة للباحث دونالد كول (Donald Cole) من الجامعة الأمريكية في القاهرة تحت عنوان: Bedouin Sedentarization in the Age of Globalization، وورقة للدكتور خالد الشريدة من المملكة العربية السعودية بعنوان: «العولمة وإشكالية التخلف والتنمية: دراسة في العلاقة بين العالمية والمحلية».

والجلسة المتوازية الثالثة، جاءت تحت عنوان: «دور العلوم الاجتماعية في تنمية المجتمع» ترأسها الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة وزير التنمية الاجتماعية الأردني السابق وأستاذ العلوم السياسية، واشتملت على خمس أوراق علمية، بدأت بورقة عنوانها: «سوسيولوجيا الصحة: الصحة من خلال إسهامات علم الاجتماع» للباحث عبدالعالي من الجزائر، ثم تبعتها ورقة بعنوان: «تأثير غموض الدور

وتعارض الدور على الممارسة المهنية لدى الاختصاصيين الاجتماعيين في المؤسسات الطبية» للباحث محمد القرني من المملكة العربية السعودية، وورقة للباحثين كلثم جبر الكواري وعبدالناصر صالح محمد، من جامعة قطر اللذين قدما ورقة بعنوان: «دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مجالات التنمية الاجتماعية والصحية»، وتبعتها ورقة رابعة للباحث محمد أحمد غنيم من جمهورية مصر العربية بعنوان «الطب الشعبي ودوره في تنمية المجتمع: دراسة إثنوغرافية في بعض قرى محافظة الدقهلية» وأخيراً ورقة للباحث عدنان السيد حسين من لبنان بعنوان: «إشكالية مكافحة الإرهاب في الواقع العربي والإسلامي».

وقد بدأ اليوم الثاني بالجلسة الرابعة المعنونة «الطب وقضايا المجتمع» وشملت أوراقاً طبية ذات طابع اجتماعي وكيفية خدمة العلوم الاجتماعية لهذه القضايا الطبية والصحية البحتة. ترأس الجلسة الشيخة حصة صباح السالم الصباح المشرفة العامة لدار الآثار الإسلامية، وبدأت بورقة للباحثين جاسم رمضان وماريو باراك نيتو، من جامعة الكويت، وكانت بعنوان: "Dose-Response Relationship between Physical Activity and Health"، وورقة أخرى للباحث عبدالوهاب العيسى من جامعة الكويت، كانت بعنوان: "The Three Stages of Socialization and their Effect on the Health Status of the Individual, Especially Being at Risk of Fatness and Subsequent-Health"، ومن ثم ورقة للباحثة آمال حسين من وزارة الصحة، كان عنوانها: "The Experience of Peri-Menopause among Arabic Speaking Women Living in Edinburgh"، وورقة رابعة للباحثة ليلى الجاسم من وزارة الصحة، جاءت تحت عنوان: "Psycho-Social Factors in Diabetes Mellitus: The Impact of Barriers and Self-Efficacy on Self-Come Behaviors in Type 2 Diabetes"، وأخيراً ورقة للباحثين صالح عيد وعادل الزايد، كان عنوانها: "Mental Health Literacy in Kuwait".

والجلسة الخامسة المتوازية كانت برئاسة رئيس رابطة الطب المهني والبيئي ومدير إدارة التوعية الصحية في وزارة الصحة الدكتور أحمد الشطي، تضمنت أربع أوراق تناولت قضايا أسرية وخاصة بالطفل وجاءت تحت عنوان «مشكلات الطفولة»، دارت الورقة الأولى التي قدمها الباحث محمد محيي الدين من قطر عن «الإنفاق على التسلح ووفيات الأطفال الرضع في العالم العربي»، وقدم الورقة الثانية الباحثان جاسم محمد حاجيه وفاطمة القلاف، من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

بدولة الكويت، وكانت بعنوان: «الآثار النفسية لحوادث المرور على الأطفال»، ثم ورقة بعنوان «قلق الأطفال: دراسة على عينات من تلاميذ وتلميذات المرحلة الإعدادية بمملكة البحرين» للباحث توفيق عبدالمنعم توفيق من جامعة البحرين، وأخيراً ورقة للباحث حمود القشعان من جامعة الكويت بعنوان «تأثير العقم على تقدير الذات والتوافق الزواجي في المجتمع الكويتي».

أما الجلسة السادسة في اليوم نفسه فكانت تحت عنوان «الصحة النفسية والجسدية (1) ترأسها عميد كلية الطب الأستاذ الدكتور عبدالله بهبهاني، واشتملت على أوراق تناولت الجانب النفسي والصحي لبعض المتغيرات الاجتماعية، بدأت بورقة للباحث أحمد عبدالخالق من جامعة الكويت بعنوان «حب الحياة: مكون فرعي جديد من مكونات السعادة»، وورقة أخرى للباحث عثمان الخضر من جامعة الكويت بعنوان «الغضب وعلاقته بمتغيرات الصحة النفسية»، وورقة أخرى للباحثين عبداللطيف خليفة من جمهورية مصر العربية، وأحمد الهولي من جامعة الكويت بعنوان «مظاهر السلوك العدواني وعلاقتها ببعض المتغيرات لدى عينة من طلاب جامعة الكويت» وورقة رابعة للباحث السيد فهمي علي محمد من جمهورية مصر العربية بعنوان: «بعض السمات الإكلينيكية للمعاقين حركياً: دراسة مقارنة»، وأخيراً ورقة بعنوان: "Mental Retardation and Environmental Deprivation" للباحث أي كومار سن من الهند.

وترأس الجلسة السابعة المتوازية الدكتور عبدالرحمن العوضي وزير الصحة السابق والأمين التنفيذي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، التي ركزت حول عرض بعض المشكلات الاجتماعية والصحية التي تواجه الفرد في عالم اليوم. فقد كانت الجلسة تحت عنوان «الأمراض والمشكلات الاجتماعية وتأثيرها على التنمية الاجتماعية والصحية» بدأت بورقة للباحثين عايد الحميدان وسالم عبدالعزيز محمود، من وزارة الداخلية بدولة الكويت، عنوانها «دور برامج الوقاية من تعاطي المخدرات في تنمية المجتمع الكويتي: دراسة تطبيقية مقارنة»، وورقة للباحث عويد المشعان من جامعة الكويت بعنوان «علاقة تعاطي المخدرات بالحوادث المرورية في دولة الكويت»، وتبعتها ورقة بعنوان «المجاعة في العالم وتأثير ذلك على سلوك الإنسان» للباحثة فاطمة عياد من جامعة الكويت، وورقة للباحثة فريدة ناصر من الجزائر بعنوان: "Fear of Crime in Housing Environment".

وأخيراً ورقة عن التنمية الاجتماعية والجغرافيا قدمها في هذه الجلسة الباحث إبراهيم أحمد سعيد من سلطنة عمان، كانت بعنوان «دور العلوم الجغرافية في التنمية الاجتماعية».

أما الجلسة الثامنة المتوازية التي جاءت بعد الظهر من اليوم نفسه فكانت تحت عنوان «التنشئة السياسية والعنف والحروب والأمن»، ترأسها عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت الدكتور محمد الطبطبائي. وقد بلغ عدد الأوراق في هذه الجلسة خمساً، بدأها الباحث سعيد إسماعيل صيني من المملكة العربية السعودية بورقة تحت عنوان: «الإسلام والتنشئة السياسية الواقية من العنف والتطرف»، وورقة أخرى بعنوان «الألغام وخطورتها على بناء وأمن المجتمع: أبعاد وآثار العدوان العراقي على دولة الكويت» للباحث أحمد جعفر الكندري من كلية التربية الأساسية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت، وورقة ثالثة للباحث نبيل سليمان من سوريا بعنوان «الآثار النفسية والاجتماعية والصحية للحروب على المدمنين»، وأخرى للباحث مازن غرايبة من جامعة الكويت بعنوان «الأمن الإنساني: نحو منظور جديد للدراسات الأمنية»، وأخيراً ورقة بعنوان: "The Effects of War on Sentiments Towards Democratization and the West among Kuwaiti Citizens" للباحثة هيلين ريزو من الجامعة الأمريكية في القاهرة.

أما الجلسة التاسعة المتوازية والأخيرة لهذا اليوم فقد ترأسها الدكتور وليد الوهيب الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوة العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، وجاءت تحت عنوان «الصحة النفسية والجسدية (2)». وقد جاءت الجلسة في خمس أوراق دارت حول الأوضاع النفسية والصحية، واستكملت في جلسة أخرى كانت بالموضوع نفسه. جاءت ورقة الباحث إبراهيم الشافعي إبراهيم من المملكة العربية السعودية بعنوان: «دراسة لبعض المحددات الشخصية للاتجاه العصبي لدى طلاب الجامعة»، ثم ورقة أخرى بعنوان: «تأثير الثقافة العربية على الاضطرابات النفسية في المرضى العرب» للباحث لطفي عبدالعزيز الشربيني من جمهورية مصر العربية، وورقة ثالثة للباحث عبدالفتاح دويدار من جمهورية مصر العربية بعنوان «المكونات العاملية للوسواس القهري لدى عينة إماراتية»، ثم تبعتها ورقة للباحث رامز طه محمد من مستشفى الطب النفسي في الكويت بعنوان «آفاق جديدة في العلاج النفسي الديني»، وأخيراً ورقة للباحث بدر محمد الأنصاري من جامعة الكويت بعنوان: «الفروق بين مدخني السجائر وغير مدخنيها من طلبة جامعة الكويت في بعض سمات الشخصية.

وفي اليوم الثالث والأخير، بدأت الجلسة العاشرة تحت عنوان «قضايا اجتماعية وصحية عامة» ترأسها معالي الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح رئيس جهاز خدمة المواطنين وتقييم أداء الجهات الحكومية، تضمنت خمس أوراق، تناولت مجموعة من الموضوعات الصحية والاجتماعية المتعددة. جاءت الورقة الأولى للباحث سليمان عبدالله العقيل من المملكة العربية السعودية تحت عنوان «القبول الاجتماعي للعلوم الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي»، تبعتها ورقة بعنوان «حقوق الإنسان والحوار بين الثقافات»، للباحث عبدالرازق الدواي من المغرب، وورقة أخرى للباحث محمد السيد سليم من جامعة الكويت عن «عولمة الدراسات الآسيوية وانعكاساتها العربية»، أما الورقة الرابعة فكانت تحت عنوان: "Development of Information Systems as Evidence to the Success of Modern Ogranization in Developing Countries".

وكانت الجلسة الصباحية الحادية عشرة المتوازية بعنوان «الشباب والمسنون» تناولت قضايا هاتين الفئتين العمريتين وما تحمله من خصائص نفسية، واجتماعية وفسيولوجية، وترأسها الأستاذ عبدالوهاب الوزان رئيس مجلس الأمناء – مكتب الإنماء الاجتماعي (الديوان الأميري). بدأت الجلسة ذات الأوراق العلمية الست بورقة عنوانها: «نمو التفكير الخلقي لدى طلاب وطالبات المرحلتين المتوسطة والثانوية بالكويت» للباحث رمضان عبدالستار من جامعة الكويت، وورقة ثانية للباحثين أحمد عبدالخالق من جامعة الكويت، وهبة إبراهيم القشيش من جمهورية مصر العربية بعنوان: «القلق والاتجاه نحو الموت لدى المراهقين والراشدين والمسنين»، وبعدها جاءت الورقة الثالثة بعنوان: «دراسة مسحية لتحليل وتقييم الرعاية الصحية والاجتماعية للمسنين واحتياجاتهم» للباحث محمود البستان من جامعة الكويت، وورقة رابعة بعنوان: «علاقة مرضى هشاشة العظام بالعوامل الاجتماعية والنفسية لدى كبار السن» للباحثين عماد أسبيتة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت، ويحيى عبدال من جامعة الكويت ووضحة العنزي وصباح بيومي ووليد البصيري من وزارة الشؤون. أما الورقة الخامسة فكانت للباحث صالح ليري من وزارة الصحة بدولة الكويت، التي كانت تحت عنوان: «النظرة الاجتماعية والواقع الاقتصادي لرعاية المسنين في دولة الكويت»، وأخيراً ورقة بعنوان «أثر قراءة القرآن وحفظه على نزلاء الأحداث» للباحثة سعاد المجرب من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت قدمها عنها المشرف على الدراسة الباحث أحمد الكوس.

أما الجلسة الثانية عشرة وهي المرتبطة بعلم الجغرافيا، فقد جاءت تحت عنوان: «دور العلوم الجغرافية في التنمية الاجتماعية والصحية» وترأسها الأستاذ بهاء عبدالقادر الإبراهيم وكيل الديوان الأميري المساعد لشؤون الوثائق، وقد ضمت هذه الجلسة أربع أوراق دارت حول الجغرافيا كعلم ودورها في التنمية الاجتماعية. فجاءت الورقة الأولى للباحثين طه عثمان الفراء وفاطمة البيوك، من أكاديمية نايف الأمنية في المملكة العربية السعودية بعنوان: «دور الجغرافيا الطبية في التنمية والأمن الصحي»، وجاءت الورقة الثانية تحت عنوان: "Social Impact of American Hegemony in the Arab world: A Theoretical Frame work" للباحث كولن فلنت (Colin Flint) من الولايات المتحدة الأمريكية، والورقة الثالثة التي وقعت تحت عنوان: "The Rhetoric of War in the Media: America Vers us the Arab World" للباحث غازي وليد فلاح من الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً ورقة للباحث علاء الحمارنة من ألمانيا الغربية بعنوان: "Spaces of Frustration-Spatial Aspects of Social and Economic Disappointments of Disadvantaged Urban Youth (e.g. Amman)".

أما الجلسة الثالثة عشرة والمتوازية فترأسها مستشار ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سامي النصف، وجاءت تحت عنوان «المرأة والتنمية» ووقفت حول جوانب متعددة تتعلق بالمرأة ودورها في المجتمع. فقد كانت الورقة الأولى للباحث يوسف غلوم من جامعة الكويت وبحثه الموسوم: «الحقوق السياسية للمرأة في الكويت: المكانة الاجتماعية، والشبكة الاجتماعية، ودرجة التدين»، تلتها الورقة الثانية المعنونة: «التنبؤ بالعودة للإجرام عند المرأة» للباحث عبدالحميد العباسي من وزارة الداخلية في الكويت، والورقة الثالثة للباحث علي شتيوي الزغل من الأردن، والبحث المقدم عنوانه: «الاتجاهات الجذرية نحو عمل المرأة في البادية الشمالية الشرقية الأردنية: دراسة ميدانية»، وأخيراً ورقة بحث مقدمة من ثريا التركي من الجامعة الأمريكية في جمهورية مصر العربية، وتحمل عنوان: 'Empowering Women Through Private Voluntary Organization".

وفي الفترة المسائية والجلسة الرابعة عشرة ترأس الدكتور محمد المطوع عضو جمعية الاجتماعيين ورئيس مجلة شؤون اجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة جلسة خاصة بعنوان: «الأسرة والمجتمع» دارت حول القضايا التي تهتم وتتعلق بالجوانب الاجتماعية والصحية للأسرة في مجتمعات متعددة. بدأت الجلسة بورقة تحت عنوان «إعداد مقياس لتقدير العنف الأسري في المجتمع الكويتي»

للباحث جاسم محمد الخواجة من جامعة الكويت، ثم ورقة أخرى بعنوان: «الصمت الأسري وعلاقته بالاضطرابات السلوكية لدى عينة من المراهقين الإماراتيين»، للباحثة تحية محمد أحمد عبدالعال من جمهورية مصر العربية، وورقة ثالثة للباحث محمد شومان من دولة قطر بعنوان: «دور الأسرة العربية في مجال التنشئة الاجتماعية في ظل العولمة». أما الورقة الرابعة فكانت للباحث يعقوب يوسف الكندري من جامعة الكويت، وحملت عنوان: «دراسة مقارنة بين الوضع الاجتماعي للأسرة الكويتية وأسر الشهداء». وأخيراً ورقة للباحثة وضحة مطر الخوي النعيمي من دولة قطر بعنوان: «دور الأسرة في عملية التنمية النفسية والاجتماعية والصحية للمجتمع».

أما الجلسة الخامسة عشرة المتوازية والأخيرة فكانت تحت عنوان «ذوو الاحتياجات الخاصة والمشكلات السلوكية والصحية»، ودارت حول مشكلات هذه الفئة، وترأستها الأستاذة فاطمة الأمير نائب المدير العام – مكتب الشهيد (الديوان الأميري) واشتملت على ست أوراق بدأت بورقة عنوانها: «دراسة وصفية لمعرفة اتجاهات ذوي الاحتياجات الخاصة تجاه الوضع الوظيفي في مؤسسات القطاع العام» قدمها الباحث عباس أحمد المشعل الطراح من الجامعة المفتوحة في الكويت، ثم ورقة للباحثة منى أحمد مباشر من دولة الكويت بعنوان «الاضطرابات السلوكية المصاحبة للإعاقة»، وورقة ثالثة للباحث صالح الغضوري من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت عن «الكفاءة الاجتماعية والتوافق المدرسي لدى التلاميذ العاديين وذوي صعوبات التعلم في الصف الثالث الابتدائي بدولة البحرين»، وورقة للباحثة عفاف الرشيدي من مكتب الشهيد بدولة الكويت عن «المواقف الاجتماعية والنفسية والسلوكية والتربوية التي يعانيها أبناء الشهداء»، وورقة أخرى مشتركة للباحثين عماد محمد أحمد من جمهورية مصر العربية وعزيز بهلول الظفيري من دولة الكويت بعنوان: «اضطرابات الهوية الجنسية وعلاقتها بالتعرض لخبرات الإساءة في مرحلة الطفولة»، وأخيراً ورقة للباحثة وضحة العنزي من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت عن «دور المؤسسات الحكومية في دعم المسنين».

هذا وقد جاء بصورة متوازية مع الجلسات إحدى عشرة ورشة عمل علمية قدمها مدربون مختصون. وكان جمهور الحضور من كثير من وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة ومن طلبة جامعة الكويت وطالباتها. ففي اليوم الأول أقيمت

ثلاث ورش علمية بدأت بورشة بعنوان: «التفكير البناء» لعثمان الخضر، وورشة أخرى بعنوان: «أساليب المقابلة: برنامج تدريبي للاختصاصي النفسي» لحسن عبداللطيف، وورشة ثالثة أعدت بشكل خاص لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعنوان: «التكامل في رعاية كبار السن» أعدها وليد البصيري وعماد أسبيتة، ووضحة العنزي. وفي اليوم الثاني أقيمت أربع ورش، الأولى كانت من إعداد يحيى عبدال بعنوان: «المسح الاجتماعي واستطلاع الرأي باستخدام SPSS» وورشة ثانية من إعداد نادية الحمدان بعنوان: «اكتشف طاقتك البشرية»، وورشة ثالثة بعنوان: «العلاج بالرسم: أسلوب حديث للتعامل مع المشكلات النفسية للأطفال»، من إعداد جاسم حاجية، وأخيراً ورشة عمل بعنوان: «النسيان، أسبابه وكيفية السيطرة عليه» من إعداد نبيلة شهاب. وفي اليوم الأخير أقيمت أيضاً أربع ورش عمل علمية، كانت الأولى من إعداد أنوار الخرينج بعنوان: «العلاج الجمعي للأطفال»، وورشة أخرى بعنوان: «مهارات الاتصال وفن التعامل مع الآخرين» من إعداد خضر بارون، وورشة ثالثة بعنوان: «كيف تكون ناجحاً في عملك وحياتك» من إعداد سهام القبندي، وأخيراً ورشة من إعداد محمد نجيب الصبوة كانت بعنوان: «تدريب عملي على الصياغة المعرفية وإعداد المرضى النفسيين لتلقي العلاج المعرفي».

لقد كان هذا اللقاء الذي جمع المتخصصين في المجالين الاجتماعي والصحي انطلاقة نوعية في مجال التعاون المحلي، وبالتحديد بين هذين الفرعين من المعرفة. فقد شارك الباحثون الاجتماعيون والباحثون في العلوم الصحية في قضايا بحثية مشتركة انطلاقاً من الإدراك بأهمية هذا اللقاء، وانطلاقاً من الإدراك بأن المشكلات الصحية الطبية لا يمكن بأي حال من الأحوال فهمها من جميع جوانبها إلا من خلال الإدراك للأبعاد الاجتماعية والثقافية المسببة لها. فانطلقت الدراسات الخاصة بهذا المؤتمر تحت شعار «العلوم الاجتماعية والصحية ودورها في تنمية المجتمع»، وهدفت الأوراق العلمية لتحقيق هدف التكامل بين العلوم من أجل التنمية؛ فالتنمية كانت المحور الرئيس لهذا المؤتمر ونمت مناقشتها وتداولها من خلال الأوراق المطروحة التي تناولت القضايا الاجتماعية والصحية المتعددة.

وبمثل ما تم الافتتاح بحفل مبسط مميز اهتم المنظمون بإقامة حفل ختامي، استعرضت خلاله كلمة لرئيس المؤتمر وعميد الكلية الأستاذ الدكتور علي أحمد الطراح شكر فيها الحضور وأشاد بالأوراق العلمية، وكلمة خاصة لمقررة اللجنة التنظيمية الدكتورة نبيلة شهاب شكرت فيها العاملين في اللجان المتعددة، ومن ثم

كلمة ألقاها الأستاذ الدكتور إسحق القطب من جامعة القدس نيابة عن المشاركين أشاد فيها بالجهود المبذولة وباللجنة المنظمة، وقد عرض خلال هذا الحفل أيضاً فيلم تسجيلي خاص بجامعة الكويت ونشأتها. واختتم الحفل بتكريم طلبة الكلية الذين كان لهم دور بارز في نجاح فعاليات المؤتمر، ومن ثم وزعت الشهادات التقديرية والدروع على الإدارات التي ساعدت على إنجاح المؤتمر إضافة إلى الجهات الداعمة، مثل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وشركة النظم العربية، والنائب السابق هادي هايف الحويلة، وبعدها أقيمت أمسية شعبية بدأت في تمام الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الاثنين أمام الساحة المقابلة لمركز المؤتمرات في جامعة الكويت بالشويخ وبحضور عديد من المدعوين، وضيوف الكلية والمشاركين. وشاركت في هذه الأمسية فرقة التلفزيون التي قدمت بعضاً من الفنون الشعبية أطربت من خلالها مسامع الضيوف، وأبرزت سمة ثقافية من سمات المجتمع الكويتي. واختتمت هذه المناسبة بحفل عشاء خاص على شرف الحضور، وبعد ذلك ودع الضيوف بمثل ما استقبلوا به من حفاوة.

ولعل أهم التوصيات التي استخلصت من المؤتمر تتمثل فيما يأتي:

1 - ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي لكلية العلوم الاجتماعية بشكله الدوري والمستمر كل سنتين.

2 - تفعيل وسائل الالتقاء والتقارب بين الباحثين في المجالين الاجتماعي والصحي وذلك من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية ومن خلال الهيئات والمؤسسات المتعددة.

3 - تعزيز وتفعيل دور المشاركة الغربية والأجنبية ذات الخبرة والتعاون معها للاستفادة من هذه الخبرات ذات الصلة بالقضايا الصحية والاجتماعية.

4 - إنشاء تجمع خاص أو جمعية تضم المختصين في المجالين الاجتماعي والصحي على المستويين المحلي والخليجي، والتعاون مع الجمعيات ذات العلاقة على المستوى العربي مثل الملتقى العربي للعلوم الاجتماعية والصحية.

5 - تعزيز مفاهيم الحوار وتبادل الرأي، وتقبل الرأي والرأي الآخر والذي يعد من أهم خصائص وسمات العملية التنموية.

6 - التمسك بالهوية المحلية مع ضرورة الانفتاح الغربي المتوازن لنقل الخبرات والمعلومات والوسائل التكنولوجية الحديثة.

7 – توسيع نطاق الإعلام الصحي والاجتماعي والعمل على إعداد برامج تربوية مناسبة ترفع من الثقافة الصحية لأبناء المجتمع.

8 – الاهتمام بالطفولة ومشكلاتها، والسير نحو توفير مختلف الوسائل التربوية المناسبة لخلق طفولة سعيدة، وسن القوانين التي تجرم الأعمال العدائية ضد الأطفال.

9 – تفعيل دور المؤسسات وجمعيات النفع للإسهام في المجال التربوي والإرشادي وبخاصة لفئة الشباب، وغرس المفاهيم النفسية والصحية الإيجابية وذلك من خلال برامج عمل واضحة الأهداف.

10 – نبذ العنف والتطرف والإرهاب وتكثيف الدور الإعلامي الرسمي وغير الرسمي وذلك من خلال الوسائل المتاحة، والقنوات المتعددة.

11 – سن قوانين اجتماعية تحفظ كرامة المسنين وتصونهم وذلك بالتنسيق مع الجهات الأكاديمية والحكومية المتخصصة.

12 – دعم المرأة في المجال الاجتماعي والسياسي وتعزيز قدراتها على دفع عجلة التنمية، وإعطاؤها دورها المنشود في المجتمع.

13 – دعم المشاريع ذات العلاقة بالأسرة وتكثيف البرامج التدريبية للأسر والأزواج من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية.

14 – العناية بالمعاقين وتوفير مختلف سبل الراحة والأمان من أجل تكيف مناسب مع مجتمعهم، والسعي نحو دمجهم في المجتمع من خلال برامج محددة.



المؤتمر الإقليمي للهجرة العربية في ظل العولمة

إعداد: مصطفى عبدالعزيز مرسي*

عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة من 2-4/9/2003، المؤتمر الإقليمي للهجرة العربية في ظل العولمة، الذي نظمه كل من المنظمة الدولية للهجرة وإدارة السياسات السكانية بالجامعة. دعيت لحضوره، وقد افتتح بكلمات من وزير القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية، والأمين العام للجامعة العربية فضلاً عن المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة.

ويعقد هذا المؤتمر المهم، بشكل دوري، كل عامين، لمناقشة ديناميكية قضايا الهجرة العربية، وقد اتسم بتعدد موضوعاته واتساعها، ابتداء من محاولة تشخيص الآليات المحركة لتيارات الهجرة العربية في ظل العولمة، ومروراً بتحديد تطور هذه التيارات وتوجهاتها وترشيد تحركاتها، وانتهاء بمحاولة بلورة آليات لتفعيل مشاركة الجاليات العربية في حوار الثقافات ونشر مفهوم «التكامل الحضاري»، إضافة إلى تسليط الضوء على «المرصد العربي للهجرة الدولية»، وهو جهاز جديد أقيم بأمانة الجامعة، وتلك الموضوعات مهمة ومتشعبة كانت تتطلب دراستها بعمق أكثر من مؤتمر.

وقد تضمن هذا المؤتمر خمسة محاور. تحدث في **المحور الأول «الهجرة الدولية وتحديات العولمة»** الدكتور «عباس مهدي» (الأستاذ في جامعة سانت كلود الأمريكية)، فأوضح أنه مع بداية النصف الثاني من الثمانينيات تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية بدرجة كبيرة، فارتفعت نسبة البطالة، وانخفضت الأجور الحقيقية واقترب سكان المنطقة أكثر فأكثر من مستوى الفقر، فتزايدت الحاجة إلى الهجرة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من مستقبل الاقتصادات العربية، ثم أضاف أن الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، أصبح ضرورة

* مدير المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة.

للدول العربية إذا أرادت تجنب مزيد من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية، وأن تقلل هذه الدول من نمط الاعتماد الرئيسي على الموارد الطبيعية بتوجيه مزيد من الأهمية لتطوير مواردها البشرية.

ثم تلاه «محمد الأمين فارس» (مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل بمنظمة العمل العربية) فطرح أهم المفاهيم المتعلقة بالعولمة، وخلص إلى القول إنه على الرغم من الاختلاف بين هذه المفاهيم، فإن هناك اتفاقاً على العديد من مظاهرها، في مقدمتها إزاحة الحواجز أمام السلع والخدمات، ومنح رأس المال الحرية المطلقة للحركة والاستثمار وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية، وسطوة الإعلام ونفاذه إلى كل ركن في المعمورة، وانفجار تبادل المعلومات. كما خلص إلى أن العولمة ليست ظاهرة فجائية جديدة بل تعود إلى القرون الخمسة الأخيرة لكنها مرت بمراحل مختلفة. وتوصف هذه المرحلة الأخيرة بعدم اليقين. وقد انخفضت نسبة اليقين فيها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتراجعت دوافع انفتاح الشعوب على الثقافات فيما بينها لصالح الهواجس الأمنية، وكان الضحية الأولى لهذا التراجع فرص الهجرة، وبخاصة لبعض مجموعات ذات ملامح ثقافية وعرقية معينة.

وفي **المحور الثاني «خصائص أنماط الهجرة الغربية في دول الشرق وحجمها»** تحدث «رياض الخوري» (رئيس المؤسسة الاقتصادية الأردنية) فاستخلص من دراسته أن التكوين النسبي للأنواع المختلفة من تدفقات الهجرة من المشرق العربي وأنماطها قد تغيرت مع العولمة. وأن العقبات في طريق تعظيم منافع الهجرة من المشرق ما زالت كثيرة ولكنها قد تنحسر أمام الإصلاح الهيكلي، موضحاً أن دور الجاليات العربية في تعزيز التنمية في المشرق على قدر كبير من الأهمية ولكن الطريق إلى تعظيم ذلك لم يتم بعد، وختم دراسته بمجموعة من التوصيات ذات الطابع السياسي.

ثم تليت بالنيابة ورقة العمل المقدمة من «جاكلين وهبة» (الأستاذة بجامعة ساوث هامبتون الأمريكية) وركزت فيها على دراسة الهجرة المصرية العائدة، فأوضحت أنه إذا كانت السمة الأساسية للعولمة هي زيادة حركة العمالة بين أسواق العمل، فإن موضوع الهجرة الدولية العائدة لم يحظ بالاهتمام الكافي على الرغم من أهميته، وقد ركزت الباحثة في بحثها على دور المهاجرين المصريين العائدين في قطاع المقاولات بصفة خاصة.

ثم قدم «عبدالباسط عثمانه» (الباحث في مركز دراسات اللاجئين بجامعة اليرموك بالأردن) بحثاً بعنوان: «هجرة العمالة من الأردن وإليها وآثارها على النمو الاقتصادي: حالة الأردن». وركز على تحليل وضع العمالة الوافدة إلى الأردن من ناحية والعمالة الأردنية بالخارج من ناحية أخرى، وتوضيح أثرهما على النمو الاقتصادي ومقارنة التحويلات المالية التي تتم عبر العمالة الوافدة بتلك التي تأتي للأردن عبر العمالة الأردنية المهاجرة. وخلصت هذه الدراسة إلى القول إن إنتاجية العامل الأردني المهاجر أكثر ثلاث مرات من إنتاجية العامل الوافد إلى الأردن بسبب الفوارق في الأجور، ومن ثم فإن عملية الإحلال سوف تزيد الإنتاج بالضرورة وتعزز النمو الاقتصادي الأردني.

ثم تناول **المحور الثالث «خصائص وأنماط الهجرة في دول المغرب وحجمها»** وتناول فيها «محمد خشاني» (رئيس الجمعية المغربية لدراسات وبحوث الهجرة بجامعة محمد الخامس) موضوع «وقع الهجرة المغربية في أوروبا على اقتصادات الدول المصدرة»، فذكر أن المغرب يشكل حوضاً هجرياً مهماً باتجاه الاتحاد الأوروبي، وأنه يجب رصد تأثير الهجرة على الدول المصدرة للتدفقات الهجرية على أربعة مستويات:

أ – التأثير على سوق العمل.

ب – تقييم تحويلات المغتربين المالية.

ج – استثمارات والتزامات المغتربين في الدول المصدرة.

د – منظورات مستقبلية.

ثم أوضح أن تزايد السكان بدول المغرب العربي يشكل ضغوطاً دافعة للهجرة ولا سيما باتجاه الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، وأن التحويلات المالية من المغتربين إلى بلادهم أصبحت تشكل مصدراً مهماً للعملة الصعبة بالنسبة لموارد الدولة المالية، وتتحكم مباشرة بتوازنات الموارد المالية الخارجية.

وقدم الباحثان «خالد سودي» و«عبدالقادر تيتو» دراسة بعنوان «مقارنة تحليلية بين مختلف مصادر التحويلات: حالة المغرب»، وقد أشارت إلى الارتباط الدقيق بين روابط الحماية الاجتماعية والتكافل العائلي ودور التحويلات المالية للمغتربين وتاثيرها على تقليص مستوى الفقر، وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مؤداها التقليل من دور وأهمية تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج في تقليص

الفقر، مقارنة بتأثير تحويلات المؤسسات الأخرى، وبخاصة الهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية والعائلات المقيمة في المغرب.

وفي البحث الذي قدمه «محمد مغازي» بعنوان «هجرة الكفاءات، امتدادها، ومحدداتها وتأثيرها على التنمية» تناول فيه الأبعاد المختلفة لهجرة الكفاءات التي يتسع نطاقها وتأثيرها السلبي على التنمية في دول العالم الثالث، ووجود تنافس بين الدول المتقدمة لجذب كفاءات الدول النامية لمواجهة حاجتها المتزايدة للطلب على تكنولوجيا المعلومات، ويحاول الباحث تقييم أثر هذا النزوح على مستوى تكاليف التعليم، الخبرة، والاستعانة بالخبراء الأجانب.

وتحت **المحور الرابع «خصائص أنماط الهجرة في دول الخليج وحجمها»** قدمت الدكتورة «نصر شاه» (جامعة الكويت) بحثاً بعنوان: «أنماط الهجرة العربية في الخليج» أوضحت فيه صعوبة الحصول على معلومات وبيانات نظامية عن أعداد المهاجرين وتخصصاتهم وتكوينهم. وقد قدرت الباحثة أنه في عام 2000 كان مجموع سكان دول مجلس التعاون الخليجي يقدر بـ 29,3 مليوناً وشكلت نسبة المغتربين من بينهم نحو 35٪، وأن نسبة المغتربين العرب في هذه الدول قدرت بـ 31٪ في عام 1996. كما أوضحت أن المغتربين العرب يشتغلون بالأعمال المهنية والفنية بنسبة أكبر من الآسيويين، ثم أوضحت أن دول مجلس التعاون قد اتجهت للحد من الهجرة إليها حفاظاً على التوازن الديموغرافي فيها.

أما الدكتور «أندريه كابيسفيزكي» (السفير البولندي السابق في أبوظبي والأستاذ في إحدى الجامعات البولندية حالياً) فقد أشار في بحثه المعنون «هجرة العمالة العربية إلى دول مجلس التعاون الخليجي»، إلى أن العمالة الأجنبية فيها تمثل نحو 70٪ من إجمالي القوى العاملة. ويشكل العرب غير الخليجيين قرابة 25٪-30٪ من إجمالي حجم العمالة. ثم أضاف أن المسؤولين بدول الخليج رأوا (لأسباب سياسية وأمنية) أن يحدوا من عدد العمال العرب وإحلالهم بعمالة من دول أخرى، وبخاصة من شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا.

ثم يشير إلى ما وصفه بنجاح نظام المناوبة للعمالة الأجنبية بتحديد مدة إقامة المغتربين، في موازنة المصالح الاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون. ويوضح بعض ما تواجهه هذه الدول من مشكلات متشابهة في مقدمتها ظاهرة

ارتفاع نسبة البطالة بين المواطنين والأخطار الناجمة عن السيطرة الأجنبية الطويلة للأجانب على سوق العمل، والأثر السلبي للثقافات الأجنبية.

وخصص **المحور الأخير لموضوع «إدارة وتنظيم الموارد البشرية في الوطن العربي»** وقدمت فيه عدة بحوث، لعل أهمها بالنسبة لدول الخليج العربية تلك التي قدمها «دي جوريديني» (الأستاذ بالجامعة الأمريكية ببيروت) بعنوان: «حقوق الإنسان والعمالة الأجنبية بالتعاقد: بعض نواحي مضمون الإدارة والتنظيم في الدول العربية» وقد أشار فيه إلى أنه منذ منتصف السبعينيات أفرز التطور في دول مجلس التعاون الخليجي شعوباً متعددة الأعراف والديانات والأجناس واللغات، وجاء ذلك نتيجة الاحتياج إلى أعداد كبيرة من القوى العاملة المهاجرة التي في كثير من الأحيان تجاوزت في حجمها عدد السكان الوطنيين المحليين. وقد أثارت أوضاع المغتربين وظروفهم (وبخاصة غير المدربين أو أنصاف المدربين من العاملين بعقود مؤقتة) في دول مجلس التعاون الخليجي وأجزاء أخرى من العالم العربي، كثيراً من الانتقادات الدولية، فاتهموا تارة بكراهية الأجانب وتارة أخرى بالممارسات المخالفة لحقوق الإنسان. وتبحث هذه الدراسة النظرية في سبل التعامل مع تلك المشكلات عبر معالجة موضوع «العولمة مقابل المحلية» بالتركيز على المبادئ العالمية لحقوق الإنسان مقابل النسبية الثقافية والحقوق الإنسانية للمهاجرين مقابل حقوق الدولة في تحديد مزاياها وحجم جماعة مواطنيها. ويرى الباحث أن إدارة وتنظيم التعاقدات مع العمالة الأجنبية في الدول العربية يجب أن تأخذ في الاعتبار موضوعات حقوق الإنسان ليس من ناحية المبادئ والقوانين فقط بل من ناحية التطبيق أيضاً.

ثم تلا ذلك عقد عدة ورش عمل خصصت لعلاقات الجاليات العربية بالأوطان الأم وسبل تدعيمها.

التعليق:

1 – لعل أهم ما يلفت النظر في هذا المؤتمر بالنسبة لدول مجلس التعاون (أكبر المناطق الجاذبة للمغتربين العرب) بصفة خاصة هو ما أشارت إليه إحدى الدراسات عن حقوق المغتربين فيها ومخاطر مطالبة بعض تجمعات المغتربين غير العرب، الذين تتزايد أعدادهم لتدني أجورهم، بالحقوق النقابية والسياسية وغيرها مستقبلاً، وهو ما يتطلب وضع رؤى وخطط مشتركة لسبل التعامل مع هذا الاحتمال مع تزايد الحديث عن حقوق المغتربين ضمن المطالبة بحقوق الإنسان.

2 – أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى تراجع فرص الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل كبير، وإذا ما استمر هذا الوضع لفترة قادمة فإنه سيزيد من ضغوط تيارات الهجرة المتجهة لمنطقة الخليج العربية. ولم يلق هذا الموضوع – على الرغم من أهميته – الاهتمام الكافي من المؤتمر.

3 – ستظل المنطقة العربية خلال هذا العقد تواجه معضلة التزايد الديموغرافي بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي. وقد تمكنت أوروبا خلال القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر من خفض ضغوطها الديموغرافية بلا مانع للحمل وبلا حملات لتنظيم النسل، فقد مثلت موجات الهجرة الأوروبية الواسعة والمفتوحة خارج القارة الأوروبية ولا سيما الولايات المتحدة، المخرج الحقيقي لانفجارها السكاني، بعكس الدول العربية. فأغلبية دول العالم الثالث ومن ضمنها الدول العربية، لا يتوافر لديها مثل هذه الشروط والظروف التي توافرت للهجرات الأوروبية، فلم تعد هناك الأراضي البكر والغنية والمضيافة التي يمكن الهجرة الدائمة إليها، بعد أن ولى عصر «كولمبس» وزمن الفتوحات والمستعمرات، ناهيك عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة وأزمة الديون وغيرها التي تواجهها دول العالم الثالث. وإضافة لذلك يلاحظ أن أدمغة العالم الثالث هي التي ترحل في المقام الأول؛ فأفضل التقنيين والمهندسين والأطباء والباحثين والعلميين هم الذين يغادرون الهند وباكستان ومصر وسورية وغيرها، بهدف تحسين وضعهم الاجتماعي والعائلي والمهني.

ومن هنا فإن حل هذه المعضلة ينبع أساساً من داخل الدول العربية، وضرورة اهتمامها بالتنمية البشرية بشكل جاد، لتحويل الكم الديموغرافي الضاغط والمستهلك والمتطلع إلى الهجرة، والذي يمثل حيوية سكانية تشكل أهم عنصر في التنمية، إلى كم منتج ومتطور ومستقر، يضيف لحضارة المعلومات ويحسن التعامل مع متطلبات العولمة. ولقد نجحت دول آسيوية وغيرها في تحقيق هذه المعادلة.

فهل أنظمتنا تستطيع مواجهة هذا التحدي وتحقيق الاستفادة المثلى من عنصر السكان؟!.



رسائل جامعية:

العوامل الاجتماعية المؤثرة في اتخاذ القرار لدى المديرين بوزارة المعارف

باجد بن رفاع العضياني*

موضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها:

يمر المرء منا في حياته اليومية بمواقف تتطلب اتخاذ قرار أو أكثر لتصريفها ومعالجتها، وليس من شك في أن عملية اتخاذ القرارات تحتل جزءاً كبيراً من نشاطاتنا اليومية، وإذا ما حلل الفرد منا هذه القرارات فإنه يجدها تتفاوت من حيث البساطة والتعقيد.

يذكر عالم التنظيم الشهير روبرت برثيوس R. Presthus في كتابه المجتمع التنظيمي «The Organizational Society» أن مجتمعنا المعاصر مجتمع تنظيمي، فلقد ولدنا في تنظيمات، هذا بالإضافة إلى أننا نقضي كثيراً من أوقات فراغنا وعبادتنا داخل تنظيمات محددة، بل يتعدى تدخل نفوذ التنظيمات حتى عند موتنا وأخيراً فإننا نعيش داخل أكبر تنظيم وهو الدولة (عبدالرحمن، 1997: ك).

وفي وزارة المعارف تصبح عملية اتخاذ القرارات أكثر أهمية وأشد خطورة وأبعد تأثيراً، ذلك أن القرار لا يتعلق بشخص واحد أو ينصب على زاوية محددة بل يتضمن عدة أفراد أو جماعات ويشمل عدة جوانب. ولذلك تعتبر عملية اتخاذ القرارات مسألة أساسية في جميع التنظيمات الإدارية العامة منها والخاصة؛ إذ يعد القرار عنصراً حتمياً في مختلف صور النشاط الإداري ومراحله، ويعتبر جوهر العمل الإداري أو قلب الإدارة النابض.

والإدارة لا تعمل من أجل تحقيق الأهداف في أجواء وهمية بل تعمل في ظل

---

* حاصل على بكالوريوس علم الاجتماع من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعلى دبلوم عال في إدارة مراكز الوثائق والمحفوظات من معهد الإدارة العامة بالرياض، وعلى ماجستير علم الاجتماع من جامعة الملك سعود بالرياض.

ظروف داخلية في التنظيم وكذلك ظروف خارجية في البيئة المحيطة (أو المجتمع)، وهي في عملية السعي لتحقيق الأهداف تستقطب مصادر العمل من مواد ومعدات وأموال وقوى بشرية من المجتمع، ومن ثم فإن قدرتها على تحقيق الأهداف يخضع لمعيارين مهمين؛ هما: كفاءة المدير وقدرته على التكيف مع الظروف الداخلية والخارجية للعمل.

ويواجه المديرون دائماً ظروفاً «ديناميكية» متغيرة تفرض عليهم ضرورة التكيف والمرونة لمواجهة هذه الظروف والتغلب عليها، ذلك أن الموارد المتاحة للمنظمة قد تكون كافية، وإذا كانت كافية فقد لا تتوافر في الوقت المناسب، وإذا توافرت في الوقت المناسب فقد لا تفي بالتكلفة أو الجودة المناسبتين وإذا توافرت كل هذه العناصر فقد لا يكون هناك أموال متاحة للإنفاق، إضافة إلى ذلك فإن الظروف البيئية الداخلية لمنظمة تتطلب من المديرين ضرورة توفير أقصى قدر من التنسيق، وتحقيق التقدم والمحافظة عليه من خلال تطبيق المبادئ الإدارية والعمل على تحفيز الأفراد ودفعهم إلى التعاون وتحقيق الأهداف، كذلك فإن المديرين في منظمات العمل الكبيرة مثل وزارة المعارف يعملون تحت ضغوط خارجية متعددة، منها تحقيق إرضاء المواطنين المقدمة لهم الخدمة، وإنتاج مناهج مرغوب فيها وجيدة، وتحسين ظروف العاملين في المنظمة، والتزام القوانين والتشريعات الحكومية،... إلخ.

لذلك رأى الباحث إجراء هذه الدراسة لتعرّف اتخاذ القرار لدى المديرين بوزارة المعارف والعوامل الاقتصادية والأسرية والثقافية والتعليمية والشخصية ذات العلاقة، وكذلك علاقة كل من العمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والحالة الاقتصادية بذلك.

وهل شخصية المدير ومركزه الوظيفي ودخله المادي وعائلته ومستواه التعليمي والعوامل البيئية من حوله لها تأثير على اتخاذه للقرار؟

لقد قام الباحث باتباع أسلوبين في هذه الدراسة؛ هما: الأسلوب المكتبي والأسلوب الميداني، وذلك يرجع إلى حاجة الباحث إلى كلا الأسلوبين، فنظراً لأن هناك جوانب نظرية في هذه الدراسة اعتمد الباحث على مجموعة من المراجع النظرية وبخاصة فيما يتعلق بتعريف عملية اتخاذ القرارات وأنواعها، وأما الجانب الميداني للدراسة فقد اعتمد فيه على الاستبانة أداة لجمع المعلومات.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى ستة فصول:

الفصل الأول: ويعتبر مدخلاً للدراسة وينقسم إلى: موضوع الدراسة وأهميتها، ومشكلة الدراسة وأهدافها، والمفاهيم المستخدمة فيها.

الفصل الثاني: اهتم بالمعطيات النظرية للدراسة سواء النظريات المفسرة للدراسة أو الدراسات السابقة وتساؤلات الدراسة.

الفصل الثالث: اختص بالتطور التاريخي؛ وذلك من خلال الاهتمام بالجانب الاجتماعي في الإدارة وواجبات المدير ووظائفه وأدواره.

الفصل الرابع: اختص بماهية اتخاذ القرارات وأنواعها، والمداخل المختلفة في دراسة تلك القرارات، وكذلك أساليب اتخاذ القرارات.

الفصل الخامس: خصص للإجراءات المنهجية، وتنقسم إلى: نوع الدراسة والمنهج المستخدم ومجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات وأساليب المعالجة الإحصائية ومجالات الدراسة.

الفصل السادس: ركز على وصف نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها وعلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات.

إن متخذي القرارات في وزارة المعارف هم أساساً مواطنون من قطاعات المجتمع المختلفة، فهم نماذج يتمثل فيها إلى حد كبير مجتمعنا المعاصر بما له وما عليه، ودراسة بيئة المديرين في المجتمع السعودي يجب أن تتم على ضوء العوامل الأسرية والاقتصادية والتعليمية والثقافية السائدة. فما يصدر عن المديرين من تصرفات فعلية هو في الواقع نتاج البيئة الاجتماعية التي جاء منها هؤلاء المديرون.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تتناول موضوع العوامل الاجتماعية ذات العلاقة باتخاذ القرار لدى المديرين بوزارة المعارف بالرياض؛ إذ تنعدم الدراسات التي تتناول هذا الموضوع، ومما يضفي على هذه الدراسة مزيداً من الأهمية ما ستقدمه من نتائج وتوصيات يستفاد منها أكاديمياً وعملياً.

وبناء على هذا تحددت أهداف الدراسة فيما يلي:

1 - أهداف محددة تتمثل في تعرّف العلاقة بين العوامل الاجتماعية واتخاذ القرار لدى المديرين بوزارة المعارف.

2 – أهداف عامة تتمثل في أن من المتوقع أن تفيد نتائج الدراسة في تعرف إمكانات المديرين مما يفيد المسؤولين عند تحديد المسؤوليات الوظيفية، حيث تتناسب المسؤوليات مع الإمكانات، فلا يكلف المدير بأكثر أو أقل من هذه الإمكانات.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الاستطلاعية الوصفية التفسيرية، ومنهجها المسح الاجتماعي.

أداة الدراسة:

الاستبانة.

مجتمع الدراسة:

الموظفون الذين يشغلون وظيفة مديري عموم ومديري إدارات بوزارة المعارف بالرياض.

تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيس: هل العوامل الاجتماعية لها علاقة باتخاذ القرار لدى المديرين؟ وينبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:

1 – ما العلاقة بين العوامل الشخصية وعملية اتخاذ القرار لدى المديرين؟

2 – ما العلاقة بين العوامل الأسرية وعملية اتخاذ القرار لدى المديرين؟

3 – ما العلاقة بين العوامل الاقتصادية وعملية اتخاذ القرار لدى المديرين؟

4 – ما العلاقة بين العوامل التعليمية وعملية اتخاذ القرار لدى المديرين؟

5 – ما العلاقة بين جماعة الرفاق وعملية اتخاذ القرار لدى المديرين؟

مجالات الدراسة:

أ – المجال البشري:

ويتمثل في المديرين بوزارة المعارف في مدينة الرياض.

ب – المجال المكاني:

ويتمثل في وزارة المعارف في مدينة الرياض.

ج – المجال الزمني:

وهي الفترة التي استغرقتها عملية جمع البيانات وتفريغها، وانحصر المجال الزمني في الفترة من 1/4/1423هـ، وحتى 10/5/1423هـ.

نتائج الدراسة:

1 – المبحوثون ذوو المستوى التعليمي المرتفع يتسمون بقدرة كبيرة على اتخاذ القرارات؛ وذلك لأن مستوياتهم التعليمية المرتفعة تتيح لهم فهماً أكبر لأهداف الوزارة وإحساساً أكبر بأهمية دورهم الوظيفي.

2 – معظم المبحوثين الذين لديهم خبرة أطول لديهم قدرة أكبر على اتخاذ القرارات.

3 – هناك علاقة طردية بين العمر والقدرة على اتخاذ القرارات؛ أي أنه كلما زاد عمر المدير زادت قدرته على اتخاذ القرارات.

4 – يشعر أغلب المديرين باحترام وبأهمية المنظمة التي يعملون بها بدرجة كبيرة.

5 – أجمع المديرون على أن الخبرة أكثر العوامل تأثيراً في اتخاذ القرارات.

6 – ينظر المديرون إلى أن مكان النشأة ليس له تأثير في اتخاذ القرارات.

7 – أغلب المديرين يرون أن المؤهل العلمي من أكثر العوامل تأثيراً في اتخاذ القرارات.

8 – إسهام التدريب في الارتقاء بمستوى أداء المديرين من خلال ما يتيحه من فرص للحصول على المعلومات الجديدة واكتساب الخبرات وحل المشكلات ومواجهتها، وتوجيههم نحو الأداء الصحيح لتحمل مسؤولية أعمالهم.

9 – وجود علاقة للعوامل الشخصية في عملية اتخاذ القرار لدى المديرين بوزارة المعارف.

10 – وجود علاقة للعوامل الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار لدى المديرين بوزارة المعارف.

11 – وجود علاقة للعوامل التعليمية في عملية اتخاذ القرار لدى المديرين بوزارة المعارف.

12 – وجود علاقة لجماعة الرفاق في عملية اتخاذ القرار لدى المديرين بوزارة المعارف.

13 – وجود علاقة للعوامل الأسرية في عملية اتخاذ القرار لدى المديرين بوزارة المعارف.

14 – يوجد علاقة للعوامل الاجتماعية في عملية اتخاذ القرار لدى المديرين بوزارة المعارف.

التوصيات:

1 – إيجاد قناة مفتوحة بين الإدارات الثلاث (العليا والوسطى والتنفيذية) لتبادل المعلومات وتلقي التوجيهات لتعميق الثقة بين هذه المستويات، مع البعد عن تصيد الأخطاء؛ وذلك للقضاء على ظاهرة التردد في اتخاذ القرارات.

2 – العمل على زيادة الجرعات التدريبية للمديرين في مجال اتخاذ القرارات.

3 – عقد اجتماعات دورية بين المديرين للاطلاع على المشكلات التي تواجههم والعمل على حلها، والاستماع إلى ما لديهم من آراء ومقترحات لتطوير سير العمل بالإدارات التي يعملون بها.

4 – العمل على استخدام الحوافز المعنوية من كلمات شكر وخطابات شكر للمدير المثالي لكل شهر أو ستة أشهر.

5 – العمل على تحسين بيئة العمل المادية والاهتمام بالمظهر العام للمباني والنظافة الداخلية والخارجية وتوفير المكاتب المناسبة والأدوات المكتبية الضرورية.

6 – تطبيق نظام التدوير الوظيفي للمدير كل سنتين أو ثلاث سنوات.

7 – تشجيع التأليف والترجمة والنشر في مجال اتخاذ القرارات من الناحية الاجتماعية.

8 – التوصية لأقسام علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس بتضمين برامجها الدراسية مقررات عن اتخاذ القرارات.

9 – إنشاء جمعيات للمديرين ترعى حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية وتساندهم عند مواجهة المشكلات المختلفة، وتعد الأبحاث والدراسات لهم.

10 – تخصيص يوم يحتفل فيه بالمديرين في مختلف قطاعات الدولة، وفي

جميع المناطق؛ تقام فيه الاحتفالات، ويغطى إعلامياً بطريقة مناسبة، وتنظم من خلاله الندوات والمحاضرات وذلك أسوة بزملائهم المعلمين.

11 – إنشاء إدارة مركزية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في وزارة الخدمة المدنية إضافة إلى وجود فرع لتلك الإدارة في كل وزارة ومن الفروع فرع في وزارة المعارف، يعمل بتلك الإدارة باحثون واختصاصيون اجتماعيون متخصصون في علم اجتماع التنظيم، وذلك لعلاج المشكلات المختلفة التي يواجهها المديرون.

12 – العمل على توفير المناخ الأسري المستقر للمديرين ورعايتهم.

13 – العمل على تشكيل لجان عليا لدراسة المشكلات التنظيمية والاجتماعية وتحليلها، تلك المشكلات التي يتعرض لها المديرون في أوقات العمل، والاستعانة في هذا الموضوع بالمتخصصين علمياً في علم الاجتماع والنفس والتربية.

14 – تبني فكرة سن نظم ولوائح وقوانين توضح ما على المديرين من عمل وما لهم، مع ضرورة الاهتمام بتطبيق تلك النظم واللوائح والقوانين بكل حزم وعدم التراخي في متابعتها، والاهتمام بضرورة تقويم الإجراءات التنفيذية لقياس مدى فعالية الأداء المنفذ.

15 – منح المديرين مزيداً من الصلاحيات، وبخاصة المتعلقة باتخاذ القرارات لتنظيم الأمور الداخلية لإداراتهم.

16 – من الأفضل أن يعمل الموظف في بداية تعيينه تحت مظلة عامة بدل أن يتولى (الإدارة) موقع المسؤولية في اتخاذ القرارات، فهذا الوضع يعطيه خبرة ودراية، ويجنبه اتخاذ قرارات وخطوات قد تكون خاطئة.

إضافة أخيرة:

إن النقطة الأساسية التي ينبع منها فشل الإدارة أو نجاحها هي كيفية اختيار المديرين والأسس التي يقوم عليها هذا الاختيار، فالاتجاه الحديث في الإدارة هو أن يتولى الإدارة أشخاص اتخذوا من الإدارة مهنة ولديهم القدرات والمهارات الإدارية والإنسانية التي تمكنهم من قيادة التنظيمات بنجاح.

ولكن المشكلة الرئيسة التي يعانيها المجتمع السعودي هنا هي الاعتماد في كثير من الأحيان على الواسطة والعلاقات الشخصية في اختيار المديرين، مما يعني إغفال الأسس المهمة التي يجب وضعها في الاعتبار عند تعيين المدير، فالقضية

مازالت عند بعض الناس هي بريق المنصب وهالة السلطة بغض النظر عن المسؤولية العظمى التي تترتب على ذلك، ولا شك أن تلك الأسس الواهية في الاختيار لا تصنع نجاح القائد وإنما تؤكد فشله.

إن المجتمع في حاجة ماسة وملحة إلى إعداد المديرين المتخصصين وتنمية قدراتهم عن طريق التطوير والتدريب وصقل المهارات الإدارية والإنسانية والذهنية مع ملاحظة أنه كلما بعدت أسس الاختيار عن الاعتبارات الشخصية كان الاختيار موفقاً، وكانت القدرة على الإعداد ميسرة وناجحة.

لذلك فالوعي هو المطلب الرئيس الآن، والمجتمع بحاجة قوية إلى أن يعي معنى القيادة وأسسها وأساليبها، وبحاجة أكثر إلى أن يعي أهمية اختيار المديرين وطرق إعدادهم، حتى يمكن الاعتماد على الأسس السليمة في الاختيار والوصول بالإدارة السعودية إلى المكانة الأفضل إن شاء الله.



Economics

Is the Oil Sector a Motive for Development or an Obstacle: The GCC States Experience

*Yousif Khalifa Al-Yousif**

The present paper explores the relationship between oil and economic development in the GCC economies. It starts by asking if the oil-based development in the GCC, over the last quarter century, was successful in transferring these economies from ones based on oil to more diversified ones. The answer is negative and substantiates the answer by a number of economic indicators which show that the GCC economies are still dependent on oil as the major source of income, revenues, and exports. Then, it proceeds by presenting some of the possible explanations for these countries' failure to diversify their economies. Finally, the paper concludes with a number of policies that could lead to a more sustainable economic development in the countries at hand.

Keywords: Oil, Development, GCC.

* Department of Economics, College of Administration and Business, United Arab Emirates University, Emirates.

Economics

Income Tax Evasion in Jordan: An Analytical Study for the Period 1976-1997

Ahmed Al-Oran*
Rageh Al-Khadhoor*

The purpose of this study is to discuss the underlying reasons and motivations behind income tax evasion in Jordan as well as forecast the amount of evaded tax, annually, during the period 1976-1997. The study employs the monetary approach that indirectly calculates tax evasion via estimating the amount of money in circulation. A multiple-regression model is used to estimate a demand function for money in circulation in Jordan for the purpose of the study. The study concludes several important results. Foremost among them, is that income tax evasion is related to several factors, on the top of which is the economic situation. It has been also shown that income tax evasion in Jordan has, generally, followed an increasing rate during most of the studied period, and that whenever a new tax is imposed, or an old one is increased, evasion increases significantly. Moreover, the study suggests some ways that can significantly help reducing the amount of evaded tax.

Keywords: Taxes, Income tax, Tax evasion, Public finance, Jordan.

* Depatment of Economics, Jordan Univesity.

Psychology

The Relationship between Anger and Psychological Health

*Othman Alkhadher**

The present study aims to assess the possible relationship between State-Trait Anger Expression Inventory (Spielberger's; translated to Arabic by Alkorashy), and ten other psychological health related varaibles. These are: general health, trait anxiety, optimism, pessimism, self-esteem, self-regulation, single-mindedness; locus of control; sensitivity to failure; and dwelling. The sample consisted of 145 male and female Kuwaiti college students. Their mean age was 19.7 (SD=2.37). Generally, the results confirmed positive correlation between State-Trait Anger and Anger-In and Anger-Out on one side, and the following variables: general health, trait anxiety, pessimism, locus of cotnrol, sensitivity to failure, and dwelling on the other side. Variables of anger were negatively associated with self-regulation, optimism, and self-esteem. Factor analysis of all the variables used in the study revealed four factors: psychological disorders, apparent anger, aggravation, and latent anger. Regression analysis was also conducted for each anger measure and the results were discussed. The study showed that both anger-in and anger out have negative consequences on health. However, self-control is more associated with positive psychological outcomes. The results also confirmed the concurrent validity for the Arabic version of the State-Trait Anger Expression Inventory, as well as for the newly developed sensitivity to failure and dwelling measures which were used for the first time.

Keywords: Anger, State Strait Anger, Anger suppression, Anger expression, Psychological health, Self regulation.

* Department of Psychology, College of Social Sciences, Kuwait University.

Sociology

Focus Groups as a Method of Data Collection in Social Studies

Ali A. Al-Subaihi*

Abdulrahman Al-Wazzan**

The paper introduces the focus groups to the Arab researcher as data collection technique that could be used in both evaluation and social studies. It provides the reader with a short list of definitions of the technique, brief history, and reasons for utilizing this particular technique in the data collection process. It also presents where the technique can be used as a main data collection method and as a supportive one in the scientific research steps (problem definition, stating hypotheses, data collection, data analysis, and stating conclusions). In addition, the way of conducting the technique, analyzing the data collected via it, and its validity and reliability were given. The paper stated the advantages and disadvantages of the technique comparing with the questionnaire.

Keywords: Focus groups, Data collection, Validity and reliability of focus groups.

* Research Methodology and Applied Statistics Dept., Institute of Public Administration, Riyadh, Saudi Arabia.

** Sociology Dept., Institute of Public Administration, Riyadh, Saudi Arabia.

Geography

Planning and Preparation for Designing and Implementing a Tourism Information System:
A Proposed Model for Tourism in the Kingdom of Saudi Arabia

Mohammed Al-Amri*

The information systems are mainly concerned with collecting, storing, retrieving, updating, analyzing and outputting results. In this context, geographic information systems (GIS) are a prime example. This study aims at highlighting the importance of the planning and preparation phase of designing and implementing a specialized type of information systems that is "Tourism Information System - TIS" to support tourism activities in the Kingdom of Saudi Arabia. It also proposes the procedures that should be followed and outlines the obstacles that might be encountered. This system can be applied to different areas in Saudi Arabia and can be linked with other similar systems, or be published, partly or as a whole, on the World Wide Web (WEB). The study is divided into two main sections. First, the main aspects of GIS, and the importance of tourism information are covered; and Second the principles of designing and implementing such a system, and its benefits and obstacles are discussed. The importance of the preparation and planning stages is emphasized through devising a proposed model for different phases.

Keywords: GIS implementation, Tourist Information Systems in Saudi Arabia

* Dept. of Geography, Faculty of Arts and Humanities, King Abdul Aziz Unviersity, Saudi Arabia.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)،

كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.

- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

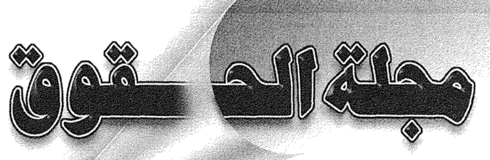
يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

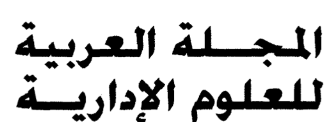
في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣







Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ — First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية — A refereed Journal Publishes Original Research In Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) — Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها — The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية — Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

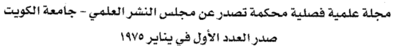
الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت
هاتف : Tel:(965) 4827317 بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: Fax: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas





مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات السياسية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية... الخ (باللغتين العربية والانجليزية).

الإشتراكات

الدول العربية :
٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.
الدول غير العربية :
١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
ص. ب : 17073 الخالدية
الرمز البريدي 72451 الكويت
تليفون : 4833705 - 4833215 فاكس : 4833705
E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw
Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps



فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٢٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



لجنة التأليف والتعريب والنشر

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .
- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. أحمد ضاعن السمدان

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت ـ تأسس عام ١٩٩٤

مديرة المركز

أ . د أمل يوسف العذبي الصباح

يرحب المركز بنشر الابحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية ورصد قضايا التنمية بابعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات العالمية المتلاحقة ضمن:

سلسلة الإصدارات الخاصة

سلسلة علمية محكمة

ومن قواعد النشر :

أولاً : أن يكون البحث أو الدراسة معنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية: السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتربوية ، والثقافية ، والفكرية ، وشئون البيئة ، والقانون ، والإعلام ، والعلاقات الدولية ، والتراث (الآثار والحضارة والقانون) الخ.

ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً : لم يسبق تقديمها إلى جهة أخرى .

رابعاً : ألا يقل عدد صفحات البحث أو الدراسة عن ١٥٠ صفحة ولا يزيد عن ٢٥٠ صفحة .

خامساً : أن يقدم البحث أو الدراسة إلى مديرة المركز مطبوعة ومرفق بها قرص مرن.

سادساً : أن توضع هوامش البحث أو الدراسة في أسفل كل صفحة يشار فيها إلى المرجع أو المراجع المعتمدة ، أو مصادر البحث وفقاً للتسلسل التالي : (اسم المؤلف – عنوان البحث – اسم الناشر – تاريخ النشر – رقم الصفحة) ، وذلك بالنسبة للأبحاث المنشورة في المجلات أما الكتب فعلى النحو التالي : (اسم المؤلف – عنوان الكتاب – مكان النشر – تاريخ النشر – رقم الصفحة ٩ ، وفي حالة الاعتماد على وثائق تكتب بيانات الوثيقة كاملة .

كما يصدر عن المركز مايلي :

- سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية .
- سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية .

المراسلات

توجه جميع المراسلات بإسم مديرة المركز

ص. ب ١٧٠٧٣ الخالدية . الكويت

الرمز البريدي (٧٢٤٥١)

هاتف: ٤٨١٦٧٩٩ . ٤٨١٦٨٠٧ . ٤٨١٦٨٢٤

فاكس : ٤٨١٤٢٩٥ ـ ٤٨١٠٤٧٤

E.Mail: gulf - center @ yahoo.com

الاشتراكات

١ . داخل الكويت: الافـــراد... ٤ د.ك.

المؤسســات..... ١٥ د.ك.

٢ . الدول العربية: الافـــراد.... ٤ د.ك.

المؤسســات..... ١٥ د.ك.

٣ . الدول الأجنبية: الافراد . ٦٠ دولارا



رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول

في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ـ يناير ١٩٨٦ م

ـ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ـ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / ببليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين

يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون
ص . ب : ٧١٥٣ ـ الرياض : ١١٤٦٢
هـاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فـاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)
Email : attaawun@gcc-sg.org

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Social Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).



Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01. kuniv. edu. kw/~jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 32 No. 1 2004

Articles

- **Is the Oil Sector a Motive for Development or an Obstacle: The GCC States Experience.** — Yousif Khalifa Al-Yousif
- **Income Tax Evasion in Jordan: An Analytical Study for the Period 1976 - 1997.** — Ahmed Al-Oran, Rageh Al-Khadhoor
- **The Relationship between Anger and Psychological Health.** — Othman Alkhadher
- **Focus Groups as a Method of Data Collection in Social Studies.** — Ali A. Al-Subaihi, Abdulrahman Al-Wazzan
- **Planning and Preparation for Designing and Implementing a Tourism Information System: A Proposed Model for Tourism in the Kingdom of Saudi Arabia.** — Mohammed Al-Amri

The Academic Publication Council

Kuwait University